الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة –البليدة 02–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

– بين الواقع والأفاق –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالب:

بن مكرلوف خالد

تحت إشراف الأستاذ:

كمال رزيق

السنة الجامعية: 2016–2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة –البليدة 02–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

– بين الواقع والأفاق –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: بنوك ومالية

من إعداد الطالب:

بن مكرلوف خالد

أمام اللجنة المشكلة من:

غزازي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
بن نذير نصر الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
قاسي ياسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
تقرورت محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	عضوا مناقشا
طالبي بدر الدين	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة الآية: 286)

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده:

لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبَرْ، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر "

عـمـاد الـــدين الأصفهـاني

الإهداء

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا:

أبي وأمي حفظهما الله لي وأطال الله في عمرهما.

كل إخوتي وأخواتي الأعزاء وجميع أفراد عائلتي.

كل الأصدقاء والزملاء.

إلى كل الأساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 02

إلى كل مناضل في سبيل العلم والمعرفة.

الشكر

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير الأنام أما بعد:

نشكر الله عز وجل جزيل الشكر على أن وفقنا وأمدنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع وأوجدنا في أحسن الأحوال، مصداقا لقوله: "ولئن شكرتم لأزيدنكم".

نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذ المشرف كمال رزيق الذي كان حريصا على أن تكون هذه الدراسة على أكبر قدر من الدقة والموضوعية، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة التي لم يبخل بها علينا طيلة المسيرة الإشرافية.

كما نشكر موظفي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة السيد سالمي خالد الذي لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة ووقته الثمين رغم انشغالاته الكثيرة.

ونشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

كما لا يفوتنا بالمناسبة أن نشكر جميع موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 02.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو من بعيد، مساعدة مادية أو معنوية كي ننجز هذا العمل في ظروف حسنة.

وشكرا للجميع

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم القطاعات الحساسة التي تعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية ألا وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شهدت في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بها في كثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها، لهذا أصبح من الضروري تحسين قدرتها التنافسية وأدائها من أجل التحضير للمنافسة الشرسة التي تفرزها الاتفاقيات والتعاملات الدولية وهذا من خلال إعداد برامج لتأهيلها، حيث تبنت الدولة الجزائرية العديد من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما كان موجها للمؤسسات الصناعية، ومنها ما طبق في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أما البرنامج الأخير فهو بمبادرة من الحكومة فقط وهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برامج التأهيل، المنافسة.

الفهرس

الفهرس

الإهداء

التشكرات

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات

المقدمة العامة

الفصل التمهيدي: التأهيل كألية لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية **03**

المطلب الأول: مدخل لدراسة التنافسية **03**

المطلب الثاني: تصنيف التنافسية ومؤشراتها **06**

المطلب الثالث: أسلوب التحليل الرباعي (SWOT) **08**

المبحث الثاني: ماهية عملية التأهيل **14**

المطلب الأول: مفاهيم عملية التأهيل **14**

المطلب الثاني: أهداف عملية التأهيل وشروط نجاحها **16**

المبحث الثالث: ماهية التشخيص ومتطلبات عملية التأهيل **18**

المطلب الأول: ماهية عملية التشخيص **18**

المطلب الثاني: متطلبات عملية التأهيل **30**

الفهرس

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تعريفها **40**

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **40**

المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **42**

المطلب الثالث: المعايير المتحكمة في صياغة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **45**

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول والهيئات الدولية **51**

المطلب الأول: تعريف بعض البلدان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **51**

المطلب الثاني: تعريف بعض الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **61**

المطلب الثالث: أهمية وضع تعريف موحد **64**

المبحث الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية **66**

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها **66**

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات عملها **74**

المطلب الثالث: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية **81**

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **116**

المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1962-1982 **116**

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1982-1988 120

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: 1988-2015 123

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 131

المطلب الأول: تطور حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 131

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والجهات 135

المطلب الثالث: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية 145

المبحث الثالث: معوقات ومشاكل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 158

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة 159

المطلب الثاني: المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسة 166

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات أخرى 171

الفصل الثالث: الهيئات المتخصصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: وكالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 179

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 179

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 185

المطلب الثالث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 191

المبحث الثاني: صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 197

المطلب الأول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 197

المطلب الثاني: صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 207

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 211

المبحث الثالث: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاون الدولي 215

المطلب الأول: الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 216

المطلب الثاني: آليات الدعم الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 233

المطلب الثالث: التعاون الدولي 244

الفصل الرابع: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المبحث الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 258

المطلب الأول: ماهية البرنامج 258

المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة للبرنامج 263

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ البرنامج 267

المطلب الرابع: نتائج البرنامج 273

المبحث الثاني: برنامج أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 281

المطلب الأول: ماهية البرنامج 281

المطلب الثاني: نشاطات ومراحل تنفيذ البرنامج 286

المطلب الثالث: نتائج البرنامج 289

المبحث الثالث: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال 303

المطلب الأول: ماهية البرنامج 303

المطلب الثاني: نشاطات البرنامج 305

المطلب الثالث: نتائج البرنامج 306

المبحث الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 308

المطلب الأول: ماهية البرنامج 308

المطلب الثاني: الأجهزة المساعدة لتنفيذ البرنامج 312

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ البرنامج 315

المطلب الرابع: نتائج البرنامج 317

الفصل الخامس: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المبحث الأول: تقديم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 327

المطلب الأول: ماهية البرنامج 327

المطلب الثاني: إجراءات تنفيذ البرنامج 330

المطلب الثالث: الوضعية الإحصائية لتقدم البرنامج 338

المبحث الثاني: هيكلة الدراسة التطبيقية 346

المطلب الأول: منهج الدراسة 346

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 348

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة 349

الفهرس

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان **353**

المطلب الأول: مخرجات الاستبيان **353**

المطلب الثاني: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات **404**

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الوضعية التنافسية للمؤسسة	07
02	مصفوفة **SWOT**	11
03	بعض التعاريف المعتمدة في البلدان العربية	51
04	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية	53
05	تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل قطاع	55
06	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
07	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوربية رقم: 2003/CE361	57
08	تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
09	تعريفات بعض الدول الأجنبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	58
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري	59
11	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مؤسسة التمويل الدولية	61
12	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	62
13	حجم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول	83
14	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم حسب المنطقة لسنة 2010	85
15	مؤشرات اقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية لسنة 2007	85
16	عدد المؤسسات والموظفين حسب الحجم لسنة 2013	86
17	حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014	87
18	حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي حسب القطاعات	88

قائمة الجداول

	خلال سنة 2014	
19	حجم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف لبعض الدول	91
20	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في التوظيف خلال الفترة: 2003-2007	94
21	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام الصيني خلال الفترة: 2001-2009	97
22	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية إلى إجمالي المؤسسات المصدرة خلال الفترة: 2002-2009	103
23	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية إلى إجمالي المؤسسات المستوردة خلال الفترة: 2005-2009	104
24	نسبة النساء العاملات في 10 قطاعات من القطاعات 16 المكونة للاقتصاد الصيني	111
25	عدد المشاريع الخاصة وتوزيعها على فروع النشاط 1982-1984	122
26	أهم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	127
27	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2004-2014	131
28	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة العمال خلال الفترة 2007-2013	134
29	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	135
30	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط للفترة: 2006-2013	138
31	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة لسنة 2014	139
32	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات	140

قائمة الجداول

33	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالولايات العشر الأولى	143
34	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات	144
35	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب العمل للفترة: 2006-2013	146
36	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة: 2001-2013	148
37	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للفترة: 2006-2012	151
38	تطور قيمة الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات وخارجه للفترة: 2000-2013	155
39	عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب	175
40	أشكال تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لإنشاء المؤسسات المصغرة	181
41	تطور عدد المشاريع حسب شكل التمويل للفترة: 2007-2013	182
42	إجمالي استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط منذ نشأتها إلى سنة 2013	183
43	إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط والجنس منذ نشأتها إلى غاية: 31-12-2013	184
44	تطور مشاريع الاستثمار المصرح بها خلال الفترة: 2002-2014	187
45	توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة: 2002-2014	188
46	توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب الطابع القانوني خلال الفترة: 2002-2014.	189
47	توزيع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية المدعمة من طرف وكالة خلال الفترة: 2002-2014	190

قائمة الجداول

48	تطور عدد ملفات قروض الوكالة الوطنية لتسيير القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015	193
49	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015	194
50	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015	195
51	وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع للفترة: 2004-2013	204
52	الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط: 2004-2013	205
53	الملفات المعالجة حسب الجهات: 2004-2013	206
54	حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة: 2011-2013	208
55	حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة: 2011-2013	210
56	التركيبة المالية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة	212
57	المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط إلى غاية: 31-12-2013	213
58	عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات إلى غاية 2013	221
59	عدد مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2013	225
60	حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي	273
61	حصيلة مرحلة مخطط التأهيل	275
62	توزيع المؤسسات المستفيدة من تنفيذ مخطط التأهيل حسب قطاعات النشاط	276
63	مستوى الاستثمارات المادية وغير المادية المخصصة والمنجزة إلى غاية 2008	277

قائمة الجداول

64	مبلغ النفقات المخصصة والمنفقة على عمليات التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	278
65	أقسام ميزانية مساهمة الاتحاد الأوربي	283
66	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج	289
67	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب قطاع النشاط	291
68	أنشطة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال	305
69	عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	318
70	توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاعات النشاط	319
71	توزيع المؤسسات المقبولة حسب جهات الوطن	320
72	توزيع عمليات التأهيل على المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل	322
73	المساعدات المالية المقدمة في إطار للبرنامج	333
74	توزيع الملفات حسب الحالة	338
75	توزيع الملفات حسب حجم المؤسسات	339
76	توزيع الملفات حسب المنطقة	339
77	توزيع الملفات حسب قطاع النشاط	340
78	توزيع الملفات حسب الولاية	341
79	ملخص نشطات الفروع الجهوية	342
80	حالة تفصيلية لوضعية التقارير	343
81	توزيع التقارير المصادق عليها حسب قطاع النشاط وحجم المؤسسة	343

قائمة الجداول

82	حالات الدفع لمكاتب الدراسات	344
83	توزيع الاتفاقيات المتلقية حسب الصنف	344
84	توزيع الاتفاقيات المحولة إلى الوزارة	345
85	توزيع استمارات الاستبيان	349
86	توزيع العينة حسب فروع الاستقبال	353
87	توزيع العينة حسب الولايات	354
88	توزيع العينة حسب الشراكة	356
89	توزيع العينة حسب الموقع الجغرافي	357
90	توزيع العينة حسب المنطقة	357
91	توزيع العينة حسب عمر المؤسسة	358
92	توزيع العينة حسب وضعية المؤسسة	358
93	توزيع العينة حسب الشكل القانوني	359
94	توزيع العينة حسب طبيعة الملكية	360
95	توزيع العينة حسب طابعها العائلي	360
96	توزيع العينة حسب قطاع النشاط	361
97	توزيع العينة حسب عدد الموظفين	362
98	توزيع العينة حسب الأجهزة المستفاد منها	362
99	توزيع العينة حسب نظرتها إلى أجهزة الدعم مقارنة ببرامج التأهيل	363
100	توزيع العينة حسب طلب الخدمة من مكتب دراسات	364

قائمة الجداول

101	توزيع العينة حسب الأسباب	365
102	توزيع العينة حسب قائمة مكاتب الدراسات	365
103	توزيع العينة حسب معايير اختيار المكتب	366
104	توزيع العينة حسب تسجيل المنازعات	367
105	توزيع العينة حسب القيام بالمتابعة	367
106	توزيع العينة حسب رؤيتها لضرورة المتابعة	368
107	توزيع العينة حسب ملائمة الخبرة مع متطلبات التأهيل	368
108	توزيع العينة حسب رأيها حول تطور عدد مكاتب الدراسات	369
109	توزيع العينة حسب رأيها في ترقية الاستشارة مستقبلا	369
110	توزيع العينة حسب نظرتها لعملية التأهيل	370
111	توزيع العينة حسب رأيها عن الحالات التي يتسبب فيها عدم الخضوع للبرنامج	371
112	توزيع العينة حسب رأيها حول خصائص البرنامج	372
113	توزيع العينة حسب المعوقات الرئيسية	372
114	توزيع العينة حسب المحيط الذي تعمل فيه	373
115	توزيع العينة حسب الرضى على مستوى التنافسية	374
116	توزيع العينة حسب الاستفادة من برامج سابقة	374
117	توزيع العينة حسب سبب عدم الانضمام	375
118	توزيع العينة حسب نوع البرنامج	376
119	توزيع العينة حسب رضاها عن نتائج عملية التأهيل	377

قائمة الجداول

120	توزيع العينة حسب حالة المؤسسة بعد عملية التأهيل	377
121	توزيع العينة حسب تقييمها للبرامج السابقة	378
122	توزيع العينة حسب نظرة المحيط للبرنامج	379
123	توزيع العينة حسب تبادل الخبرات والمعلومات	379
124	توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسات المتعاون معها	380
125	توزيع العينة حسب طريقة السماع عن البرنامج	380
126	توزيع العينة حسب دوافع تبني البرنامج	381
127	توزيع العينة حسب المسؤول عن عملية التأهيل	382
128	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمسؤول عن عملية التأهيل	382
129	توزيع العينة حسب إشراك العمال في العملية	383
130	توزيع العينة حسب سبب عدم إشراك العمال	383
131	توزيع العينة حسب الحصول على الأجوبة من طرف الوكالة	384
132	توزيع العينة حسب رأيها في المعايير المطبقة للانضمام	385
133	توزيع العينة حسب رأيها في تأثير المعايير على الانضمام للبرنامج	385
134	توزيع العينة حسب رؤيتها للملف الإداري	386
135	توزيع العينة حسب احترام الوكالة للآجال الزمنية المحددة	386
136	توزيع العينة حسب تنفيذ البرنامج دون تدخل الحكومة	387
137	توزيع العينة حسب سبب دخول البرنامج أو لا	387
138	توزيع العينة حسب تعليقها على المبالغ المقدمة من طرف الدولة	388

قائمة الجداول

139	توزيع العينة حسب مصادر تمويلها للبرنامج	389
140	توزيع العينة حسب رأيها حول المعدل المدعم للخزينة	390
141	توزيع العينة حسب المرحلة التي وصلت إليها	390
142	توزيع العينة حسب مدة عملية التشخيص	391
143	توزيع العينة حسب تحديد نقاط القوة والضعف	391
144	توزيع العينة حسب تحديد الفرص والتهديدات	392
145	توزيع العينة حسب المدة بين التشخيص وأول نشاط تأهيل	392
146	توزيع العينة حسب الوظائف التي ركز عليها الخبير	393
147	توزيع العينة حسب نشاطات التأهيل	394
148	توزيع العينة حسب الصعوبات التي واجهتها أثناء تنفيذ نشاطات التأهيل	396
149	توزيع العينة حسب الرغبة في الاستفادة من نشاطات تأهيل أخرى	397
150	توزيع العينة حسب تقييم الاستثمارات المادية واللامادية ودرجة رضى عنها	397
151	توزيع العينة حسب النتائج المنتظرة بعد عملية التأهيل	398
152	توزيع العينة حسب تقييمها للخدمات المقدمة في إطار البرنامج	399
153	توزيع العينة حسب رغبتها في الحصول على برامج تأهيل أخرى	400
154	توزيع العينة حسب الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة	401
155	توزيع العينة حسب الاستراتيجية المطبقة بعد عملية التأهيل	401
156	توزيع العينة حسب تصورها لوضعية المؤسسة مستقبلا	402
157	توزيع العينة حسب رأيها في وصول البرنامج إلى الهدف المسطر	403
158	توزيع العينة حسب سبب عدم الوصول إلى الهدف	403

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الخيارات الإستراتيجية الممكنة	30
02	مسار عملية التأهيل	36
03	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والقيمة المضافة لكل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان	84
04	توزيع نسبة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف النساء حسب الجهات لسنة 2014	89
05	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب فئات الحجم ومستوى الدخل	92
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب فئات الحجم والجهة	92
07	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب القطاعات 2014	93
08	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء وحذف مناصب العمل: 2012-2007	95
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الداخلي الخام حسب فئة دخل البلدان لسنة 2013	96
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء القيمة المضافة لدول الاتحاد الأوروبي سنة 2014	98
11	توزيع نفقات البحث والتطوير على المؤسسات لسنة 2009	102
12	توزيع نسبة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف النساء حسب الجهات بين سنتي: 2003-2010	110
13	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة: 2004-2014	132
14	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة: 2003-2014	137

قائمة الأشكال

15	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للفترة: 2006-2013	145
16	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل: 2006-2014	147
17	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	150
18	تطور القيمة المضافة خلال الفترة: 2006-2012	154
19	أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة في سنة 2013	157
20	العوائق الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	158
21	التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	192
22	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015	195
23	مخطط ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	199
24	تغطية مخاطرة القرض من طرف صندوق ضمان القروض	203
25	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس	214
26	مؤسسات المناولة حسب قطاعات النشاط	230
27	مؤسسات المناولة حسب قطاعات النشاط	231
28	الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.	261
29	آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	272
30	وضعية طلبات المؤسسات في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	273
31	توزيع المؤسسات التي شملتها عملية التشخيص حسب القطاعات	274
32	عدد المؤسسات التي خضعت لعملية التأهيل	275

قائمة الأشكال

33	مقارنة بين إجمالي عمليات الاستثمارات المتوقعة والمنجزة	278
34	تركيبة وحدة تسيير البرنامج **(UGP)**	282
35	نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج التأهيل	290
36	توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة حسب القطاعات الاقتصادية	292
37	طبيعة عمليات التأهيل الموزعة على 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	293
38	توزيع 339 عملية خاصة بالإدارة في إطار برنامج التأهيل	294
39	توزيع 313 عملية خاصة بالإنتاج في إطار برنامج التأهيل	295
40	توزيع 134 عملية خاصة بالجودة في إطار برنامج التأهيل	296
41	توزيع 103 عملية خاصة بالتسويق في إطار برنامج التأهيل	297
42	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد عمليات التأهيل	298
43	توزيع ميزانية البرنامج على عمليات التأهيل	299
44	توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة المؤهلة حسب مناطق الوطن	300
45	توزيع المؤسسات المقبولة حسب جهات الوطن	321

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصارات	الدلالـة باللغة الأجنبية	الدلالـة باللغة بالعربية
AND-PME	Agence Nationale de Développement de la PME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
APSI	Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements	الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمارات
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
AFD	Agence Française de Développement	الوكالة الفرنسية للتنمية
BEI	Banque Européenne d'Investissement	البنك الأوروبي للاستثمار
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
CGPME	Centre Général des PME	المركز العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CNI	Commission Nationale d'Investissement	اللجنة الوطنية للاستثمارات
CALPI	Comités d'Assistance pour la Localisation et de Promotion des Investissements	لجان دعم الاستثمار وترقيتها
CGCI	Caisse de Garantie du Crédit d'Investissement	صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
CE	Commission Européenne	اللجنة الأوروبية

قائمة المختصرات

CNCI	Comité Nationale de la Compétitivité Industrielle	اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية
CNAS	Caisse Nationale des Assurances Sociales	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CASNOS	Caisse Nationale de la Sécurité Sociale des Non-Salariés	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء
CACOBATPH	Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Intempéries des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique	الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري
DGRI	Direction Générale de Restructuration Industrielle	المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية
ED-PME	Euro Développement PME	أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	Fonds De Garantie Des Crédits Aux PME	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FINALEP	Financière Algéro-Européenne de Participation	الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة
FPCI	Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle	صندوق ترقية التنافسية الصناعية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IANOR	Institut Algérien de Normalisation	المعهد الجزائري للتقييس
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
MAN	Mise à Niveau	التأهيل
MIR	Ministère de l'Industrie et de la Restructuration	وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة
ONUDI	Organisation des Nations Unies pour	منظمة الأمم المتحدة للتنمية

قائمة المختصرات

	le Développement Industriel	الصناعية
OFS	Office Fédéral de la Statistique	الديوان الفدرالي للإحصاء
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	المنظمة التجارة العالمية
PNMAN	Programme National de Mise à Niveau	البرنامج الوطني للتأهيل
PME	Petites et Moyennes Entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SWOT	Strengths, Weaknesses, Opportunites, Threats	نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات
SFS	Société Financière Spécialisée	المؤسسة المالية المتخصصة
SMEs	Small and Medium Enterprises - sized	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SOFINANCE	Société Financière de Participation et de Placement	المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة
SBA	Small Business Administration	إدارة الأعمال الصغيرة
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	مجموعة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UGP	Unité de Gestion de Programme	وحدة تسيير البرنامج
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
TIC	Technologies de l'Information et de la Communication	تكنولوجيا الإعلام والاتصال

المقدمة العامة

مدخل للدراسة:

في ظل التطورات والتغيرات العالمية المعاصرة وإنشاء نظام اقتصادي عالمي يرتكز على ثلاث أسس رئيسية ممثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، أفرزت هذه الأخيرة بما يسمى ظاهرة العولمة ومنه التوجه نحو سياسة الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود الجمركية أمام حركة التجارة الدولية، مما سيؤدي إلى زيادة المنافسة في جميع القطاعات وبين مختلف دول العالم.

ولعل أهم القطاعات الحساسة التي تأثرت بهذه التحولات العالمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي شهد في السنوات الأخيرة تزايد اهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، باختلاف درجة النمو فيها، حيث أفرزت تجربة هذه المؤسسات في العديد من الدول مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند ومصر وغيرها على أنها لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبرى، وهذا للدور الحيوي الذي تلعبه في توسيع الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، كما تمثل هذه المؤسسات الغالبية الساحقة من الطاقة الإنتاجية في معظم البلدان المتطورة سواء من حيث العدد أو من حيث حجم العمالة، حيث تمثل نسبة 80% من إجمالي الشركات في العالم، وتستقطب ما يقارب 60% من اليد العاملة، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وبهذا يتحقق التكامل الصناعي مع المنشئات الكبرى، كما يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، لهذا أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها وتهدد بزوالها.

والجزائر كغيرها من دول العالم أيقنت بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث فقدت هذه الأخيرة مكانتها في السوق المحلية، وواجهت منافسة شديدة من قبل الشركات الأجنبية خاصة الأوروبية ذات الجودة العالية، كما أن هذه المنافسة ستزيد مستقبلا بسبب الاتفاقيات والتعاملات الدولية كإنشاء منطقة للتبادل الحر والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى المشاكل والمعوقات التي تقف عائقا أمام تطورها ونموها، ولعل أهم هذه المشاكل مشكلة التمويل، لذا فقد

أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها، والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الشديدة واكتساب مزايا وقدرات تنافسية لتدعيم الحصص السوقية.

وفي هذا الصدد انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية منذ سنة 2001 وهي سنة إنشاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي مثل نقطة التحول نحو اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحفيز على إنشائها، كما تبنت الجزائر استراتيجية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح التأهيل أكثر من ضرورة لتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي وجعلها السند القوي للاقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، وهذا من خلال تعزيز وتحسين تنافسية هذه المؤسسات وترقية فعالية أدائها على مستوى منافسيها الرائدين في السوق المحلى أو الأجنبي، من خلال تطوير وتحديث المحيط الداخلي والخارجي المتعلق بها.

ومن هنا قامت الدولة الجزائرية بإعداد وتنفيذ مجموعة من برامج التأهيل منها ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برامج أخرى بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج أورو–تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني **(ED-PME)**، ومنها ما كان بمبادرة من الحكومة فقط وهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ومن خلال هذا المدخل البسيط نحاول بلورة الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما مدى تحقيق برامج التأهيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية سواء الوطنية أو بالشراكة مع الدول الأجنبية إلى الأهداف المسطرة؟ وما هي النتائج المتوصل اليها؟

الأسئلة الفرعية:

1– ماذا يقصد بعملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية وما هي متطلباتها؟

2– ما هو مفهوم هذه المؤسسات وما هو الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في اقتصاديات الدول؟

3- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما هي المعوقات والصعوبات التي تواجهها؟

4- ما هي المجهودات المبذولة من طرف الدولة لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

5- ما هو واقع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما هي النتائج المتوصل إليها؟

الفرضيات:

أولا: فرضيات الدراسة النظرية

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة ومحرك التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.

2- تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني مازالت محدودة بحكم المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

3- حضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الأليات وأجهزة الدعم التي ساعدته على تنمية وتطوير هذا القطاع.

4- وصلت برامج التأهيل السابقة التي اعتمدتها الدولة من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئتها الخارجية إلى أهدافها المسطرة.

ثانيا: فرضيات الدراسة التطبيقية

1- استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة أجهزة الدعم والمرافقة، كما تعتبر هذه الأجهزة مكملة لبرامج التأهيل في نفس الوقت.

2- يلعب الخبراء دور أساسي في سير عملية التأهيل من خلال عملية التشخيص وتنفيذ مخطط التأهيل.

3- لم تحقق برامج التأهيل السابقة النتائج المنتظرة مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى غير قادرة على المنافسة.

4- رغم صعوبة تقييم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب عدم اكتمال العملية، إلا أن البرنامج يسير في الطريق الصحيح، جاءت هذه الفرضية عامة وتنطوي تحتها فرضيات فرعية:

4-1- تفاعل البرنامج مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

4-2- تعقيد الإجراءات الإدارية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-3- تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية من أجل المشاركة في البرنامج.

4-4- التشخيص الجيد للمؤسسة يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي والفرص والتهديدات على المستوى الخارجي.

4-5- النقص الكبير الذي تعرفه مختلف وظائف المؤسسة تجعل الخبير يركز على جميع هذه الوظائف، من خلال إعداد مخطط تأهيل يحتوي على استثمارات مادية وغير مادية إضافة إلى التكوين والمساعدة التقنية.

4-6- السير الجيد لعملية التأهيل ولا سيما القيام بنشاطات تأهيل فعالة ومهمة تجعل البرنامج يؤثر إيجابا على المؤشرات الكمية والكيفية للمؤسسات، ومنه تحسين القدرة التنافسية لها.

4-7- رؤية استشرافية إيجابية لمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر كأحد البدائل عن المحروقات، وهذا من خلال تبني استراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا النوع من المؤسسات لكي تصبح قادرة على فرض وجودها وطنيا ودوليا.

2- الاهتمام الشخصي بهذا النوع من المؤسسات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أهم سياسة اتخذتها الدولة الجزائرية في دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال تنفيذ مختلف برامج التأهيل الوطنية والأجنبية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1- التعرف على عملية التأهيل ومتطلباته بالإضافة إلى دوافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإجرائه.
2- محاولة إعطاء مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي.
3- -التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
4- عرض مختلف الأجهزة والأوليات الحكومية في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5- التعرف على أهم برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية سواء الوطنية أو بالشراكة مع الدول الأجنبية ومحاولة تقييمها.
6- محاولة النظر إلى الرؤيا المستقبلية لنشاط هذه المؤسسات.

الدراسات السابقة:

معظم الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالجت بكثرة مشكلة التمويل ومحاولة إيجاد صيغ وأليات جديدة لتمويل هذا النوع من المؤسسات، لذلك هناك القليل من الدراسات التي عالجت جانب برامج التأهيل، نذكر منها:

1- سلمى صالحي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية "دراسة حالة مؤسسة كومي نوكس"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006.

تناولت الباحثة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ومعوقات تنميتها، بالإضافة إلى قدرتها على المنافسة، ثم تعرضت بالتفصيل إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى التعاون الدولي في هذا المجال، وأخيرا قامت بدراسة تشخيصية لحالة مؤسسة خضعت للتأهيل ضمن إطار البرنامج الوطني.

2-لويزة بهاز، دور الشراكة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، بالمعهد الوطني للتجارة، الجزائر 2006.

ركزت الباحثة في دراستها على جانب الشراكة الأجنبية وخصوصا الشراكة الأورو جزائرية وإبراز دورها في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قامت بتقديم عام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لتعرض في الأخير نتائج برنامج ميدا وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطرقها لتجربة مؤسستين في هذا المجال.

3-مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف والأليات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

بين فيها الباحث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تعرض لتعاريفها ودورها ومشاكلها، كما تناول التعريف وكيفيات تأهيل المؤسسات الاقتصادية، وأكد الباحث في سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تأهيل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات.

4-عبد الكريم سهام، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة مجمع صيدال"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة، 2007.

وقد تناولت الباحثة في الدراسة تحليل مساهمة الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم عرض مختلف برامج التأهيل التي اعتمدتم الدولة في تأهيل هذا النوع من المؤسسات، ليتم في الأخير أخذ مجمع صيدال كنموذج للمؤسسة الجزائرية التي تهتم باستراتيجية الشراكة الأجنبية.

5-غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

تعرضت الباحثة في الجزء النظري بالتفصيل لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسط، التأهيل والتنافسية، أما الجزء التطبيقي فتطرقت فيه إلى برنامج أورو-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا بأخذ عينة من مجتمع الدراسة الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كان لها علاقة مع البرنامج في الجنوب.

6- حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013

تناول الباحث في الدراسة مفاهيم عامة حول عملية التأهيل والتنافسية، ثم تطرق إلى برامج التأهيل المطبق في كل من تونس، المغرب والجزائر وهذا بوضع الإطار والإطار العملي ثم الحصيلة والنتائج المتوصل اليها من خلال البرامج، طانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين البلدان الثلاثة السالفة الذكر حول مدى فعالية برامج التأهيل على المؤسسات المستهدفة.

جاءت الدراسة لتضيف بعض الجوانب التي لم يتطرق لها الباحثون من قبل، حيث اقتصرت الدراسات السابقة على دراسة الحالة والبعض الأخر على الجانب النظرية فقط، لكن من خلال دراستنا حاولنا التطرق إلى جميع برامج التأهيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بدون استثناء، الوطنية منها والأجنبية من خلال شرح جميع مراحل عملية التأهيل بالتفصيل وتقديم النتائج المتوصل اليها، كما تم التركيز على البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تأهيل 20000 مؤسسة بمبلغ مالي يقدر بـ 380 مليار دينار جزائري، وكانت الدراسة عبارة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من هذا البرنامج، في حين هناك دراسات قليلة جدا عالجت هذا البرنامج وهذا لصعوبة دراسته بسبب عدم اكتمال العملية.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الدراسة، فهو أكثر المناهج شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات الاجتماعية إذ يركز على ما هو كائن في وصفه وتفسيره للظاهرة المدروسة، ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات بنوعيها الكيفية والكمية حول الظاهرة محل الدراسة من أجل تحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج.

أما عن أسلوب جمع البيانات فاعتمدنا على مصدرين:

1- مصادر الجانب النظري:

- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- الكتب، الرسائل والأطروحات السابقة، بالإضافة إلى المجلات العلمية والملتقيات.

- مختلف الإحصائيات والتقارير المتعلقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مصادر الجانب التطبيقي:

تم الاعتماد على الاستبيان بشكل رئيسي من أجل الحصول على المعلومات من العينة المستجوبة والتي بلغ عددها 708 مؤسسة وهي تمثل نسبة 30% من مجتمع الدراسة الذي يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من برنامج التأهيل الجديد وعددها 2186 مؤسسة، ثم تحليل وتفسير هذه المعلومات باستعمال مختلف الأساليب الإحصائية والبرامج الإلكترونية (**SPSS-EXEL**)، إضافة إلى الوثائق المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم وكذا الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية:

اعتمدنا في دراسة الجانب النظري على الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2014، وهذا من أجل إعطاء نظرة حول مختلف التطورات التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في هذه الفترة، كما تم التطرق إلى برامج التأهيل السابقة والحالية وهذا خلال فترة 2001-2016، بدءا بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2001-2010، ثم برنامج أورو-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني 2002-2010، الذي جاء في إطار التعاون الدولي، بعدها قررت الدولة الانطلاق في برنامج وطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007-2011، ليتحول هذا الأخير إلى برنامج وطني جديد 2010-2014.

2- الحدود المكانية:

ستكون الدراسة مرتبطة بكل الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا بوزارة الصناعة والمناجم التي تعتبر الهيئة العليا لها، لكن تواجدنا بكثرة كان لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجد مقرها بالجزائر العاصمة، لأنها تمثل الأداة الوحيدة لتنفيذ برامج تأهيل هذا النوع من المؤسسات، أما عن الحدود الجغرافية للمؤسسات محل الدراسة التطبيقية فقد مست جميع ولايات الوطن.

3- حدود الموضوع:

فيما يخص المصطلحات المستعملة فقد انحصرت دراستنا على تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومنه استعملنا مصطلح التأهيل والذي يعني تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، كما تطرقنا إلى جميع برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية وعرض مختلف النتائج المتوصل اليها.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أية دراسة من عراقيل أو مشاكل قد تثبط الباحث أحيانا وتزيده إصرارا أحيانا أخرى، ومن بينها:

- نقص الكتب باللغة العربية التي تتكلم عن عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مما اضطررنا إلى عملية الترجمة، حتى الوثائق الرسمية المقدمة من الوكالة والوزارة كلها باللغة الفرنسية.
- التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها الرسمية، الشيء الذي أخذ منا الوقت الكثير مما استوجب الدقة والتحرز قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب من الصحة ولا يناقض الواقع.
- صعوبة الحصول على معلومات برنامج التأهيل خاصة تلك التي لها علاقة بعملية التشخيص وإعداد مخطط عملية التأهيل.
- صعوبة توزيع الاستمارات على المؤسسات لعدة أسباب منها، عدم وجود عنوان صحيح لها حيث يصعب إيجادها بسب تغيير العنوان دون إنذار السلطات العمومية بذلك، كذلك وجدنا نسبة من المؤسسات غير موجودة إضافة إلى مواجهة صعوبات في الاتصال بمالك المؤسسة أو المسير نظرا لتخوف هذه المؤسسات من رقابة الهيئات الحكومية، كما وجدنا صعوبة في الحصول على الرد عبر البريد الإلكتروني للمؤسسة بسبب عدم الاطلاع عليها بشكل دوري أو عدم الرغبة في التجاوب معنا.

محاور الدراسة:

الفصل التمهيدي: التأهيل كألية لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الثالث: الهيئات المتخصصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الرابع: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفصل الخامس: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفصل التمهيدي:

التأهيل كألية لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

ظهرت برامج تأهيل المؤسسات بداية في البرتغال سنة 1988 في إطار الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر تجربتها رائدة في هذا المجال، حيث كانت الانطلاقة عن طريق البرنامج الاستراتيجي لتقوية وعصرنة الاقتصاد البرتغالي **(PEDIP)** الذي تم بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(ONUDI)** بميزانية تقدر بثلاثة ملايير إيكو، منها 1.5 مليار دعم من طرف الاتحاد الأوروبي و500 مليون مساهمة الحكومة البرتغالية وواحد مليار قروض من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، توسع عمل هذا البرنامج فيما بعد، ليشمل عددا من الدول التابعة لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث استفادت منه كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا، لبنان والأردن كما استفادت منه السنغال ومدغشقر وكولومبيا... الخ، يأخذ البرنامج في صيغته العامة عند كل الدول نفس الإطار العام بغض النظر عن الخصائص التي تميز كل دولة، ومنه فإن مسألة تأهيل المؤسسات تجرنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات.

ومنه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية.

المبحث الثاني: ماهية عملية التأهيل.

المبحث الثالث: ماهية عملية التشخيص ومتطلبات عملية التأهيل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية

أدى النظام الاقتصادي الجديد ودخول العولمة ضمن حساباته وظهور التكنولوجيات الحديثة إلى تحسين نوعية ما يعرض من سلع وخدمات وتطوير أساليب تسويقها، وقد أدت هذه التغيرات إلى تنوع وتعدد البدائل من السلع والخدمات التي من خلالها يتم إشباع رغبات المستهلك بكل أذواقه وذلك بلجوئه إلى الأسواق الخارجية بحثا عن منتجاته المفضلة مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة، مما جعل الانشغال الأكبر لهذه المؤسسات هو كيفية ترقية تنافسيتها.

المطلب الأول: مدخل لدراسة التنافسية

اختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الدولية الاقتصادية حول تحديد مفهوم التنافسية، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة ويستعمل البعض الأخر مفهوما واسعا يكاد يشمل جميع جوانب النشاط الاقتصادي.

أولا: تعريف التنافسية

يرى أستاذ جامعة هارفارد الأمريكية مايكل بورتر **(Michael porter)** الذي يعتبر أول من وضع نموذج للميزة التنافسية مبني على متغيرات جزئية، "أن القدرة التنافسية للمؤسسة تنشأ أساسا من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها"،[1] إذ يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين وبمنافع متساوية أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية فيه، أي أن المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية بالنسبة لمايكل بورتر هي التي تتميز بقدرتها على:

- إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، هذه الميزة تنشأ من قدرة المؤسسة على تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى من الجودة والربح.
- إنتاج منتجات وتقديم خدمات فيها شيء ما له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، سعر أقل، خدمات ما بعد البيع... الخ) بحيث تنفرد به المؤسسة عن منافسيها.

---

[1]- Raymond Alain Thiétart et Jean Marc Xuereb, Stratégies concepts, Méthodes, Mis en œuvre, 2ème édition, Dunod, Paris, 2005, P 94.

ويعرفها فيليب كوتلر **(Philip Kotler)** على أنها "مقدرة المؤسسة على أداء أعمالها بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده، هذا يعني أن صعوبة تقليد المؤسسة من طرف منافسيها يبقيها دائما متميزة ومختلفة عنهم بما يساعدها على الاحتفاظ بقدرتها التنافسية لفترات طويلة".

كما أورد تقرير التنافسية العالمية بأن "التنافسية تعبر عن القدرة على تحقيق النمو السريع بإجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد على فترات طويلة، وتوليد مستويات مرتفعة من الأداء والإنتاجية".[1]

ويمكن إعطاء مفهوم للتنافسية بالتركيز على ثلاث مستويات:

1- على مستوى الدولة:

تعريف التنافسية على مستوى الدولة يشير إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع،[2] وفقا لهذا التعريف تنعكس التنافسية في قدرة الدولة على زيادة حصتها في السوق الدولية وبشكل مستمر، أو من خلال قدرتها على تحقيق نمو مستدام، ويتوافق هذا التعريف مع تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي **(WEF)** بحيث يعتبر اقتصاد دولة أنه ذو تنافسية إذا كان يملك القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى المتوسط والطويل.[3]

2- على مستوى القطاع:

من الصعب جدا على دولة معينة أن تكون قادرة على كسب تنافسية في جميع القطاعات وهذا بسبب أن توزيع الموارد بين هذه القطاعات غير متكافئ، لأن النظرة الإستراتيجية لكل قطاع تختلف من دولة إلى أخرى ثم إن طبيعة العمليات الإنتاجية تختلف بين كل قطاع، لهذا تعني التنافسية حسب القطاع على قدرة مؤسسات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق

---

[1]- عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 301.

[2]- جمال كبيش وجمال قدام، دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 16-17 نوفمبر 2008، ص 170.

[3]- Alaoui Abdalah, La compétitivité internationale, Stratégies pour les entreprises françaises, France, Harmattan, 2005, P 41.

الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز الدولة في هذا القطاع، وتقاس تنافسية القطاع الواحد من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من الخارج إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات.[1]

3- على مستوى المؤسسات:

باعتبار أن المؤسسة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد، فالتنافسية على هذا المستوى هي التي تتحكم في التنافسية على المستوين القطاعي والوطني، والنتائج الإيجابية على المدى الطويل هي انعكاس للقدرة التنافسية للمؤسسة.

ثانيا: خصائص التنافسية

يمكن تلخيص أهم خصائص التنافسية في النقاط التالية:[2]

- إن الميزة التنافسية تتسم بالنسبية بالمقارنة مع المنافسين أو بمقارنتها على مدى فترات زمنية مختلفة وهذه الصفة تبعد المؤسسة عن فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.
- يؤدي تحقيقها إلى تفوق المؤسسات وأفضليتها على المنافسين.
- تنعكس في أداء المؤسسة لأنشطتها أو في القيمة التي تقدمها للمستهلكين.
- تتحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها أو تجديدها.

ولضمان فعالية الميزة التنافسية يجب أن تحتوي هذه الأخيرة على مجموعة من الشروط أهمها:

- أن تكون متجددة وقابلة للإحلال وفق تغيرات معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد البيئة الداخلية من جهة أخرى.
- أن يتناسب استخدام هذه الميزات مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها في المديين القريب والبعيد.
- أن تؤثر في سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم اتجاه المؤسسة.
- نماذج التحليل الاستراتيجي المبنية على نتائج تحليل محيط المؤسسة الداخلي والخارجي، وذلك لتحديد البدائل الاستراتيجية في ظل المتغيرات الأساسية الأربعة (نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات).

---

[1]- أحمد زغدار، المنافسة التنافسية والبدائل الاستراتيجية، الأردن، دار النشر والتوزيع، 2011، ص 26.

[2]- محمد الطائي ونعمة الخفاجي، المعلومات الاستراتيجية منظورة الميزة الاستراتيجية، الأردن، درا الثقافة، 2009، ص 155.

المطلب الثاني: تصنيف التنافسية ومؤشراتها

يعتبر معرفة التنافسية التي تنتهجها المؤسسة أمر ضروري من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لها، كما تعتبر مؤشرات التنافسية مقاييس لحساب درجة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة.

أولا: تصنيف التنافسية

يمكن تحديد هذه الأنواع بالاعتماد على مجموعة من المعايير:[1]

1- المعيار الموضوعي: وتنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

أ- **تنافسية المنتج:** تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كاف، وغالبا ما يتم الاعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم تنافسية المؤسسة، ويعد هذا أمر غير صحيح، باعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

ب-**تنافسية المؤسسة:** يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج، فمن الناحية المالية مثلا يتم تقويم المنتج بالاستناد إلى الهامش الذي يحققه، بينما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتجات.

2- المعيار الزمني: تنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

أ- **التنافسية اللحظية:** تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية واحدة غير أنه لا يجب أن نتفاءل بشأنها لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق أو ظروف أخرى جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية.

ب-**القدرة التنافسية:** تختص بالفرص المستقبلية وبنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

---

[1]- الطيب داودي ومراد محبوب، تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص 39.

ثانيا: مؤشرات التنافسية

من التعاريف السابقة نجد أن تنافسية المؤسسة ترتبط أساسا بمختلف مؤشرات نشاط المؤسسة، من المردودية والفعالية والنجاعة والأداء وزيادة رقم الأعمال، وكل هذه المؤشرات كما سنرى تعبر عن قدرة المؤسسة على البقاء، وفيما يلي عرض بسيط لبعض هذه المفاهيم التي جاءت في مختلف التعاريف المذكورة أعلاه:

- المردودية وتوجد ثلاثة أنواع من المردودية وتتثمل في المردودية التجارية، المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.
- الفعالية وهي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- النجاعة وهي القدرة على تحقيق الأهداف.
- الأداء ويعبر عن الفعالية مضافا إليها النجاعة.
- الكفاءة وهي الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر.
- حصة المؤسسة في السوق بالكميات أو برقم المبيعات.
- انخفاض التكاليف أي جعلها عند أدنى مستوى ممكن بشكل لا يفقده الوظائف التي يؤديها.
- تمييز الأسعار أي البيع بأسعار مختلف من خلال تجزئة السوق وفق معايير محددة.
- تحسين الجودة التي تؤدي إلى تمييز المنتج وإعطائه أكبر قيمة من طرف المؤسسة والعملاء.

والجدول الموالي يوضح مختلف الوضعيات التنافسية للمؤسسة.

الجدول رقم (01): الوضعية التنافسية للمؤسسة

الخصائص	الوضعية التنافسية
– المؤسسة قادرة على مراقبة سلوك منافسيها. – امتلاك خيارات استراتيجية كثيرة غير مرتبطة بمنافسيها.	السيطرة
– قدرة اتخاذ سياسات فيما يخص اختياراتها الاستراتيجية دون الإضرار بوضعيتها على المدى الطويل.	قوية
– امتلاك حظوظ الاستثمار لقيادة استراتيجية معينة. – لها حظ أحسن في المحافظة على وضعيتها على المدى الطويل.	مقبولة

– حظوظ متوسطة أو تحت المتوسط للحفاظ على وضعيتها على المدى الطويل.	غير مقبولة
– إمكانية البقاء في المدى القصير لكن يجب تحسين الوضعية من أجل حظوظ في البقاء على المدى الطويل.	هامشية

Source: Khelif Aji Nour, Introduction à organisation et au diagnostic d'entreprise, édition Berti, Alger, 2002, P 43**.**

المطلب الثالث: أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)

يمثل نموذج التحليل الرباعي **(SWOT)** إطارا تحليليا ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي لتحليل البيئة الداخلية للمؤسسة والمتمثلة بعناصر قوتها ونقاط ضعفها من جانب، وما يقابلها من تحليل للبيئة الخارجية المتمثلة في الفرص المتاحة والتي تبحث عنها والتهديدات التي قد تواجهها وتحد من قدرتها على الاستمرارية، ما جعل منه أداة مهمة يعتمدها مسيري المؤسسات لصياغة الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع مختلف التغيرات.

أولا: مفهوم أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)

يعتبر التحليل الرباعي من الأدوات المهمة لتحليل الوضع العام للمؤسسة داخليا وخارجيا، ويقصد به تحديد نقاط القوة **(Strengths)** ونقاط الضعف **(Weaknesses)** والفرص **(Opportunities)** والتهديدات **(Threats)** وهي معروفة باختصارها **(Swot Analysis)**، وتتعلق نقاط القوة والضعف بالبيئة الداخلية للمؤسسة أما الفرص والتهديدات فتتعلق بالبيئة الخارجية،[1] كما يعرف التحليل الرباعي على أنه "أداة مفيدة لتحليل الوضع العام للمنظمة على أساس عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات".

[1]– خالد جمال الجعارات وفيروز الضمور، الاستفادة من تجارب الأخرين في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 06–07 نوفمبر 2013، ص 07.

1- مكونات أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)

ومن أجل فهم جيد لهذا النموذج، لابد أولا من توضيح مكوناته:[1]

أ- **نقاط القوة:** وتتمثل في كل الإمكانات الذاتية الموجودة فعلا بالمؤسسة والتي تميزها عن منافسيها وتساعدها على تحقيق أهدافها واستغلال الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات.

ب-**نقاط الضعف:** وهي النقص في الإمكانات والقدرات الداخلية التي تحد من قدرة المؤسسة على بلوغ ما تصبو إلى تحقيقه قياسا بالمنافسين، ما ينعكس سلبا على مستوى أداءها.

ت-**الفرص:** وهي المجالات أو الأحداث المحتمل حصولها حاليا أو مستقبلا في السوق، والتي يمكن أن تستثمرها المؤسسة لتحقيق أهدافها عبر اعتماد خطة استراتيجية، وغالبا ما تقاس الفرص بالعائد النقدي المتحقق أو القيمة المضافة أو الحصة السوقية، وينبثق تحديد الفرص من تحديد ثلاث عناصر رئيسية:

- إدراك وجود حالة بديلة للوضع الحالي.
- أن تكون الحالة البديلة أكثر جاذبية من الوضع الحالي.
- احتمال نجاح هذه الحالة معقول وبتكلفة أفضل من الوضع الحالي.

ث-**التهديدات:** وهي تلك العوامل أو الأحداث الخارجية التي تحول دون تحقيق المؤسسة لأهدافها بالشكل الذي تسعى إليه ويكون له أثر سلبي على نشاطها، وعادة ما يقاس حجم التهديدات بمقدار الخسارة النقدية أو انكماش الحصة السوقية.

وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن من خلالها تحديد المكونات السالفة الذكر:[2]

- بالنسبة لنقاط القوة يمكن تحديدها من خلال الأسئلة التالية:
  - ما هي المزايا التي تتمتع بها المؤسسة؟

---

[1]- ثامر البكري، الميزة التنافسية باعتماد تحليل **SWOT** لبناء استراتيجيات التسويق: حالة تطبيقية على شركة **TOYOTA** لصناعة السيارات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010، ص 12.

[2]- عبد الستار حسين يوسف، تقدير المخاطر في ظل تحليل **SWOT** في المؤسسات الصناعية، دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أفريل 2007، ص 13-14.

- ما هو الشيء الذي تفعله وتؤديه أفضل من الآخرين؟
- ما هي الموارد التي تنفرد بها أو ذات الكلفة الأدنى التي تتوفر للمؤسسة؟
- ما هي نقاط قوة المؤسسة التي يراها الناس في سوق المؤسسة؟

- بالنسبة لنقاط الضعف يمكن تحديدها من خلال الأسئلة التالية:
  - ماذا يمكن للمؤسسة أن تحسنه؟
  - ماذا يجب على المؤسسة أن تتجنبه؟
  - ماهي نقاط الضعف في المؤسسة التي يراها الناس في السوق؟
- أما الفرص فيمكن تحديدها من خلال الأسئلة التالية:
  - أين توجد أفضل الفرص التي تواجهها المؤسسة؟
  - ما هي المؤشرات ذات الأهمية التي تعرفها المؤسسة؟
- وفي الأخير يمكن تحديد التهديدات من خلال الأسئلة التالية:
  - ما هي المعوقات التي تواجهها المؤسسة؟
  - ما هو مستوى المنافسة التي تواجهها المؤسسة؟
  - ما هي المواصفات المطلوبة لعمل المؤسسة، الخدمة أو السلعة التي تقدمها تتغير؟
  - هل التغيرات التكنولوجية تهدد موقف المؤسسة؟
  - هل تعاني المؤسسة من ديون أو مشاكل في التدفقات المالية؟
  - يمكن لأي نقطة من نقاط الضعف أن تهدد بشكل جدي نشاط المؤسسة؟

2- استراتيجيات أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين هذه العناصر الأربعة هي علاقة تفاعلية يؤثر بها أي عنصر ببقية العناصر ويتأثر بها، فقد يكون ذلك التأثير إيجابيا كزيادة نقاط القوة لتقليل تأثير نقاط الضعف والتهديدات، أو بالعكس عندما يكون للتهديدات تأثير أقوى على زيادة نقاط الضعف ومحدودية الفرص المتاحة، ومن خلال هذه العلاقة التفاعلية يمكن للمؤسسة انتهاج الإستراتيجية المناسبة لها للتفاعل مع تغيرات السوق على ضوء ما تمثله البيئة الداخلية لها من قوة وضعف وما تفرزه البيئة الخارجية من فرص وتهديدات، ويمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مصفوفة SWOT

	نقاط القوة (S)	نقاط الضعف (W)
الفرص (O)	استراتيجية استخدام الفرص المتاحة وعوامل القوة لبناء عوامل النجاح "استراتيجية هجومية" S-O	استراتيجية استخدام الفرص المتاحة لتحديد عوامل الضعف "استراتيجية علاجية" W-O
التهديدات (T)	استراتيجية استخدام عوامل النجاح لتقليل التهديدات "استراتيجية دفاعية" S-T	استراتيجية اتخاذ الإجراءات الدفاعية في المناطق سريعة التأثر "استراتيجية الانسحاب "W-T

المصدر: مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي، عرض نظري وتطبيقي، الأردن، دار المناهج، 2009، ص 185.

وبالتالي فمصفوفة (**SWOT**) تشير إلى توفر أربع استراتيجيات بديلة قد تتداخل وتتابع في نفس الوقت، وينصب تحليل هذه المصفوفة بصفة أساسية على تحديد الاستراتيجيات الواجب اتباعها وتتمثل هذه الاستراتيجيات حسب المصفوفة فيما يلي:

أ- **استراتيجية هجومية:** وتعكس أفضل المواقف المرغوب فيها حيث تستفيد المؤسسة من العديد من الفرص وتمتلك في نفس الوقت العديد من نقاط القوة التي تشجعها على استغلال هذه الفرص وكذلك تعظيم هذه الفرص ونقاط القوة لتحقيق النمو وتوسيع حصتها السوقية.

ب-**استراتيجية دفاعية:** وهذا موقف تكون فيه المؤسسة تمتلك قدرات ونواحي قوة مميزة تواجه بها تهديدات غير مرغوب فيها ويجب على الاستراتيجيات المتبناة في هذه الحال أن تعمل على تعظيم نقاط القوة وتدنية التهديدات التي تواجهها وبناء فرص على الأقل طويلة الأجل في مجالات أخرى ذات جاذبية أعلى.

ت-**استراتيجية علاجية:** في هذا الموقف تكون المؤسسة تتوافر أمامها فرص مناسبة لكن تعاني من نقاط ضعف تحول دون قدرتها على استغلال الفرص المتاحة أمامها لذا على الاستراتيجيات المختارة العمل للوصول إلى الحد من نواحي الضعف وتطوير وتنمية قدرتها وإمكانيتها على مستوى جميع وظائفها لتستطيع الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها.

ث-**استراتيجية الانسحاب:** وأكثر المواقف غير المرغوب فيها من طرف المؤسسة لما تعانيه من نقاط ضعف وفي ظل تهديدات تواجهها والاستراتيجيات المجسدة في هذا الموقف تتضمن التقليل من التهديدات ومعالجة نقاط الضعف.

ثانيا: متطلبات أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)

يتطلب نجاح هذا الأسلوب جملة من المتطلبات الأساسية، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- الوضوح والبساطة.
- التوازن واستعراض الجوانب الأساسية للموضوع.
- وضوح الفرق بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية للبيئة.
- المساعدة في التفكير في مجالات عمل رئيسية ومحددة.
- له أثار إيجابية على ارض الواقع.

ثالثا: أهمية أسلوب التحليل الرباعي (SWOT)

يتناول هذا التحليل فحص واستكشاف بيئتين تحكمان نشاط المؤسسات هما البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فهو من جانب يحاول فحص المنظومة الداخلية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة التي تميزها عن غيرها من المؤسسات ونقاط الضعف التي تعاني منها، أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية فإنه يتنبأ بالفرص المتاحة أمام المؤسسة وكذلك التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها وتحد من قدرتها على البقاء والنمو، ومن ثم محاولة تفعيل ودعم وتطوير مكامن القوة والفرص المتاحة، والقضاء على نقاط الضعف أو التقليل من تأثيرها أو الابتعاد عن مصادر التهديد إذا لم يكن من الممكن تفاديه كليا.

فمحاولة اقتناص الفرص التي توفرها البيئة الخارجية تنقص بالتأكيد نسبة المخاطرة، إن كانت بإنتاج سلعة جديدة أو دخول سوق جديدة أو التوسع بالسوق الحالية فإذا لم تستغل تلك الفرصة في الوقت المناسب يمكن أن تتحول إلى تهديد على نشاطها، كما أن عملية مواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسة فيها جانب من المخاطرة أيضا عند عدم اتخاذ الإجراء المناسب بالوقت المناسب اعتمادا على نظام تنبؤ دقيق وكفء، لذلك فالتحليل يعتبر أداة تحليلية مهمة وضرورية لكل المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها لأنها تمكن إدارة تلك المؤسسات من:

- تكوين رؤية واضحة عن المؤسسة تبنى عليها خطة وسياسة العمل.
- تحديد الاتجاهات الضرورية لصياغة الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر في ظل التغيرات البيئية السريعة والمستمرة.
- تعزيز تنافسية المؤسسة عن طريق اكتشاف المخاطر في الوقت المناسب والتحكم بها.

- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

أما فيما يخص إمكانية تطبيق هذه المصفوفة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة الموقف الحقيقي والاستراتيجيات العامة فهذا يتوقف على كم المعلومات التي يمكن أن تتوافر عن محيطها الخارجي والداخلي ومدى قدرة المسيرين على تحليلها وتحديد نقاط القوة والضعف في المحيط الداخلي والفرص والتهديدات في المحيط الخارجي ومن ثم تحديد الاستراتيجيات الممكن اتباعها.

وبالتالي مصفوفة **(SWOT)** تلقي الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبه تحليل محيط المؤسسة باستخراج نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في توجيه القرارات الخاصة باختيار البدائل الاستراتيجية المناسبة.

المبحث الثاني: ماهية عملية التأهيل

إن المؤسسات الاقتصادية حتى تستطيع مواجهة المنافسة المحلية والدولية يجب عليها تأهيل محيطها الداخلي، وهذا بتحسين طرق إنتاجها وأنظمة تسييرها، كما ينبغي تأهيل كافة مكونات محيطها الخارجي الذي تنشط وتتفاعل معه.

المطلب الأول: مفاهيم عملية التأهيل

وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى أخر ومن كاتب إلى أخر، ولكن تتفق جميعا على أن التأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات، حيث تهدف عملية التأهيل إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية، والبشرية... الخ، لتصبح قادرة على إنتاج منتوج يحمل جملة من المواصفات لا تقل عن مواصفات منافسيها.

أولا: تعريف عملية التأهيل

برنامج تأهيل المؤسسات مصطلح جاءت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(ONUDI)** باعتباره مسارا مستمرا يهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها في إطار متطلبات التبادل الحر، لمساعدة المؤسسات لتكون لها تنافسية فيما يخص السعر، الجودة والإبداع، ولتكون قادرة على التحكم ومتابعة مختلف التقنيات الجديدة والتأقلم مع ظروف السوق،[1] فبرامج التأهيل لا تعبر عن سياسة تصنيعية جديدة ولكن سياسة تهدف إلى عصرنة وتطوير المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات وتحسن تنافسيتها في سياق دولي،[2] وهو يهتم بالقطاع الصناعي والقطاعات الخدمية المرتبطة به.

---

[1]- ONUDI, Guide méthodologique, Restructuration, Mise à niveau et compétitivité industrielle, Vienne, 2002, P 07, Sur le lien: www.unido.org/fileadmin/user_media/Publications/Pub_free/Guide_methodologique_restructuration_mise_a_niveau_et_competitivite_industrielle.pdf. Consulté le: 15-03-2014.

[2]- Marniesse et Filipiak, Compétitivité et mise à niveau des entreprises: Approche théorique et déclinaisons opérationnelles, Note et document N: 01, AFD, Paris, 2003, P 93, Sur le lien: www.afd.fr/webdav/site/afd/shared/PUBLICATIONS/RECHERCHE/Archives/Notes-et-documents/01-notesdocuments.pdf. Consulté le: 15-03-2014.

ويعرفه الاقتصادي عبد الحق لعميري "هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق".[1]

كما يعرفه كذلك "أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم، وتطبيقات التسيير، وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة".[2]

وعرف أيضا على أنه "مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي"،[3] كما يعبر التأهيل عن "مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة".[4]

وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لتحديد مفهوم دقيق لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالتالي "التأهيل هو تقديم المشورة والتكوين والمعلومات التي تمكن المؤسسة من إدخال تغييرات ضرورية على تسيير الموارد البشرية والأنشطة، فالتأهيل يترجم في تبني أحسن طرق التسيير التي تؤدي لتحقيق التقدم، وتقوية الموارد البشرية من خلال التأطير والتكوين الجيدين، الفهم الجيد والدقيق للسوق ووضعية المؤسسة فيه ووضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية والبحث الدائم عن الإبداع.[5]

ويمر التأهيل بثلاث مراحل وهي التشخيص الأولي للتعرف على واقع المؤسسة بهدف إدراجها ضمن البرنامج بواسطة عملية تأهيل أولية ملائمة، يتبعه عملية التشخيص بنية التعرف العميق بالمؤسسة، معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص والتهديدات ومن ثم إعداد مخطط التأهيل النهائي.

1- Lamiri Abdelhak, La mise à niveau, Revue de sciences commerciales et de gestion, N: 02, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, P 42.

2- Lamiri Abdelhak, Management de l'information, Redressement et mise à niveau des entreprises, Office des Publications Universitaires, Alger, 2003, P 171.

3- عبد اللطيف بلغرسة وجاوحدو رضا، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2002، ص 174.

4- La Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, Mise à niveau des entreprises, Sur le lien: www.caci.com.dz/publicat/textemiseaniveau.htm. Consulté le: 02-09-2015.

5- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes: EURO Développement PME.

ثانيا: دوافع عملية التأهيل

نتيجة لسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك استجابة لدوافع تتمثل فيما يلي:[1]

- تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.
- قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضح، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي.
- المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار والذي يتمثل في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد كيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها، إضافة إلى صعوبات أخرى كصعوبة الحصول على التمويل، الصعوبات الجبائية، الصعوبات الإدارية المتمثلة في بطء وتعقيد الإجراءات، ضعف التكوين وانتشار القطاع الغير رسمي.

المطلب الثاني: أهداف عملية التأهيل وشروط نجاحها

تسعى عملية التأهيل لتحقيق مجموعة من الأهداف، وحتى تتحقق هذه الأهداف يجب أن يصاحب هذه العملية بعض الشروط.

أولا: أهداف عملية التأهيل

تهدف البرامج المصممة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تحسين الجودة وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق لتعزيز مركزها التنافسي، وتركز على الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في المرافقة التقنية، البرمجيات، التكوين، الجودة، ومعايير نظام المعلومات، كما

[1]– سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 135.

تهتم بالجانب المادي والمتمثل في المساعدات المالية وجلب التكنولوجيا الحديثة، ضف إلى ذلك النقاط التالية:[1]

- تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات.
- تحسين استغلال الموارد مع استخدام المواد البديلة نتيجة للأبحاث اللازمة قبل وضع المواصفات.
- تحسين تصميم المنتجات نتيجة التركيز على إنتاج عدد أقل من الأنواع والأحجام والمقاسات.
- تطوير الأسواق عن طريق تكييف القواعد والطرق والتقليل من العوائق والعقبات التقنية.
- إكساب المؤسسة قدرة تنافسية تسمح لها باحتلال أجزاء واسعة من الأسواق الداخلية والخارجية.
- تأهيل المحيط المجاور عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومكونات محيطها القريب.
- تأهيل الأفراد بالتكوين والرسكلة وكذا تحسين مستوى الجانب التنظيمي.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.
- الحفاظ على مناصب الشغل الحالية من جهة والرفع من عرض الشغل على المدى المتوسط والطويل.

ثانيا: شروط نجاح عملية التأهيل

حتى يتم تحقيق الأهداف السابقة الذكر للتأهيل، لا بد من توفر الشروط التالية:[2]

- أخذ الوقت الكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي أي التدرج.
- الالتزام ببرنامج التأهيل.
- الاعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.

---

[1]– فطيمة بن عبد العزيز، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن برامج ميدا، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13–14 أفريل 2008، ص 09.

[2]– رتيبة عروب، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17–18 أفريل 2006، ص 724.

المبحث الثالث: ماهية عملية التشخيص ومتطلبات عملية التأهيل

تقوم برامج التأهيل على قيام الدولة من خلال مكاتب الدراسات والخبرة بعمليات تشخيصية للمؤسسة الراغبة في الانضمام قصد تحليل محيطها الداخلي والخارجي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال تنفيذ مخطط التأهيل.

المطلب الأول: ماهية عملية التشخيص

قبل التطرق إلى عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا أن نلقي نظرة عامة حول عملية التشخيص الذي تتكفل به مكاتب الدراسات المختارة والذي يتضمن عدة أنواع من التشخيص، وبعد إعداد هذا التشخيص للمؤسسة، يقوم مكتب الدراسات بإعداد مخطط التأهيل الذي يحتوي على مجموعة من الاستثمارات منها ما هو مادي ومنها ما هو غير مادي.

أولا: تعريف عملية التشخيص

تستخدم كلمة التشخيص في المجال الطبي للتعبير عن الملاحظة، التحليل والتعرف على الأسباب التي تساعد على تقديم وصفة سواء كانت علاجية أم جراحية، وعرف هذا المصطلح فيما بعد استخداما واسعا في مجالات مختلفة، حيث استخدم في عالم تسيير المؤسسات بحيث يدل على عمليات ملاحظة أعراض المؤسسات لمحاولة فهمها وتحليلها من أجل التمكن من تقدير الإجراءات اللازمة لتحسين وضعيتها أو تعزيز مركزها في السوق.

ويعرف **(Laflamme)** التشخيص أنه "تحليل مجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من مناظرة متناسقة وشاملة للمؤسسات، تمكن من التعرف بصفة واضحة على الوضعيات الواجب تحسينها والتي يتعين تغييرها".[1]

ويعرفه **(G.Brown)** على أنه "استخلاص نقاط الضعف ونقاط قوة المؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية على أكمل وجه".[2]

---

[1]- Laflame.M, Le diagnostic organisationnel et stratégie de développement, Une approche globale, GAE, Québec, 1997, P 13.

[2]- Brown Gerard, Le diagnostic d'entreprise, 1986, P 37.

أما تيبو (**Thibaut**) فيعرف التشخيص كما يلي "التشخيص هو نموذج قاعدي يحّلل المؤسسة من خلال وظائفها وتنظيمها ليخرج في النهاية باقتراحات تسمح للمسؤولين الرئيسيين بتوجيه أعمالهم وجهودهم نحو تحسين أداء المؤسسة".

وما يمكن ملاحظته من هذه التعاريف أنها تعالج مراحل التشخيص المختلفة، حيث يبدأ بتحليل وفحص المؤسسة بهدف إبراز مواطن قوتها وضعفها ليتم في النهاية تقديم العلاج المناسب لموضع الخلل فيها ودعم نقاط قوتها.

فالتشخيص يكون حاضرا دائما من أجل التعرف على العوامل التي أدت إلى الوضعية الحالية ومحاولة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحل المشاكل.

ويمكن التمييز بين نوعين من التشخيص:

1- التشخيص الداخلي:

هو عملية فحص وتحليل العوامل الخاصة بوظائف وأنشطة المؤسسة، وكذا مهنة المؤسسة والكفاءات التي تتوفر عليها، ونظام المعلومات فيها، فالتشخيص هنا يعني عملية تحليل للأنشطة الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة كل على حدا، لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الداخلية، ومقارنتها مع المنافسين، وذلك لتقدير الموقع النسبي للتوجه المثالي (**profil idéal**) وفق الشروط التنافسية للمحيط،[1] وللقيام بالتشخيص الداخلي يجب التركيز على الوظائف الأساسية للمؤسسة، حيث يمكن معالجة ستة (06) وظائف أساسية: الوظيفة التجارية، الوظيفة الإنتاجية، وظيفة البحث والتطوير الوظيفة المالية والمحاسبة، وظيفة الموارد البشرية والوظيفة الإدارية.

2- التشخيص الخارجي:

يعرف بأنه عملية استكشاف وفحص العوامل والمتغيرات الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية وقوى المنافسة وذلك من أجل تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في محيط المؤسسة ومعرفة مصادر ومكونات هذه الفرص والتهديدات من خلال تجزئتها إلى عناصر، أو أجزاء

[1]- Raymond Alain Thiétart, La stratégie d'entreprise, Ediscience, 2ème édition, Paris, 1993, P 86.

فرعية وفهم علاقات التأثير والتأثر فيما بينها من جهة، وبينها وبين مؤسسة الأعمال من جهة أخرى.[1]

ثانيا: مسؤولية عملية التشخيص

إن عملية التشخيص هي عملية ذات قدر من الأهمية، ونتائج التشخيص هي التي تحدد الخيارات الواجب اتخاذها، لذلك فهناك جانب مهم آخر وهو من سيقوم بالتشخيص؟ فنظرا لهذه الحساسية للتشخيص فالمؤسسة لها خيارين للقيام بالتشخيص هما:[2]

- تكوين لجنة أو فرقة من مسيري إطارات المؤسسات.
- اللجوء إلى شخص أو مكتب خارجي مثل مكاتب الخبرة والاستشارة.

واختيار المؤسسة لقرار مسؤولية التشخيص له تأثير بعدة عوامل التي من شأنها أن تغير قرار المؤسسة وفي هذا الصدد فهذه العوامل تكون غالبا في:

- الأموال التي تكلفها أموال التشخيص.
- التجربة المطلوبة في هذا النوع من الأعمال.

حيث أن قيام المؤسسة بالتشخيص باستعمال إطاراتها يقلل من تكلفة التشخيص، أما إذا كان النشاط يتطلب خبرة وتجربة، فإن المؤسسة تختار مكتب دراسات خارجي متخصص.

وليكون التشخيص فعالا، يجب أن يستجيب إلى الخصائص التالية:[3]

- أن يكون عضوي بحيث يحسن وصف الهياكل ومكونات المؤسسة وعلاقة هذه المكونات ببعضها البعض.
- أن يكون وظيفي بحيث يحسن دراسة وتحليل مختلف أنشطة المؤسسة.
- أن يكون استراتيجي بحيث يحسن دراسة وتحليل إمكانيات تطور المؤسسة المستقبلية.

---

[1]– ياسين سعد غالب، الإدارة الاستراتيجية، الأردن، دار اليازوري، 2002، ص 65.

[2]– بشير كشرود، تشخيص مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994، ص 73.

[3]- Alain Marion, Le diagnostic de l’entreprise, édition Economica, Paris, 1995, P 08-09.

كما أن هناك مجموعة من الخصائص يجب توفرها في المشخص سواء كان داخلي أو خارجي، وتتمثل هذه الخصائص في:

- التحكم في نوعية الاتصالات والقدرة على التحاور مع الجميع دون مشاكل.
- الدقة في طرح الأسئلة والقدرة على الإحاطة بالإجابات.
- القدرة على الربط بين مختلف المعلومات.
- الكفاءة والخبرة والموضوعية عند أدائه لمهمته.
- القدرة على كسب ثقة العاملين في المؤسسة ليكونوا متعاونين معه في أداء مهمته.
- الإحاطة بكل العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على وضعية المؤسسة أو قطاعها.[1]

ثالثا: مراحل عملية التشخيص

من أجل الوصول إلى نتائج جيدة ومعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة يجب أن يكون التشخيص منهجيا حتى يمكن معالجة الكم الكبير من المعلومات بكيفية تجعله يحدد بدقة وضعية المؤسسة، وتتمثل مراحل التشخيص في:[2]

1- الاجتماع التحضيري:

ويتم خلاله أول اتصال بين الشخص سواء أكان داخليا أو خارجيا بمسؤولي المؤسسة، الذين يعرضون المشاكل لإعطاء الشخص صورة عن طبيعة الموضوع ونوعية المهمة الموكلة إليه، وفي هذا الاجتماع يتم تحديد أهداف التدخل وحدوده، بالإضافة إلى مناقشة بنود العقد إذا كان المشخص من خارج المؤسسة.

2- تخطيط العمل ووضع البرامج:

بعد حصول المشخص على المعلومات الأولية يقوم بوضع الخطوط العريضة للبرنامج:

- يختار المنهجية التي يجري بها التحقيق حسب أوضاع المؤسسة وحالتها، المدة... إلخ.
- تحديد استبيانات التحقيق والتحليل ووضع رزنامة اللقاءات.
- قائمة المسؤولين والأماكن التي سوف يتم زيارتها.

1- Jean Brilman et Claude Maire, Manuel d'évaluation des entreprises, Sociétés cotées et non cotées, édition d'Organisation, Collection Hommes et Techniques, Paris, 1990, P 31.
2- Khelif Aji Nour, Op.cit. P 43.

- قائمة الوثائق التي يتم جلبها.

3- تجميع المعلومات:

يسعى المشخص إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات مستعملا العديد من التقنيات كالاستبيان، المقابلة، والملاحظة، وتكون مصادر المعلومات إما داخلية أو خارجية:

أ- المصادر الداخلية:

من بين الوثائق التي يتعين على المشخص الاطلاع عليها نذكر:

- عقود الكراء، الملكية، الرهن وعقود القرض الإيجاري التي تساعده في تحديد صافي الذمة المالية للمؤسسة بأكثر دقة.
- تقارير مختلف الهيآت المسيرة في المؤسسة كتقارير مجلس الإدارة التي تتضمن معلومات عن مختلف أنشطة المؤسسة التجارية، الإنتاجية والمالية ومعلومات عن الأفراد.
- الدفاتر المالية للمؤسسة كالميزانية وجدول حسابات النتائج.

ب-المصادر الخارجية:

يواجه المشخص أحيانا صعوبات في الحصول على بعض المعطيات عن المؤسسة عند اعتماده على وثائقها، الأمر الذي يحتم الاستعانة بمصادر أخرى من خارج المؤسسة.

ومن المعلومات التي يتعذر الحصول عليها داخل المؤسسة: عدد وحجم المؤسسات المشتغلة في قطاع نشاط المؤسسة، مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وأبعاد تطوره، نوع المنافسة التي تواجه المؤسسة موضوع التشخيص، التكنولوجيا المستعملة في قطاع المؤسسة وموقع هذه الأخيرة منها، النمو الديمغرافي وأهميته بالنسبة للمؤسسة، الضغوطات الاجتماعية والأخلاقية، والقوانين المرتبطة بنشاطها، ويمكن اللجوء إما إلى المنظمات العمومية كالديوان الوطني للإحصاء للحصول على هذه المعطيات، أو غرف التجارة والصناعة، كما يمكن الاستعانة بالمجلات والنشرات والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

4- التحليل الانتقادي:

هنا يتم المقارنة بين ما هو موجود وما يجب أن يوجد على مستوى المؤسسة (الفعالية الداخلية) وما يجب أن يكون اتجاه المحيط (الفعالية الخارجية) وهي مرحلة يجب أن تلازم المشخص في كل تدخلاته لاستخلاص النتائج.

5- التوصيات:

هذه المرحلة تعتمد على مدى نجاح المراحل السابقة، فبمجرد وضوح الحالة أو الوضعية الحقيقية للمؤسسة ومشاكلها الأساسية يجعل عملية البحث عن الحلول سهلة وتخضع لقدرة المشخص للتوفيق بين الإمكانيات المتاحة في المؤسسة والظروف التي يقدمها المحيط إذ يجب أن تكون الحلول المقترحة:[1]

- واضحة ودقيقة وتدل على الإجراءات الواجب اتخاذها.
- سهلة الفهم وممكنة التطبيق.
- محددة التنفيذ في الزمان ومرتبة حسب الأولويات والضروريات.
- تأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات المتوقعة في المؤسسة والمحيط.

6- مخطط التنفيذ:

بعد تحديد البدائل وتكاليفها ونتائجها المتوقعة، يقدمها المشخص في شكل إجراءات تنفيذية حسب زمن تطبيقها والأطراف التي تؤديها ومن الممكن لعملية التشخيص أن تشمل أيضا مرحلة مراقبة النتائج وشرح الفروقات التي تظهر،[2] وينتهي بتقرير ملخص وواضح مدعم بالأشكال والرسومات والجداول.

هذه هي أهم مراحل التشخيص، لكن هناك من يستعمل مرحلتين فقط، مرحلة ما قبل التشخيص ومرحلة التشخيص، حيث يجمع المعلومات المناسبة في المرحلة الأولى من المصادر الداخلية والخارجية، ثم يقوم بمعالجتها وتحليلها في مرحلة التشخيص.

---

[1]- Daigna.G.F, Dynamique de redressement d'entreprise, édition d'organisation, Paris, 1986, P 99.
[2]- Khelif Aji Nour, Op.cit. P 43.

رابعا: أشكال عملية التشخيص

التشخيص أسلوب لمعرفة اختلالات المؤسسة ووضعيتها الحقيقية، ومنهجية التشخيص تختلف حسب الزاوية التي ينظر منها المشخص للمؤسسة والهدف المبتغى من التشخيص، هذا يعني أنه هناك أنواع متعددة من التشخيص، ويتم اختيار الشكل حسب الحالة فإذا كان على سبيل المثال هدف المشخص هو إيجاد وتقديم حلول شاملة تخص جميع الجوانب في المؤسسة، فهذا يستدعي القيام بتشخيص شامل، أما إذا كان يخص التوازن المالي فهذا يلزمه بالقيام بتشخيص مالي، وفيما يلي أنواع التشخيص:

1- التشخيص الاستراتيجي الشامل:

يعرف التشخيص الاستراتيجي الشامل بأنه الدراسة التحليلية لوضعيتي المؤسسة داخليا وخارجيا من أجل تحديد نقاط القوة والضعف من جهة ومعرفة فرص وتهديدات المحيط من جهة أخرى، وبهذا فالتشخيص الاستراتيجي يهدف إلى الكشف على القدرات الإستراتيجية للمؤسسة التي يمكن أن تعتمد عليها في توجهاتها وتحولاتها المستقبلية والتي تمكنها من التكيف مع المحيط وتغيراته.[1]

فتقييم خصائص المحيط يعطي فرص المؤسسة والتهديدات التي تواجهها، أما تقييم قدرات المؤسسة فهو يعطي لنا نقاط قوتها ونقاط ضعفها، لذلك فالتشخيص الاستراتيجي الشامل يهتم بالعناصر الرئيسية التالية:

- ما هو السوق المستهدف جغرافيا؟ (محلي، جهوي، وطني، دولي)، نوع الزبون المستهدف؟ (إطارات، عامة الجمهور، شباب... إلخ).
- ما هي الامتيازات لدى المؤسسة فيما يخص أنشطتها (السعر، التكنولوجيا، جودة المنتوج، التوزيع)، وما هي السياسات المطبقة في هذه النشاطات (الإلغاء، المحافظة على النشاط، تطوير النشاط).
- ما هي أهمية مختلف نشاطات المؤسسة في النشاط الإجمالي؟ وما هي أهمية حصتها في السوق؟

[1]- Helfer.J, Kalika.M et Orsoni.J, Management stratégie et organisation, 3ème édition, édition Vuibert, Paris, 2000, P 27.

وعليه فأهداف التشخيص الاستراتيجي الشامل تتمثل فيما يلي:[1]

- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع النظام المرجعي **(Système de référence)**.
- المرجعيات الكمية **(Références Quantitatives)**: أداء المؤسسة الرائدة في القطاع، المنافسين الأساسيين... الخ.
- المرجعيات النوعية **(Références Qualitatives)**: تقييم التناسق بين الخيارات الإستراتيجية والكفاءات المتاحة للمؤسسة.
- تحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة.
- تحليل عوامل المحيط غير المباشر والمحيط التنافسي، من أجل تحديد الفرص والتهديدات.
- تحديد المجالات ذات الأولوية وأهداف الأداء المرغوب تحقيقه من أجل الوصول إلى مستوى تنافسية المؤسسات الرائدة في القطاع.
- تحضير خطة عمل لتنفيذها من أجل تحقيق أهداف الأداء المحددة.

وانطلاقا من جملة الأهداف المستعرضة فإن التشخيص الاستراتيجي الشامل بغرض تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ينتظر منه تحقيق النتائج التالية:

- تحديد التموقع الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الوطنية والدولية.
- تشخيص وظائف المؤسسة التجارية، التقنية، المالية، تسيير الموارد البشرية ونظام المعلومات.
- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المدى الزمني المتوسط والبعيد، بالإضافة إلى اختيار الإستراتيجية المتبعة حسب رؤية المؤسسة ومسيرها.
- وضع مخطط للتأهيل من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

2- التشخيص الوظيفي:

هو عملية فحص وظيفة أو عدة وظائف للمؤسسة (الوظيفة الإنتاجية، الوظيفة التجارية... الخ) الهدف منه الوقوف على نقاط القوة والضعف ووضع الطريقة المثلى لتصحيح الاختلالات، وكل هذه الدراسة عن طريق نظرة على مختلف التشخيصات الآتية:

---

[1]- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la promotion de l'Investissement, Agence nationale de développement de la PME, Le diagnostic et le plan de mise à niveau, Programme national de mise à niveau, Alger, 2013, P 13.

أ- **التشخيص التقني:** التشخيص التقني يخص الوظيفة التقنية، وهو يشمل دراسة كل من:

- **الإنتاجية:** وتخص كل من إنتاجية اليد العاملة والآلات ومقارنتها بالزمن (تقييم الإنتاجية عن طريق السنوات).
- **جودة المنتوج:** عن طريق المردودات التي يرجعها الزبائن من جراء عدم مطابقتها للمواصفات.
- **وسائل الإنتاج:** هل للوسائل المتاحة صلة بأهداف المؤسسة؟
- **شروط العمل:** هل هناك محيط ملائم لإنتاج مرض كما ونوعا؟
- **التجهيزات:** درجة المرونة، قيمة النفايات.
- ساعات التوقف التي تفسر أسباب رئيسية لمشاكل مطروحة.

ب-تشخيص التموينات: التموينات هي كل ما تتمون به المؤسسة من مواد أولية أو سلع أو لوازم بحيث يكون التموين بأحسن تكلفة وأحسن جودة وفترة تسديد ملائمة، ويخص تشخيص التموينات النقاط الرئيسية التالية:

- المعلومات الرئيسية: المتمثلة في فترة تسديد الموردين، مستوى المخزون، فترة دوران المخزون، فترة انقطاع المخزون... الخ.
- قدرة المؤسسة في السيطرة على معرفتها السوقية فيما يخص المواد الأولية والموردين.
- قدرة مصلحة التموين على تعريف المنتوجات الاستراتيجية والتي لها أهمية.
- المعايير المطبقة فيما يخص المشتريات: (النوعية، الأسعار، الأموال الجاهزة) هل تدرجها وتسلسلها كما يجب أن يكون من تناسق بينها.
- تسيير الوظيفة، الوثائق الضرورية وكذا دوران على مختلف المصالح، بالإضافة إلى مستوى المراقبة.
- قدرة المؤسسة على تسديد التموينات المتوقعة المستقبلية، تصنيف الموردين، وكذا قدرتها على تغيير الموردين أو استبدال مصدر التموين من مورد إلى آخر.
- قدرتها على تحديد المخزونات المثلى، وكذا الاحتياجات الدورية للمواد الأولية.
- الإمكانيات البشرية (العدد، النوعية والسلوك) هل هي ملائمة؟
- المحيط هل هو مؤثر في المؤسسة؟ مستوى الجودة والأسعار... الخ.

ت-التشخيص التجاري: أو ما يسمى عند الأنجلوساكسونيين بالوظيفة التسويقية، وهي تخص معرفة المؤسسة لحصتها في السوق من زبائن، وحظها في البقاء في ظل اقتصاد السوق الذي تتحكم فيه كل من العرض والطلب، لذلك وجب على المؤسسة البيع بشتى الطرق لضمان بقائها، ومعرفة السوق تتطلب من المؤسسة الإحاطة بكل من: معرفة الزبائن والمستهلكين وقدرتهم الشرائية، بالإضافة إلى احتياجاتهم وحجمها، محفزات الشراء، الوفاء للعلامة، سياسة الأسعار وقنوات التوزيع، ويخص التشخيص التجاري العناصر الآتية:[1]

- تقسيم أحجام المبيعات على حسب نوع المنتوج، أو حسب دورة حياته، على اختلاف الزبائن أو المناطق... الخ.
- القدرة على السيطرة على الأسعار بالنسبة للمنافسة أو بالنسبة للمردودية... الخ.
- معرفة المؤسسة لسوقها: الطلب ومقداره، العرض ومقداره، واحتياجات المستهلكين... الخ.
- مدى معرفة المؤسسة لزبائنها: نوع الزبائن، التموضع، الأذواق... الخ.
- سياسات التوزيع: أنماط التوزيع ومدى نجاعتها.
- نوع العلاقة بين المؤسسة والزبائن: هل الزبون حقيقة هو مركز انشغالات المؤسسة؟
- قوى البيع للمؤسسة، نقاط قوتها ونقاط ضعفها.
- المحيط: هل السوق تنافسي أو احتكاري، هل السعر قانوني، الجباية، القدرة الشرائية للمستهلكين.

ث-تشخيص وظيفتي التسيير والمالية: وهي تخص العناصر التالية:

- وجود سياسة تمكن من الوصول إلى التوازن المالي (ارتفاع رأس المال عن طريق الأسهم، الاستعانة بالقروض البنكية).
- وجود سياسة لتوزيع الأرباح (التأجير، ارتفاع رأس المال، الأسهم) هل هي ملائمة؟
- سياسة الاقتراض هل هي ملائمة؟
- الوسائل المادية والبشرية هل هي مناسبة لوظيفة التسيير والمالية.
- تنظيم هذه الوظيفة هل هو كما ينبغي؟
- طرق وأنظمة التسيير (هل هناك استعمال للمحاسبة التحليلية ومحاسبة التكاليف).

---

[1]- سعيد حداد، تطور نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، 2002، ص 21.

- المعرفة والتحكم في رأس المال العامل (دوران المخزون، ديون العملاء، فترة تسديد الموردين).
- الخزينة والمتابعة المنتظمة مع البنك (التنبؤات، المحقق، الانحرافات ومصدرها، التصحيحات).
- المحيط وما يتعلق بشروط القبول في أسواق رؤوس الأموال، شروط الإقراض، العلاقات مع البنوك.

ج- **التشخيص الاجتماعي:** يتعلق التشخيص الاجتماعي بالجانب البشري، حيث أن هذا الجانب له دور فعال بالنسبة لنجاح المؤسسة أو فشلها، خاصة وأن الكثير من المدارس وضحت أهمية تسيير الموارد البشرية لدورها في الأداء الاقتصادي، والتشخيص الاجتماعي يأخذ عدة عناصر هامة تخص:

- سياسة التشغيل، المعايير المطلوبة في المترشحين، احتياجات المؤسسة وطبيعة المهام.
- تقسيم وتوزيع العمال (إطارات، عمال، رجال، نساء، تقني، إداري).
- سياسة التكوين المعتمدة.
- تسيير الأجور.
- شروط العمل وتوفرها.
- المحيط الاجتماعي (قانون العمل، سوق العمل، مستوى الأجور).

3- التشخيص المالي:

ويرتكز على دراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية مثل:

- الاستقلالية المالية **(IF)**.
- رأس المال العامل **(FR)**.
- احتياجات رأس المال العامل **(BFR)**.
- الخزينة **(TR)**.

4- التشخيص المالي السريع:

يتمثل فحص قدرات المؤسسة على الدفع على المدى القصير وذلك من أجل تجنب الوقوع في نقص الأموال والاحتياط ضد بعض الصعوبات التي تصيب المؤسسة التي تعاني من مشاكل أو

تظهر أعراض وأثار خفية لمشاكل كبيرة ويعتمد هذا التشخيص على السرعة في جانب المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج للتعرف على المشكل وأسبابه وتقديم حلول عاجلة.[1]

5-تشخيص الهوية:

هذا التشخيص يخص النقاط التالية:

- أسلوب الإدارة.
- التنظيم.
- المعلومات والاتصال.
- ثقافة المؤسسة.

حيث أن نجاح المؤسسة لا يتعلق فقط بالإمكانيات المادية والمالية وكذا التقنية، بل يتعداه إلى أمور غير مادية أخرى كشخصية المؤسسة من خلال تاريخها وكذا سمعتها، بالإضافة إلى العناصر السابقة المذكورة (أسلوب الإدارة، ثقافة المؤسسة... الخ).

إن التشخيص يعتبر مرحلة هامة قبل إعداد برنامج التأهيل، حيث أنه يوضح نقاط القوة والضعف للمؤسسة وكذا الفرص والتهديدات للمحيط، وذلك لمعرفة الخيارات الاستراتيجية الممكنة، والشكل الموالي يوضح ذلك.[2]

---

[1]- Laflame.M, Op.cit. P 14.

[2]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002, P 21.

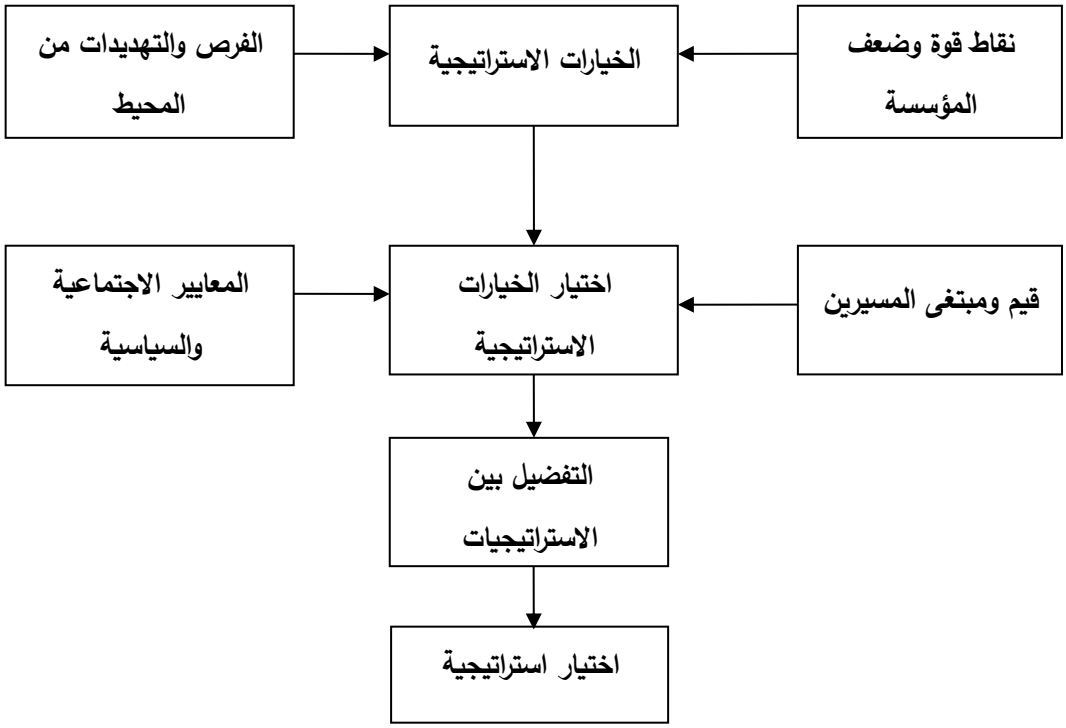

الشكل رقم (01): الخيارات الإستراتيجية الممكنة.

التشخيص هو مفروض على كل المؤسسات المعنية بالتأهيل، كما أن تبني برنامج تأهيل لمؤسسة معينة دون معرفة ما تحتويه من إمكانيات ونقائص لا يؤدي إلى النتائج المرجوة.

المطلب الثاني: متطلبات عملية التأهيل

ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب تأهيل العنصر البشري وتدريبه لتنمية مهاراته وإمكانياته الفنية إضافة إلى توفير المحيط الملائم من خلال إصلاح وتأهيل كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة كالجهاز الإداري، الجبائي، المصرفي، المالي والتشريعي، إضافة إلى الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاهتمام بالإبداع.

أولا: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئي (المحيط الداخلي)

1- تأهيل الموارد البشرية:

باعتبار العنصر البشري عنصرا أساسيا في عملية التغيير، فإنه لا يمكن الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز على تأهيل العنصر البشري، وما يميز المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر اليوم هو ضعف مستويات الكفاءة وتكوين العنصر البشري فيها، واعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة وغير خبيرة، وضعف مستويات الكفاءة

والتخصص، في الوقت الذي اقتنعت فيه معظم المؤسسات على المستوى الدولي بأن العامل الوحيد الذي يضمن بقائها ويوفر لها الميزة التنافسية المتواصلة هو أفرادها، لذا أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العمل على ما يلي:[1]

- إجارء دوارت تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع المجالات.
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالتهميش واللامساواة خاصة بين الجنسين.
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- تكريس ثقافة الاتصال والتواصل بين أفرادها وبعث روح التبادل الحر للمعلومات.

2- تأهيل وظيفية المالية والمحاسبة:

يسمح تأهيل وظيفة المالية والمحاسبة للإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحصول على المعلومات الضرورية وبكل شفافية، وهي بذلك أيضا تفعل النظام المراقبي، كما تمكن المؤسسة من تحسين أدائها المالي من خلال تحليلها للتكاليف وقدرتها على التنبؤ بتوفر المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لذلك.

3- تأهيل الوظيفة التسويقية:

تستطيع المؤسسة أن تتبنى التوجه التسويقي بأفضل الأوجه عندما تتمتع بتوجه ريادي مميز، وهيكل تنظيمي مناسب، وبقدرة على التعلم من خلال جمع المعلومات والاستخبارات عن السوق ونشرها داخل المؤسسة والاستجابة لها في تطوير الاستراتيجيات التسويقية.

أما عن تحقيق القدرة التنافسية للصادرات فتستوجب المتطلبات التالية:[2]

- ضرورة النظر إلى التسويق على أنه من أهم العوامل الأساسية لإنجاح الصادرات.
- تغيير الفكر التسويقي في مجال التسويق ليكون تصنيع ما يرغبه المستهلك الأجنبي ووفقا لاحتياجاته ورغبات السوق دون الاعتماد على تصريف فائض الإنتاج.

---

[1]- عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم التسيير، العدد 01، دار الهدى للنشر، جامعة سطيف، الجزائر، 2002، ص 163.

[2]- توفيق محمد عبد المحسن، القدرة التنافسية للتصدير، 1998، ص 406-410. (بتصرف)

- الاهتمام بدراسة الأسواق الأجنبية، على أن تشمل هذه الدراسة التحقق من جودة السلعة المصدرة من وجهة نظر المستهلك الأجنبي.
- تطوير المزيج التسويقي للصادرات وتصميمها بشكل فعال لتدعيم المركز التنافسي لمنتجات المصدرة أمام المنتجات المنافسة في الأسواق الخارجية.
- رفع مستوى جودة المنتجات من خلال ربط مراكز البحوث الخارجية سواء في معاهد البحث العلمي أو الجامعات بالمؤسسات المنتجة والمصدرة.
- العمل على وضع سياسة تسعيرية مرنة تأخذ في الاعتبار أسعار السوق والمنافسين، وكأداة مكملة للعوامل غير السعرية في الأسواق الأجنبية.
- تقديم تسهيلات ائتمانية أفضل للمؤسسات المصدرة لتدعيم دورها في تنشيط الصادرات.
- المساهمة في تدريب العاملين في مجال التصدير على أحدث أساليب التسويق الدولي، وذلك بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم التصديرية.
- تنظيم المعارض التجارية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج، والمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة وحصر المصدرين للمشاركة فيها مع توفير التسهيلات اللازمة لذلك.

4- تأهيل وظيفة البحث والتطوير:

تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما،[1] وهنا تبرز ضرورة تأهيل هذه الوظيفة عن طريق تشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل والإطار الملائم لنشاطها وتجسيد أعمالها ميدانيا.

[1]- جمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 638.

5- تأهيل وظيفة الإنتاج:

وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار ما يلي:

- الاختيار الجيد لمصادر التموين من خلال المفاضلة بين الموردين ومصادر التموين واختيار تلك التي تسمح لها بالأداء الجيد لعملية تموين بديلة وفقا لمبدأ النوعية والسعر، ما يتطلب حصولها على معلومات دقيقة بهذا الشأن.
- إعادة النظر في تقنيات ووسائل الإنتاج مما يستدعي ضرورة تعرفها على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتوظيف منها ما يتلاءم وقدرتها من جهة وما تستدعيه ضرورة المعطيات الراهنة في السوق من جهة أخرى.
- الاهتمام بتركيبة المنتوج والعمل على جعله متميزا في إطار السعي إلى اكتساب شهادة المطابقة مع معايير التقييس الدولية وتبني نظم الجودة الشاملة.

ثانيا: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي (المحيط الخارجي)

1- تأهيل المحيط القانوني والتشريعي:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بيئة قانونية تشريعية خاصة بها، خاصة وأن معظمها تعيش مراحل حياتها الأولى، حيث تضمن حقوقها وتؤمن المناخ المناسب الذي يشجعها على توسيع فرص الاستثمار، ومواكبة تحديات الشراكة الأورومتوسطية والآثار السلبية الناتجة عن إقامة منطقة التجارة الحرة والتفكيك الجمركي التدريجي، حيث لم يشهد هذا القطاع تطور كبير في الجانب القانوني منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

2- تأهيل المحيط الإداري:

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب إعادة النظر في طرق التسيير الإداري مع هذه المؤسسات سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط، وهذا بتبسيط الإجراءات الإدارية والتخفيف من حدة البيروقراطية وجعل محيط التعامل أكثر شفافية واقل تعقيد والتحول من الإدارة الإدارية إلى الإدارة الاقتصادية.

3- تأهيل المحيط العقاري:

تحسين طرق تسيير العقار الصناعي وإعادة النظر في المناطق الصناعية ومناطق النشاط المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها.

4- تأهيل المحيط الجبائي:

تعتبر الضريبة من بين العوائق التي تواجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لعدم تناسب معدلات الضرائب مع نشاط هذه المؤسسات وضعف الجهات والإدارة الضريبية، وتعدد وتعقد إجراءاتها، لهذا أصبح من أولى الضروريات تأهيل الجهاز الضريبي بإعادة النظر في تركيبة الضرائب ودور الضريبة في حد ذاتها، من مجرد مورد يدعم موارد خزينة الدولة لتغطية نفقاتها إلى أداة من أدوات السياسة المالية التي تساهم في توفير مناصب الشغل وتلبية الاحتياجات المحلية وخلق القيمة المضافة، وهذا بوضع سياسة جبائية ملائمة ومحفزة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي من خلال:[1]

- إجراء تخفيضات وإعفاءات تدريجية في معدلات مختلف أنواع الضرائب للرفع من العبئ الضريبي على هذه المؤسسات.
- وضع نظام ضريبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى وطبيعة النشاط الذي تقوم به، وحسب مناطق النشاط التي هي أكثر حاجة للتنمية.

5- تأهيل المحيط الجمركي:

من أجل الارتقاء بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدراتها التصديرية وجب تكييف نظام جمركي فعال يتلاءم مع هذا القطاع من خلال التقليل من تكاليف الإدارة الجمركية وتحسين محيط العمل وعلاقة الإدارة الجمركية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يساعد هذه الأخيرة على رفع قدرتها الاستيرادية والتصديرية، وتسهيل إجراءات دخول وخروج السلع وعمليات نقل البضائع من أماكن الاستيراد وإخراجها من الموانئ والمطارات، وتقليص مدة الجمركة.[2]

6- تأهيل المحيط المصرفي والمالي:

إن مسألة التمويل تبقى دوما الإشكالية رقم واحد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالبنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة، تبتعد عن

---

[1]- ذهبية لطرش، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 04-05.

[2]- نفس المرجع، ص 05.

زبائنها في الكثير من الأحيان، لهذا وجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها خاصة مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع إنشاء صندوق ضمان القروض **(FGAR)** وصندوق ضمان قروض الاستثمارات **(CGCI)** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها،[1] كما لا ننسى التفكير في إنشاء بنوك متخصصة فقط في تمويل هذا النوع من المؤسسات، ودرايته الكاملة والشاملة بخصوصيات ومشاكل هذا القطاع.

بعد التعرف على المرحلتين الأساسيتين في برنامج التأهيل، ألا وهي مرحلة التشخيص ومرحلة تنفيذ مخطط التأهيل، ندرج فيما يلي مخطط يوضح مسار هذه العملية:[2]

[1]– جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 638.

[2]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002.

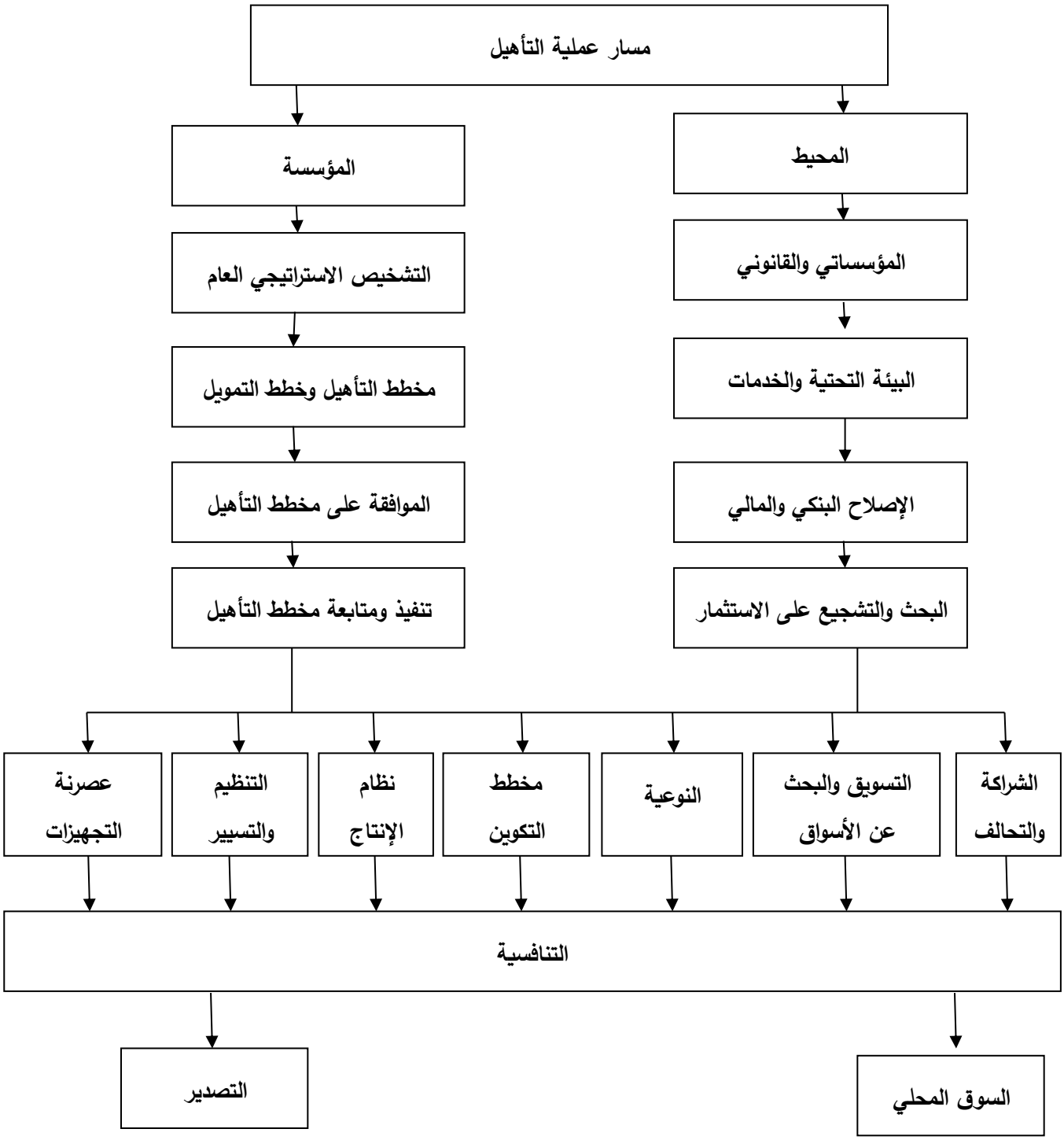

الشكل رقم (02): مسار عملية التأهيل.

خلاصة:

وأخيرا نستطيع القول إن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال المؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، كما أنها وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات وتعزيز وتحسين قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

ويمر التأهيل بثلاث مراحل أساسية وهي التشخيص الأولي للتعرف عن واقع المؤسسة بهدف إدراجها ضمن البرنامج بواسطة عملية تأهيل أولية ملائمة، يتبعه عملية التشخيص بنية التعرف العميق بالمؤسسة لمعرفة نقاط الضعف ونقاط القوة وفرص وتهديدات المحيط ومن ثم إعداد مخطط التأهيل النهائي بتنفيذ مجموع الأنشطة الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على فعاليتها، وهو ما أثبتته البحوث والدراسات الأكاديمية على الدور الرائد الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية، فكان هذا الصنف من المؤسسات محط أنظار المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع، إلا أنهم اختلفوا في إعطاء تعريف موحد ودقيق، حيث يختلف تعريفها من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل عوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها، كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، هل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى، لكنهم اجتهدوا في إعطاء تعريف حسب المعايير الكمية والنوعية التي يرونها مناسبة، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تعريفها.

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول والهيئات الدولية.

المبحث الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تعريفها

كان الاهتمام في بداية الحرب العالمية الأولى مرتكزا لدى الاقتصاديين والسياسيين على استراتيجية دعم المؤسسات الكبيرة لتحقيق الازدهار، وبقيت القناعة بأهمية الصناعات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مهيمنة على الفكر الاقتصادي حتى منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين حيث تغيرت هذه القناعة مع ظهور كتاب البروفسور شوماخر **(Schumacher)** في كتابه المشهور **(Small is beautiful)** المنشور سنة 1973، فلم تعد الصناعات الكبرى تمثل رمزا للتصنيع والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي.[1]

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم والتي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة في صيغة ما، كان يصطلح عليها المنيفاكتورة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات الصغرى نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة ومنتصف ستينياته في اليابان، وحظيت برعاية الحكومات والمنظمات المحلية من خلال إصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور وذلك بإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم برعايتها ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الإنتاج، وذلك بتقديم الإعانات والقروض، وعند مطلع منتصف السبعينات تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية والنامية، فعلى سبيل المثال باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشكل ما بين 50% و60% من إجمالي قوة العمل وتوفر نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل في منطقة شرق أسيا ودول الباسيفيك ما يزيد عن 95% من إجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35-85% من إجمالي قوة العمل، أما في الهند فهي تستوعب حوالي 50% من إجمالي العمالة الصناعية، وفي إيطاليا 81% وفي بيرو60% وفي سنغافورة 35% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، وتساهم بما يزيد عن

[1]- Juneja.J.S, Development of small and medium entreprises in the indian economy, Third arab conference on small and medium entreprises, Muscat, 2004, P 05.

70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتمثل خاصة القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة.[1]

أما عن ظهور التسميات باللغات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة فقد كان في بداية الثمانينات على النحو التالي:

- بالإنجليزية: **Small and Medium Enterprises -sized (SMEs)**
- بالفرنسية: **Les Petites et Moyennes Entreprises (PME)**
- بالألمانية: **Mittelstand**
- بالإسبانية: **Pequenas y Medianas Emptesas (PyMs)**

ويرى جورج رودريجاز **(Jorge Rodriguez)** بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير، حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق كما أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغيير داخلي بسهولة، وعادة ما ينقصها الوقت أو الموارد من أجل تحديد المصادر الخارجية للخبرات التكنولوجية والعلمية وأغلبها لا تتمكن من الاستجابة للقوانين الحكومية وإجراءات التجارة المعقدة كما يشير إلى ذلك روثوال **(Rothwel)**.

وتوجد بعض الأنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدولية والتي ولدت معولمة **(Firms Born Global)** كما يسميها ماك كينسي **(Mc Kinsey)** ومن خصائصها أنها تركز على الأسواق الخارجية وتمكن استراتيجيتها من الاعتماد على الميزة التنافسية المبنية على المعرفة مما يوفر لها منتجات وخدمات عالية القيمة المضافة.

وعادة ما تنشأ هذه المؤسسات كنتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة ويتجه أصحابها إلى عولمة حقيقية بغرض استغلال هذه المعرفة تجاريا كما أن هناك دلائل على وجود نوع آخر من المؤسسات التي تمت ولادتها مرة أخرى **(Born again)** وهي مؤسسات قائمة حاليا ولكن تركيزها السابق كان على السوق الداخلي ولكن فجأة تبنت عولمة سريعة لأنشطتها.

---

[1]– علي همال، أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السجل العلمي للمؤتمر السنوي الرابع في الإدارة، القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، سوريا، 2003، ص 314.

المطلب الثاني: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين حول مفهوم محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يكون السبب هو اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الأخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد، إضافة إلى مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة، فالمؤسسة الصغيرة في أمريكا قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم،[1] إضافة إلى التنوع في المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين المؤسسات حسب حجمها،[2] حيث يرى توراس **(Torres)** أن أولى صعوبات البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في تحديد تعريف موحد وعالمي،[3] وذلك نتيجة لخصوصيتها، أي صعوبة تطبيق النماذج المطورة على المؤسسة الكبرى،[4] واختلاف النظم السياسية ومستوى التطور،[5] فإيطاليا تعتبر المؤسسة متوسطة، إذا كانت توظف 03 عمال، بينما اليونان تعتبرها كذلك إذا كانت توظف عاملين،[6] وهو ما أكده ألالي **(Allali)** أين أكد على وجود أكثر من 250 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل دراسة كانت تهدف إلى تكييف التعريف لخدمة الهدف الخاص بالبحث،[7] كما يرى جوليان **(Julien)** أنه يجب إدخال خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التعريف وذلك لتقريب وجهة النظر وتحديد التعريف بأكثر دقة، وذهب هرتز **(Hertz)** إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن البحث في هذا المجال لن يبلغ إلى تحقيق النتائج الإيجابية وإجراء الدراسات المقارنة بين الدول ومؤسسات القطاعات المختلفة، إلا بعد اتفاق الباحثين والسلطات العمومية، حول تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

---

[1]– نعيمة برودي، التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17–18 أفريل 2006، ص 115.

[2]- Alain Meunier, PME, Les stratégies du succès (guide d'analyse stratégique), Dunod, Paris, 2007, P 50.

[3]- Torres Olivier, Les PME, édition Flammarion, Collection Dominos, Paris, 1999, P 07-08.

[4]- Torres Olivier, Le management stratégique de la PME: Entre spécificité et dénaturation, 6ème conférence internationale de management stratégique, HEC Montréal, Québec, 1997, P 25-27, Sur le lien: www.strategie-aims.com/montreal/summut-t.pdf. Consulté le: 13-10-2013.

[5]- Torres Olivier, Les PME, Op.cit. P 02.

[6]- Martin.C, Contribution à la définition d'actions pour la pérennisation de la prévention, des risques professionnels dans les PMI, Thèse de Doctorat, Paris, 2008, P 25.

[7]- Allali.B, Vision des dirigeants et internationalisation des PME, Publibook, Paris; 2005, P 61.

وعموما يمكن إجمال أسباب صعوبة تحديد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولا: اختلاف درجة النمو

إن التفاوت في درجة النمو قسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها كبيرة في الجزائر أو المغرب بسبب اختلاف درجة النمو أو التطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، وبنفس النظرة ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا.

ثانيا: اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية

إن تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الاقتصادي يعتمد على قاعدة التقسيم الاجتماعي للعمل والذي طور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة كالصناعة والتجارة وظهرت ثلاثة قطاعات رئيسية:[1]

1- **مؤسسات القطاع الفلاحي:** وتضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بأنواعها وتربية المواشي بالإضافة إلى الصيد البحري وغيره من الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية.

2- **مؤسسات القطاع الصناعي:** وتضم مختلف المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة وغيرها من عمليات التحويل والإنتاج.

3- **مؤسسات القطاع الخدماتي:** وتظم المؤسسات التي تنشط في ميدان يختلف عن القطاعين السابقين كالنقل.

[1]- سيد على بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص 18.

ثالثا: تعدد فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات التي يتطلبها نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[1]

رابعا: تعدد معايير التعريف

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.[2]

خامسا: العوامل التقنية

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج والتمركز في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[3]

---

[1]– عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 05.

[2]– نفس المرجع، ص 06.

[3]– كمال دمدوم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، مجلة دراسات اقتصادية، العد 02، الجزائر، 2000، ص 158.

سادسا: العوامل السياسية

تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له، وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.[1]

المطلب الثالث: المعايير المتحكمة في صياغة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتم معالجة قضية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مقاربتين مختلفتين فمن جهة هناك المعايير الكمية والتي تسمى كذلك بالمعايير الوصفية، ومن جهة أخرى هناك المعايير النوعية، والتي تعرف كذلك بالمعايير النظرية أو الكيفية.[2]

أولا: المعايير الكمية:

ويمكن اختصارها فيما يلي:

1- معيار العمالة:

ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في تحديد حجم المؤسسة ومن ثم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وذلك نظرا للسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي نتيجة توفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، حيث تنتشر هذه البيانات بصفة دورية ومستمرة وتستخدم في أغراض كثيرة، كما يتميز هذا المعيار بدقة المقارنة بين المؤسسات الصناعية التي تنتج أنواعا متشابهة من السلع عند ذات المستوى من الفن الإنتاجي.[3]

---

[1]- كمال دمدوم، مرجع سابق، ص 158.

[2]- Wtterwulghe Robert et Jansen Frank, La PME, Une entreprise humaine, Debock université, Bruxelles, Belgique, 1998, P 14-15.

[3]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 48-51.

وتنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** وهي مؤسسات توظف عددا هائلا من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو حتى مئات الآلاف في بعض الأحيان، وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى:

- المؤسسات الكبرى دولية النشاط.
- المؤسسات الكبرى محلية النشاط.

ب-**المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:** وتغطي هذه المؤسسات المصغرة كافة أوجه النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته وفروعه، وتشترك كلها في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط ألا يزيد عددهم عن العشرة عمال، ويمكن أن ندمج ضمن هذا الصنف كلا من:[1]

- الصناعات التقليدية والحرفية.
- الصناعات المنزلية والأسرية (الوحدوية).[2]

ت-**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين وتوظف بين عشرة عمال وخمسة مائة عامل على الأغلب.

2-معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي

---

[1]- Wicham Sylvin, Entreprise moyenne, Chronique économique, Sedeis N: 02, 1995, P 71.

[2]- جالي سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة، اتجاهات الاقتصاد الكلي، ترجمة بطرس صليب، الطبعة 02، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998، ص 40.

إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة.[1]

3- معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات على مقدار رأس المال المستثمر في المشروع، وهكذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لهذا المعيار فهي لا يتجاوز رأس مالها المستثمر في المشروعات حدا أقصى، ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى أخر،[2] وذلك يعود لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدول، وتبعا لمدى الوفرة والندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة.

4- معيار معامل رأس المال:

يعتبر كل من معيار العمالة ورأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة قليل لا يعني ذلك أن حجمها صغير، إذ من المحتمل أن يكون رأس مالها كبير وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال إلى المؤسسات الكبيرة وهي ليست كذلك وقد يحدث العكس، لذا وجد معيار معامل رأس المال مقسوما على العمل **(K/L)** الذي يمزج بين المعياريين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل **(L)** ويحسب بقسمة رأس المال الثابت **(K)** على عدد العمال **(L)** والناتج يعني كمية الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وغالبا ما يكون هذا المعيار **(K/L)** منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تحتاج رأسمال كبير وذات التقدم الفني.[3]

---

[1]- السعيد بريش وعبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 320.

[2]- السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص 62.

[3]- دليلة مسدوي، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011، ص 37-38.

5-كمية وقيمة الإنتاج:

ينصب اهتمام هذا المعيار بشكل رئيسي على تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصغر إنتاجها حجما وقيمة، وذلك لعلاقتها مع أسواق صغيرة أصلا.[1]

رغم الإيجابيات التي تتوفر عليها المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل معيار عدد العمال باعتباره المؤشر الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات حسب الحجم، يعتبر معيارا حقيقيا غير نقدي، أي لا يتأثر بالتغيرات في مستويات التضخم، كما انه يمتاز بسهولة استخدامه نظرا لتوفر المعطيات والبيانات حوله في معظم دول العالم،[2] ثم يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية معيار رأس المال، إلا أن هذه المعايير لا تعكس بالضرورة حجم المؤسسة، وذلك بسبب:[3]

- التقلبات المؤسسية لعمل العديد من المشاريع.
- شيوع الأعمال الموسمية واستخدام العمالة العائلية دون أجور.
- إهمال هذه المعايير لفروق الخبرة والكفاءة الإنتاجية ما بين العمال في نفس المؤسسة.
- تتطلب المعايير النقدية إعادة تقييم عدة مرات، خاصة في أوقات التضخم لإظهار التغيرات التي تطرأ على قيمة النقد.

ثانيا: المعايير النوعية

هي المعايير التي تعكس الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى:[4]

---

[1]- زين الدين بروش وعبد القادر عطوي، التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول تأثير الانكسار الرقمي شمال-جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2007، ص 04.

[2]- عباس على البحران، الصناعات الصغيرة في الكويت، مؤشرات العمل والكفاءة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد السابع، العدد 02، الكويت، 2000، ص 233.

[3]- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة الأعمال، الطبعة 01، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، ص 87.

[4]- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص 33-34.

1- المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص، وحسب هذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة جميع المؤسسات ذات الشكل المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد، المشروعات العائلية والتضامنية، الوكالات والحرف والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية مثل الورش والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن والمهن الحرة.

2- معيار التنظيم:

تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بالخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع هو مالكه).
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل (إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة).
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.
- تكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها.
- تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من أجل نموها.

3- معيار الملكية والمسؤولية

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، حيث يتولى عادة كافة المهام والوظائف الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل والمشتريات، وشؤون العاملين والمبيعات،[1] وينفرد عادة بسلطة اتخاذ القرار دون استشارة أشخاص آخرين، أو الأخذ بآرائهم.[2]

---

[1]- Pascal Vidal, Christophe Manghol et Stéphan Vital-Durand, Faire évoluer son système d'information: guide pratique à l'usage du dirigeant de PME, édition Maxima, Paris, 2007, P 20.
[2]- Bergeron.P.G, La gestion dynamique: Concepts, Méthodes et applications, 3ème édition, édition Gaëtan Morin, Québec, Canada, 2001, P 782-783.

4- معيار السوق:

يمكن معرفة حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق فعموما إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنتاج سلعي وعلاقتها بالسوق هي علاقة عرض وطلب للمنتجات أو خدمات، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، فهي تكون كبيرة كلما كانت هيمنتها على السوق أقرب إلى الاحتكار.[1]

5- طبيعة وسائل الإنتاج:

يتوقف حجم المؤسسات على استخدام الآلات في الإنتاج، فبعض المؤسسات تحتاج لإنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة في العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال (سلع استهلاكية).

6- معيار الاستقلالية:

وهي استقلالية الإدارة والعمل، أي أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.[2]

7- محلية النشاط:

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة.[3]

8- المعيار التكنولوجي:

بناءا على هذا المعيار تصنف المشروعات الصغيرة بانها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة، غير معقدة من الناحية التكنولوجية والمعلوماتية،[4] بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال.[5]

---

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 48-51.

[2]- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، دار الحامد للنشر، 2000، ص 42.

[3]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 43.

[4]- سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد الريادة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 67.

[5]- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 05.

المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول والهيئات الدولية

تسمح عملية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إرساء إحدى قواعد التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا ما يساعد الدولة على إعداد السياسات وبرامج الدعم للمستفيدين من القطاع.

ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها، ومنظمات يكون تعريفها إداريا، بالإضافة إلى بعض التعاريف الأخرى المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية.

المطلب الأول: تعريف بعض البلدان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول العربية والأجنبية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

أولا: تعريف البلدان العربية

تجدر الإشارة إلى أنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن التعرض إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): بعض التعاريف المعتمدة في البلدان العربية

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن: – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة – مشروعات كبيرة	 – أقل من 04 عمال – أقل من 10 عمال – أكثر من 10 عمال	– وهذا التعريف ينطبق على قطاع الصناعة
الأردن: – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة – مشروعات كبيرة	 – ما بين 02 – 10 عامل – ما بين 10 – 25 عاملا –أكثر من 25 عاملا	

السودان: – المشروعات الصغيرة	– أقل من 10 عمال	– تعريف وزارة الصناعة
سلطنة عمان: – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة	– أقل من 10 عمال – ما بين 10 – 100 عاملا	– رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال – رأس المال ما بين 50 – 100 ألف ريال
مصر: – المشروعات الصغيرة	– أقل من 50 عاملا	– يتراوح رأس مالها ما بين 50 ألف جنية إلى مليون جنيه
السعودية: – مشروعات صغيرة –مشروعات متوسطة	– ما بين 01 – 20 عاملا – ما بين 21 – 100 عاملا	– لا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال وهذا التعريف صالح لقطاع الصناعة
الكويت: – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة	– أقل من 10 عمال – ما بين 10 – 50 عاملا	– على ألا يتجاوز رأس مالها 200 ألف دينار كويتي
البحرين: – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة	– ما بين 05 – 19 عاملا – ما بين 20 – 100 عاملا	
العراق: – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة	– ما بين 01 – 09 عامل – ما بين 10 – 29 عاملا	– رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: (تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) – مشروعات صغيرة – مشروعات متوسطة	– يعمل فيها أقل من 30 عاملا – يعمل فيها أقل من 60 عاملا	– لا يتجاوز رأس المال المستثمر 02 مليون دولار – رأس المال المستثمر ما بين 02–

		06 مليون دولار
تصنيف المشروع العربي لدعم القدرات في إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الريادي)		
– المشروع الصغير جدا	– ما بين 01 – 04 عامل	
– المشروع الصغير	– ما بين 05 – 19 عاملا	
– المشروع المتوسط	– ما بين 20 – 99 عاملا	

المصدر: منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، مصر، 2008، ص 13-15.

ثانيا: تعريف البلدان الأجنبية

سنحاول فيما يلي أخذ عينة من الدول الأجنبية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تعريف كوريا الجنوبية:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية باستخدام معيار حجم العمالة، رأس المال وحجم المبيعات السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنمي إليه المؤسسة، ولغرض الوقوف بصورة أكثر وضوح على تعريف هذه المؤسسات نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية

قطاع النشاط	**المؤسسات المتوسطة**		**المؤسسة الصغيرة**	**المؤسسة المصغرة**
	عدد العمال	**رقم الأعمال وحجم المبيعات السنوية**	**عدد العمال**	
الصناعات التحويلية	أقل من 300 عامل	أقل من أو يساوي 08 بليون وون كوري	أقل من 50 عامل	أقل من 10 عمال
التعدين،	أقل من 300	أقل من أو يساوي	أقل من 50 عامل	أقل من 10 عمال

البناء والمواصلات	عامل	08 بليون وون كوري		
تجارة التجزئة، الفندقة والاتصالات	أقل من 300 عامل	حجم المبيعات لا يتجاوز 30 بليون وون كوري	أقل من 10 عمال	أقل من 05 عمال
الصيد البحري، المزارع والمشاتل، الغابات	أقل من 200 عامل	حجم المبيعات لا يتجاوز 20 بليون وون كوري	أقل من 10 عمال	أقل من 05 عمال
باقي الخدمات	أقل من 50 عامل	حجم المبيعات لا يتجاوز 05 بليون وون كوري	أقل من 10 عمال	أقل من 05 عمال

Source: Junsok Yank, Small and Medium Entreprises (SME), Adjustments to information technology (IT) in trade facilitation: The south korean expérience, Asia-pasific research and training network on trade working paper séries, N: 61, January, 2009, P 05, Sur le lien: www.unescap.org/tid/artnet/pub/wp6109.pdf. Consulté le: 14-03-2013.

2- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به، ففي المشروعات الصناعية يتوقف التعريف على معيار العمالة وفي المشروعات الخدمية يستخدم معيار قيمة المبيعات، وعليه فان مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما خلصت إليه هذه الهيئة لا يعني بالضرورة أن يكون المشروع صغير الحجم ونورد فيما يلي الحدود القصوى التي وضعها القانون لهذه المؤسسات كما يلي:[1]

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 01 إلى 05 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 05 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

[1]- رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مصر، إيتراك، 2008، ص 25.

- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

3- تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير والمتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:[1]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.

بما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية، لذلك تم معالجة هذه الفروقات والاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل قطاع

المجال / المواد الصناعية	معيار القياس كحد أدنى
التصنيع (صناعة الملابس، مصوغات الذهب)	200 عامل
البيع بالتجزئة أو تجارة التجزئة، تجارة الجملة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
البناء	25 عامل
المناجم أو التعدين	25 عامل
تجارة السيارات	638750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
خدمة متنوعة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
شركات النقل	05 سيارات

المصدر: نبيل جواد، مرجع سابق، ص 26.

[1]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص 25.

4- تعريف اليابان:

ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (06): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50عامل أو أقل

Source: Brain.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, Etudes documentaire N: 4715, 1983, P 05.

5- تعريف فرنسا:

قبل صدور توصيات الاتحاد الأوروبي بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت تعتبر كمؤسسات صغيرة ومتوسطة في فرنسا المؤسسات التي تضم بين 10 و499 موظف والتي لا تدخل في احدى فروع الشركات الكبرى.[1]

6- تعريف الاتحاد الأوروبي:

بتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الاتحاد الأوربي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بموجب التوصية رقم 2003/361/CE على معيار الحجم وطبيعة العلاقات مع المؤسسات الأخرى، وقد دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005 والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- Olivier Ferrier, Très petites entreprises, éditions de Boeck université, Bruxelles, 1er édition, 2002, P 23.

الجدول رقم (07): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوربية رقم: 2003-361-CE

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	أقل من 10	أقل من 02 مليون أورو	أقل من 02 مليون أورو	لا يمتلك رأسمالها أو حق التصويت بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 50	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو	

Source: Poggi Sébastien, Analyse de la structuration économique des PME et TPE au Luxembourg, CASES, Mars 2005, P 09, Sur le lien: www.cases.public.lu/fr/publications/recherche/r2sic/WP51.pdf. Consulté le:11-04-2013.

ويرجع عدم تجاوز نسبة الملكية من قبل مؤسسات أخرى عن 25% إلى ضمان تركيز سلطة القرار في يد مديرها.[1]

7-تعريف اتحاد بلدان جنوب آسيا:

لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 01 إلى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من 11 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: Bled.F, Financement des entreprises, Lefebure édition, Paris, 1992, P 793.

1- Roge.M, L'accompagnement manageriel et industriel de la PME, 1er édition, Paris 2003, P 23.

8- تعريف مجموعة من الدول الأجنبية:

الجدول الموالي يوضح بعض تعاريف الدول الأجنبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (09): تعريفات بعض الدول الأجنبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

اسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	إلى غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 01 إلى 09 عامل	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	إلى غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 01 إلى 50 عامل	أقل من 200 عامل
تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاند	أقل من 10 عامل	أقل من 100 عامل
ألمانيا	من 01 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 عامل

المصدر: محمد الأخضر قريشي، التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 18-19 أفريل 2012، ص 08. (بتصرف)

ثالثا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت عن طريق المشرع الجزائري،[1] حيث صدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه أنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

- تشغل من 01 إلى 250 شخص.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 02 مليار دج أو إيراداتها السنونة أقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد جاء التعريف بشكل مفصل، فحسب المادة الخامسة والسادسة، تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار، وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (10) إلى (49) شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار، وتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (50) إلى (250) شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	من 10 إلى 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 02 مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص 05.

من خلال الجدول نستخلص أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرتكز على ثلاثة مقاييس، المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة، حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي:

- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته اثني عشر (12) شهرا.
- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن التعريف الخاص بالجزائر، يتفق كثيرا مع التعريف المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغرى، الصغيرة والمتوسطة وهي عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية وكذا استقلالية المؤسسة.

نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.[1]

[1]– لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 04.

المطلب الثاني: تعريف بعض الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظمة إلى أخرى ونورد فيما يلي بعض هذه التعاريف.

أولا: تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تعتمد هذه المؤسسة على معيار العمالة، الأصول ورقم الأعمال، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مؤسسة التمويل الدولية

حجم المؤسسة	العمال	الأصول	رقم الأعمال
مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 100000 دولار	أقل من 100000 دولار
صغيرة	من 10 إلى 50 عاملا	بين 100000 إلى 03 ملايين دولار	بين 100000 إلى 03 ملايين دولار
متوسطة	من 50 إلى 300 عاملا	من 03 ملايين إلى 15 ملايين دولار	من 03 ملايين إلى 15 ملايين دولار

Source: Scaling-Up SME, Access to financial services in the developing world, IFC, 2010, P 89, Sur le lien:
www.gpfi.org/sites/default/files/documents/G20_Stocktaking_Report_0.pdf.
Consulté le: 12-03-2014.

ثانيا: تعريف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)

تعرف المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي يكون فيها عدد العمال أقل من 500 عامل، وتكون المساهمة في رأسمالها من طرف أعوان خارج صاحب المؤسسة لا تتجاوز 30%.[1]

[1]– مسدوي دليلة، مرجع سابق، ص 39.

ثالثا: تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة.[1]

رابعا: تعريف البنك الدولي (BM)

تعرف هذه المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (12): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 10 عامل	من 11 إلى 50 عامل	من 51 إلى 300 عامل
حجم الاستثمار	أقل من 10000 دولار	بين 100000 و03 ملايين دولار	بين 03 ملايين و15 مليون دولار
الحصيلة السنوية	أقل من 100000 دولار	بين 100000 و03 ملايين دولار	بين 03 ملايين و15 مليون دولار

Source: IFC SME banking advisory services, International Finance Corporation (IFC), World Bank Group, Washington, 2004, P 10, Sur le lien: www.ifc.org/ifcext/gfm.nsf/AttachmentsByTitle/SMEBankingGuidebook/$FILE/SMEBankingGuide2009.pdf. Consulté le: 15-03-2014.

خامسا: تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)

المنظمة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا، والكبيرة التي يعمل بها أكثر من 100 عامل،[2] ويديرها مالك واحد ويكفل

[1]– ميساء حبيب سليمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

[2]– محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، ص 04، على الرابط: www.arab-expo.org/1.pdf، تاريخ الاطلاع: 14-03-2014.

بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الاستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية).[1]

سادسا: تعريف المركز العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGPME)

لقد أعطيت تعاريف كثيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما يعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، كتعريف المركز العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسس سنة 1944، الذي يعرفها على أنها المؤسسات التي يكون المشرف عليها هو المسؤول مسؤولية شخصية ومباشرة على جميع الأمور المالية، الفنية، الاجتماعية والمعنوية للمؤسسة، مهما كان شكلها القانوني.[2]

سابعا: تعريف مركز التنمية الصناعية للدول العربية

يعرفها بكافة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية، إضافة إلى المشاريع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.[3]

ثامنا: تعريف إدارة الأعمال الصغيرة (SBA)

يعرفها القانون الخاص بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها مقاولة مستقلة يسهر على إدارتها أشخاص ذاتيين، ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشغل به وتضم اقل من 500 عامل.[4]

نلاحظ من جملة التعاريف السابقة أن معياري العمالة ورقم الأعمال هما أكثر المعايير استخداما لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكاد يكون هناك إجماع على استخدامهما، لكن

---

[1]– إحسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المجلد الأول، العدد 09، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 02.

[2]- Agence des PME, PME: Clés de lecture, Définitions, Dénombrement, Typologies, Série: Regards sur les PME, N: 01, Paris : Graphoprint, 2003, P 15.

[3]– بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة الأعمال، الطبعة 02، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 90-94.

[4]– الشريف بقة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والصعوبات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، جامعة تبسة، الجزائر، 2007، ص 45.

في الحقيقة لا يجب التمادي كثيرا في اعتبارهما مقياسين أساسيين فكل منهما له نقائص تؤخذ عليه فنجد مثلا أن:[1]

معيار العمالة: لا يخلو من العيوب التي تحد من استخدامه ومن أهم المشاكل التي تواجهه هي أن الصناعات الصغيرة تلجأ أحيانا إلى استخدام العمالة الموسمية، العمالة المؤقتة وكذلك أفراد الأسرة، بالإضافة إلى أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار نوعية العمالة ومؤهلاتها.

معيار رقم الأعمال: وتكمن الصعوبة في استخدامه في أن المبيعات تخضع في كثير من الأوقات للموسمية، وكما أنه يصعب استخدامه في حالة إجراء المقارنة بين أنواع مختلفة من الصناعات، وفي حالة التضخم... الخ.

المطلب الثالث: أهمية وضع تعريف موحد

مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف مختلفة في مختلف البلدان، فان وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو ضروري، وذلك من أجل:[2]

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها.
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف.
- تسهيل الدراسات والمقارنة بين الوحدات لنفس القطاع.
- التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل.
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع.

---

[1]– عبد القادر محمد احمد وسعود فياض الفياض، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، الدور والمعوقات، مجلة التعاون الصناعي، العدد 50، 1992، ص 12-13.

[2]– لرقط فريدة وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-26 ماي 2003، ص 03.

إضافة إلى الأسباب التالية:[1]

- تحديد أعضاء القطاع وبمعنى أخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من اتخاذ القرارات التحفيزية لفائدة المنظمين.
- توفير جميع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية وتقديم الاستشارات لهذه المنشأة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة.
- وضع سياسة اقتصادية تشجع على النمو بصفة عامة، ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تبني فهم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

إلا أن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية.

[1]– فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية، حالة الجزائر، حوليات جامعة بشار، العدد 05، جامعة بشار، الجزائر، 2009، ص 65.

المبحث الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، مما يجعلها تلعب عدة أدوار ومساهمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والصفات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، والتي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، فتتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وخاصة فيما يتعلق برقم الأعمال أو النشاط وعدد العمال، كما تتميز بالمرونة والهشاشة، إضافة إلى أنها ذات احتياجات وإمكانيات محدودة.[1]

أولا: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفيما يلي جملة من الخصائص التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **الجمع بين الملكية الإدارة:** بحيث نجد صاحب المؤسسة مقحم في كل ميادين الإدارة والتسيير، فعلاقته المباشرة مع كل فرد في المؤسسة تجعله العنصر الأساسي غير القابل للتجاوز في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم أو بإدارة وتسيير المؤسسة،[2] مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، لذلك يطلق على هذه الإدارة اسم الإدارة الفورية، كما يطلق عليها كذلك اسم الإدارة الشخصية أو الإدارة الجوارية.[3]
- **تنوع أشكال الملكية:** نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ في الغالب طابع الملكية الفردية والعائلية،[4] الأمر الذي يجعلها في أغلب

1- Richard Mekouar, Risque et assurances dans les PME, Dunod, Paris, 2006, P 11-12.
2- Gérard.A et autres, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, édition l'Harmattan, Paris, 2000, P 24.
3- Louis Jacques Fillion, Management des PME de la création à la croissance, Canada, Person Education, 2007, P 13.
4- Maryse Salles, Stratégies des PME et intelligence économique - une méthode d'analyse des besoins, édition Economica, 2ème édition, Paris, 2006, P 19.

الأحيان تسير من طرف المالك الذي تقع على عاتقه المسؤولية الكاملة،[1] في اتخاذ القرار وتحمل النتائج وهذا في حالة مؤسسة فردية، أو من طرف شخص معين من طرف العائلة في حالة المؤسسات العائلية.[2]

- **الإبداع والابتكار:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبداع والابتكار في منتجاتها، وهذا لعدة أسباب من بينها عدم قدرتها على الإنتاج بكميات كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات في المنتجات في حالة المؤسسات الإنتاجية أو في طريقة تقديم الخدمة في حالة المؤسسات الخدمية، وتتم هذه العملية عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن طرق جديدة ومبتكرة، وهو الأمر الذي يعطي فرصة للعمال على الاقتراح وإبداء الرأي.[3]

- **العلاقة بين العمال:** من المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العلاقة الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، نظرا لقلة عددهم وطريقة اختيارهم التي تكون أحيانا ناتجة عن القرابة الأسرية بين العمال وصاحب العمل، مما يساهم ويساعد على الإشراف المباشر عليهم وتوجيههم، [4] وهذا بدوره يقلل من المنازعات بينهم.[5]

- **الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.[6]

- **محدودية الانتشار الجغرافي:** إن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.[7]

---

[1]– ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة 02، الأردن، دار المسيرة، 2004، ص 18.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مصر، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2009، ص 41.

[3]– احمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،2007، ص 57.

[4]– فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2007، ص 40.

[5]– عادل حس، مشاكل الإنتاج الصناعي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص 23.

[6]– محمد الهادي مباركي، المؤسسة الصغيرة المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 11، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 133-134.

[7]– حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 162.

- **الاستقلالية:** فأصحابها مسؤولون عن نتائج أعمال مؤسساتهم، ويتمتعون بحرية مطلقة في اتخاذ القرارات المناسبة، لتحقيق طموحاتهم وتجسيد أفكارهم من خلال استغلال الموارد المتوفرة لديهم بعقلانية، وبكل موضوعية مستعينين بالطرق العلمية.[1]
- **أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارسة أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.[2]
- **توفير الخدمات للصناعات الكبيرة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وأيضا توزيع المنتجات،[3] وهذا في إطار المقاولة من الباطن، ولها دور كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي،[4] وعلى سبيل المثال: العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز"، يتعاقد مع 26000 مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16000 مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل،[5] مما يساعد على توفير العملة الصعبة للمجتمع.[6]
- **قصر فترة استرداد رأس المال المستثمر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها، ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.[7]

---

[1]– عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، مصر، دار الفجر، 2002، ص 17.

[2]– إيهاب مقابلة، دور المنشئات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، لبنان، منظمة العمل العربية، 2009، ص 01.

[3]– محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، مصر، دار الجامعية، 2004، ص 62.

[4]– عبد الرحمان نوزاد الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، 2006، ص 04.

[5]– صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 24. (بتصرف)

[6]– محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مصر، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 20.

[7]– عزة عرابي، الملتقى الاقتصادي، نشرة اقتصادية شهرية لقطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22، مصر، 2007، ص 10–11 بتصرف، على الرابط:
www.mfti.gov.eg/SME/pdf/periodicals/1.pdf، تاريخ الاطلاع: 15–04–2014.

- **سهولة تكوين هذه المؤسسات:** نظرا لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المؤسسات وقصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسة الجدوى لإقامتها والشروع في إنشائها وإعداد مخططاتها،[1] مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المؤسسات، ويختلف حجم الأموال المطلوبة من قطاع إلى آخر، فقطاع الخدمات لا يحتاج إلى رأس مال كبير مقارنة بالقطاع الصناعي مثلا.[2]

- **توفير فرص عمل جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وتوفير فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تطلبها المشاريع الكبيرة.[3]

- **تلبية طلبات المستهلكين:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.[4]

- **المعرفة التفصيلية للعملاء والأسواق:** إن المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على احتياجاتهم التفصيلية ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في الرغبات والاحتياجات، عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لدراسات

---

[1]– وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، سوريا، ص 07.

[2]- Bergeron P.G, Op.cit. P 797.

[3]– ناجي بن حسين، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25–26 ماي 2003.

[4]– نادية قويقع، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 20.

سوقية معمقة، قد تكلفها الكثير لمعرفة تلك الاحتياجات، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قربا للسوق وللمجتمع المحلي عموما.[1]

- **بساطة الهيكل التنظيمي:** تعتبر هاته النقطة، نقطة ضعف من وجهة نظر معينة، إلا أنه يمكن اعتبارها نقطة إيجابية من جانب آخر خاصة في اكتساب موقع تنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة، مثلما هو الحال في المؤسسات الكبرى، والذي يكون عادة مصدرا للملل وعدم تحفيز العمال، أما الحجم الصغير والمتوسط فيسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم بالاقتراب من مركز القرار مما يزيد في تحفيزهم.[2]

إضافة إلى هذه الخصائص هناك مميزات أخرى لهذا النوع من المؤسسات:

- لها استراتيجيات حدسية وغير رسمية، وتتصف بقصر المدى.[3]
- في غالب الأحيان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشروع يقام من قبل أشخاص وليس من قبل حكومات، وهو نشاط اقتصادي وليس نشاط ديني أو اجتماعي أو سياسي.[4]
- السرعة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المؤسسات كبيرة الحجم.[5]
- تميزها بمرونة عالية تساعدها على التكيف مع احتياجات السوق.[6]
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التخصص في العمل، وهذا بتعدد مهام عمالها، الأمر الذي يجعلهم على علم بجميع مراحل الإنتاج، مما تكسب العمال طابع الخفة والليونة في

---

[1]– توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة 01، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص 36.

[2]– ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، دار المحمدي العامة، 2008، ص 94.

[3]- Gaél Gueguen, Environnement et management stratégique des PME le cas du secteur interne, Thèse Doctorat, science de gestion, Université Montpellier1, 2001, P 93.

[4]– مروة أحمد ونسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص 96-97.

[5]– بومدين بوغراوة، مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 06، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013، ص 153.

[6]- Lamath Annie, Petites entreprises à l'épreuve de la rationalisation, Revue française de sociologie, N: 42-3, 2001, P 525.

عملية الإنتاج.[1]

- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف وترقية القدرات والمبادرات الذاتية.[2]
- انخفاض أسعار السلع نسبيا نظرا لنقص تكلفة الإدارة والتسيير وحجم التكلفة الثابتة.[3]

رغم كل هذه الخصائص والمميزات إلا أن أحد عيوب هذه المؤسسات هو كثرة عرضتها للفشل والاختفاء أو التصفية والغلق،[4] حيث إن دورة حياتها قصيرة لتأثرها بأسباب بسيطة تضع حدا لنهاية نشاطها، وهذا راجع لهشاشتها مثل استقالة موظف أساسي، خسارة زبون مهم... الخ.[5]

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[6]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

---

[1]– مصطفى أمقران، المؤسسات الصغيرة ومكانتها في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 20.

[2]– محمد زيدان، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، أفريل 2002، ص 25–26.

[3]– محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 51.

[4]- Barrow, The Essence of Small Business, Uk, Prentice Hall international, 1993, P 42.

[5]- Josée ST.Pierre, La gestion financière des PME théorie et pratiques, Presse de l'université du Québec, Canada, P 06.

[6]– محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17–18 ماي 2006، ص 45.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- دمج المسرحين من مناصبهم من المؤسسات الكبرى بسبب الإفلاس.[1]

ثالثا: أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات، يستوجب تقديم لها الدعم بأشكاله العديدة:[2]

1- **الدعم الفني:** يرتكز أساسا على دراسة الجدوى الاقتصادية، اختيار الموقع، الأدوات والمواد الأولية التي تساعد المشروع في تطوير واستعمال الأنظمة المعلوماتية.

2- **الدعم الإداري:** وهو يظم مختلف التسهيلات والإجراءات الإدارية، كتبسيط الحصول على التراخيص والتسجيل في السجل التجاري ويكون ذلك عن طريق الشباك الواحد وسهولة الحصول على العقار.

---

[1]- عبد القادر عوينات وعبد الرزاق حميدي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة، مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص03.

[2]- مسدوي دليلة، مرجع سابق، ص 44.

3- **الدعم التكنولوجي:** يكون بتوفير التكنولوجيا أو أجنحة تسهيل إجراءات الحصول واستخدام التكنولوجيا وكذا دعم أسعار التكنولوجيا الحديثة.

4- **التكوين والتدريب:** بتوفير مراكز للتدريب والتأهيل المستمر ويكون ذلك بعقد دوارات تدريبية لصالح مسيري المؤسسات وعقد ملتقيات محلية ودولية، تسهيل اقتناء الكتب والانضمام إلى البرامج التدريبية.

5- **الدعم الإعلامي:** يكون بإقامة أنظمة معلوماتية وتوفير الإحصائيات اللازمة ومنح الدعم في مجال الإشهار والترويج، فإذا قامت الهيئات المعنية تقديم الدعم بأنواعه لتلك المؤسسات استطاعت تحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله.

6- **الدعم المالي:** ويشمل الدعم المتعلق بالتمويل، خاصة منه ما يتعلق بترقية الادخار وتسهيل تقديم الخدمات الائتمانية من خلال:[1]

- إزالة الحدود القصوى لمعدل الفائدة، وكذا زيادة عدد المشاريع المالية التي تقدم الائتمان، وخاصة تلك التي يمكنها الوصول إلى المشاريع الصغيرة التي ضلت تعمل خارج نطاق سوق الائتمان الرسمي، والمساهمة في ضمان جزء من القروض وتخفيض تكلفة التمويل وتمديد الآجال.
- إنشاء بنوك تهتم خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، ووضع الأسس التي على أساسها يقدم التمويل للمشروعات بحيث تهتم البنوك والمشاريع المالية بالجانب الاقتصادي للمشروع.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي لأول عامل خلال فترة محددة.
- منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشروعات كمشروعات تجديد، أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد من العمال أو المشروعات التي تقام في مناطق نائية.

[1]- لرقط فريدة، وآخرون، مرجع سابق، ص 09.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات عملها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير، توجهها، طبيعة منتجاتها، أسلوب تنظيم العمل بها وغيرها من المعايير.

أولا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها فمن الممكن تصنيفها وفق أحد هذه المعايير:[1]

1- حسب توجهها:

أ- **المؤسسات العائلية:** وهي الأعمال التي تكون فيها العائلة عنصرا مباشر في الملكية أو الوظائف، حيث يملكها عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة والوظائف، ويمكن أن تظهر المؤسسات العائلية على عدة أشكال، حيث تظم الأفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العمل، وقد يعمل أحيانا بعض أفراد العائلة عملا إضافيا ضمن العمل العائلي وبالتالي فإن الأعمال العائلية تختلف عن باقي الأعمال المنزلية في طريقة اتخاذ القرار حيث تتضمن خليطا من قيم العائلة والأعمال، كما أن ملكية العائلة للمؤسسات تجعلها تمتلك التزاما قويا نحو المؤسسات الأخرى، ونسبة عالية من الأخلاق في العمل والتزاما شخصيا لخدمة الزبائن والمجتمع المحلي، حيث تمتلك هذه الأعمال ثقافة خاصة بها.[2]

ب-**المؤسسات التقليدية:** يتميز الإنتاج في المؤسسات التقليدية بالطابع اليدوي وتقوم على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة ويعمل بها عدد محدود من العمال وتنتشر في المدن والأرياف بشكل كبير، وتتضمن هذه المؤسسات النوعين التاليين:[3]

---

[1]- فتيحة ديلمي وسناء رحماني، استشراف تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011، ص 677.

[2]- صالح النجار وعبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص61-62.

[3]- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، مصر، الدار الجامعية، 2007، ص 14.

- **المؤسسات الحرفية:** وهي تلك المؤسسات التي تكتسب مفهوم الصناعة بشكل عام ويظهر ذلك في كونها تقوم بتحويل عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات إلى جانب اعتمادها على المهارات اليدوية للعمل في عملية الإنتاج أكثر من اعتمادها على الآلات وغالبا ما تكون منتجاتها عاكسة لسمات فنية وثقافية متوارثة.
- **المؤسسات البيئية:** وهي المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الخام المتوفرة في البيئة المحلية إلى سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة المحيطة والاستهلاك المحلي، فهي مستمدة من صميم البيئة المحيطة بها مما يجعل نوع الصناعة التي تقدمها هذه المؤسسات مرتبط بطبيعة المنطقة المتواجدة بها.

وحسب المشرع الجزائري فيقصد بالصناعة التقليدية والحرف كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة، يطغى عليه العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة، في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاط الآتية:[1]

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

ت-المؤسسات المتطورة وشبه متطورة: يقصد بها تلك المؤسسات التي تعتمد في عملية إنتاجها وإدارتها أساليب حديثة على غرار المؤسسات العائلية والحرفية القديمة، كما تتميز منتجات هذه المؤسسات بدرجة من التطور ومواكبة العصرنة وهذا وفقا لمعايير الجودة الحديثة، بالإضافة إلى ذلك، فهي تعتمد على الأيدي العاملة الأجيرة الخارجية في حالة الطلب الكثير على منتجاتها وازدياد نشاطها.[2]

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، يتضمن تحديد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، العدد 03 الصادر في 14 جانفي 1996، ص 04.

[2]- فاطمة الزهراء عبادي، مرجع سابق، ص36.

2- حسب طبيعة منتجاتها:

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:[1]

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** حيث يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحة.
- منتجات الجلود والأغذية والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب-**مؤسسات إنتاج السلع الوسطية:** هذا النوع من المؤسسات تتميز منتجاتها بقابلية التغيير والتحويل في منتجاتها، والمقصود بذلك أن منتجات هذه المؤسسة تدخل في عملية تصنيع أخرى،[2] أو بالأحرى زبائنها يتمثلون في المؤسسات والأعمال الحرفية، ونذكر بعض منها على سبيل المثال: منتجات الصفائح الحديدية والصناعات الكيماوية وعلب التغليف البلاستكية وغيرها.

يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيمياوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.

ت-**مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تعتبر منتجات هذه المؤسسات وسيلة استعمال، والمقصود بذلك أنها عبارة عن معدات وأدوات التي تتعدد مجالات استعمالها، بالإضافة لذلك لإنتاج

---

[1]- سيد علي بلحمدي، مرجع سابق، ص 15.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص 67.

هذه المعدات يتطلب استعمال تقنيات حديثة ومهارات إنتاجية عالية،[1] ورؤوس أموال معتبرة.[2]

3- حسب أسلوب تنظيم العمل بها:

ترتب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل بين نوعين من المؤسسات:

أ- **المؤسسات المصنعة:** حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة ومن حيث درجة إشباع أسواقها.

ب-**المؤسسات غير مصنعة:** وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي.

ووفقا لميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009 تم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاثة أنواع هي:

- مؤسسات تعاني صعوبات البقاء وتمثل الأغلبية.
- مؤسسات تواجه تحديات النمو وتمثل الأقلية.
- مؤسسات مساهمة في البورصة وتمثل نسبة ضعيفة.

ت-**المؤسسات الصغيرة المتوسطة المقاولة:** تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة، تقوم

---

[1]- أحمد حجاوي، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 14.

[2]- يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 29.

بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة، والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة.[1]

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة والمرافقة للعولمة، حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة، فمن أكبر اثنتي عشرة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990، لم يبقى إلا شركة واحدة، أما باقي الشركات فقد تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات.

فقد اكتشف المنتجون انه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف، إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات.[2]

4-حسب طبيعة الملكية:

وتنقسم إلى:[3]

أ- **مؤسسات عامة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها.

ب-**مؤسسات خاصة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال... الخ).

ت-**مؤسسات مختلطة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص.

5-حسب شكلها القانوني:

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، وهو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها،[4] ويمكن تقسيمها كالتالي:

1- Jean Chatain et Roger Gaudon, Petite et Moyenne Entreprise, L'heure du choix, édition Sociales, 1995, P 106.

2- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 59.

3- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 24.

4- عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001 ص 24.

أ- **مؤسسات فردية:** وهي مؤسسة يملكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول عن جميع الالتزامات وديون المؤسسة.

ب-مؤسسات الشركات: هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى أكثر من شخصين وهي تنقسم إلى:[1]

- **شركات الأشخاص:** هي شركات تعود ملكيتها لعدد من الأشخاص وهي تشمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.
- **شركات الأموال:** وتتميز بأنه لا أثر للاعتبار الشخصي فيها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتضم شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.
- **شركات ذات المسؤولية المحدودة:** وهي تجمع بين خصائص الشركتين السابقتين، إذ هناك من يعتبرها شركات أشخاص لوجود حصص للشركاء وليس أسهما، وهناك من يعتبرها شركات أموال بسبب المسؤولية المحدودة في رأس مال الشركاء وممتلكات الشركة.

ثانيا: مجالات عمل وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير البحوث والدراسات إلى تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب القطاعات والمجالات، حيث يلاحظ هذا في غالبية دول العالم الصناعي والنامي،[2] ومن بين هذه القطاعات نجد الخدمات، الفلاحة، النقل، الصناعة الحرفية والتقليدية، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، المهن الحرة، الصيانة، الصيد، الري،[3] كما أظهرت الدراسات العلمية أن هيمنتها تختلف باختلاف القطاع الاقتصادي.[4]

---

[1]- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، 1998، ص 11.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 65.

[3]- عبد المجيد تيماوي ومصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 250.

[4]- سعاد نايف برنوطي، مرجع سابق، ص 56-57.

وفيما يلي بعض القطاعات بشيء من التفصيل:

1- مجال التصنيع:

من أمثلة الأنشطة التي يقوم بها هذا النوع من المؤسسات تصنيع المواد الغذائية، تصنيع منتجات الألبان، تصنيع قطع الغيار وتصنيع الأجزاء اللازمة للصناعات التجميعية.

2- مجال التجارة:

تلعب المؤسسات دورا هاما في العلاقة بين المنتج والمستهلك النهائي ويتمثل ذلك في تجارة الجملة بالتجزئة، السماسرة، الوكلاء.

3- مجال الخدمات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في قطاع الخدمات، حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة كالعلاقات الشخصية مع العملاء، من الصعب توافرها ومن أمثلة الأنشطة توجد الخدمات الفندقية، مكاتب ووكالات السياحة، المكاتب المهنية: محاسبة، مراجعة، تدريب، أطباء، هندسة، وكالات الإعلان، وكالات التأمين، خدمات إصلاح السيارات، محطات الوقود، محلات التنظيف، المطاعم والاستراحات.[1]

4- مجال البناء والأشغال العمومية:

هناك الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال المقاولات والبناء وترميم المباني والإنشاءات، وغالبا ما يعمل هؤلاء بصفة مقاولين أساسيين أو مقاولين فرعيين وعادة ما يكون هؤلاء في بداية حياتهم العملية عاملون لدى الغير وبعد اكتساب الخبرة يبدؤون عملهم الخاص بهم، وأوضح مثال على هؤلاء هم البناؤون، الكهربائيون، النجارون، الحدادون وغيرهم من أصحاب المهن المتعلقة بالبناء والإنشاءات.[2]

---

[1]- أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص 37.

[2]- مهدي صالح محسن العامري، الإدارة والأعمال، الأردن، دار وائل،2007 ، ص 173.

المطلب الثالث: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تشير الإحصائيات أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح هو الغالب من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، فنجد الأرقام الإحصائية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تعكس الكثافة المرتفعة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي، إضافة إلى المساهمة في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالدخل الوطني، القيمة المضافة، تنمية الصادرات، المساهمة في التخفيف من مشكل البطالة، إشباع رغبات واحتياجات الأفراد، رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي وتدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي.

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الناشئة، حيث أثبتت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في 45% من اليد العاملة وتصل مساهمتها إلى 33% من الناتج المحلي الخام في الاقتصاديات المتقدمة.[1]

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم، فوفقا لتقديرات البنك الدولي، تشكل هذه المؤسسات نحو 80% من حجم المؤسسات العالمية وتساهم بنسبة 35% من الصناعات اليدوية في العالم، وتزيد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة عن 90% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة وتوظف ما يزيد عن 60% من القوى العاملة، وتساهم بنحو 46% من الناتج الداخلي العالمي، فمثلا أصبحت الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفي إيطاليا يوجد 02 مليون و300 ألف مؤسسة فردية صغيرة، أما في الدول العربية، فنجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي 94% من إجمالي المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما تبلغ نسبتها في كل من مملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان 92%، ونحو78% في دولة الكويت، وحوالي 75% في المملكة العربية السعودية بحسب دراسة حديثة لدائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي، وفي مصر

[1]- Scaling-Up SME, Op.cit. P 06.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل أقل من 50 عاملا حوالي 99% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة بالقطاع الخاص غير الزراعي، غير أن نسبة مساهمته في الصادرات المصرية لا تكاد تتجاوز 04% مقارنة بـ 60% في الصين و56% في تايوان و70% في هونج كونج،[1] وفي بريطانيا أكثر من 70% من المؤسسات يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أن 99% من جميع الأعمال الأمريكية هي مؤسسات أعمال صغيرة توفر تقريبا 75% من صافي الوظائف الجديدة المضافة إلى الاقتصاد الأميركي كل عام، أما في الاقتصاد المغاربي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 92% من إجمالي عدد المؤسسات وتشارك بـ 37% من تكوين القيمة المضافة الإجمالية، وتختلف كل هذه النسب باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية والسياسات المنتهجة لدعم هذا النوع من المؤسسات.[2]

تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:[3]

- تعتبر المصدر الرئيسي في توفير الوظائف ومناصب الشغل في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة لأنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.[4]
- تشكل هذه المؤسسات أرضية لتطوير الإبداع والأفكار الجديدة، وتقديم منتوجات جديدة.
- ارتفاع معدلات الإنتاجية مقارنة بالعمل الحكومي والعام.
- تقوم بتقديم الخبرة المتكاملة للعمال وذلك بتنوع المهام والمسؤوليات.
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير احتياجات المؤسسات الكبيرة من المواد والخدمات كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة.
- غالبا ما ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعائلات والأفراد، خصوصا أنها تلعب دورا هاما في تعبئة مدخرات الأفراد والعائلات واستثمارها على نحو أفضل.

---

[1]– وهيبة براهمي، دور الامتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة لبعض التجارب العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 08، جامعة الجلفة، الجزائر، 2014، ص 03.

[2]- Organisation de Coopération et de Développement Economique, Perspectives de l'OCDE sur les PME, Paris, 2000.

[3]– شوقي جباري، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي18–19 أفريل 2012، ص 07–08.

[4]– عبد السلام صفوت عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993، ص 41.

ونورد فيما يلي جدولا يلخص حجم وأهمية مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول لسنة 2015:

الجدول رقم (13): حجم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		القيمة المضافة	
	مليون	النسبة	مليار أورو	النسبة %
الاتحاد الأوروبي	22.31	%99.8	3.715	%57.8
أيسلندا	0.02	%99.6	4.0	%68.2
يوغوسلافيا	0.05	%99.8	2.2	%66.6
صربيا	0.28	%99.8	7.9	%54.2
تركيا	2.43	%99.8	86	%53.9
ألبانيا	0.08	%99.9	1.9	%67.7
مولدوفا	0.04	%97.6	1.4	%47.1
*و.م. أ	18.82	%99.8	3.781	%44.4
اليابان	3.92	%99.5	475	%55.0
البرازيل	4.27	%99.7	–	–
روسيا	1.84	–	879	–
الهند	23.92	–	–	–

Source: Annual report on European SMEs, SME performance review, November 2015, P 93, Sur le lien: www.ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/performance-review/index_en.htm. Consulté le: 10-11-2015.

* الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معظم الدول تفوق نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها 90% من إجمالي المؤسسات، وهذا راجع لأهمية هذا النوع من المؤسسات والتركيز على دعمها وترقيتها لأنها تعتبر قاطرة التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم.

والشكل الموالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف والقيمة المضافة لكل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لسنة 2012:

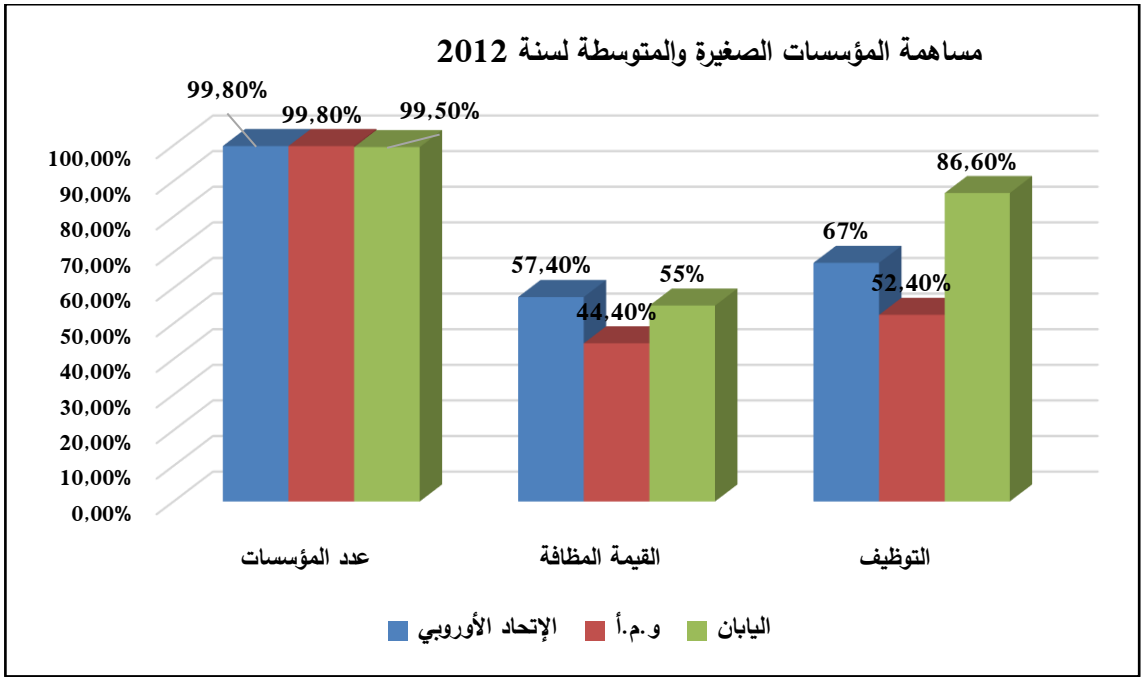

الشكل رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والقيمة المضافة لكل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

نلاحظ أن نسبة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الاتحاد الأوربي والولايات يمثل نفس النسبة بـ 99.80% أما اليابان فهو 99.5% وهي نسب جد مرتفعة تقارب 100% في حين اختلفت نسب المساهمة في القيمة المضافة والتوظيف.

أما عن تقسيم هذا النوع من المؤسسات حسب المنطقة فنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم حسب المنطقة لسنة 2010

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمليون	النسبة %
أسيا الشرقية	200	%42
أمريكا اللاتينية	50	%11
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	40	%8.5
أسيا الوسطى وأوروبا الشرقية	20	%4.5
أسيا الجنوبية	80	%17
الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية	20	%4.5
بلدان منظمة التعاون والتطور الاقتصادي ذات الدخل العالي	60	%12.5
المجموع	**470**	**%100**

Source: Scaling-up SME, Op.cit. P 06.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية الاقتصادية في الصين والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات في الاقتصاد الصيني:

الجدول رقم (15): مؤشرات اقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية لسنة 2007

المؤشر	القيمة / النسبة
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40 مليون
نسبتها إلى إجمالي الشركات	%99.6
الناتج الداخلي الخام	%59

نسبة المبيعات	%60
الصادرات والواردات	%68.65
دفع الضرائب	%48.2
توفير مناصب العمل في المناطق الحضرية	%75

Source: Martin Witthoeft, Influences on Small and Medium Enterprises in China, Anglia ruskin university Cambridge, United Kingdom, Décembre 2008, P 01, Sur le lien: www.scribd.com/Martin%20Witthoeft/d/12458755-Influences-on-Small-and-Medium-Enterprises-in-China. Consulté le: 04-04-2014.

أما في سويسرا تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 99% من مجموع المؤسسات وتوظف أكثر من ثلثي الموظفين، وهذا حسب الديوان الفدرالي للإحصاء **(OFS)**، والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات والموظفين في سويسرا:

الجدول رقم (16): عدد المؤسسات والموظفين حسب الحجم لسنة 2013

حجم المؤسسات (عدد العمال)	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد الموظفين	النسبة %
المؤسسات المصغرة (01-09)	504462	%89.6	1132709	%26.3
المؤسسات الصغيرة (10-49)	48413	%8.6	932501	%21.7
المؤسسات المتوسطة (50-249)	8744	%1.6	859469	%20
المؤسسات الكبيرة (+250)	1559	%0.3	1378641	%32
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (01-249)	561.619	%99.7	2924679	%68

Source: Office Fédéral de la Statistique (OFS), Sur le lien: www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index.html. Consulté le: 15-10-2014.

شهدت الحكومة السويسرية إنشاء أكثر من 12400 مؤسسة سنة 2013 مما صاحبه إنشاء 22000 منصب عمل، وهذا يمثل ارتفاع بنسبة 06% مقارنة بسنة 2012، كما نلاحظ من خلال الجدول حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصة الأكبر من إجمالي المؤسسات

السويسرية بنسبة 99.7%، وتوظف 2924679 أي ما نسبته 68% من إجمالي الموظفين، وهذا دليل على الأهمية التي توليها سويسرا إلى هذا النوع من المؤسسات.

أما عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي حسب الحجم خلال سنة 2014 فنوردها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014

المؤسسات	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة	م ص م	الكبيرة	المجموع
عدد المؤسسات	20710324	1373365	224811	22308500	43766	22352260
النسبة %	%92.7	%06.1	%01	%99.8	%0.2	%100
عدد العمال	39274088	27452716	23257412	89984216	44438724	134422944
النسبة	%29.2	%20.4	%17.3	%66.9	%33.1	%100
القيمة المضافة (مليار أورو)	1.358	1.169	1.188	3.715	2.710	6.425
النسبة	%21.1	%18.2	%18.5	%57.8	%42.2	%100

Source: Annual report on European SMEs, Op.cit, P 85.

نلاحظ أن المؤسسات المصغرة تحتل أعلى النسب من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من حيث عدد المؤسسات، عدد العمال والقيمة المضافة بنسب 92.7، 29.2 و21.1% على التوالي.

وفيما يلي حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف والقيمة المضافة حسب مختلف القطاعات (الصناعة، البناء، البيع بالجملة، الإطعام، الأعمال، أخرى) في الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014.

الجدول رقم (18): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي حسب القطاعات خلال سنة 2014

	عدد المؤسسات			القيمة المضافة			عدد العمال		
	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مصغرة	صغيرة	متوسطة	مصغرة	صغيرة	متوسطة
الصناعة	%83	%14	%03	%16	%33	%52	%24	%34	%33
البناء	%94	%06	%01	%46	%35	%19	%52	%32	%16
البيع بالجملة	%93	%06	%01	%37	%34	%29	%51	%30	%19
الإطعام	%90	%09	%01	%44	%36	%20	%50	%35	%15
الأعمال	%97	%03	%00	%50	%28	%22	%59	%24	%17
أخرى	%93	%05	%01	%40	%28	%33	%38	%29	%33

Source: Annual report on European SMEs, Op.cit, P 147.

2-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب الشغل:

مثلما يدل ارتفاع البطالة على الكساد وركود الاقتصاد الوطني، فإن ارتفاع معدل التوظيف أو التشغيل يعتبر مؤشرا على الانتعاش والرخاء الاقتصادي وعلى وجود عدد كبير من الأعمال الجديدة، وتوسيع في عدد الأعمال القائمة مما يولد فرص عمل جديدة خاصة في ظل الزيادة الكبيرة في عدد خرجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني، حيث أصبح من الضروري البحث عن قنوات فعالة لاستيعاب هؤلاء، إلا أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية والتي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة أو حتى في المجتمعات المتقدمة، ومن هنا ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة،[1] حيث يؤكد العديد من الباحثين والمختصين أن هذا النوع بمختلف قطاعاته الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة المحلية المتاحة في سوق العمل، خصوصا إذا ما علمنا أن المشروع الصغير عندما يوفر فرصة عمل

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص65.

واحدة فإنه يحتاج لإضافة استثمارات تعادل الاستثمارات اللازمة لنظيره من المشروعات الكبيرة لكي يوفر نفس فرصة العمل، ويمكن حتى أن تصل إلى أقل من تلك النسبة.

وتشير الدراسات أن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بمعدل ثلاث مرات من المؤسسات الكبيرة بشكل عام، الأمر الذي يخفف الأعباء المالية على ميزانية الدولة الموجهة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا انطلاقا من خاصيتها في تكثيف عنصر العمل، وانخفاض معيار رأس المال نسبيا بالإضافة إلى ارتباط نشاط هذه المؤسسات التي تميل أكثر إلى توظيف الأقارب والأصدقاء والنساء دون اشتراط مؤهلات عملية أو شهادات تشترطها المؤسسات الكبيرة، كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.[1]

كما تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على إعادة إدماج العمال الذين فقدوا مناصب عملهم في إطار عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد وخوصصة المؤسسات العمومية في أغلب الدول النامية التي أعادت تصحيح هيكلها الاقتصادي، وتساهم أيضا بشكل كبير في توفير مناصب الشغل للنساء سواء كمسيرات أو كعاملات.

والشكل الموالي يوضح توزيع نسبة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف النساء حسب الجهات لسنة 2014:[2]

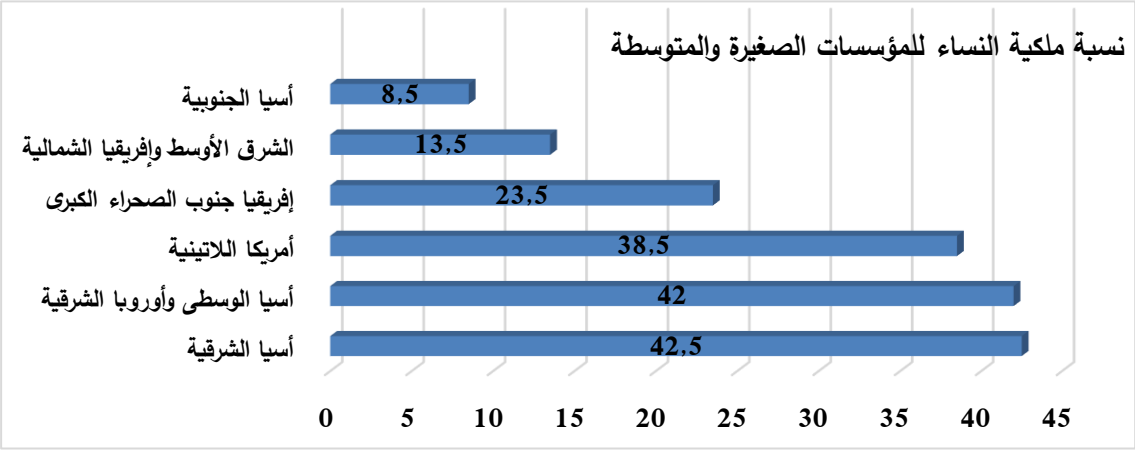

الشكل رقم (04): توزيع نسبة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف النساء حسب الجهات لسنة 2014.

[1]– إبراهيم نهى خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 28.

[2]- Micro, Small and Medium-Sized Enterprise finance and development, Asian Development Bank 2014, P 03.

نلاحظ في أسيا الشرقية أن نسبة ملكية النساء لهذا النوع من المؤسسات مرتفع جدا حيث وصل إلى 42.5% وهذا ما يفسر نسبة مشاركة النساء واهتمامهم بهذا النوع من المؤسسات، في حين نلاحظ نسبة منخفضة لنفس القارة لكن في الجهة الجنوبية منها بنسبة 8.5%.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تستخدم عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية اللازمة، بالإضافة إلى نمو الإدارة وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك هذه الأخيرة العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحاقها بالمؤسسات الكبرى بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى.[1]

أما عن مساهمتها العالمية في اليد العاملة فنجد أن هذا النوع من المؤسسات يوظف ما يزيد عن 60% من القوى العاملة في العالم، حيث نجد نسبة مساهمتها في الدول النامية لا يقل كثيرا على ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، ففي السعودية مثلا يوفر هذا النوع من المؤسسات 82% من إجمالي مناصب الشغل التي يوفرها القطاع الخاص، أما في الصين فإن هذا النوع من المؤسسات يستخدم 90% من حجم العمال، أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية، في حين نجد مساهمتها في توفير مناصب الشغل في كل من الفلبين، إندونيسيا، الهند تصل مستويات عالية تتعدى 70%.

[1]– فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 66-67.

والجدول الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف لبعض الدول لسنة 2015:

الجدول رقم (19): حجم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف لبعض الدول

الدول	عدد موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسط	
	مليون	النسبة %
الاتحاد الأوروبي	89.98	%66.9
أيسلندا	0.08	%71.7
يوغوسلافيا	0.26	%76.6
صربيا	1.01	%70.9
تركيا	8.88	%75.5
ألبانيا	0.26	%81.0
مولدوفا	0.23	%58.6
و.م. أ	50.00	%52.4
اليابان	33.24	%86.6
البرازيل	23.97	%64.3
روسيا	11.85	-
الهند	57.28	%89.5

Source: Annual report on European SMEs, Op.cit, P 93.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك نسبة عالية من عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات، حيث فاقت نسبة الموظفين 50% لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبرازيل، أما في اليابان فقد بلغت نسبة الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 86.6% وهذا راجع لبنية مؤسساتها الذي يتكون من نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن الأسباب الرئيسية التي ساهمت في استقطاب العمال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو اهتمام الدول بهذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى المميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي تطرقنا إليها سابقا، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج في توظيفها إلى مؤهلات ومهارات، بل هي قادرة على استقطاب جل الفئات من اليد العاملة سواء كانت أيدي عاملة ماهرة أو غير ماهرة.

والشكلين المواليين يبينان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب فئات الحجم، مستوى الدخل والجهات:[1]

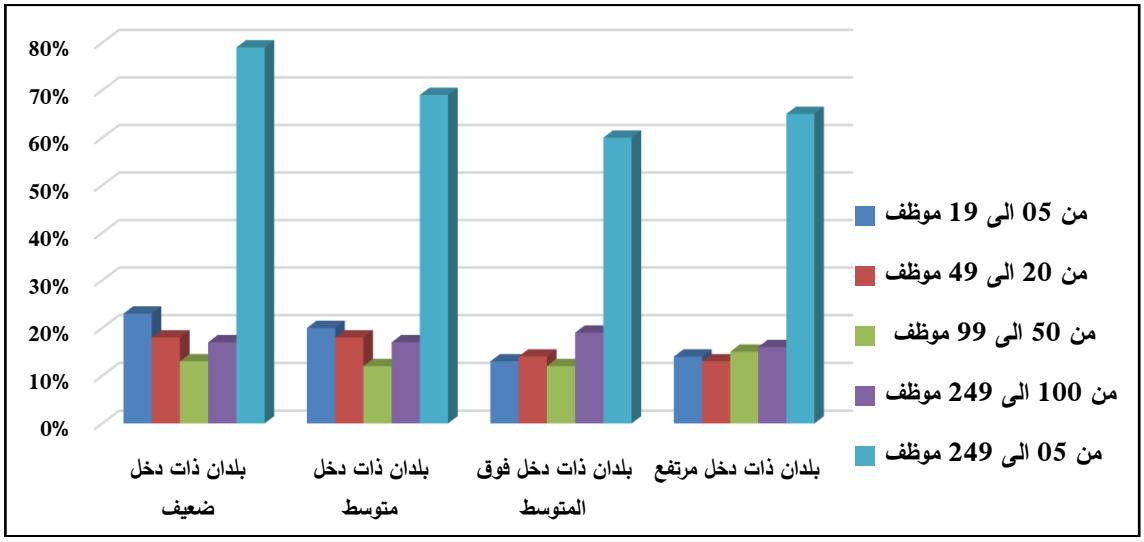

الشكل رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب فئات الحجم ومستوى الدخل.

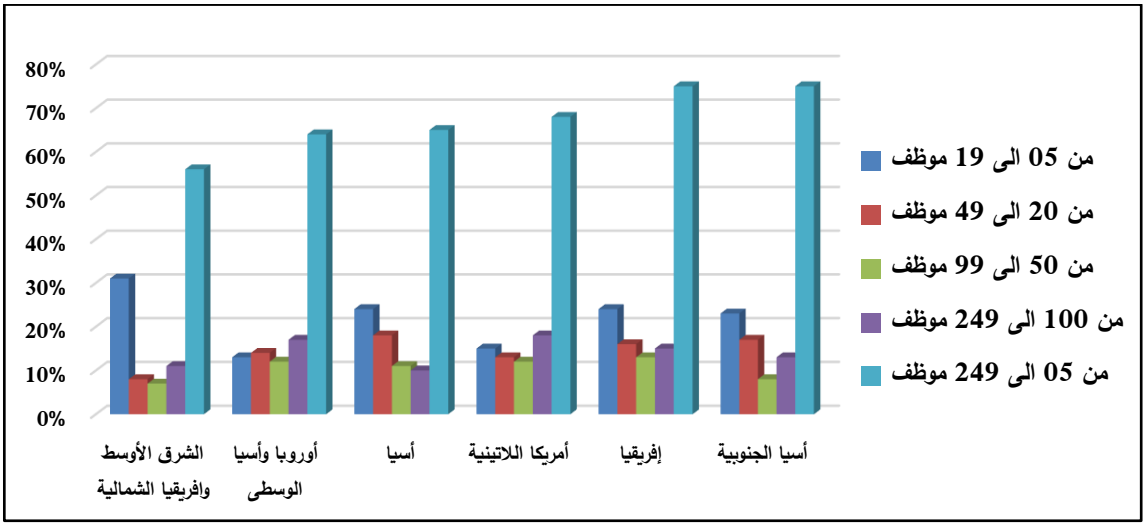

الشكل رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب فئات الحجم والجهة.

[1]- Les Petites et Moyennes Entreprises et la création d'emplois décents et productifs, Conférence internationale du travail, Bureau International du Travail, Rapport 04, 2015, P 09.

من خلال الشكلين نلاحظ أن الحصة الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف تتمركز في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث أن دراسة لعينة من 18 بلد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات المصغرة تمثل 63% من مجموع التوظيف، في حين حصة 37% للمؤسسات الكبيرة.

حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوظائف لا يختلف على نطاق واسع بين البلدان ذات الدخل الضعيف والبلدان ذات الدخل المرتفع، حيث نلاحظ في أسيا الجنوبية حصة المؤسسات الكبيرة في إنشاء الوظائف جد متواضع، أما إفريقيا أغلب الوظائف أنشئت من طرف المؤسسات الصغيرة (الأقل من 19 موظف) في حين أن أوروبا الشرقية وأسيا المركزية وأمريكا اللاتينية أكثر من 40% من الوظائف أنشئت من طرف المؤسسات التي تشغل أكثر من 100 موظف.

أما إذا قسمنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب القطاعات لبلدان الاتحاد الأوروبي فالشكل الموالي يوضح نسب المساهمة حسب كل قطاع:[1]

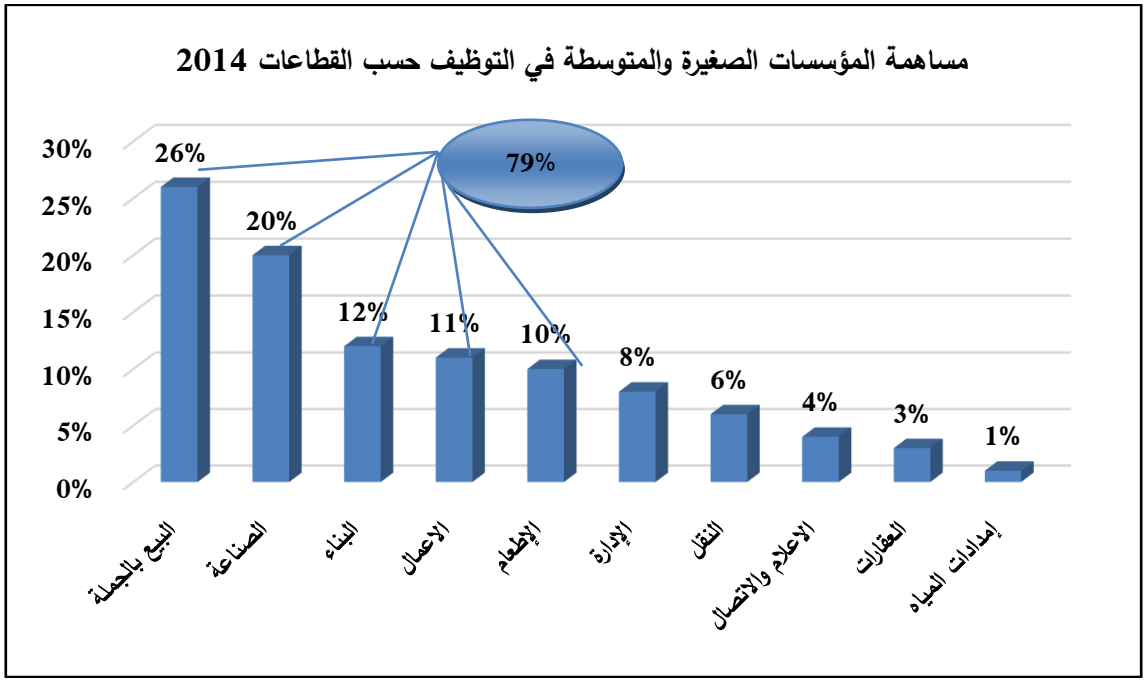

الشكل رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف حسب القطاعات 2014.

[1]- Annual report on European SMEs, Op.cit. P 13.

نلاحظ من الشكل أن أهم القطاعات التي تساهم في التوظيف هو قطاع البيع بالجملة حيث يمثل نسبة 26% يليها قطاع الصناعة، البناء، الأعمال والإطعام بالنسب التالية على التوالي: 20، 12، 11، 10% كل هذه القطاعات تشكل نسبة 79% في الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (20): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في التوظيف خلال الفترة: 2003-2007 (الوحدة: 10000 فرد)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع العمال في م ص م	33318	34408.2	36222	37910	39641
العدد الكلي للعمال	74432	75200	75825	76400	76990
نسبة م ص م %	%44.76	%45.75	%47.77	%49.60	%51.49

Source: National bureau of statistics of China, China statistical, Yearbook, 2008.

من خلال الجدول السابق، ندرك مدى أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في خلق مناصب عمل، حيث كانت تساهم بما نسبته 44.76% من إجمالي العمالة في الصين بما يقدر بـ 333.180.000 عامل لترتفع تدريجيا إلى 51.49% بما يمثل 396.410.000 عامل، وهذا راجع إلى وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أخذ الريادة في عملية التنمية المستدامة من خلال التوجيه والدعم المالي والفني لمؤسسات القطاع الذي خصصته الصين لهذا الأخير.

إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في التشغيل يمكن القول بأنها متواضعة إذا ما قورن بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا مثل الهند التي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 89.5% من إجمالي العمالة والفلبين بنسبة 77.2% وأندونسيا بنسبة 71%.

بالرغم من استقطاب هذا النوع من المؤسسات للعديد من مناصب العمل إلا أنها تشارك كذلك في حذف مناصب العمل وهذا من جراء غلق هذه المؤسسات وإفلاسها ومن ثم تسريح العمال

وهذا راجع لعدة أسباب، وفيما يلي شكل يوضح نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حذف مناصب العمل مقارنة بنسبة إنشائها:[1]

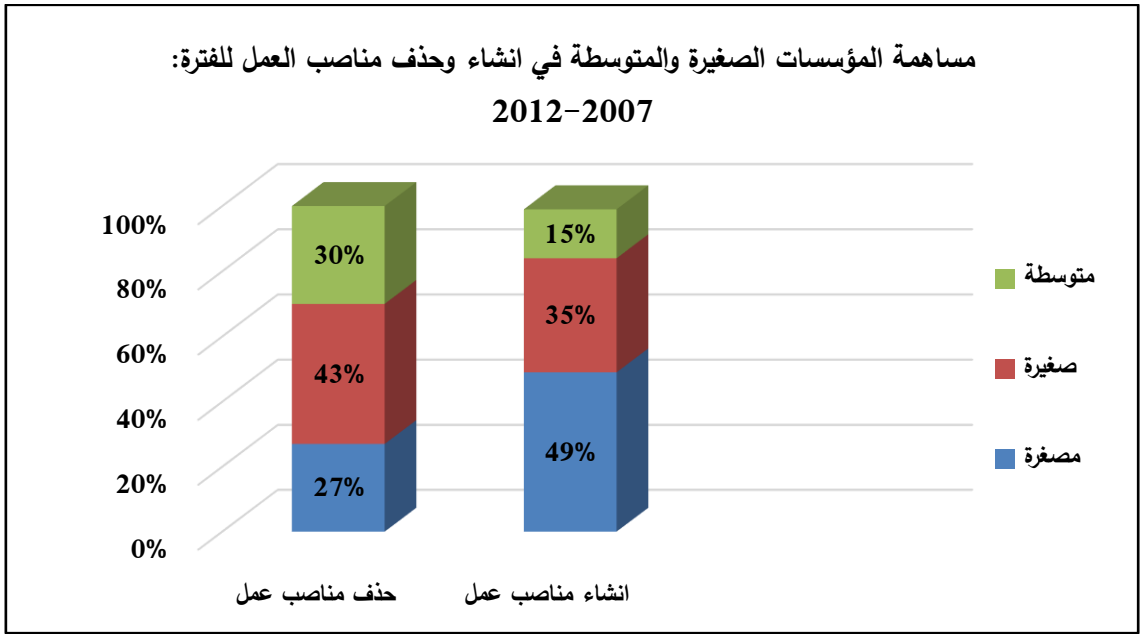

الشكل رقم (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء وحذف مناصب العمل 2007-2012.

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة ساهمت بنسبة 43% في حذف مناصب العمل، تليها المؤسسات المتوسطة ثم المصغرة بنسب 30% و27% بين سنتي 2007-2012 وهذا راجع إلى المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات كنقص التمويل، البيروقراطية والصعوبات الإدارية، مشكل العقار والتنظيمات والقوانين غير الواضحة والدقيقة، كل هذه العوامل تؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسات وغلقها ومن ثم تسريح العمال.

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في إنشاء القيمة المضافة والرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، من خلال توفير السلع والخدمات للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أنها تساهم في زيادة سرعة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على تخفيض التكلفة، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة

[1]- Annual report on European SMEs, Op.cit, P 68.

حجم الناتج الداخلي الخام وتنوعه بشموله العديد من المنتجات، والشكل التالي يلخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب فئة دخل البلدان:

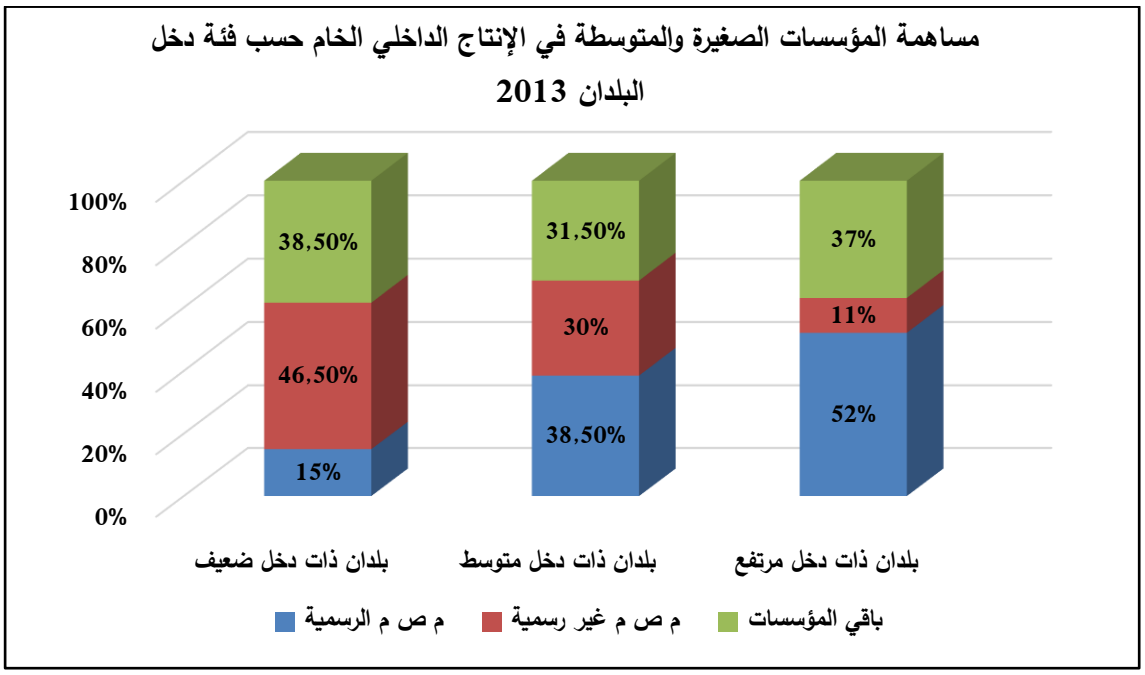

الشكل رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الداخلي الخام حسب فئة دخل البلدان لسنة 2013.

من خلال التوقعات العالمية لإسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، هذه المؤسسات الرسمية والغير الرسمية، تمثل من 60 إلى 70% من الإنتاج الداخلي الخام كما هو موضح في الشكل رقم (09)، أما في البلدان ذات الدخل المرتفع فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية في الإنتاج الداخلي الخام بأكثر من النصف (52%)، في حين تبقى المؤسسات كبيرة الحجم بنسبة مساهمة بين 31 إلى 39% في مختلف فئات الدخل.[1]

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية مصدر مهم للناتج الداخلي الخام والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- Bureau International du Travail, Op.cit. P 16.

الجدول رقم (21): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام الصيني خلال الفترة: 2001-2009 (الوحدة: مليار دولار)

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الخام لـ م ص م	القيمة	691	790	994	1195	1470	1885	2359	2466	3205
	النسبة%	46.1	49.2	51.5	53.3	55.6	59	61.7	57	57.3
الناتج المحلي الخام للقطاع العام	القيمة	809	850	936	1047	1174	1310	1464	1860	1703
	النسبة%	53.9	50.8	48.5	46.7	44.4	41	38.3	43	42.7
الإجمالي	القيمة	1500	1640	1930	2242	2644	3195	3823	4326	4908

Source:

- Sustainable investment in China, September 2009, Sur le site: www.bsr.org. Consulté le: 12-11-2013.
- World development indicators, 2008, Sur le lien: www.web.worldbank.org/wbsite/external/countries/eastasiapacificext/chinaextn/0.html. Consulté le: 12-11-2013.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ النمو المتزايد لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام الصيني، وخاصة بعد التطبيق الفعلي لاستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انتهجتها الصين سنة 2003، حيث أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الريادة من خلال دخولها الاستثمار في قطاعات جديدة مثل: الأجهزة الإلكترونية والتجهيزات الكهربائية التي شهدت نموا سريعا ووصلت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام إلى 61.7% سنة 2007، غير أن الأزمة المالية العالمية كان لها الأثر البالغ على نسبة مساهمتها، حيث تراجعت إلى 57% بما قيمته 2466 مليار دولار سنة 2008، فحسب إحصائيات دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للجنة الوطنية للإصلاح في الصين تؤكد على أن 67000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أفلست في السداسي الأول لسنة 2008، كما أن 40% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تباطئ نموها وأن نسبة الإفلاس في المناطق الساحلية

أكثر منها في المناطق الداخلية بسبب الانفتاح على الأسواق الخارجية وقوة الاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

أما عن المساهمة في القيمة المضافة فالشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء القيمة المضافة حسب القطاعات لدول الاتحاد الأوروبي:

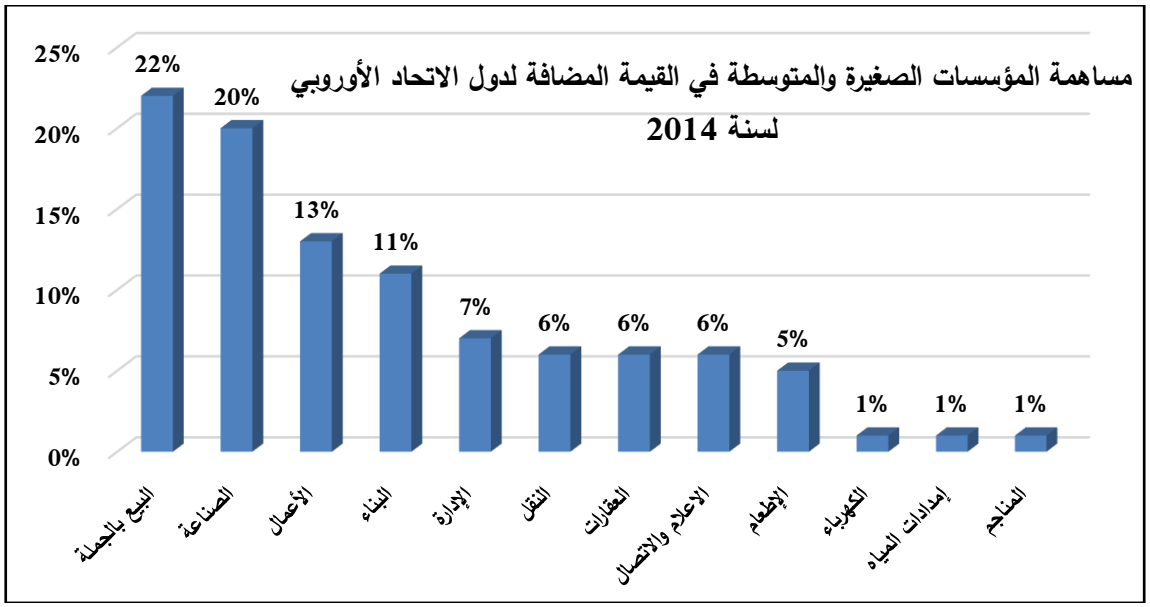

الشكل رقم (10): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء القيمة المضافة لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014.

نلاحظ من الشكل أن أهم القطاعات التي تساهم في القيمة المضافة في دول *الاتحاد الأوروبي هي قطاع البيع بالجملة حيث يمثل نسبة 22% يليها قطاع الصناعة، الأعمال، والبناء بالنسب التالية على التوالي: 20، 13، 11% كل هذه القطاعات تشكل نسبة 66% من إجمالي القطاعات، أما القطاعات الباقية فنسبها ضئيلة تتراوح بين 01 و06%.[2]

---

[1] - Chen liqin, Strategic allianc, Study on strategies in Small and Medium Enterprises in China under impact of the financial crisis, School of humanities and economic management, China university of Geosciences, Beijing, 2008.

* تتكون دول الاتحاد الأوروبي من 27 دولة بعدما كانت 28 دولة وهذا إثر انسحاب بريطانيا وهي: ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، إيرلندا، اليونان، إسبانيا، البرتغال، السويد، النمسا، فنلندا، إستونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، المجر، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا.

[2] - Annual report on European SMEs, Op.cit. P 13.

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكوين المهني:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدارس تكوين بعين المكان ومن دون تكلفة، فالتكوين التطبيقي يلعب دورا هاما في بروز عدد كبير من أصحاب المشاريع كما أن نجاعة هذا التكوين تبدو في كثير من الحالات أحسن من التكوين المهني الرسمي (المدارس أو المعاهد الحكومية) فمن 70 إلى 80% من أصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة تكونوا في عين المكان، وبهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة أكبر لظهور أصحاب مشاريع وأفكار جديدة، مما يساهم بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية.

5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة المدخرات الفردية والعائلية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية وخدماتية تساهم في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى،[1] بدل توجيه تلك الموارد المالية إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج أو الاكتناز، أو توجيهها إلى المضاربة في أسواق رؤوس الأموال، وذلك لما تتميز به هذه المؤسسات من ارتفاع في معدل دوران رأس المال والذي يعود ذلك أساسا إلى اعتمادها على الخدمات المحلية والتقنيات البسيطة التي تحد من ظاهرة الاستيراد والتبعية للأسواق الخارجية ومن ثم تحمل تكاليف تحويل التكنولوجيا التي تحتاج إلى خبرات ومهارات عالية تستدعي تدريبا طويلا ومكلف في ذات الوقت، بالإضافة إلى التخفيف من مشاكل النقد والتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف.

6- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسب التضخم:

إقامة الصناعات الكبرى يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج، الذي يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية ومادامت هذه الزيادة لا يقابلها زيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم، وذلك بسبب زيادة الطلب ومحدودية العرض، لكن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يعتبر من أهم وأنجع السبل الكفيلة بتخفيض

[1]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص 93.

نسبة التضخم فيها، من خلال قدرتها ومرونتها العالية في التأقلم مع زيادة الطلب وهذا بإنتاج الكميات المطلوبة ومنه تفادي مشكل التضخم الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك.

7-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية:

نظرا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بالتغيرات والتقلبات الحادة، ونظرا للخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تجعلها تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالصمود والتكيف مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، كما أنها تتمتع بالقدرة على الاستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات الكبيرة،[1] بالإضافة إلى دورها الحيوي في المحافظة على مناصب الشغل، فبعد الأزمة التي مست الدول المتقدمة في الفترة 1976 أظهرت هذه المؤسسات حيويتها وديناميكيتها في مواجهة هذا النوع من الأزمات.

8-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الاستثمارات الأجنبية:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهذا شريطة أن يتم توفير التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في الإجراءات وقوانين الاستثمار الأجنبي، والتي من شأنها أن تساهم في دخول العديد من المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في هذه الصناعات، وقد تزايد الاتجاه لتدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظرا للخصائص التي تتميز بها من خلال ترقية أشكال المقاولة من الباطن وتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمشجع، حيث تشكل الاستثمارات المباشرة الأجنبية الفرنسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج من 10 إلى 15% من إجمالي الاستثمارات الفرنسية الخارجية، وفي هذا السياق نجد أن تونس والمغرب قد تمكنتا من جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه الصناعات خاصة الصناعات النسيجية والغذائية نتيجة الانفتاح الاقتصادي السائد في هذه الدول منذ فترة مقارنة بالجزائر وليبيا.[2]

---

[1]- عبد السلام زايدي، قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة إحصائية للفترة 2001-2008، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011، ص 472.

[2]- عبد اللطيف طيبي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص 198.

وثمن التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)، بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية، إلى إمكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من 10%، وأن بإمكانها استقطاب قدر معتبر من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مؤسسات مشتركة مع شركاء أجانب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنيات الحديثة وتوسع القاعدة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتج، وتعزيز القدرة التصديرية، خاصة في القطاعات الإنتاجية الناشئة.[1]

9- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والبحث:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة،[2] حيث أن بساطة هيكلها التنظيمي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية، كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير، بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر، ويمكن التنبؤ به، وتترك للمؤسسات الصغيرة السلع التي ينطوي على إنتاجها مجازفة، ويستغرق بيعها وقتا أطول.[3]

وفي دراسة قام بها معهد للأبحاث (**Gellmen Research Associat**) أثبتت أن 25% من مجموع 320 ابتكار، تم إحصاؤه خلال الفترة 1953-1973 قامت به مؤسسات تشغل أقل من 100 عامل.[4]

وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**)، فقد أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات، أن نسبة الأبحاث والاختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل من 30 إلى 60% منها تعود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، 2007.

[2]- محمد هالة لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، ص 205.

[3]- كليفورد بومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الأردن، مركز الكتب الأردني، 1989، ص 14.

[4] - Robert Wtterwulghe, Op.cit. P 112.

كما أظهرت الدراسات العلمية بأن أكثر من ثلث براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسجل سنويا تعود إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة وليس لشركات عملاقة التي تنفق الملايين على البحث والتطوير.[1]

والشكل الموالي يوضح توزيع نفقات البحث والتطوير على المؤسسات خلال سنة 2009:

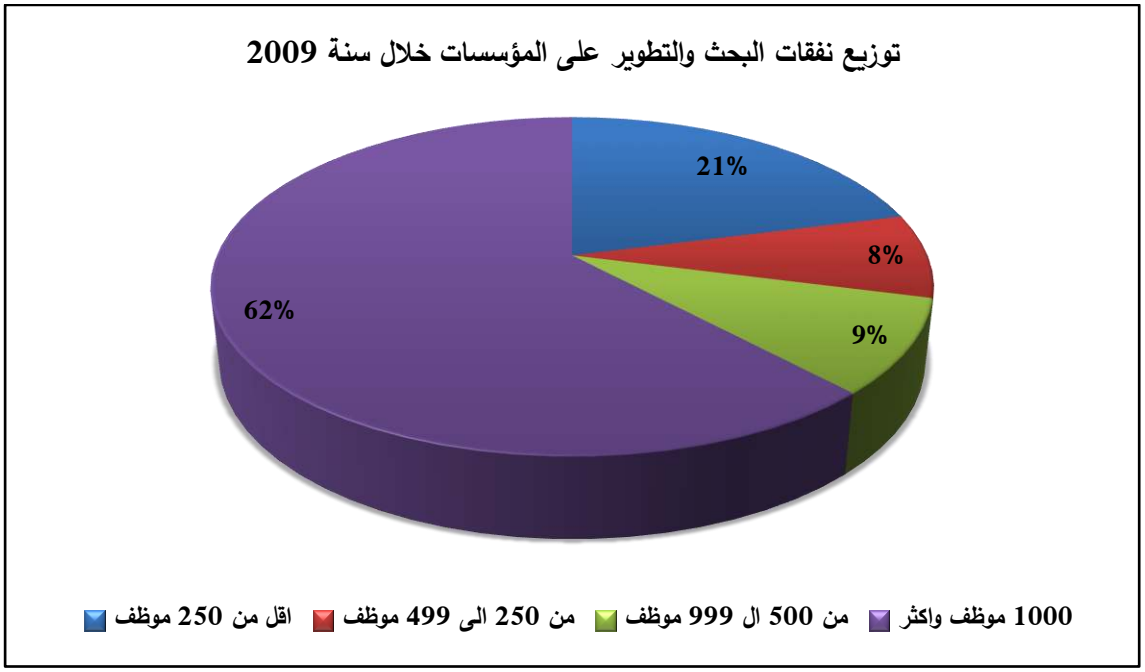

الشكل رقم (11): توزيع نفقات البحث والتطوير على المؤسسات لسنة 2009.

خلال سنة 2009 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل أقل من 250 موظف، كانت نسبة نفقات البحث والتطوير المرصد لها هي 21% أي بمبلغ 5.63 مليار أورو، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمؤسسات التي توظف بين 250 و1000 موظف، في حين أن نفقات المجمعات الأكثر من 1000 موظف تمثل نسبة 62% من نفقات البحث والتطوير، أي بمبلغ 16 مليار أورو، وهي التي تحتل حصة الأسد وهذا راجع لضخامة رأس مال هذه المجمعات.[2]

10- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية من خلال ما تمتاز به من خصائص تؤهلها على التحسين الدائم في الجودة مع تخفيض التكاليف وفق إمكانيات الابتكار والإبداع المطبقة باستمرار وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية

[1]- سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص 61.

[2]- Panorama de l'évolution des PME depuis 10 ans, KPMG, 2012, P 10.

وزيادة وتنويع الصادرات وإحلال الواردات وتوفير العملة الصعبة، وتحسين وضعية الميزان التجاري ومن ثم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتتأكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في حصيلة الصادرات في بعض الدول المتقدمة التي تتراوح ما بين 65 و80% حيث تمثل تجربة دول شرق آسيا وخاصة الصين نموذجا يقتدى به في هذا المجال، إذ حققت نجاحا كبيرا في توجيه مواردها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتقلت من مرحلة إحلال الواردات إلى مرحلة تنمية وتنويع الصادرات.

والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في الصادرات خلال الفترة 2002-2009:

الجدول رقم (22): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية إلى إجمالي المؤسسات المصدرة خلال الفترة: 2002-2009 (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	حجم صادرات م ص م	نسبة صادرات م ص م %
2002	438.23	273.01	%62.3
2003	593.32	378.53	%63.8
2004	761.99	495.29	%65
2005	835.90	564.23	%67.5
2006	1060.4	724.25	%68.3
2007	1341.7	881.49	%65.7
2008	1577.1	985.68	%62.5
2009	1330.2	896.55	%67.4

Source: Data in SME exports and ratio of SME exports to total exports in 2002-2009 are adapted from ministry of commerce, cited in SME briefing, vol 91, published by SME division of national development and reform comission on 28-10-2009.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ النمو المتزايد لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية وما تساهم به من إجمالي الصادرات، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى 68.3% من إجمالي الصادرات الصينية خلال هذه الفترة، إلا أنها تراجعت في السنتين المواليتين بسبب آثار الأزمة المالية، ورغم أن الاقتصاد الصيني يعتبر من الاقتصاديات المحدودة التي لم تتعرض إلى هزات عنيفة جراء الأزمة المالية، إلا أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية أغلقت والأخرى أشهرت إفلاسها، أما العوامل التي ساعدت على نمو صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية وارتفاع نسبة مساهمتها فتكمن في العوامل التالية:

- إزالة احتكار الشركات الكبرى في التجارة الخارجية.
- الاستهداف السلعي والجغرافي عن طريق ما يعرف بشبكات الإنتاج للتصدير **(Network for Export production)** من خلال عناقيد التصدير، والتي ساهمت في زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تطبيق هذه الاستراتيجية عليها في ميدان الصادرات.
- سياسة تشجيع الصادرات بالاعتماد على البحث والتطوير في زيادة الصادرات العالية التقنية.
- رفع روح المنافسة وتطوير التجارة الخارجية بتعديل وسائل نظام الرسوم الجمركية، ونظام الصرف، وتعجيل تحقيق الارتباط الوثيق بين التجارة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا والمصارف، ورفع جودة المنتجات المصدرة للخارج.

أما عن مساهمتها في الواردات الصينية فنوردها في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية إلى إجمالي المؤسسات المستوردة خلال الفترة: 2005-2009 (الوحدة: مليار دولار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الواردات الكلية	743.1	891.8	1085.4	1290.6	1163.2
قيمة واردات م ص م	278.95	365.63	466.72	580.77	546.70
نسبة مساهمة م ص م %	%37	%41	%43	%45	%47

Source: Le potentiel de marché en chine pour les produits québécois, Rapport étude export Chine, version abrégée, Groupe Secor Asia, Octobre 2008, P 13.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الواردات الصينية في الفترة 2005-2009 نمت بمعدل 63% رافقه نمو في واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل 49% وهذا ما يفسره زيادة قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 278.95 مليار دولار سنة 2005 إلى 546.7 مليار دولار سنة 2009، وقد ساعد ذلك تخفيض مجموعة التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الواردات، وإلغاء نظام الحصص، في حين نجد أن تركيبة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجملها مواد أولية خام أو منتجات وسيطة تستغل في العمليات الإنتاجية مثل الفولاذ، المعادن، البلاستيك، الأجهزة البصرية والطبية، مواد كيميائية عضوية قاعدية، بالإضافة إلى التجهيزات الكهربائية والآلات والأجهزة الميكانيكية.

11- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل ودعم المؤسسات الكبيرة:

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشاته بنسبة 100%، بل لا بد من وجود تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتأهيل اليد العاملة من خلال المناولة، فالعلاقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة علاقة تبادلية واعتمادية ونجاحها يتوقف على مدى قوتها واستمراريتها.[1]

وإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتيادية والمرونة، كذلك عندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي.[2]

---

[1]- ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02، مخبر المغرب الكبير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 92.

[2]- إبراهيم نهى خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص 37.

فمثلا في صناعة السيارات لا بد وأن تؤخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار نجد أن شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 26000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركة رونو تتعامل مع أكثر من 50000 مورد من هذه الصناعات، أما في اليابان تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج المنشآت الكبيرة بحوالي 72% في الصناعات المعدنية و76% في صناعة الآلات والمكائن و77% في صناعة وسائل النقل،[1] كما تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة **(satellite system)** حيث تحيط الشركة الأم نفسها بالعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.[2]

إضافة لما سبق فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها تحقيق بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل العملية الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات ذات الوفرة الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب، ويتضح ذلك جليا من خلال مساهمتها في منح المؤسسات الكبرى ميزة تنافسية عالية ناجمة عن التكامل الإنتاجي الرأسي والأفقي القائم أساسا على التعاون المستمر والمتبادل.[3]

12- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن والتنمية الإقليمية:

إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية هامة، حيث سهولة انتشار هذه المؤسسات يجعل عملية التصنيع والإنتاج قريبة من أكبر عدد ممكن من السكان، وهذا لكونها لا تحتاج إلى مناطق صناعية خاصة بها على غرار المؤسسات الكبرى، وبالتالي يجعلها قادرة على ممارسة نشاطها في المناطق النائية

---

[1]- معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحويل الهيكلي، أطروحات فكرية وحالات دراسية، الطبعة 01، الأردن، دار الصفراء، 2005، ص 267.

[2]- عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 88.

[3]- محمد بوقموم، حاضنات الأعمال التكنولوجية، ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 50.

وإعادة توزيع هيكل السكان والحد من ظاهرة الهجرة من المدن، وتحسين مداخيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الاستثمار،[1] وتقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف،[2] وتساعد أيضا على ترسيخ التكنولوجيا والخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين ولا سيما في المؤسسات الصغيرة، إذ قد تصل إلى مستوى الإبداع والابتكار، كما يساهم أيضا انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المتاحة محليا،[3] مما يجعلها تلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها نحو الأفضل،[4] وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال تنمية المناطق المعزولة وتوجيه الاستثمارات إليها وتخفيض الضغط على المناطق الحضرية وتفادي التمركز في مناطق دون أخرى.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في أربعينيات السنة الماضية ظهر جدل واضح نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع بداية الستينات ظهر المفهوم الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للدور الاقتصادي الذي لعبته هذه المؤسسات والذي يعتبر أساس النظام الاجتماعي، وفي السبعينات ظهر مفهوم الكفاءة الذي كان يرتبط بالمورد البشري للمؤسسة، وظهر الاهتمام بمفهوم ثقافة المؤسسة في اليابان وجل البلدان المتقدمة، وهذا ما أدى إلى زيادة قيمة أداء هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية فالهدف الرئيسي من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق التنمية الشاملة وذلك بنشر روح الابتكار بين أفراد المجتمع والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبحكم سرعة انتشارها يمكن لها أن تؤثر في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم وبالتالي يمكن الإفادة من وقت الفراغ الضائع والتقليل من الآفات، ومنه تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجتماعيا من خلال ما يلي:

---

[1]– إلهام طملية فخري، التسويق في المشاريع الصغيرة مدخل استراتيجي، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص 33.

[2]– سروار هوبوم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 23، 2002، ص 23–24.

[3]– عمار علوني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص 176.

[4]– الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 68.

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة والحد من الآفات الاجتماعية التي تنتجها هذه الظاهرة من انحرافات وفساد اجتماعي.

إن ما تنتجه هذه المؤسسات من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، إذن فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على احتواء مشكلات المجتمع من التهميش والفراغ عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي،[1] وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها، استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات سلبية تضر بالمجتمع.[2]

كما أن هذه المؤسسات تمنح للفئات الهامشية في المجتمع، والتي لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الالتحاق بالمؤسسات الكبيرة أو تأسيسها، فرصة لأن تصبح قوى فعالة عبر إقامة وتأسيس مؤسسات صغيرة وبالتالي تعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، وهذا يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع ويقوي الأواصر بينها.[3]

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:

هناك طموحات لدى الفرد لا يحققها إلا من خلال مشروعه الخاص، فهو يوفر له الاستقلالية التامة في الإدارة والتنظيم، مما يتيح له تحقيق جميع أفكاره، وأهدافه المالية من خلال الاستفادة من الأرباح والتصرف فيها بكل حرية، مع إفادة المجتمع الذي يعيش فيه، فيحس أن له دور في تقدم وتطور هذا المجتمع، بالإضافة إلى أن المشروع الصغير يوفر لصاحبه الأمان الوظيفي الذي يعتبر الهاجس الأكبر لأي فرد وتجنب إهدار الوقت في انتظار التوظيف الحكومي

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 54.

[2]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 77.

[3]- جواد نبيل، مرجع سابق، ص 80.

أو الخاص،[1] إذن فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.[2]

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وتمارس داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحرفية أو التقليدية يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.[3]

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الريف والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل النسيج والملابس المطرزة... الخ، ويساعد هذا على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن.[4]

والشكل الموالي يوضح توزيع نسبة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف النساء حسب الجهات بين سنتي 2003-2010:[5]

---

[1]- أحلام ساري، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011، ص 10.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 54.

[3]- فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، مرجع، ص 77.

[4]- عبد العزيز سعيد، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، دراسات نظرية تطبيقية، مصر، الدار الجامعية، 2003، ص 34-44.

[5]- Women-Owned SMEs: A business opportunity for financial institutions, International Finance Corporation, 2014, P 10.

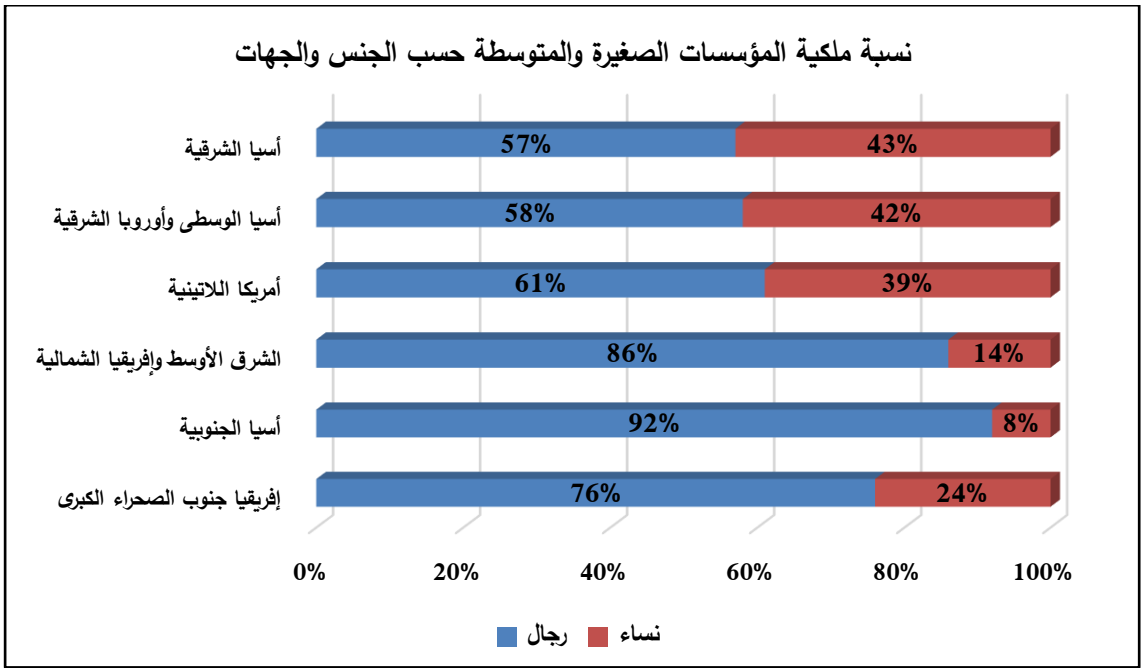

الشكل رقم (12): توزيع نسبة ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف النساء حسب الجهات بين سنتي 2003-2010.

من خلال الشكل نلاحظ أن مساهمة النساء أصبحت تنافس الرجال في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحققت نسب معتبرة، فمثلا في أسيا الشرقية نسبة ملكية النساء لهذا النوع من المؤسسات مرتفع جدا حيث وصل إلى 43% وهذا ما يفسر نسبة مشاركة النساء واهتمامهم بهذا النوع من المؤسسات، في حين نلاحظ نسبة منخفضة لنفس القارة لكن في الجهة الجنوبية منها بنسبة 08%.

أما عن مشاركتها في الاقتصاد الصيني فالجدول التالي يوضح حجم مشاركة العنصر النسوي في 10 قطاعات من القطاعات 16 المكونة للاقتصاد الصيني:

الجدول رقم (24): نسبة النساء العاملات في 10 قطاعات من القطاعات 16 المكونة للاقتصاد الصيني

قطاع النشاط	نسبة مشاركة العنصر النسوي %
الصحة، الرياضة والرفاه الاجتماعي	%62
التعليم، الفنون الثقافية، الإذاعة والتلفزيون	%47
المالية والتأمينات	%45
تجارة الجملة، التجزئة والمطاعم	%42
الخدمات الاجتماعية	%40
القطاع الصناعي الرسمي	%37
العلوم والتكنولوجيا	%41

Source: National bureau of statistics of China, Op.cit.

أصبحت سيدات الأعمال في الصين رقم مهم في التنمية الاقتصادية، إذ أن سيدات الأعمال الصينيات يمثلن ما نسبته 20% من أرباب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كما يمثلن ما نسبته 41% من إجمالي أصحاب المهن الحرة في الصين، فقد اقتحمن جميع المجالات الاقتصادية، فنجدها تساهم بنسبة 45% في قطاع المالية والتأمينات، 37% في القطاع الصناعي و42% في تجارة الجملة، كما أن رئيسة الجمعية الصينية للحديد والصلب في الصين هي امرأة، كما دخلت المرأة الصينية مجال العلوم والتكنولوجيا حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك 9.98 مليون امرأة عاملة في حقل العلوم والتكنولوجيا، وهذا ما يفسر 41% من العمالة الوطنية في هذا القطاع.

5- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم مشاركة أفراد المجتمع في التنمية:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها كما أنها لا تجذب

رؤوس الأموال الأجنبية،[1] ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية.

6- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدالة توزيع الدخل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في عدالة توزيع الدخل وهي زاوية أخرى تحققها هذه المؤسسات، فنمط توزيع الدخل يحقق العدالة وذلك في ظل وجود أعداد كبيرة من هذه المؤسسات والمتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية وتشغل بها أعداد كبيرة من اليد العاملة بأجور معقولة بما يخفف من حدة الفقر،[2] مقارنة بنمط التوزيع السائد في ظل أعداد محدودة من المؤسسات كبيرة الحجم.

7- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم سلع وخدمات ترضي المستهلكين، مما يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذا النوع من المؤسسات.[3]

8- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحفاظ على التراث:

تسمح إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المهاجرين بممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه أبناء المجتمع، حيث تتوفر لهم الفرصة للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية، وبمرور الزمن تبدأ الحصة السوقية في التوسع، وهو ما يحصل في أغلب المجتمعات التي تنزح إليه جماعات غريبة عليها، فتوفر لها فرص البقاء والعمل.

---

[1]- ابتسام قارة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 119.

[2]- نبيل جواد، نفس المرجع، ص 83.

[3]- محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، مصر، الدار الجامعية، 1999، ص 68.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل رأينا التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخصائص التي تتميز بها بالإضافة إلى مجال نشاطها، كما يتضح لنا غياب تعريف واضح وشامل لها وهذا نظرا لاختلاف درجة نمو النشاط الاقتصادي، وكذلك لاختلاف وكثرة المعايير الكمية والنوعية التي بتعددها تتعدد الصعوبات في اختيار التعريف المناسب لها، حيث يعتبر تحديد التعريف ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، فهو عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد بيانات موثوق فيها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية والمهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا ما جعل البلدان ومختلف المنظمات العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف لهذه المؤسسات، ولقد عملت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختيار ثلاث معايير في تحديدها وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية مع استيفاء شروط الاستقلالية.

كما أن الوقوف على الخصائص التي تميز هذه المؤسسات ومختلف الأشكال التي تأخذها يمكننا من التأكيد على الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الخام، الاستهلاك، التشغيل، الادخار والاستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والإقليمية، وتحقيق التكامل بينها وبين المؤسسات كبيرة الحجم، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة، عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية، ومكافحتها للفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

اهتمت الجزائر بهذا النوع من المؤسسات وبشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينات مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية التي كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، أما 20% المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.

وفي ظل تطور معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول خاصة خلال فترة 2006-2011، عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في عددها وتنوع نشاطاتها وتوزيعها الجغرافي، كما تشير الإحصائيات والأرقام إلى تنامي مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبقى دوما تعاني من عدة مشاكل وتصدم بالعديد من العقبات التي تعطل تنفيذ هذه المشاريع مما يؤثر سلبا على الجهاز الاستثماري والإنتاجي الوطني.

وعليه سنحاول تفصيل النقاط السالفة الذكر في المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات ومشاكل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهما، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى، ومع مغادرة ملاك هذه الوحدات الجزائر، وإحداث فراغا، فما كان على الدولة إلا أن تتدخل لإعادة تنظيم القطاع الصناعي، وأمام الصعوبات التي واجهت الدولة في إصلاح القطاع العمومي، وجهت جهودها إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، وعموما يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:[1]

- مرحلة 1963-1982
- مرحلة 1982-1988
- مرحلة ما بعد 1988

المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1963-1982

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل الاستقلال إلى المخطط الذي وضعته السلطات الفرنسية آنذاك، والمعروف بمخطط قسنطينة، والذي كان يهدف إلى تطوير الصناعات المحلية بغرض تحقيق امتيازات للاقتصاد الفرنسي وجعل تلك الصناعات تلعب دورا مساعدا لنشاط الشركات الفرنسية الكبرى، حيث كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من طرف المعمرين الفرنسيين، أما النسبة المتبقية والمملوكة من طرف الجزائريين فكانت محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة... الخ.

وبعد الاستقلال مباشرة، حدث هنالك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسب رحيل المسيرين الأجانب، ونتيجة لهذه الهجرة من طرف الجماعة الفرنسية فقدت معظمها حركيتها الاقتصادية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص 08.

الذاتي (الأمر رقم 62-02 الصادر بتاريخ 21-08-1962) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62-38 الصادر بتاريخ 22-11-1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.[1]

بقي القطاع الخاص في هذه الفترة قطاعا ثانويا مهمشا لا يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، وهذا تماشيا مع الإيديولوجيات التي كانت سائدة أن ذاك والتي كانت تميل إلى الاقتصاد الاشتراكي وإعطاء الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية كبيرة الحجم وخاصة في الصناعة، حيث كان القطاع الخاص في هذه الفترة يتكون في غالبه من المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية، حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 1964 ليصل إلى 2501 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 1969، حيث كانت هذه الأخيرة موزعة كما يلي:

- عدد المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال 1095 مؤسسة.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 19 عامل 573 مؤسسة.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 20 إلى 49 عامل 483 مؤسسة.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 50 إلى 99 عامل 204 مؤسسة.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 100 إلى 499 عامل 146 مؤسسة.

أما خلال السبعينات فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توظف أكثر من 05 عمال حوالي 1482 مؤسسة عام 1970، منها 525 مؤسسة تعمل في قطاع الصناعة والنسيج و287 مؤسسة تشغل في قطاع الصناعات الغذائية.

بينما في عام 1977 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 7466 مؤسسة منها:

- 817 مؤسسة تعمل في قطاع الطاقة والمياه.
- 2233 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- 1265 مؤسسة في قطاع الصناعة والنسيج.

[1]- صالح صالحي، مرجع سابق، ص، 26-27.

عرفت هذه المؤسسات مجموعة من القيود أهمها:

- لا تتعدى قيمة مشاريع الاستثمارات 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات الأسهم، و10 مليون دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي.
- صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة، بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر.

وتم خلال هذه الفترة إصدار قانونين ينظمان الاستثمار في القطاع الخاص هما:[1]

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1963

قامت الحكومة الجزائرية بإصدار القانون رقم 277-63 الصادر في 26 جويلية 1963، والذي يعتبر كأول قانون عالج موضوع الاستثمار، بغية إعطاء دور للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وذلك بوضع جملة من التحفيزات والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب والوطنيين على حد سواء، حيث اقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي وللقطاع العام حيث كانت المشاريع التابعة للمستثمرين الأجانب تمثل 64% من إجمالي الاستثمارات، بينما استحوذ القطاع العمومي على 36%، ولم يسجل في الفترة 1962-1965 إلا إنشاء استثمارين في شكل مؤسسات صغيرة خاصة، أحدهما في صناعة الأحذية والأخر في الصناعة الكيميائية البسيطة. والسبب في كل ذلك يرجع إلى الرؤية السياسية للدولة الجزائرية آنذاك، والتي كانت تتجه نحو اعتماد النهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد.[2]

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1966

صدر هذا القانون سنة 1966 بهدف التكفل بالقطاع الخاص ودمجه في سياق الحركة التنموية الوطنية وإبراز دوره في التنمية الاقتصادية وجذب وتنويع الاستثمارات الخاصة الأجنبية والوطنية، ولأجل هذه الغاية تم إحداث اللجنة الوطنية للاستثمارات (**CNI**) تتكفل باختيار المشاريع الخاصة

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 08-09.

[2]- عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص 121-122.

وفق أسس ومعايير معقدة ومجحفة في حق القطاع الخاص، مما أدى إلى تراجع نسبة الاستثمارات الخاصة بنسبة كبيرة في فترة الستينيات والسبعينيات.[1]

وتميزت الاستثمارات الاستعجالية المسجلة والمنجزة في الفترة (1963-1969) بالضعف الشديد، بسب قلة الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ونظرا لكون نموذج التنمية لم يكتمل أبعاده بعد، إضافة إلى انشغال السلطات العمومية في تلك الفترة بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي لهذا فان المخطط كان يهدف إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لضمان إنجاز المخططات المقبلة.[2]

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد انتهجت بشأنها سياسة اللامركزية وكانت تنظر إليها على أساس أنها أداة لتدعيم عملية التصنيع الشاملة أي أنها مكملة للصناعات الأساسية، فقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها خاصة خلال الربع الثاني (1974-1977)، كما وضعت برنامجين استثمارين لتنميتها خلال الفترة (1967-1979):[3]

البرنامج الأول: المتعلق بالفترة (1967-1973) الذي كان من المنتظر أن يتم خلاله إنشاء 150 مؤسسة صناعية، واستفادة من غلاف مالي قدره 3886 مليون دج.

البرنامج الثاني: المتعلق بالفترة (1974-1979) استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 03 ملايير دج، لإنجاز 744 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

غير أنه في عام 1978 تم تسجيل إنجاز 130 مؤسسة فقط، وهذا دليل عن الضعف الكبير في عمليات الإنجاز وحسب وزارة الداخلية فإن هناك سببين لذلك:[4]

- الثقل المسجل على مستوى البنوك فيما يخص إجراءات التمويل.

---

[1]- كمال عياشي، دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص 169.

[2]- عبد الكريم الطيف، واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص 37.

[3]- ليلى لواشي، التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص 67.

[4]- نفس المرجع، ص 67-70.

- ضعف دراسات الجدوى للمشروعات بسبب ندرة مكاتب الدراسات.[1]

نلاحظ انه لم تكن هنالك أية سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة الفترة الممتدة بين 1962-1982 حيث بقي دوره هامشيا ومحدودا ووضعت أمامه قيود وعراقيل تجسدت في الخطاب السياسي أن ذاك.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1982-1988

في بداية الثمانينات بدى واضحا أن السياسة المنتهجة في الفترة السابقة قد حققت نتائج متواضعة نسبيا، حيث أن الاستثمارات الضخمة التي أنجزتها الجزائر في فترة السبعينيات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة، ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز كما وجهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية وإلى البناء والزراعة والصناعة الخفيفة.[2]

كما تميزت هذه المرحلة بصدور المرسوم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، والتي تمثلت في تفتيت هياكل كل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة وعددها 150 مؤسسة عمومية إلى 480 مؤسسة عمومية ولائية و1079 مؤسسة بلدية، وكان الهدف الأساسي من هذه العملية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للكفاءات والموارد المالية.

وقد شكل هذا المرسوم أولى بوادر اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجزئة المؤسسات العمومية الكبيرة إلى وحدات أصغر، مما يعني كذلك بقاء معظم المؤسسات التي نتجت عن عملية التجزئة تلك، تابعة للقطاع العمومي، الأمر الذي شكل عائقا أمام قيام تلك المؤسسات بدورها كاملا وأمام تحقيق معدلات الكفاءة الاقتصادية المطلوبة.

---

[1]- ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص 78.

[2]- إسماعيل بوخاوة وسمراء دومي، المؤسسات الاقتصادي الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، جامعة باتنة، الجزائر، 2002، ص 86.

وبالإضافة إلى إصدار المرسوم السابق، صدر قانون جديد للاستثمار وهو القانون رقم 82-11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الذي وضع بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[1]

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية.
- الاستفادة من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد دون دفع.

إلا انه وإلى جانب الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص، وضع نفس القانون عقبات وعوائق في وجه هذا القطاع حتى لا يستطيع التوسع بشكل غير مسموح به، منها:

- الاعتماد الإلزامي لكل المشاريع الاستثمارية.
- وضع حد اقصى للتمويل الذي تقدمه البنوك والمقدر بـ 30 من قيمة الاستثمارات.
- لا تتعدى قيمة مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات الأسهم، و10 مليون دينار جزائري لإنشاء الشركات الفردية أو شركات تضامن.
- وضع قيود على بعض الأنشطة أو المناطق وهذا لتوجيه الاستثمارات نحو مناطق محددة للضرورة التنموية وضمان التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام.
- يمنع على الفرد امتلاك أعمال كثيرة (أكثر من نشاط).
- اشتراط الإقامة بالجزائر للمستثمرين المستفيدين من امتيازات هذا القانون.

وللإشراف على هذه السياسة وتجسيد أهدافها تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنمية الاستثمارات الخاصة، غير أن التدابير التي جاء بها لم تخلف أثرا إيجابيا ملموسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة منها.

رغم هذه القيود فقد سمحت الإجراءات التي اتخذت سنة 1982 بالتوجيه منذ سنة 1983 نحو الاستثمار في قطاعات أهملتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السابق كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغرى، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 10.

الجدول رقم (25): عدد المشاريع الخاصة وتوزيعها على فروع النشاط 1982-1984

فرع النشاط / السنوات	1982	1983	1984
صناعات الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك	27	12	12
مواد البناء	19	14	10
النسيج	19	14	10
الصناعات الغذائية	21	29	15
عدد المشاريع	104	376	624

المصدر: المجلس الاجتماعي الاقتصادي، مرجع سابق، ص 12.

وحسب النسب المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة المشاريع الخاصة وتوزيعها على فروع النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1984-1988 ضعيفة مما يدل على عدم اهتمام السلطات العامة أنذك بهذا القطاع الحيوي وعدم وجود تكامل بينه وبين القطاع العام.

كما عرفت هذه الفترة فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987، كما قامت الجزائر بتطبيق العديد من الإصلاحات التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد السوق اعتبارا من سنة 1988، بسبب زيادة حاجاتها للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

ويمكن القول إن القوانين التي كانت تسير الاستثمار الخاص عموما، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، تركز على تحديد سقف للاستثمار وتوجيهه نحو فروع اقتصادية معينة، الأمر الذي شكل عائقا كبيرا أمام تطور تلك المؤسسات واحتلالها المكانة اللازمة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: 1988-2015

بعد الصدمة البترولية المعاكسة في سنة 1986، وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وفشل الإصلاحات المطبقة، اتجهت الحكومة الجزائرية نحو الدخول في اقتصاد السوق من خلال تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الرامية إلى تحرير السوق وإعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص، خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الصدد، كان صدور قانون الاستثمار رقم 88-25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 بمثابة دفعة قوية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، حيث يتضمن هذا القانون العديد من التعديلات مقارنة بالقانون السابق حيث تم إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد (الرخصة) الذي يعتبر إجراء بيروقراطي يعرقل مبادرات الاستثمار، خاصة من طرف صغار المستثمرين، كما تم إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمارات، وكذلك إلغاء شروط الإقامة في الجزائر، بالإضافة إلى تلك التعديلات الهامة، فقد حدد هذا القانون المجال المخصص للقطاع الخاص ومنع عليه النشاطات الاستراتيجية والمتمثلة في الجهاز المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعات القاعدية للحديد والصلب، والنقل الجوي والبحري والسكك الحديدية.[1]

ورغم التسهيلات التي تضمنها هذا القانون، إلا أن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، ولهذا تطلب الأمر إجراء إصلاحات أخرى أكثر عمقا وتأثيرا، ولهذا جاء قانون النقد والقرض 90-10 الذي يهدف عموما إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، كما اهتم هذا القانون بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، حيث شكل ذلك قاعدة صلبة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الظهور والنمو.[2]

كما تم في هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، حيث تمحورت فصول هذا القانون حول المحاور التالية:[3]

- حرية الاستثمار.

---

[1]- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص 56.

[2]- عياشي كمال، مرجع سابق، ص 176-177.

[3]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 13.

- المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب.
- تقديم التحفيزات والإعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية.
- الاستقرار في النظام الضريبي بالشكل الذي يسمح بحماية المستثمرين من أي تعديلات خاصة.
- الإسراع في إنجاز عقود الاستثمار في الجزائر.
- تقديم ضمانات لأصحاب رؤوس الأموال المستثمرين.
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية.

إلا أن تطبيق هذا القانون اصطدم بعدة مشاكل منها:

- البيروقراطية والتباطؤ الإداري.
- المناخ العام الغير الملائم للاستثمار.
- المشاكل المرتبطة بالعقار.
- الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.
- عدم الاهتمام بجدية الإصلاحات الاقتصادية والإيمان بها.

كما شهدت سنة 1993 إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية التي تعتبر خطوة مهمة واتجاه جديد في تسيير الاقتصاد الجزائري ودليل على اتجاه الدولة نحو التركيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تلت هذه الخطوة:

- إنشاء وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار **(APSI)**.
- إنشاء لجان دعم الاستثمار وترقيتها **(CALPI)** في عام 1994.
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **(ANSEJ)** سنة 1996.
- إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية (القرض المصغر) التي تأسست بدورها خلال عام 1996.

بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف عددها تطورا ملحوظا، سنحاول فيما يلي أن نبين هذا التطور حتى بداية السداسي الأول من عام 2003.

في سنة 1994: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 26212 مؤسسة، منها 7114 مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية و2955 مؤسسة تعمل في قطاع الخشب الفلين والورق،

و1331 مؤسسة تعمل في قطاع الجلود والأحذية... الخ، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل عام 1995 حوالي 29000 مؤسسة فقط.

في سنة 1996: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 177365 مؤسسة حيث 80% منها تشغل أقل من عشرة عمال و20% تشغل أكثر من 10 عمال.[1]

وكانت موزعة على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

- 50% تنشط في قطاع الصناعة.
- 24.5% تنشط في قطاع الخدمات.
- 24.5% تنشط في قطاع البناء.

أما عدد العمال فقد بلغ 418000 عامل و127232 مستخدم حسب الإحصائيات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (**CNAS**).

في سنة 1997: تم إنشاء 4989 مؤسسة جديدة، مقابل 2075 في سنة 1996 وهذا أكثر من الضعف،[2] حيث تم إنشاء 1147 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية (**BTPH**) و478 مؤسسة في قطاع الخدمات، 724 مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية و122 مؤسسة في النقل و248 مؤسسة في السياحة، وبلغ عدد العمال خلال هذه السنة (1997) 266000 مقابل 127000 عامل في عام 1996.[3]

في سنة 1999: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 159507 مؤسسة توظف 625375 عامل، ويبلغ عدد المؤسسات المصغرة التي توظف أقل من 10 عمال 93.24% عامل.[4]

---

[1]- Ministère de la l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Sur le site: www.mipmepi.gov.dz. Consulté le: 11-12-2011.

[2]- Boudah Kamel et Habri Meliani, la PME, PMI Algérienne, Passé et perspective, Colloque international, Le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie Maghrébine, 25-28 Mai 2003, P 05.

[3]- Habri Meliani et Kamel Boudah, Op.cit. P 07.

[4]- رابح خوني، مرجع سابق، ص 143.

في سنة 2001: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 179893 مؤسسة منها 170258 توظف اقل من 10 عمال و8363 توظف بين 10 و49 عامل و1272 مؤسسة توظف بين 50 و250 عامل.

في سنة 2002: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 188893 مؤسسة منها 177333 مؤسسة مصغرة، 94299 مؤسسة صغيرة و1402 مؤسسة متوسطة.[1]

ولإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار، وأهم ما جاء في هذا القانون نجد:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة.
- إنشاء صناديق دعم الاستثمار لتتكفل بحصة الدولة في التكاليف المجندة.
- إنشاء شباك موحد يخضع لسلطة رئيس الحكومة في شكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومن اهم مهامها تسيير صندوق دعم الاستثمار.

أما القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، فيحدد ويضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها في مرحلة إنشاء المنشاة، وينص أيضا على إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ينص القانون على التكفل بترقية المقاولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الصدد يرتقب إنشاء لجنة وطنية لترقية المقاولة من الباطن،[2] كما ورد في هذا القانون تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع.

خلال فترة البرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي 2004-2009 تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ برامج ترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة

---

[1]- Ministère de la l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Sur le site: www.mipmepi.gov.dz. Consulté le: 10-12-2011.

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 15.

والمتوسطة، وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جواري خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن، وقد تم خلال هذه المرحلة تكريس ما يلي:

- انعقاد الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت الرعاية السمية لفخامة رئيس الجمهورية، والتي انبثق عنها إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة في 2004.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2005.
- تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى تحسبا للتعاون والتكامل في 2008.
- تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.

والجدول الموالي يوضح أهم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم (26): أهم النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

العنوان	العدد	تاريخ النشر
المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	47	1994-07-20
المرسوم التنفيذي رقم 94-212 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	47	1994-07-20
المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	44	1994-07-07
المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.	52	1996-09-11
المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.	42	2000-07-16
القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	77	2001-12-15

المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها.	55	2001-09-26
المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.	74	2002-11-13
المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.	13	2003-02-26
المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في25 فيفري 2003، المتضمن تحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.	13	2003-02-26
المرسوم التنفيذي رقم 03-08 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.	13	2003-02-26
المرسوم الرئاسي رقم 04 -134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27	2004-04-28
المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.	06	2004-01-25
المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003، المتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره.	29	2003-04-23
المرسوم التنفيذي رقم 03-298 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003، المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وسيرها.	55	2003-09-14
المرسوم التنفيذي رقم 03-374 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن التصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-375 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة الأغواط".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-376 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة باتنة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-377 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة البليدة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-378 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة تلمسان".	67	2003-11-05

المرسوم التنفيذي رقم 03-379 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة سطيف".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-380 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة عنابة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-381 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة قسنطينة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-382 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة وهران".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03- 383 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة الوادي".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-384 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة تيزي وزو".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-385 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط – الجزائر".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-386 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط – سطيف".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-387 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط – قسنطينة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-388 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط – وهران".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-389 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "الشلف".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-390 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "الأغواط".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-391 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "بجاية".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-392 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "البليدة".	67	2003-11-05

المرسوم التنفيذي رقم 03-393 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "الجزائر".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-394 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "جيجل".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-395 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "سطيف".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-396 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "سيدي بلعباس".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-397 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "قسنطينة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-398 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "وهران".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-399 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "بومرداس".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-400 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "الوادي".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-401 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "تيبازة".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-402 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، المتضمن إنشاء مركز التسهيل "غرداية".	67	2003-11-05
المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر2003، المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.	73	2003-11-30
مرسوم تنفيذي رقم 04-163 المؤرخ في 05 جوان 2004، المتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة مدينة الجزائر"	36	2004-06-06
المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.	32	2005-05-04

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري في الاقتصاديات الحالية سواء المتقدمة منها أو النامية، ويعود ذلك لأهميتها الكبيرة والدور الحيوي الذي تؤديه ومردودها الإيجابي على كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

المطلب الأول: تطور حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ويمكن تأكيد ذلك من خلال التطور الملحوظ في عددها، والتنوع في الأنشطة وتوزيعها على مختلف جهات الوطن، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأجهزة التي يمكن من خلالها امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد، وحسب قطاع النشاط وحسب الجهات، وما وفرته من مناصب الشغل وذلك خلال الفترة (2004-2014)

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2004-2014

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية وكذلك الصناعات التقليدية تطور كبير جدا وملفت للانتباه من حيث العدد، وخاصة في الآونة الأخيرة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (27): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2004-2014

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية		صناعة تقليدية		المجموع
	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو	
2004	225449	8.42	778	-1.27	86732	8.62	312959
2005	245842	9.05	874	12.34	96072	10.77	342788
2006	269806	9.75	739	-15.45	106222	10.56	376767
2007	293946	8.75	666	-9.88	116347	9.53	410959

519526	9.06	126887	-6.01	626	33.36	392013	**2008**
587494	3.63	131505	-5.59	591	16.17	455398	**2009**
619072	3.13	135623	-5.75	557	6.03	482892	**2010**
659309	8.30	146881	2.70	572	6.00	511856	**2011**
711832	9.45	160764	-2.62	557	7.55	550511	**2012**
777816	9.27	175676	00	557	9.27	601583	**2013**
820738	6.04	186303	-2.33	544	5.37	633891	**السداسي الأول 2014**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2004-2014، وزارة الصناعة والمناجم.

والشكل الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2004-2014:

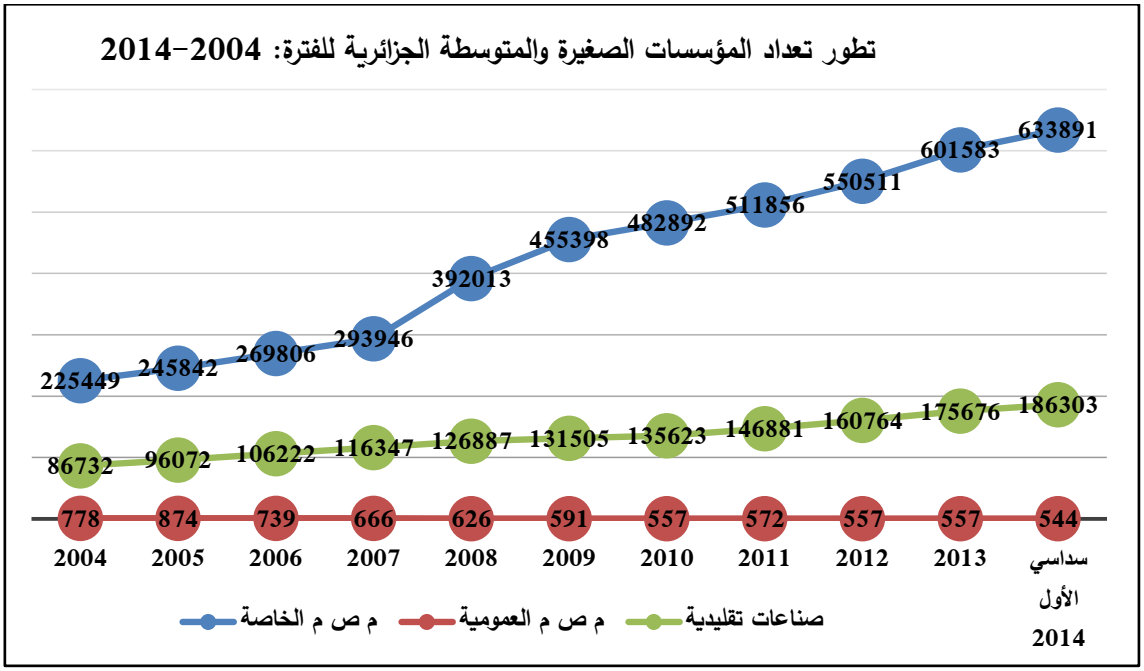

الشكل رقم (13): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة: 2004-2014.

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق، لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي)، يعود سبب ظهوره إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، وكذلك أعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، إضافة إلى سوء التسيير.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تطور كبير خلال الفترة (2004-2014) بمعدل نمو يقارب 08%، حيث بلغ تعدادها 312959 مؤسسة سنة 2004، وسجلت زيادة قدرها 98067 مؤسسة خاصة من سنة 2007 إلى سنة 2008 وتعتبر أعلى زيادة بين سنة وأخرى خلال هذه الفترة، أما المؤسسات العمومية فقد شهدت زيادة واحدة وذلك سنة 2005 لتصبح 874 مؤسسة بعدما كانت 778 مؤسسة سنة 2004، لكن بعد ذلك عرفت انخفاض كل سنة لتصل إلى 544 مؤسسة عمومية في السداسي الأول من سنة 2014، أي بنسبة انخفاض 37.75% وذلك راجع للتوسع في عمليات الخوصصة، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تحولا في طبيعتها القانونية (من عمومية إلى خاصة) والتي شملت 135 مؤسسة تابعة للقطاع العام في سنة 2006، مما أدى إلى تراجع في تعدادها، إضافة إلى شطب بعض المؤسسات من سنة إلى أخرى وذلك لسبب عدم قدرتها على البقاء والاستمرار والمنافسة من طرف القطاع الخاص.

وصل إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 820738 مؤسسة، منها 633891 خاصة، 544 عمومية و186303 صناعة تقليدية، ومنه استطاعت الجزائر أن تنشأ ما يقارب 507779 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال 10 سنوات، وهو عدد كبير ويمكن إرجاع ذلك إلى تشجيع الدولة على إنشاء هذا النوع من المؤسسات وذلك من خلال تنويع وسائل الدعم والمرافقة وتوفر الدولة على الأموال نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي وفرة مصادر التمويل، وكذا برامج الإصلاحات التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة من قوانين وتشريعات الاستثمار، ومن جهة أخرى إذا ما تفحصنا الجدول والشكل البياني نجد أن المؤسسات الخاصة هي المهيمنة إذا ما قورنت بالمؤسسات العمومية والصناعات التقليدية، حيث بلغت نسبتها 77.23% في السداسي الأول من سنة 2014، ويمكن إرجاع ذلك إلى الامتيازات والإجراءات الحكومية من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال التشجيع على إنشاء المؤسسات الخاصة.

ثانيا: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة العمال خلال الفترة: 2009-2013

لا حظنا فيما سبق أن هناك زيادات معتبرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة إلى أخرى، وفيما يلي سنوضح هذه الزيادات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخص معنوي) خلال فترة: 2007-2013:

الجدول رقم (28): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة العمال خلال الفترة: 2007-2013

الطبيعة القانونية للمؤسسات	مصغرة 01-09		صغيرة 10-49		متوسطة 50-250		*إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2007	23015	95.33	997	4.13	128	0.54	24140	100
2008	26385	96.15	896	3.27	160	0.58	27441	100
2009	23375	95.34	1012	4.13	128	0.53	24515	100
2010	22717	97.01	632	2.70	68	0.29	23417	100
2011	21461	95.63	873	3.89	108	0.48	22442	100
2012	27231	96.03	989	3.49	136	0.48	28356	100
2013	38158	97.10	1016	2.59	123	0.31	39297	100
المجموع	182342	96.16	6415	3.39	851	0.45	189608	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007-2013، وزارة الصناعة والمناجم.

* تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: (إنشاء + إعادة إنشاء) -الشطب.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخص معنوي) المنشأة 189608 مؤسسة جديدة خلال فترة 2007-2013، منها 182342 مؤسسة مصغرة (عدد العمال لا يتعدى 09 عمال) بنسبة 96.16% وهي تحتل الصدارة، تليها الصغيرة بنسبة 3.39%، بينما المؤسسات المتوسطة التي تشغل بين 50 و250 عامل تبقى ضئيلة بـ 851 مؤسسة، وتمثل نسبة 0.45% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملاحظة: تحسب الزيادة في عدد المؤسسات بتطبيق المعادلة التالية:

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (إنشاء + إعادة إنشاء) – الشطب.

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والجهات

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة: 2003-2014

يتمحور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمسة قطاعات رئيسية: الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، خدمات ذات الصلة بالصناعة، والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (29): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة والصيد البحري	خدمات ذات الصلة بالصناعة	المجموع
2003	94997	65799	44023	2477	653	207949
2004	102841	72869	46278	2748	713	225449
2005	112644	80716	48785	2947	750	245842
2006	123782	90702	51343	3186	793	269806
2007	135151	100250	54301	3401	843	293946
2008	147582	111978	57352	3599	876	321387

2009	159444	122238	59670	3642	908	345902
2010	172653	129762	58803	3806	1775	369319
2011	186157	133752	63890	4006	1956	391761
2012	204049	142222	67517	4277	2052	420117
2013	228592	150910	73037	4616	2259	459414
السداسي الأول 2014	242532	156311	76000	4885	2402	482130

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003-2014، وزارة الصناعة والمناجم.

قطاعات النشاط المذكورة في الجدول أعلاه هي قطاعات رئيسية تتكون من فروع عديدة تتمثل فيما يلي:

قطاع الخدمات: النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.

قطاع البناء والأشغال العمومية: البناء والأشغال العمومية.

قطاع الصناعة: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء ومطاط وبلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة.

قطاع الفلاحة والصيد البحري: الفلاحة والصيد البحري.

خدمات ذات الصلة بالصناعة: خدمات الأشغال البترولية، المياه والطاقة، المحروقات.

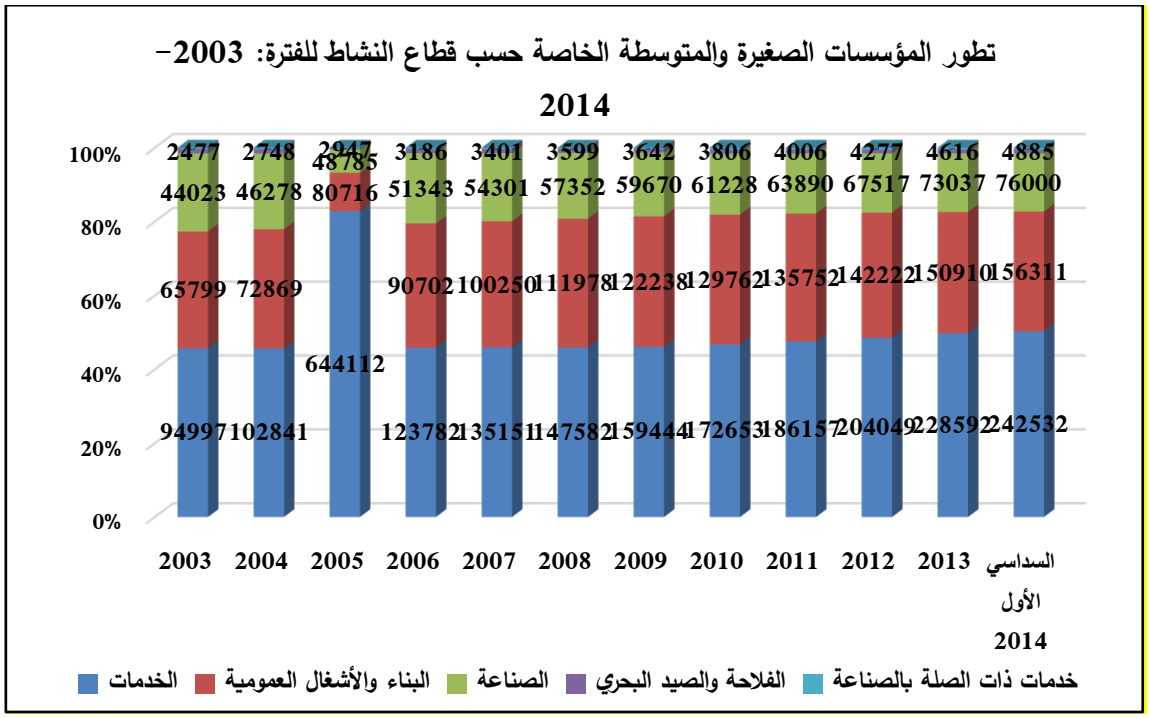

الشكل رقم (14): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة: 2003-2014.

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ عدم اتزان بين النشاطات، فنجد خلال الفترة المدروسة تمركز كبير لهذه المؤسسات في قطاع الخدمات إذ يحتل المرتبة الأولى بـ 242532 مؤسسة، يرجع ذلك للجوء المستثمرين إلى هذا القطاع لتفادي المخاطرة الموجودة في المشاريع الأخرى، يليه في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الدولة التنموية في تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين من خلال إنجاز البنى التحتية (السكن، الطرق، بناء السدود، المستشفيات، المدارس... الخ)، كما يحتل في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة حيث بلغ 76000 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2014، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى هي كذلك سجلت نموا ضئيلا مقارنة بالقطاعات السابقة، وعليه لا يزال تطور هذه المؤسسات من حيث التعداد بطيء، رغم الإجراءات المتخذة لترقيتها، بصفة عامة يمكن أن نلاحظ أن هناك توزيع غير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات، الشيء الذي يشكل عقبة أمام نجاح هذا القطاع في تأدية المهام الموكلة إليه، كما أن التنسيق بين هذه القطاعات ضرورة لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (30): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط للفترة: 2006-2013

فروع النشاط	الصناعة	البناء، الأشغال العمومية والري	الخدمات	الزراعة	المناجم والمحاجر	المجموع
2006	236	85	289	113	16	739
2007	224	62	253	114	13	666
2008	197	58	243	113	15	626
2009	185	63	219	113	11	591
2010	179	43	209	114	12	557
2011	169	41	167	183	12	572
2012	171	40	151	184	11	557
2013	158	52	156	181	10	557

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006-2013، وزارة الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، منذ سنة 2006، حيث كان عددها 739 مؤسسة ليصل عددها سنة 2013 إلى 557 مؤسسة، والسبب في ذلك تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصر أساسي، وتنشط هذه المؤسسات بكثرة في قطاع الصناعة، الخدمات والزراعة، أما البناء، الأشغال العمومية والري والمناجم فتمثل نسبة قليلة حيث بلغ عددها سنة 2013 بـ 62 مؤسسة.

أما عن فروع النشاطات المهيمنة لسنة 2014 فنلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة لسنة 2014

فروع النشاط	السداسي الأول 2014	
	عدد المؤسسات	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	156311	%32.42
التجارة والتوزيع	89454	%18.55
النقل والمواصلات	45531	%9.44
خدمات المؤسسات	40874	%8.48
خدمات العائلات	34562	%7.17
باقي القطاعات	115398	%23.94
المجموع	482130	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2014، وزارة الصناعة والمناجم.

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمسة فروع نشاطات، حيث تستوعب هذه الفروع 76% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل فروع النشاطات الرئيسية في: البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، خدمات المؤسسات، خدمات العائلات، وإذا قمنا بتفكيك قطاع الخدمات إلى أنشطة فرعية، يصبح قطاع البناء والأشغال العمومية هو المهيمن، حيث يتضح من الجدول أعلاه سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا تمثل في السداسي الأول لسنة 2014 بنسبة 32.42% من مجموع القطاعات، ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المؤسسات الخاصة بهذا

القطاع لا سيما في مجال بناء السكن، ولتميزه كذلك بمردودية عالية وسهولة الاستثمار فيه مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المؤسسات المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات والجهات

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات:

الجدول رقم (32): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات

الرقم	الولاية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
01	أدرار	2554	2731	2925	3123	3048	3196	3289
02	الشلف	7704	8160	8888	9356	9755	10297	11037
03	الأغواط	2738	3062	3394	3679	3912	4214	4881
04	أم البواقي	2853	3250	3627	3975	4299	4623	5095
05	باتنة	6659	7537	8432	9149	9866	10679	11512
06	بجاية	12588	14009	15517	16695	17962	19374	21845
07	بسكرة	3561	3987	4499	4889	5230	5611	5953
08	بشار	3896	4169	4480	4757	5035	5341	5837
09	البليدة	9349	10240	11250	12059	12938	14073	15648
10	البويرة	5254	5868	6674	7338	8071	8866	10045
11	تمنراست	1660	1820	1934	2040	2136	2292	2510
12	تبسة	4555	4909	5229	5537	5805	6104	6516
13	تلمسان	5609	6221	6951	7514	8056	8749	9773
14	تيارت	4685	5013	5350	5631	5926	6225	6520

15	تيزي وزو	16045	17840	19785	21481	23109	24754	27139
16	الجزائر	35296	38096	41006	43265	45636	48419	52797
17	الجلفة	4386	4793	5242	5635	5959	6477	7058
18	جيجل	5660	6193	6721	6791	6930	7447	7916
19	سطيف	12289	13555	14960	16096	17154	18730	20606
20	سعيدة	3042	3282	2745	2117	2279	2464	2806
21	سكيكدة	6410	7199	7919	8299	8760	9233	9895
22	سدي بلعباس	4779	5259	5773	6419	6756	7296	7902
23	عنابة	7766	8299	8933	9508	10041	10670	11499
24	قالمة	3304	3657	4065	4371	4730	5139	5771
25	قسنطينة	9291	10243	11049	11781	12561	13450	14652
26	المدية	4279	4822	5357	5771	6214	6752	7371
27	مستغانم	4666	5032	5517	5822	6235	6689	7395
28	مسيلة	5922	6411	7005	7490	7945	8569	9364
29	معسكر	5352	5593	5839	6057	6274	6620	7212
30	ورقلة	4350	4879	5487	6020	6549	7027	7489
31	وهران	18363	19643	16204	17323	18370	19692	21722
32	البيض	1527	1685	1835	2020	2149	2232	2363
33	اليزي	884	998	1144	1237	1298	1366	1498
34	برج بوعريريج	5745	6448	7107	7587	8157	9057	10030

35	بومرداس	10000	10897	2006	12955	13787	15004	16583
36	الطارف	2789	2983	3241	3476	3591	3928	4235
37	تندوف	876	968	1055	1161	1253	1393	1528
38	تيسمسيلت	2048	2178	2399	2512	2108	2031	2273
39	الوادي	3105	3511	3976	4354	4708	5190	5772
40	خنشلة	3810	4135	4448	4766	4990	5197	5419
41	سوق أهراس	3359	3691	3936	4133	4197	4349	4604
42	تيبازة	10243	11526	13093	14434	15672	16969	19097
43	ميلة	4952	5420	5996	6505	7017	7611	8414
44	عين الدفلة	4945	5317	5676	5998	6373	6829	7417
45	النعامة	1913	1877	2019	2140	2198	2305	2530
46	عين تموشنت	3343	3627	3924	4186	4332	4544	4807
47	غرداية	4926	5425	6066	6454	6782	7186	7597
48	غليزان	4616	4929	5224	5413	5608	5854	6192
	المجموع	**293946**	**321387**	**345902**	**369319**	**391761**	**420117**	**459414**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007-2014، وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منتشرة عبر كافة التراب الوطني فلا تخلو أية ولاية من هذا النوع من المؤسسات، وهذا دليل على شموليتها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما يمكن ملاحظة أن الانتشار الجغرافي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير متوازن، فنجد أن أغلبية تلك المؤسسات تتمركز في الولايات

والمناطق العمرانية الكبرى والتي تتوفر على الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى وعلى رأسها الجزائر العاصمة.

الجدول رقم (33): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالولايات العشر الأولى

ترتيب	الولاية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
01	الجزائر	32872	35296	38096	41006	43265	45636	48419	52797
02	وهران	17255	18363	19643	16204	17323	18370	19692	21845
03	تزي وزو	14434	16045	17840	19785	21481	23109	24754	27139
04	بجاية	11312	12588	14009	15517	16695	17962	19374	21722
05	سطيف	11088	12289	13555	14960	16096	17154	18730	20606
06	تيبازة	9149	10243	11526	13093	14434	15672	16969	19097
07	بومرداس	9090	10000	10897	12006	12955	13787	15004	16583
08	البليدة	8511	9349	10243	11250	12059	12938	14073	15648
09	قسنطينة	8439	9291	10240	11049	11781	12561	13450	14652
10	عنابة	7233	7766	8299	8933	9508	10041	10670	11512
الولايات الأخرى		140423	152716	167039	182099	175597	204531	218982	237813
المجموع		**269806**	**293946**	**321387**	**345902**	**369319**	**391761**	**420117**	**459414**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006-2013، وزارة الصناعة والمناجم.

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل غير متوازي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 10 ولايات* بنسبة أكثر من 50% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل الأربع ولايات التالية: الجزائر، وهران، تيزي وزو وبجاية حوالي 27% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (34): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

الجهات*	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985	316364
الهضاب العليا	80072	87666	96345	105085	112335	119146	128316	102533
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569	31692
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247	8825
المجموع	**269806**	**293946**	**321387**	**345902**	**369319**	**391761**	**420117**	**459414**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006-2013، وزارة الصناعة والمناجم.

* الولايات المعنية هي المذكورة في الجدول رقم (33).

* تقسم الجزائر إلى أربع جهات، كل جهة تضم مجموعة من الولايات، وهي:

- **جهة الشمال:** جيجل، سكيكدة، قسنطينة، عنابة، قالمة، الطارف، الشلف، بجاية، البليدة، تيزي وزو، الجزائر، بومرداس، مستغانم، وهران، معسكر، عين تيموشنت، عين الدفلة، تيبازة وغيليزان.
- **جهة الهضاب العليا:** تبسة، أم البواقي، خنشلة، باتنة، سطيف، برج بوعريريج، المسيلة، جلفة، ميلة، تلمسان، سيدي بلعباس، تسمسيلت، تيارت، سعيدة، البيض، البويرة، سوق أهراس، المدية والنعامة.
- **جهة الجنوب:** بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، بشار والأغواط.
- **جهة الجنوب الكبير:** إيليزي، تمنراست، تندوف وأدرار.

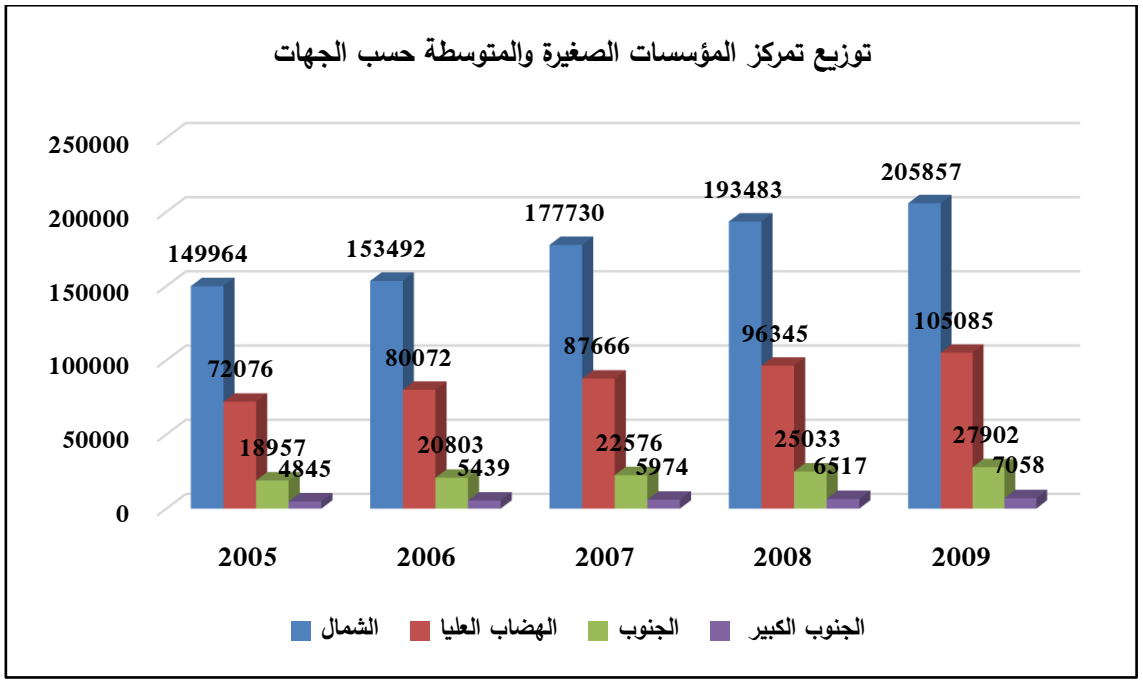

الشكل رقم (15): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للفترة: 2006-2013.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات عبر جهات الوطن خلال جميع سنوات الفترة المدروسة، إذ نجد تكثف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمركزها في شمال الوطن، وهذا بسبب كثافتها السكانية العالية وبتوفرها على الهياكل القاعدية المساعدة على ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة مثل القرب من الموانئ وبالتالي تسهيل عملية الاستيراد والتصدير، في حين تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية، تليها الجنوب ثم الجنوب الكبير، إن عدم التوازن هذا قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية، كما يعتبر التوازن الجهوي أحد أهم مؤشرات التنمية إذ يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية.

المطلب الثالث: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية

أولا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في امتصاص البطالة من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية وهي بذلك تساعد على الخروج من مظاهر التخلف الاقتصادي، ولقد ركزت الدولة في السنوات الأخيرة على القطاع الخاص من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب العمل.

الجدول رقم (35): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب العمل للفترة: 2006-2013

طبيعة المؤسسات		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة	الأجراء	708136	771037	841060	908046	958515	1017374	1089467	1176377
	أرباب المؤسسات	269806	293946	392013	455398	618515	658737	711275	777259
المؤسسات العمومية		61661	57146	52786	51635	48656	48086	47375	48256
الصناعات التقليدية		213044	233270	254350	341885	/	/	/	/
المجموع		**1252647**	**1355399**	**1540209**	**1756964**	**1625686**	**1724197**	**1848117**	**2001892**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006-2013، وزارة الصناعة والمناجم.

في سنة 2010 تغير نظام جمع المعطيات حول قطاع الصناعات التقليدية، فتبعا لإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (التغيير الحكومي لـ 28 ماي 2010) فان نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعات التقليدية لتسجيل الحرفيين قد تغير، حيث أصبح من الأن فصاعدا يتم الاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر معلومات للحرفيين المسجلين، بدلا من قاعدة البيانات المعتادة المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف

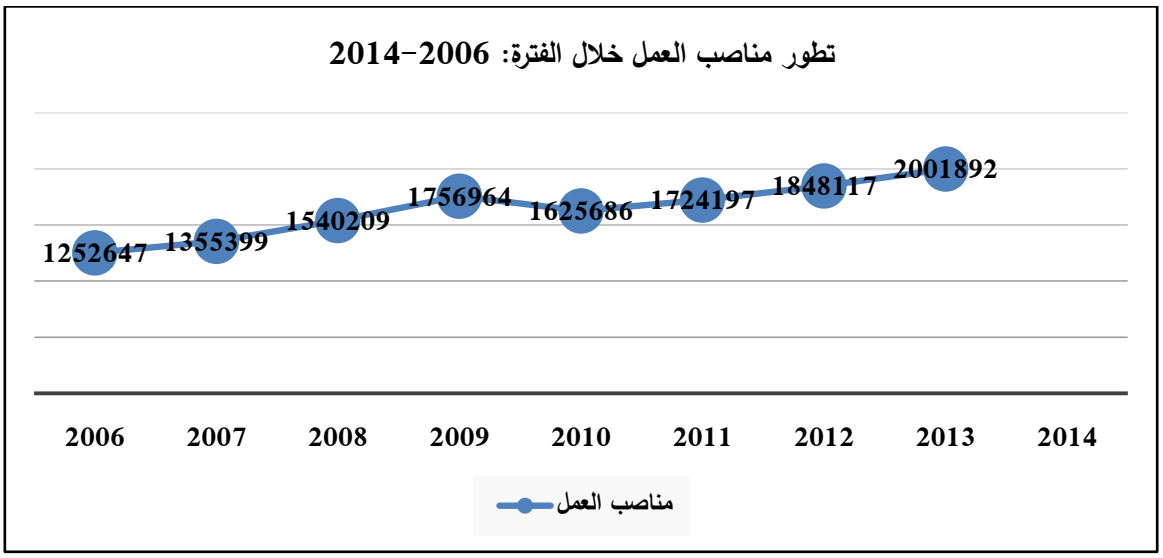

الشكل رقم (16): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل: 2006-2014.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب العمل، حيث نلاحظ ارتفاع عدد العمال من سنة 2006 إلى سنة 2009، ففي سنة 2006 كانت عدد المناصب المستحدثة 1252647 منصب عمل ليصل في سنة 2009 إلى 1756964 منصب عمل، حيث يضم هذا العدد كل من الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وكذا عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، وهو ما يبين المساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من نسبة البطالة، وبالتالي القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية (الهجرة غير الشرعية، الجريمة، الفقر... الخ)، لكن تبقي الإحصائيات غير دقيقة ويعود ذلك إلى عدم التصريح بالعمال لدى صناديق التامين الاجتماعية، وهذا لتفادي دفع الاشتراكات، كما تقوم باللجوء إلى العمالة الموسمية والمؤقتة.

ومن المفيد القول إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل تبقى محدودة وهذا بسبب تعدادها الضئيل، لأن استحداث مناصب شغل جديدة مرتبط بزيادة عدد هذه المؤسسات، ويمكن الاستدلال على مدى تواضعها في هذه المساهمة إذا ما قورنت بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة التي تبلغ فيها هذه المساهمة مستويات عالية، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية، في حين نجد مساهمتها في توفير مناصب الشغل في كل من الفلبين، إندونيسيا، الهند تصل إلى 70%.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للفترة: 2006-2014

تهدف الجزائر إلى زيادة نصيب مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وهذا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تساهم بشكل معتبر في الناتج الداخلي الخام وهذا من خلال مختلف الأنشطة التي تقوم بها، كما أصبحت تعمل على زيادة القيمة المضافة وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة: 2001-2013 (الوحدة: مليار دج)

السنوات		مساهمة المؤسسات العمومية في الناتج الداخلي الخام	مساهمة المؤسسات الخاصة في الناتج الداخلي الخام	المجموع
2001	القيمة	481.5	1560.2	2041.7
	النسبة%	23.6	76.4	100
2002	القيمة	505	1679.1	2184.1
	النسبة%	23.1	76.9	100
2003	القيمة	550.6	1884.2	2434.8
	النسبة%	22.9	77.1	100

2745.4	2146.75	598.65	القيمة	2004
100	78.2	21.8	النسبة%	
3015.5	2364.5	651	القيمة	2005
100	78.41	21.59	النسبة%	
3444.11	2740.06	704.05	القيمة	2006
100	79.56	20.44	النسبة%	
3903.63	3153.77	749.86	القيمة	2007
100	80.80	19.20	النسبة%	
4334.99	3574.07	760.92	القيمة	2008
100	82.45	17.55	النسبة%	
4978.82	4162.02	816.8	القيمة	2009
100	83.59	16.41	النسبة%	
5509.21	4681.68	827.53	القيمة	2010
100	84.98	15.02	النسبة%	
6060.80	5137.46	923.34	القيمة	2011
100	84.77	15.23	النسبة%	
6606.4	5813.02	793.38	القيمة	2012
100	87.99	12.01	النسبة%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001-2012، وزارة الصناعة والمناجم.

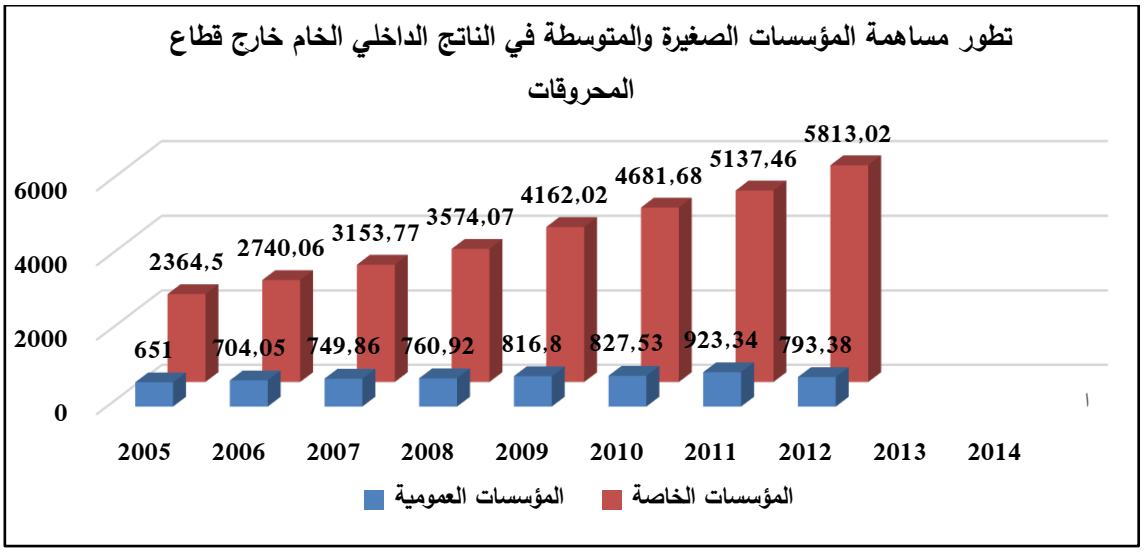

الشكل رقم (17): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2001 بـ 76.4% ثم ارتفعت في سنة 2007 إلى 80.8% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 3153.77 مليار دج، ليعرف نموا سنة 2012 بـ 87.99% وهذا راجع إلى التطور الكبير الذي عرفه هذا القطاع في الفترة الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، وكذا القوانين الجديدة المحفزة على الاستثمار الخاص، من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقها الاجتماعي والاقتصادي، وتزامنا مع ذلك التزايد، سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاض حيث كانت تقدر سنة 2001 بـ 23.6% لتنخفض سنة 2012 إلى 12.01%، وهذا نتيجة للمشاكل الكبيرة التي يعاني منها والديون المتراكمة عليه بالإضافة إلى خوصصة معظم الشركات العمومية وتحويلها إلى شركات خاصة.

الجدول رقم (37): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للفترة: 2006-2012 (الوحدة: مليار دج)

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاصة	638,63	99.84	701,03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85	1012.11	99.70	1165.91	99.34	1411.76	99.30
	عمومية	01.00	0,16	3,16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15	3.08	0.30	7.80	0.66	9.93	0.70
	المجموع	639,63	100	704,19	100	711.75	100	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100	1421.69	100
البناء والأشغال العمومية	خاصة	486,37	79,72	593,09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73	1091.04	86.41	1232.67	87.35
	عمومية	123,69	20,27	139,62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90	13.59	1.27	171.53	13.59	178.48	12.65
	المجموع	610,07	100	732.7	100	869.99	100	1000.05	100	1071.75	100	1262.57	100	1411.15	100
النقل والمواصلات	خاصة	576,94	75,39	657,35	79.19	699.04	79.99	744.42	81.41	806.01	81.58	860.54	81.97	881.06	80.44
	عمومية	188,29	24,61	172,72	20.80	174.82	20.01	169.95	18.59	182.02	18.42	189.23	18.03	214.21	19.56
	المجموع	765,23	100	830,07	100	873.86	100	914.36	100	988.03	100	1049.77	100	1095.27	100
	خاصة	50,32	80,69	56,60	78.92	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15	109.50	79.58	123.05	79.71

خدمات المؤسسات	عمومية	12,04	19,31	15,11	21.07	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85	28.09	20.42	31.32	20.29
	المجموع	62,36	100	71,71	100	84.04	100	98.58	100	122.37	100	137.59	100	154.37	100
الفندقة والإطعام	خاصة	65,30	87,24	71,12	88.07	80.87	88.70	94.80	89.90	101.36	88.61	107.60	88.61	114.90	82.70
	عمومية	9,55	12,76	9,63	11.92	10.30	11.30	10.65	10.10	13.03	11.39	13.83	11.39	24.04	17.30
	المجموع	74,85	100	80,75	100	91.18	100	105.45	100	114.39	100	121.43	100	138.94	100
الصناعة الغذائية	خاصة	110,86	82,18	127,98	84.12	136.95	84.69	161.55	86.14	169.95	86.03	199.79	86.17	232.20	87.25
	عمومية	24,04	17,82	24,14	15.87	24.76	15.31	26.00	13.86	27.58	1.96	32.06	13.83	33.93	12.75
	المجموع	134,9	100	152,13	100	161.71	100	187.55	100	197.53	100	231.85	100	266.13	100
صناعة الجلد	خاصة	2,21	86,67	2,08	87.39	2.23	87.08	2.25	88.33	2.29	88.42	2.34	90.04	2.38	89.47
	عمومية	0,34	13,33	0,30	12.6	0.33	12.92	0.30	11.67	0.3	11.58	0.26	9.96	0.28	10.53
	المجموع	2,55	100	2,38	100	2.56	100	2.55	100	2.59	100	2.60	100	2.66	100
التجارة والتوزيع	خاصة	675,05	94,02	776,82	93.25	919.55	93.18	1077.75	93.58	1204.02	94.10	1358.92	94.07	1555.29	94.17
	عمومية	42,91	5,98	56,18	6.74	67.33	6.82	73.88	6.42	75.45	5.90	85.71	5.93	96.25	5.83

	المجموع	717,96	100	833	100	986.88	100	1151.62	100	1279.47	100	1444.63	100	1651.55	100
المجموع		3007.6		3406,9		3782.33		4386.53		4791.32		5424.15		6141.76	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006-2013، وزارة الصناعة والمناجم.

والشكل الموالي يوضح القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2006-2012:

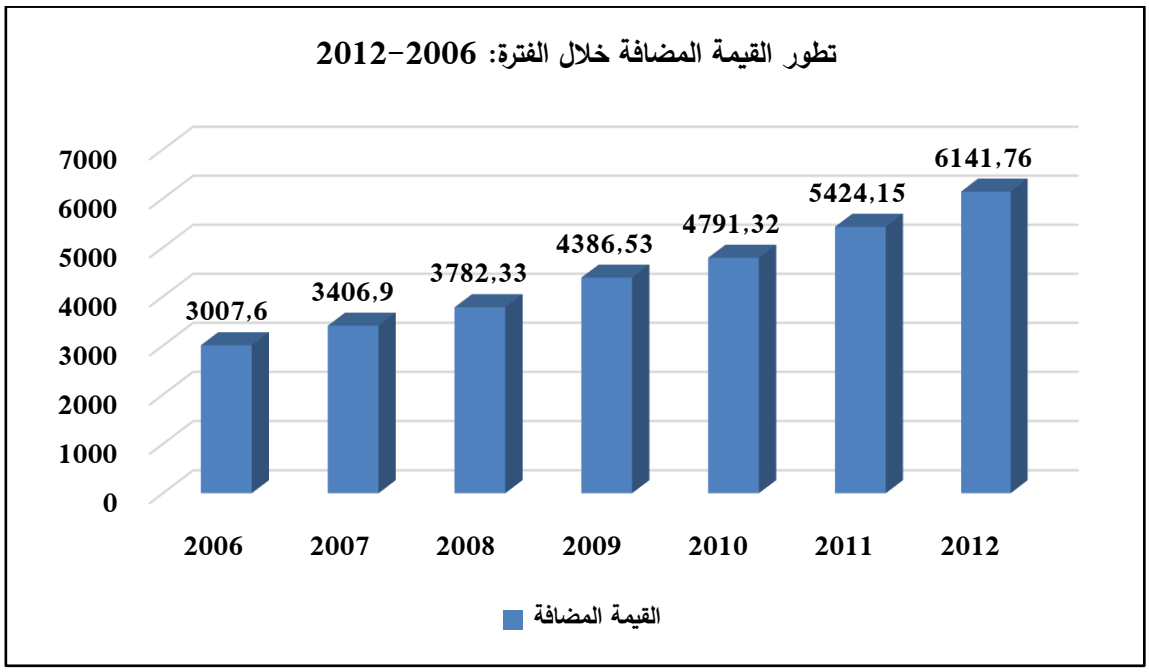

الشكل رقم (18): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2006-2012.

من خلال الجدول نلاحظ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة لسنة 2006 بـ 3007.6 مليار دج، في القطاع الخاص والعام، واستمرت القيمة المضافة بالارتفاع إلى أن بلغت سنة 2012 قيمة 6141.76 مليار دج، ومن الملاحظ أن القطاع الخاص تفوق مساهمته في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام بنسبة متوسطة لفترة الدراسة تفوق 80% في جميع القطاعات، أما بالنسبة للقطاعات المساهمة في القيمة المضافة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن قطاع الخدمات ممثل بمؤسسات النقل والمواصلات، الفندقة والإطعام، التجارة والتوزيع وخدمات المؤسسات يعتبر أهم القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة بنسبة 49.47% مجتمعة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الزراعة.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

يمكن إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المبادلات الخارجية من خلال دراسة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): تطور قيمة الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات وخارجه للفترة: 2000-2013

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	أسعار النفط	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
		القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	28.52	21.06	97.27	0.59	2.73	21.65	100
2001	24.80	18.53	97.07	0.56	2.93	19.09	100
2002	25.50	18.11	96.79	0.60	3.21	18.70	100
2003	23.09	23.99	98.08	0.47	1.92	24.46	100
2004	38.66	31.55	97.92	0.67	2.08	32.22	100
2005	54.64	45.59	98.40	0.74	1.60	46.33	100
2006	65.80	53.61	97.94	1.13	2.06	54.74	100
2007	74.94	59.61	98.38	0.98	1.62	60.59	100
2008	98.90	77.19	98.22	1.40	1.78	78.59	100
2009	62.35	44.41	98.30	0.77	1.70	57.09	100
2010	80.35	56.12	98.30	0.97	1.70	57.09	100
2011	112.9	71.66	98.31	1.23	1.69	72.89	100
2012	111.05	70.58	98.38	1.15	1.60	71.74	100
2013	108,65	63.33	98.29	1.10	1.71	64.43	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك وبنك الجزائر، على الموقع الرسمي:

- www.douane.gov.dz. Consulté le: 03-06-2015.
- www.bank-of-algeria.dz. Consulté le: 03-06-2015.

تبين معطيات الجدول هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، إذ تتعدى نسبة مساهمتها المتوسطة خلال الفترة 2001-2013 نسبة 97.5% من الصادرات الإجمالية، وقد عرفت هذه الصادرات زيادات ملحوظة منذ سنة 2001 إلى غاية 2008، حيث وصلت قيمة صادرات المحروقات سنة 2008 إلى 77.19 مليار دولار، نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبلوغها مستويات قياسية بـ 146 دولار للبرميل الواحد، كما عرفت صادرات المحروقات انخفاضا وصل إلى 44.41 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض سعر برميل البترول إلى 62.35 دولار، لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت إلى 72.89 مليار دولار سنة 2011، بسبب ارتفاع سعر البترول إلى 80.35 دولار للبرميل، لتعاود الانخفاض سنة 2013.

هذه التغيرات تدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على تصدير المنتج الوحيد (المحروقات) وارتباطه بشكل وثيق بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

في حين لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في المتوسط نسبة 2.5% من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة، وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بقيمة 1.4 مليار دولار.

ويشير تقرير الأمم المتحدة حول دراسة الاستثمار في الجزائر إلى أن قدرة الإنتاج المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 60%،[1] من القدرة الحقيقية لها، حيث إذا دققنا في تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يبين لنا أن المنتجات الخام ونصف مصنعة تستحوذ تقريبا على أكثر من 80% من حجم الصادرات في حين تمثل نسبة أقل من 20% منتجات تامة استعملت التكنولوجيا في تصنيعها، مما يعني أن المؤسسة التي تصنع منتجات تامة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية أو تواجه صعوبات حقيقية تحد من قدراتها على التصدير، لكون أن النفاذ إلى الأسواق الخارجية مبني أساسا على جودة المنتج وانخفاض التكلفة والتي لا يمكن التحكم فيهما دون التحكم في التكنولوجيا الحديثة وفي تقنيات الاتصال والإعلام.

[1] -Nations unies, Examen de la politique de l'investissement Algérie, Genève: Conférence des nations unies sur le commerce et développement, 2004, P 72.

والشكل الموالي يوضح أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة في سنة 2013:

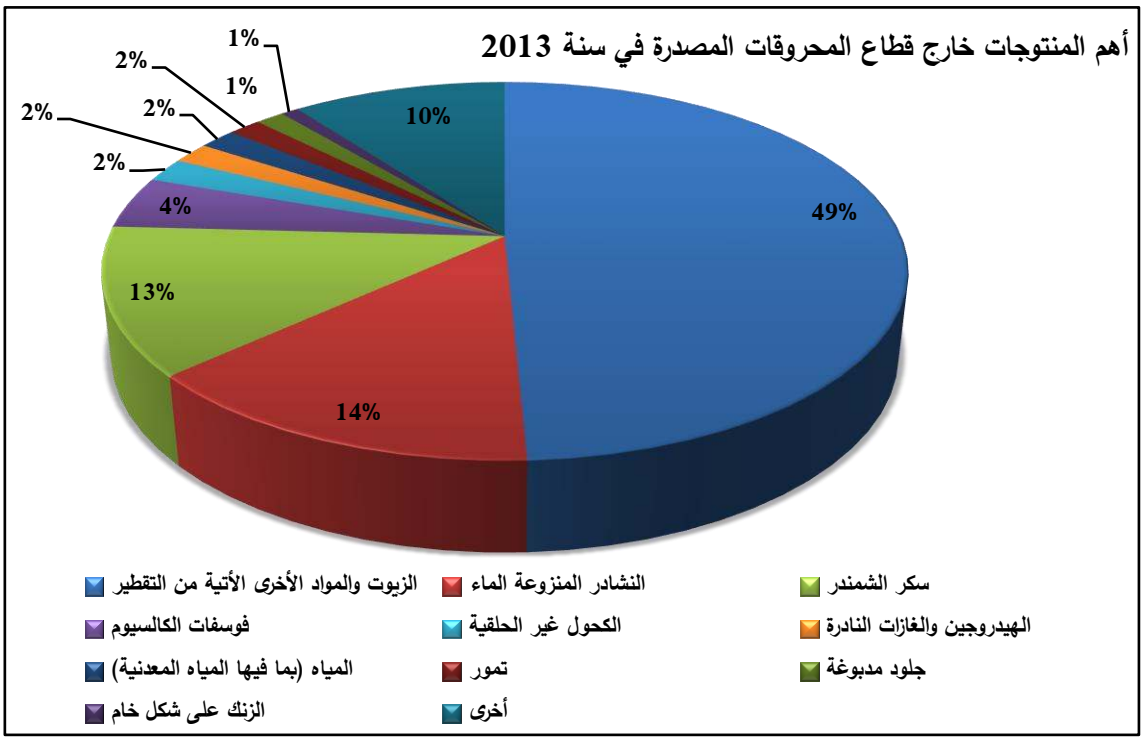

الشكل رقم (19): أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة في سنة 2013.

من خلال الشكل التالي نجد أن أهم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الزيوت والمواد الأخرى الآتية من التقطير بنسبة 49% والنشادر المنزوعة الماء والتي تمثل 14% من صادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى سكر الشمندر وبقايا معادن ومشتقات كيميائية.

المبحث الثالث: معوقات ومشاكل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان خاصة النامية منها، الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرتها على النمو والتطور، وتختلف درجة حدة هذه المشاكل من دولة إلى أخرى، تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة.

والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم:[1]

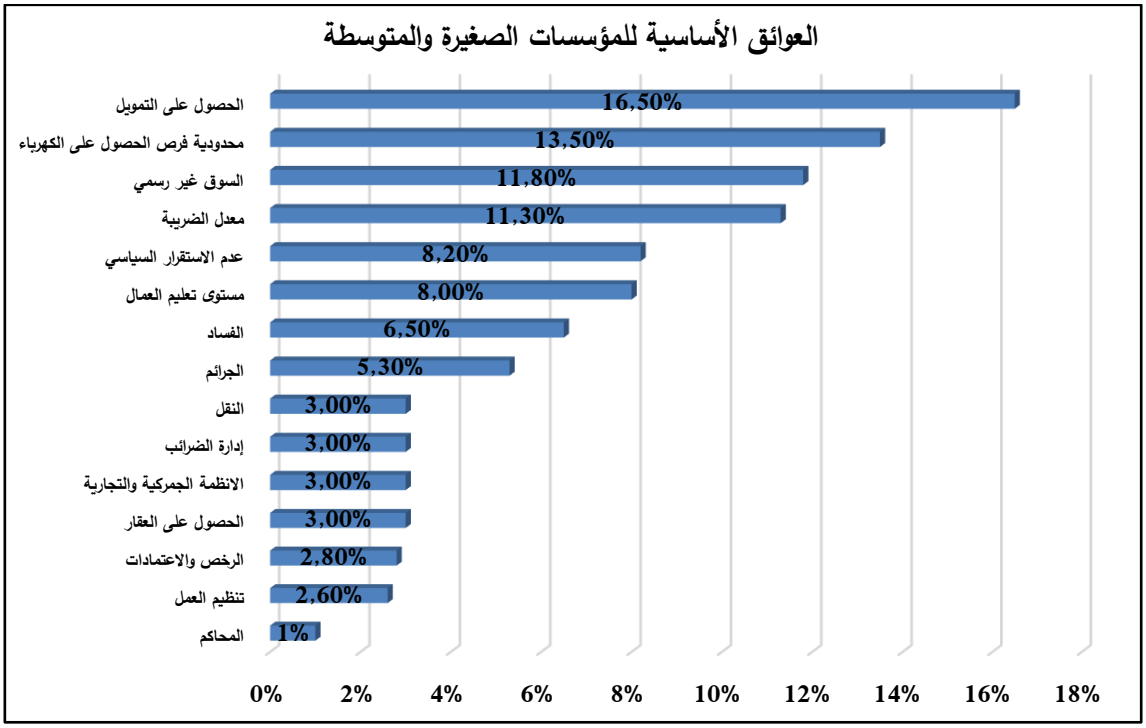

الشكل رقم (20): العوائق الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن إشكالية التمويل تمثل أهم العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 16.5% من إجمالي المشاكل، حيث صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقترضين.

وتظهر دراسات لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من مشاكل عديدة ومتداخلة، بأن هذه المشاكل قد تكون إما داخلية تتصل بالمؤسسة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي لها، وإما خارجية مرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه والبيئة

[1]- Bureau International du Travail, Op.cit. P 19.

التي تنشط فيها، وفيما يلي سنحاول استعراض أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة

أولا: مشكل التمويل

يعد القصور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المعوقات الأساسية التي تحول دون تنميتها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما تعانيه من ندرة في رؤوس الأموال باعتبارها العنصر الأساسي في تكوين وإنشاء أي مشروع، فإذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة قد تجاوزت الكثير من الصعوبات التمويلية بفضل ابتكار واستخدام تقنيات حديثة على مستوى البنوك بما يمكنها من التحكم في المخاطر والتكاليف ومن ثم التوجه نحو خدمة هذا القطاع، فإن مثيلاتها في الدول النامية عامة والجزائر خاصة لازالت مشكلة التمويل تعيق تطورها بدءا من مرحلة الإنشاء إلى التوسع وهذا نظرا لصعوبة الحصول على القروض المصرفية التي تتطلب فضلا عن دراسة الجدوى توفر الضمانات الكافية، ويمكن القول إن إشكالية التمويل ترجع في الأساس إلى الأسباب الآتية:

- ضعف وعدم قدرة النظام المصرفي الجزائري على تمويل هذه المشاريع، حيث يعاني النظام المصرفي من عجز في التسيير، ضعف القدرة التمويلية، عجز نظام الإعلام، التسويق والاتصال، وعدم توافق الإصلاحات البنكية مع برامج الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، وتبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المصرفي الحالي تعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل البيروقراطية، ونشير هنا إلى أن الدراسات التي تناولت مشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد خلصت إلى أن السبب في إهمال طلبات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تفضيل البنوك تمويل المشروعات الكبيرة ذات السمعة المالية الجيدة، خاصة في الحالات التي تقل فيها الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية.

- محدودية حجم ونوع التمويل المناسبة للمشروع، والتوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع،[1] حيث تشير بعض الدراسات إلى أن برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تغطى سوى 10% من احتياجات تلك المؤسسات في الجزائر، مما أدى إلى تنامي الفجوة التمويلية المتاحة لهذا القطاع، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد،[2] إضافة إلى تركز فروع البنوك في المناطق الحضرية ما قد يؤدي أحيانا إلى تجاهل البنوك وعدم استجابتها لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق النائية والريفية.
- ضعف الاهتمام بدارسات الجدوى من طرف مؤسسات التمويل، حيث ينظر إليها في غالب الأحيان على أنها شرط شكلي ومستند من المستندات اللازمة لحصول صاحب المشروع على التمويل.[3]
- ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة وغير ملائمة لظروف هذا النوع من المؤسسات التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى تستطيع السداد.[4]
- عدم امتلاك خبرة كافية فيما يخص مصادر التمويل الخارجية (البنوك)، وعليه يبقى الاعتماد بصفة أساسية على التمويل الذاتي (المدخرات الفردية)، والذي يعد اقل مخاطرة ولكنه يعيق نمو وتطور المؤسسة نظرا لعدم كفايته.[5]

---

[1]– عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 58.

[2]– فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص 76. (بتصرف)

[3]– عبد المجيد تيماوي، تقييم تجربة الجزائر في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000–2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18–19 ماي 2011، ص 73.

[4]– عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها، مصر، الدار الجامعية، 1996، ص 47–48.

[5]– محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، مصر، منشأة العارف، 2000، ص 103. (بتصرف)

- صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها،[1] كما تعاني من قلة البدائل المتاحة للتمويل وصعوبة توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض من البنوك.[2]
- عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية والتي تعتبر ميزة تمويلية هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي، بسبب عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توفر شروط ذلك، وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها.[3]
- تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض.[4]
- افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة التنظيمية والإدارية، مما يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل هذه المشاريع.
- عدم الاستقلالية النسبية وقلة البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس.[5]

ثانيا: مشكلة العقار

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية من مشكل العقار الصناعي الذي يبقى قطاعا معقدا تسيره العديد من النصوص والكثير من المتدخلين دون أن تبيين الجهة التي يمكنها اتخاذ القرار،[6] حيث يبقى العقار في الجزائر رهينة العديد من المؤسسات والهيآت التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يواجه صعوبات في الحصول على العقار الملائم لإقامة مؤسسة في ظل ارتفاع أسعارها وعدم ملاءمتها، ولهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو

---

[1]– حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2008، ص 105.

[2]– هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص 23.

[3]- Bernascom Remé, Les Petites et Moyennes Entreprises, édition Berger Levrauld, Paris, 1989, P 240.

[4]– عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 50.

[5]– شريف غياط ومحمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008، ص 127-144.

[6]– سيد علي بلحمدي، مرجع سابق، ص 122.

مصنع صغير، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد الملكية يشكل عائقا في حصوله على القروض اللازمة من البنوك.[1]

ولعل أبرز المعوقات هي:[2]

- كبر حجم الطلب مقارنة بما هو متاح.
- عدم استغلال مناطق عقارية كثيرة.
- لا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق عمومي إداري موجه، سوق خاص حر).
- كثرة المتدخلين العاملين في تسيير القطاعات.
- منشآت في حالة سيئة تعاني من سوء التسيير.
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات، وإعادة النظر حتى في عمليات توزيع قانونية.[3]
- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته في الحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات مثلا.
- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكرا لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.
- عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.

---

[1]– فوزي فتات وعمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختبار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي17-18 أفريل 2006، ص 792.

[2]– عبد الفتاح بوقنة، مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 06.

[3]– سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص 189.

- عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، وهذا في البلدان النامية على وجه الخصوص.[1]
- كما أن معظم المؤسسات التي استفادت من الأراضي، التي أقامت عليها نشاطها الإنتاجي لا تملك عقد الحيازة، وهي وثيقة ضرورية تشترطها مختلف الإدارات الأخرى كالبنوك والضرائب والجمارك ومصالح التأهيل للاستفادة من بعض الامتيازات والخصومات.[2]
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، بالإضافة إلى أن الأراضي نفسها أنواع منها الخاصة ومنها أراضي البلدية، وهكذا فان مسألة الأرض تخضع أحيانا لأكثر من وزارة.[3]
- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه:[4] من مجموع 4211 قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة غير مساواة قانونيا مقابل تسوية 978 أو ما نسبة 23.22%، إن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي مما أدى إلى تداخل الصلاحيات وانتشار النزاعات.
- ولعل ما زاد الوضع تعقيدا الوضعية المزرية للمناطق الصناعية حيث أن 20% من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة 43.5% في الشرق و62.8% في الغرب لتتجاور التنمية الوطنية 34.4%.

ثالثا: المعوقات الإدارية

لا تزال الإجراءات الإدارية تتسم بالتعقيد والبطء بسبب تعدد مراكز اتخاذ القرار وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن وغياب الاتصال،[5] حيث نجد كثرة وتنوع الوثائق المطلوبة من أجل إعداد ملف، تعدد الجهات الإدارية التي يتعامل معها صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،

---

[1]– عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص 161.

[2]– الشريف بقة، مرجع سابق، ص 57.

[3]– سعدان شباكي، مرجع سابق، ص 189–190.

[4]– محمد يدو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية الاقتصادية عرض التجارب، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13–14 أفريل 2008، ص 09.

[5]– فاطمة الزهراء عبادي، مرجع سابق، ص 145.

سواء لاستخراج المستندات اللازمة لإقامة المشروع أو الهيئات العمومية التي لها علاقة مع نشاطه (التأمينات الاجتماعية، الضرائب، الصحة، البيئة... الخ)، زيادة على ذلك قد يؤدي جهل أكثرهم للإجراءات الإدارية إلى عرقلته وطول وقت تحضير تلك الوثائق،[1] فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات وبتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعبر هذه الأخيرة عن الرشاوى التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية،[2] ففي استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر سابقا عبر 12 ولاية كبرى، خلص إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق حسب طبيعة نشاط المؤسسة ما بين 06 أشهر إلى 03 سنوات، أما على المستوى البنكي فتقدر مدة دراسة ملف 60 يوما في أحسن الحالات وتصل في ولايات داخلية إلي 120 يوما، في الوقت الذي تستغرق فيه العملية في تونس مثلا 06 أيام.[3]

ومنه نستنتج أن الإدارة العمومية الحالية غير ملائمة لعالم الأعمال، إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.

وصنفت الجزائر سنة 2015 حسب منظمة الشفافية العالمية في المرتبة 100 من حيث ثقل الإجراءات الإدارية والفساد الإداري، حيث شملت الدراسة 174 دولة.[4]

رابعا :المعوقات القانونية والتشريعية

الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي ناتجة عن سياسات وقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكوا من ضعف القدرة على التأثير في

---

[1]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 94.

[2]– محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 17–18.

[3]– ماهر حسن وإيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقتها، الأردن، مركز المنشاة الصغيرة والمتوسطة، 2006، ص 03.

[4]- Transparency International, Sur le site: www.transparency.org. Consulté le: 12-03-2015.

تشريعات القوانين كالضرائب مثلا، وكذا الضعف السياسي الذي يسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بهذا النوع من المؤسسات،[1] إضافة إلى العناصر التالية:[2]

- نظام قضائي لا يتوافق مع اقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية.
- ضعف الإدارة القانونية ونقص الوسائل والتكوين في هذا المجال.
- إجراءات طويلة ومكلفة ونتائج غير مؤكدة.
- ضعف استعمال الطرق البديلة في حل النزاعات.

خامسا: الصعوبات الجبائية والجمركية

1- الصعوبات الجبائية:

تستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع التنمية الاقتصادية، وتتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي تتعلق بالنشاط أو المنطقة، وغالبا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة وتخدم الهيآت الكبيرة، أي لا تنطبق على حجم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى سبيل الذكر فان الجزائر تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عمليات إعادة استثمار الفوائد مما لا يسمح لها بالقيام باستثمارات في إطار تجديد آلاتها الإنتاجية، إضافة إلى وجود ضرائب ورسوم تؤثر على سيولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووجود عوامل أخرى تؤثر على نشاطها الإنتاجي يتمثل في ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة، وكساد الإنتاج بسبب تعاملها مع مستهلك قدرته الشرائية ضعيفة ومع سوق وطنية ضيقة عادة،[3] إضافة إلى عدم مسك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة، ولذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة البيانات المقدمة لهم، وقد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، كما قد يشكل هذا الدين قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط،[4] كل هذه العوائق تشجع على

---

[1]- سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص 82.

[2]- عبد الفتاح بوقنة، مرجع سابق، ص 06.

[3]- سامية غربي، أبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 افريل 2008، ص 11.

[4]- الياس غقال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها وتطويرها، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 افريل 2008، ص 12.

اتساع حجم السوق الموازية (غير الرسمية) واستفحال ظاهرة التهرب والغش الجبائي، كما أن الأعباء المتعلقة بالتأمين الاجتماعي هي الأخرى ترهق كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك نجد صغار المستثمرين يدلون بتصريحات كاذبة لمصالح الضمان الاجتماعي قصد التهرب.[1]

2- الصعوبات الجمركية:

تختلف معدلات الرسوم الجمركية على حسب نوعية السلع، في ما إذا كانت سلع رأسمالية، وسيطة استهلاكية أو سلع معمرة، وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه يخدم أكثر المشاريع الكبيرة وذلك لأن ما يعتبر سلعا استهلاكية في المؤسسات الكبيرة يعد سلعا رأسمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطالما أن هذه المعدلات تبدأ في الارتفاع تدريجيا بدءا بالسلع الوسيطة ثم السلع المعمرة فإنها تصبح بذلك عائق أمام هذه المؤسسات، كما أن تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين يتصف بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي،[2] إضافة إلى عدم ملاءمة النظام الجمركي وإجراءاته وطرق تسييره بما يتماشى وتسهيل نشاط المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتي من المفروض أن تكون مؤهلة لاقتصاد حر وعالمي.

المطلب الثاني: المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسة

أولا: الصعوبات التسويقية

تعتبر الصعوبات التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات فيما يلي:

---

[1]- سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 08-09 أفريل 2002، ص 04.

[2]- فتات فوزي، عمراني عبد النور قمار، مرجع سابق، ص 792.

- صعوبة تصريف بعض المنتجات بسبب المنافسة الشديدة من المؤسسات الكبيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لعدم توفر الأموال والإمكانيات المادية اللازمة لتسويق وتوزيع المنتجات.[1]
- ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجال تسويق منتجات هذه المؤسسات، وضعف البنية الأساسية للتصدير.[2]
- عدم الاهتمام بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع،[3] بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد لتوظيف الخبرات التسويقية المتخصصة.[4]
- فتح باب استيراد للمنتجات الأجنبية يشكل عقبة أمام تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تواجه منافسة شديدة من طرف منتجات دول جنوب شرق آسيا بالخصوص التي غزت معظم الأسواق الدولية،[5] حيث أصبح المستهلك المحلي يفضل السلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها.[6]
- كما تواجه المؤسسات الصغيرة مسألة محدودية الأسواق المحلية ومشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدي بالتالي إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا.[7]

---

[1]– عمر بن سديرة، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات المحلية لولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2006، ص 85.

[2]– خالد إدريس، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، دارسة استشرافية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص 16.

[3]– إحسان خضر، مرجع سابق، ص 05–06.

[4]– أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص 151. (بتصرف)

[5]– فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 90.

[6]– عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 60.

[7]– أحمد حويصلي، الفرص والتحديات أمام عملية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتحرير التجارة، ندوة حول تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تونس، يومي 29–30 جوان 2005، ص 03.

- انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار.[1]

ثانيا: تكلفة التكوين

نقص الاستثمار في مجال التكوين،[2] خصوصا في مجال التقنيات الحديثة في تسيير المستخدمين، تسيير الإنتاج، إدارة الجودة، وكذا عملية التصدير،[3] وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.

ثالثا: نظام المعلومات

تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية: العمل، رأس المال والأرض، والتنظيم وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا ما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات، ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين.

رغم أهمية المعلومات في ربط المؤسسة بمحيطها الداخلي والخارجي إلا أننا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعترضها العديد من العراقيل التي تعيق حصولها على المعلومات، من بينها قصور سياسة الاتصال الداخلي والخارجي إضافة إلى سوء استغلال نظم المعلومات، فعلى المسيرين بذل المزيد من الجهد في سبيل الاهتمام بمنظومة الاتصال إضافة إلى تطوير نظم المعلومات.

وما نلاحظه بالنسبة للنظام المعلوماتي الجزائري هو عدم توفر قاعدة بيانات متجددة وصحيحة لدعم عملية اتخاذ القرارات، وكذا التضارب الشديد الكائن بين المعلومات المصرح بها من طرف

---

[1]– عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 60.

[2]– عبد الفتاح بوقنة، مرجع سابق، ص 06.

[3]– فاطمة الزهراء عبادي، مرجع سابق، ص 146.

جهات مختلفة مثل: المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الديوان الوطني للإحصائيات (**ONS**)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (**CNAS**)، ويرجع ذلك إلى:[1]

- تجاهل أهمية استخدام المعلومات في حل المشاكل التي تعترض المستثمرين وعدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة.
- غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصصة لدراسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات.
- عدم وجود بنك معلومات ونقص الإحصائيات الدقيقة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غياب أجهزة تبادل وتحليل المعلومة الاقتصادية وتحديثها مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال والمعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الفرق التجارية والصناعية.[2]

رابعا: التكنولوجيا وبراءة الاختراع

قد لا يكون من السهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيازة التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومسايرة اليقظة التكنولوجية التي أصبحت تشكل عنصرا مهما في ضمان المكانة التنافسية،[3] وذلك بسبب قلة مواردها المالية، بل حتى ما لديها من تكنولوجيات قد تجاوزها الزمن في ظل ثورة الابتكارات والاختراعات الجديدة.

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا مشاكل في طرح الابتكارات الجديدة بعد أن يتم تطويرها في المختبرات، ويمكن إزالة بعض هذه العقبات فقط من خلال ترسيخ نظام براءة الاختراع المبسط والحديث، ومن الجدير بالذكر أن أعدادا متزايدة من براءات الاختراع قد منحت في الحقبات الحديثة للمؤسسات الكبيرة، نتيجة عدم وصول نتائج أبحاث المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة

---

[1]– محمد الصالح زويتة، مرجع سابق، ص 20.

[2]– محمود المرسي لاشين، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص 119.

[3]– دليلة مسدوي، مرجع سابق، ص 54.

والمتوسطة بسبب احتكار التكنولوجيا وعدم وجود ترابط فيما بينها،[1] ضف إلى ذلك افتقار أصحاب هذه المؤسسات في معظم الأحيان إلى الأموال الضرورية لنقل براءة الاختراع إلى مرحلة النجاح.[2]

خامسا: مشاكل متعلقة بصاحب المؤسسة والعمال

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملاءة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، تفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقية، ولذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها.[3]

وفي الجزائر وعلى الرغم مما تتمتع به من ارتفاع حجم القوة العاملة، إلا أنها تعاني من الندرة في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة التي يتزايد الاحتياج إليها، في وقت يشهد تطورات تكنولوجية متلاحقة تتطلب توفير العمالة القادرة على استيعاب هذه التطورات، وتطبيقها للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج،[4] ضف إلى ذلك مشكل التأمينات الاجتماعية ومراعاة قواعد الأمن والسلامة الصحية المهنية فضلا عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال.[5]

كذلك غياب الثقافة المؤسساتية، حيث تعاني هذه المؤسسات نوعا من الانغلاق على نفسها وعدم التفاعل مع محيطها وخصوصا وأن أغلبها تأخذ شكل مؤسسات عائلية يكون المالك هو نفسه المسير،[6] كما أن المالك هو المسؤول عن كل شيء تقريبا في المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لكن المشكلة تزداد عندما تكبر المؤسسة، فالمالك بوظيفة المحاسبة وإمساك دفاتر المؤسسة وفي كثير من الأحيان هو الذي يتولى عقد الصفقات مع العملاء وبالتالي فإن أعباء أصحاب هذه المؤسسات تزيد

---

[1]– هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص 40.

[2]– محمد يدو، مرجع سابق، ص 09.

[3]– عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 67.

[4]– حسين رحيم، واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18–19 أفريل 2012، ص 11.

[5]– إحسان خضر، مرجع سابق، ص 05–06.

[6] -Othmani Salim, Président de la task force goal 08, Code Algérien de gouvernance d'entreprise, Version finale, 04 Janvier 2009, P 13.

باستمرار مع زيادة حجم المؤسسة وتنوع أعبائها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة المسؤولية والتي تؤدي في النهاية إلى عدم قدرة صاحب المؤسسة السيطرة على كل هذه الأمور، ويؤدي ما سبق إلى ضعف الكفاءة في إدارة المؤسسة،[1] ضف إلى ذلك:[2]

- الخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة بسبب خلط الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة بصاحب المشروع.
- تعيين الأبناء والأقارب بصفة عامة لإدارة النشاط، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي مما يؤثر على نمو وتوسع المشروع.
- الافتقاد إلى روح المبادرة الفردية لدى صاحب المشروع من أهم العوائق التي تعترض نجاحه.
- الندرة في الأفكار الجديدة والإبداعية.
- عدم الفهم الصائب لبيئة الأعمال الجديدة والتي أصبحت مترابطة عالميا.
- ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المشروع.
- صاحب المؤسسة يرفض مشاركته في مسؤوليات الإدارة، مما يجعله مهتما بمشاكل العمال دون مشاكل تسيير المؤسسة.[3]

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات أخرى

أولا: المعوقات المرتبطة بالمنافسة

تعرف القدرة التنافسية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة"[4] وعليه فإن التحدي الأساسي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية، خاصة وأن الكثير من المنتجات الجزائرية هي منتجات تقليدية، ولا تعتمد في كثير من الأحيان على التكنولوجيا المتقدمة، خصوصا الصناعية منها، التي

---

[1]– محمد يدو، مرجع سابق، ص 09.

[2]– سامية غربي، مرجع سابق، ص 11.

[3]– أحمد حويصلي، مرجع سابق، ص 04-08.

[4]- Boutaleb Kouider, Les Restructurations industrielles et l'objectif d'exportation, Les cahiers du CREAD, Centre de Recherche en Economie Applique pour le Développement, N: 31, Alger, 1997, P 21.

لا تملك غالبيتها القدر على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، هذا يستدعي ضرورة انطلاق روح الإبداع لإنتاج منتجات وخدمات جديدة تتجاوز حدود المنتجات التقليدية إلى المنتجات المتطورة تكنولوجيا، مع ضرورة الحفاظ على جودة الخدمات والسلع، كي تستطيع المؤسسات الصناعية دخول الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من الصناعات الأجنبية.[1]

وحسب التقرير الإجمالي للمنتدى الاقتصادي العالمي **(WEF)** لسنة 2014-2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 79 من بين 144 دولة،[2] وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها:

- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.
- صعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات للأسواق الدولية وذلك راجع لانخفاض الجودة.
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية.
- وجود الفساد في الجهاز الإداري للدولة، فحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2015، احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 174 دولة.[3]
- الضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والمعلوماتية.
- منافسة غير نزيهة وأخلاقية في عدة قطاعات،[4] إضافة إلى شراسة المنافسة التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، وعدم وجود أجهزة تسويقية كفؤة واعتمادها على الوسطاء في تصريف السلع.[5]

ثانيا: خطورة التكتلات الاقتصادية

سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى ارتفاع درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التي تتميز بكفاءات عالية واقتصاديات تشغيل غير مسبوقة الأمر الذي يستوجب

---

[1]- منصوري الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2005. ص 142.

[2]- The World Economic Forum, Sur le site: www.weforum.org. Consulté le: 12-03-2015.

[3]- Transparency International, Op.cit. Consulté le: 12-03-2015.

[4]- عبد الفتاح بوقنة، مرجع سابق، ص 06.

[5]- الهام طملية فخري، مرجع سابق، ص 30.

من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تقوم بتدعيم قدراتها التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.[1]

ثالثا: عدم حماية المنتوج الوطني

من بين الظواهر التي تقف ضد نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة ما يلي:[2]

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية.
- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية.
- محدودية مجالات التدريب.
- عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب تدفق السلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

ومن هذا نرى أنه من الضروري توفير بيئة تحتوي على كل الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية، تواجه التحديات المفروضة بالتبادل الدولي ودعم المنتوج الوطني.

---

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 282.

[2]– سعدان شبايكي، مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 188.

رابعا: المشاكل المتعلقة بنقص المعرفة والبحث العلمي

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل متعلقة بمدى انتشار الوعي والمعرفة حول هذا القطاع، ومن بين هذه المشاكل نذكر ما يلي:[1]

- الضعف الشديد في الارتباط والتعاون بين مؤسسات البحث العلمي الممثلة في مخابر ومراكز البحث المتخصصة والجامعات، ومراكز التدريب الفني والمهني، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]
- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لنقص الدراسات الجادة في خصائص وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة علمية دقيقة.
- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعدد الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف التنسيق فيما بينها.

خامسا: معدلات الوفاة والفشل

الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة تبين بأن 50% من كل 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لا تبقى لأكثر من سنة ونصف (18) شهرا، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات.[3]

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن 8791 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أغلقت أبوابها سنة 2013 منها 93.8% مؤسسة ذات الشخصية المعنوية، و4.6% ذات الشخصية الطبيعية، أما الباقي فتمثل الصناعات التقليدية.[4]

---

[1]– سيد علي بلحمدي، مرجع سابق، ص 127–128.

[2]- Sadi Nacer, La privatisation des entreprises publiques en Algérie: Objectifs, Modalités et enjeux, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005, P 205.

[3]– سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص 82.

[4]– نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 15.

والجدول التالي يوضح عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب.

الجدول رقم (39): عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب

Sharon Nelton	W.Gibb Dyer	Harold P.Welsh	Janet Hariss Lange
عدم المعرفة بكيفية إدارة المشروع	عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي	ادعاء أسباب خارجية للفشل	عدم القدرة على توفير رأس المال
قصور في التعامل مع الغير	ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع	ضعف التخطيط	نقص العمالة المدربة
ضعف التمويل وإدارة الأموال	ضعف علاقات التضامن مع الغير	عدم توافر المعلومات المناسبة	صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة
نقص التخطيط الاستراتيجي	عدم القدرة على تكوين فريق	ضعف التوجيه في السوق	ارتفاع تكلفة توجيه تكنولوجيا خاصة
قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية	ضعف القدرة على التعبير وإقناع الآخرين	عدم القدرة على مسايرة التطورات	عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات
عدم وجود معاونين للمدير	التأخير في تنفيذ بعض التصرفات	تعدد الأدوار التي يقوم بها رواد الأعمال	ضعف التدفق النقدي

المصدر: هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص 43.

خلاصة:

المتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات يظهر له أنها في تطور مستمر من حيث عددها والتشريعات والقوانين المنظمة والمرافقة لها وذلك بعد ما كانت في فترة ما بعد الاستقلال لا تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة، هذا إن دل على شيء إنما يدل على إدراك الدولة الجزائرية لأهمية هذه المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية.

فمن خلال دراستنا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لاحظنا مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية وهذا من خلال الزيادة في عدد المؤسسات، وكذا مناصب الشغل والقيمة المضافة بالنسبة للقطاع الخاص، أما فيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات من السلع، فإنها تعرف تطورا طفيفا بالنسبة لإجمالي الصادرات، في حين عرف القطاع العمومي ركودا لم يعرف تطورا خلال السنوات الأخيرة.

إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات والمشاكل التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية، الإدارية، القانونية، والمنافسة، والتي يعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا حتى يمكن رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها، والتصدي لهذه العوائق.

الفصل الثالث:

الهيئات المتخصصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

نظرا إلى جميع المعوقات والمشاكل التي تعترض تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ذكرنها في الفصل السابق، إلا أن الحكومة الجزائرية بذلت الكثير من المجهودات في سبيل ترقية وتطوير هذا القطاع من خلال استحداث أليات حكومية وأجهزة الدعم، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: وكالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاون الدولي.

المبحث الأول: وكالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم في هذا المبحث التطرق لأهم الوكالات الداعمة لهذا القطاع، وهذا من خلال إعطاء الأرقام الإحصائية والتحليل.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

في إطار دعم الشباب من طرف الحكومة الجزائرية على إنشائهم مؤسسات ومشاريع خاصة بهم، قامت هذه الأخيرة بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996[1] والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998،[2] وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال الدعم المالي والفني لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و40 سنة إلى إنشاء مؤسسات مصغرة سواء كانت ذات طابع إنتاجي أو خدماتي، بالإضافة إلى منحهم تسهيلات مالية وامتيازات ضريبية[3]، ومن بين مهام الوكالة نذكر ما يلي:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.
- تبليغ الشباب المستفيدين من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات التي يحصلون عليها.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص 12.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 98-231، المؤرخ في 13 جويلية 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 51 الصادر في 15 جويلية 1998، ص 17، (المتمم).

[3]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الرسمي: www.ansej.org.dz، تاريخ الاطلاع: 15-03-2014.

- توفير كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتشريعي والتنظيمي والتقني تحت تصرف الشباب والمتعلقة بممارسة أنشطتهم.
- تقديم الاستشارة للشباب في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.
- تنظيم دورات تكوينية لتجديد معارف الشباب وتكوينهم في تقنيات التسيير.
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشارع.

ومن بين الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد:

أولا: الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهو مكلف بتمويل عمليات لترقية وتدعيم تشغيل الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة وذلك لاتمام رأسمالهم مع القروض الممنوحة من قبل البنك، تخفيض نسب الفوائد والضمانات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية.[1]

ثانيا: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح للشباب ذوي المشاريع

أنشأ الصندوق حسب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998،[2] والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يكلف هذا الصندوق بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والموجهة للشباب أصحاب المشاريع.[3]

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-295، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 87-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص 10.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 98-200، المؤرخ في 09 جوان 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، العدد 42 الصادر في 14 جوان 1998، ص 07.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، العدد 54 الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص 07، (المعدل والمتمم).

يتمثل الدعم المالي لهذه الوكالة عن طريق نوعين من أنماط التمويل حسب قدرة ورغبة صاحب المشروع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (40): أشكال تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لإنشاء المؤسسات المصغرة

نوع التمويل		المساهمة الشخصية	مساهمة الوكالة (قرض بدون فائدة)	مساهمة بنكية (قرض بفائدة)
تمويل ثلاثي	مشروع أقل من 05 مليون دينار	%01	%29	%70
	مشروع أكثر من 05 مليون دينار	%02	%28	%70
تمويل ثنائي	مشروع أقل من 05 مليون دينار	%71	%29	-
	مشروع أكثر من 05 مليون دينار	%72	%28	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دليل إنشاء المؤسسات المصغرة، على الموقع الرسمي:

- www.ansej.org.dz. Consulté le: 15-03-2014.

من خلال الجدول نلاحظ وجود نوعين من أنماط التمويل تعتمد عليهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تمويل المشروع حسب النوع الأول يتمثل في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بالإضافة إلى مساهمة الوكالة ومساهمة البنك، كما تقدر نسبة المساهمة الشخصية في هذا النوع من التمويل بين 01% و02% وهذا حسب القيمة الإجمالية للمشروع، أما النوع الثاني من التمويل يتكون من مساهمة صاحب المشروع بالإضافة على مساهمة الوكالة، أما السبب الذي يؤدي إلى إختيار المستثمر لهذا النوع من التمويل راجع أولا لقدراته المادية بالإضافة إلى استفادته من الامتيازات الممنوحة من طرف هذه الوكالة والتي تتمثل في إعفاء المؤسسة المنشأة كليا من الضريبة على القيمة المضافة عند اقتنائها للمعدات والأدوات، بالإضافة إلى رفع الضريبة على الأرباح وضريبة الدخل الإجمالي لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق النائية.

والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الممولة حسب شكل التمويل للفترة: 2007-2013:

الجدول رقم (41): تطور عدد المشاريع حسب شكل التمويل للفترة: 2007-2013

شكل التمويل	2007*	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة%
تمويل ثنائي	7208	1248	1695	1000	1110	837	623	13721	4.70
تمويل ثلاثي	79172	9386	19153	21641	41722	64975	42416	278465	95.30
المجموع	86380	10634	20848	22641	42832	65812	43039	292186	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الرسمي:

- www.ansej.org.dz. Consulté le: 15-03-2014.

نلاحظ أن أغلب المشاريع ممولة بطريقة التمويل الثلاثي الذي يتدخل فيه البنك كطرف ثالث في العملية، وهذا راجع لعدم توفر أصحاب المشاريع على التمويل اللازم للمشروع.

ولقد توزعت استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الوكالة على مختلف قطاعات النشاط وفي الجدول الموالي سوف نوضح توزع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الوكالة على قطاعات النشاط وهذا منذ نشأة الوكالة إلى سنة 2013.

* المشاريع الخاصة بسنة 2007 تمثل كل المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية سنة 2007.

الجدول رقم (42): إجمالي استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط منذ نشأتها إلى سنة 2013

طبيعة النشاط	عدد المشاريع الممولة		عدد مناصب الشغل	مبلغ الاستثمار(دج)
	القيمة	النسبة %		
الخدمات	87766	30.03	209576	268596533188
نقل المسافرين	18269	6.25	42419	44526189917
الصناعات التقليدية	35877	12.27	109852	89338525794
نقل البضائع	56187	19.22	95729	144446508878
الزراعة	32933	11.27	81338	101655354789
الصناعة	13707	4.69	44285	59310706468
البناء والأشغال العمومية	21729	7.43	69700	79766307785
المهن الحرة	6085	2.08	14162	10832632853
الصيانة	5852	2.02	14763	12367516885
الصيد	854	0.29	4259	5384897511
الري	483	0.17	1906	2875398968
نقل التبريد	12444	4.26	22799	30659332340
المجموع	292186	100	710788	849759905376

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الرسمي:

- www.ansej.org.dz. Consulté le: 15-03-2014.

نلاحظ من خلال الجدول، أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة من طرف الوكالة وذلك بحوالي 30.30%، حيث يحتل المرتبة الأولى يليه قطاع النقل في المرتبة الثانية بنسبة 29.73%، ويضم (نقل المسافرين، نقل البضائع ونقل التبريد)، هذا ما يبين ميل المستثمرين للاستثمار في القطاعات الحيوية كقطاع الخدمات بشتى أنواعها، ويرجع ذلك إلى ضمان مردوديتها بالمقارنة مع الاستثمار في أنشطة أخرى، ثم يأتي قطاع الصناعات التقليدية بـ 12.27%، في المرتبة الثالثة في حين يأتي قطاع الزراعة والبناء والأشغال العمومية في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بنسبة 11.27% و7.43% ولا يتجاوز نصيب الصناعة 04.69%.

كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين تعداد مؤسسات قطاع النشاط وقيمة الاستثمار وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة، أما المعدل المتوسط للمشاريع الممولة من طرف الوكالة يساوي تقريبا 17187 مشروع سنويا، وذلك لو قسمنا إجمالي المشاريع على 17 سنة من النشاط، الرقم يعد معتبرا إلى حد ما، كذلك بالنسبة لإجمالي الوظائف التي تم إنشاؤها والمقدر بـ 710788 منصب عمل منذ بدء عمل الوكالة، لكن في المقابل لا يمكن اعتبار هذا المجهود كافيا مادامت القطاعات الإنتاجية في المؤخرة والتي تعتبر من أهم القطاعات في أغلب دول العالم.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط والجنس:

الجدول رقم (43): إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط والجنس منذ نشأتها إلى غاية: 31-12-2013

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	نسبة المشاريع النسوية %
الخدمات	87766	73031	14735	%17
نقل المسافرين	18269	17794	475	%03
الصناعات التقليدية	35877	29608	6269	%17
نقل البضائع	56187	55480	707	%01
الزراعة	32933	31436	1497	%05
الصناعة	13707	11764	1943	%14

البناء والأشغال العمومية	21729	21201	528	%02
المهن الحرة	6085	3436	2649	%44
الصيانة	5852	5723	129	%02
الصيد	854	840	14	%02
الري	483	461	22	%05
نقل التبريد	12444	12083	361	%03
المجموع	292186	262857	29329	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع الرسمي:

- www.ansej.org.dz. Consulté le: 15-03-2014.

نلاحظ مشاركة العنصر النسوي في مختلف القطاعات بنسب هامشية، إلا في قطاع المهن الحرة التي بلغت نسبة المشاركة 44%، وهذا راجع للمستوى التعليمي المتفوق التي تحوزه نساء اليوم، إضافة لعدم تطلب الجهد البدني الكبير للقيام بمثل هذه الأعمال.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**) بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار،[1] وحددت صلاحياتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001،[2] فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما جاءت هذه الوكالة لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا (**APSI**).

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، ص 04.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيميها وسيرها، العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، ص 07.

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة في تشجيع عملية الاستثمار وإقامة مؤسسات سواء كانت صغيرة أو كبيرة في الجزائر أما المهام الأخرى لهذه الوكالة تكمل في:

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويريها ومتابعتها.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
- تسهيل القيام بالشكليات الأساسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الموحد.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- التأكد من احترام المستثمرين لكل الالتزامات التي تعهدوا بها خلال مرحلة الإعفاء.
- تزويد الراغبين في الاستثمار سواء كانوا أجانب أو محليين بكافة المعلومات والإرشادات اللازمة.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.

كما تساهم هذه الوكالة عن طريق المجلس الوطني للاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات، كما يقوم أيضا هذا المجلس بتحديد المزايا التي تستفيد منها الإستثمارات الجديدة بالإضافة إلى تحديده للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، زد على ذلك يقوم هذا المجلس بدراسة طلبيات الإستفادة من المزايا التي يمنحها للمستثمرين.

ثانيا: الحصيلة الإحصائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

وفيما يلي سوف نوضح مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع وإنشاء مناصب الشغل الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2014.

1- مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع وإنشاء مناصب الشغل:

الجدول رقم (44): تطور مشاريع الاستثمار المصرح بها خلال الفترة: 2002-2014

السنوات	عدد المشاريع		المبلغ (المليون دج)		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة%	القيمة	النسبة%	العدد	النسبة%
2002	495	0.84	98566	0.95	29586	3.07
2003	1628	2.76	396209	3.82	34618	3.60
2004	876	1.49	241768	2.33	24892	2.59
2005	836	1.42	198839	1.92	32019	3.33
2006	2102	3.57	486035	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.10	1327946	12.80	89594	9.31
2009	6932	11.77	439577	4.24	63488	6.60
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76443	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372870	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الرسمي:

- www.andi.dz/index.php/ar/. Consulté le: 21-05-2015.

يلاحظ من خلال الجدول أن الزيادة السنوية في تعداد المشاريع قبل سنة 2008 كانت في حدود الضعف أي 100% (من سنة 2006 إلى 2007) ويعكس ذلك الجهد الكبير الذي قامت به الوكالة ودور الفعال في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن سرعان ما شهدت انخفاض بعد سنة 2009 وتواصلت في الانخفاض إلى غاية سنة 2012 لتعرف زيادة من جديد بعد سنة 2013.

ويمكن إرجاع الانخفاض في عدد الاستثمارات المدعمة من قبل الوكالة بعد سنة 2009، لتوجه المستثمرين الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذي تعدى دورها منح التحفيزات الجبائية ليشمل الدعم المالي وهذا من خلال تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة، أما بالنسبة لقيمة الاستثمارات وعدد مناصب الشغل فهي تتماشى نسبيا مع عدد الاستثمارات.

2- توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (45): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة: 2002-2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع		المبلغ (المليون دج)		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة%	القيمة	النسبة%	العدد	النسبة%
الزراعة	960	1.63	115677	1.12	46604	4.84
البناء والأشغال العمومية	11253	19.11	1367670	13.19	242679	25.22
الصناعة	8070	13.70	5735195	55.29	340135	35.35
الصحة	701	1.19	98521	0.95	16084	1.67
النقل	31353	53.24	859913	8.29	156993	16.32
السياحة	635	1.08	1003175	9.67	50026	5.20
الخدمات	5909	10.03	746966	7.20	101212	10.52

التجارة	02	0.00	37514	0.36	4100	0.43
الاتصالات	05	0.01	408241	3.94	4348	0.45
المجموع	58888	100	10372870	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الرسمي:

- www.andi.dz/index.php/ar/. Consulté le: 21-05-2015.

إلى غاية نهاية 2014 بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة 58888 مشروع ممولة بقيمة 10372870 مليون دج، حيث أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع النقل بنسبة أكثر من 53% من إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة، كما ساهمت الوكالة عن طريق تمويلها للمشاريع بتوفير 962181 منصب شغل، حيث يشغل قطاع النقل 156993 عامل أي بنسبة 16.32% من إجمالي مناصب الشغل، في حين يمثل قطاع الصناعة نسبة 13.70% من المشاريع، ويحتل حصة الأسد في مناصب الشغل المستحدثة بنسبة 35.35% من إجمالي المناصب.

3- توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب الطابع القانوني:

الجدول رقم (46): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب الطابع القانوني خلال الفترة: 2002-2014

الطابع القانوني	عدد المشاريع		المبلغ (المليون دج)		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %	العدد	النسبة %
الخاص	57833	98.21	5604240	54.03	805908	83.76
العمومي	970	1.65	3631213	35.01	115278	11.98
المختلط	85	0.14	1137418	10.97	40995	4.26
المجموع	58888	100	10372870	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الرسمي:

- www.andi.dz/index.php/ar/. Consulté le: 21-05-2015.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة استفادة مؤسسات القطاع الخاص من دعم الوكالة تفوق بكثير استفادة القطاع العام وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى دعم الدولة الجزائرية للقطاع الخاص وهذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق حيث قدرت نسبة استفادة مشاريع القطاع الخاص من دعم الوكالة خلال الفترة 2002-2014 بـ 98.21%، حيث تمثل الأغلبية الساحقة، ولا تمثل نسبة استفادة القطاع العام من دعم الوكالة إلا نسبة قليلة جدا لا تتعدى 02%، كذلك الحال بالنسبة للمناصب المستحدثة فقد بلغ عددها في القطاع الخاص خلال نفس الفترة 805908 عامل، أي بنسبة 83.76%.

ولعل من أهم مبادئ قانون الاستثمار في التشريع المعمول به حاليا هو عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب المدعوين للعمل بالجزائر، ولقد انعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني نظرا للإمكانيات الكبيرة للأجانب في نقل وخلق التكنولوجيا والمساهمة في امتصاص البطالة، والجدول الموالي يوضح توزع إجمالي استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية المدعمة من طرف الوكالة للفترة 2002-2014.

4- توزيع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية:

الجدول رقم (47): توزيع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية المدعمة من طرف وكالة خلال الفترة: 2002-2014

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع		قيمة المشروع (مليون دج)		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الإستثمارات المحلية	58324	99	8018771	77	848302	88
الإستثمارات الأجنبية	564	01	2354099	23	113879	12
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الرسمي:

- www.andi.dz/index.php/ar/. Consulté le: 21-03-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الوكالة هي مشاريع محلية حيث تمثل نسبة 99% أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فلا تتعدى نسبتها 01% وتنقسم بين الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك نلاحظ أن نسبة قيمة الاستثمارات المحلية تمثل 77% بينما تمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية 23% من إجمالي قيمة الاستثمارات المدعمة من طرف (**ANDI**).

أما بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة، فإن المشاريع المحلية تمثل نسبة 88% من المناصب المستحدثة وهذا راجع لاعتماد الاستثمارات المحلية على كثافة العمال وعدم استخدامها للتكنولوجيا، بينما تمثل نسبة مساهمة المشاريع الأجنبية في خلق فرص العمل نسبة 12%، ويمكن إرجاع ذلك لاعتمادها على أحدث التكنولوجيات مما يجعلها لا تحتاج للعامل البشري بكثافة.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة.

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقوم الوكالة بالمهام التالية:[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- منح قروض بدون فائدة.
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، ص 08.

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.
- تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها.

كما تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

- سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000 دج، وقد تصل إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، من اجل شراء المواد الأولية.
- قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000 دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، والشكل الموالي يوضح التركيبة الثلاثية:

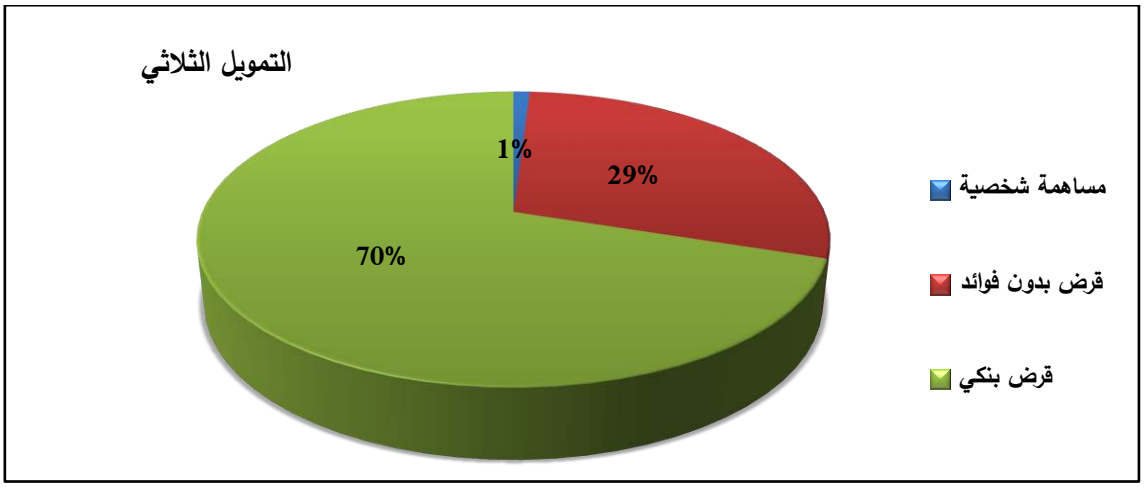

الشكل رقم (21): التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الشكل نلاحظ أن التمويل الثلاثي يكون للقروض التي لا تتعدى قيمتها مليون دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60

شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) وتكون أطراف العملية بين حامل المشروع بنسبة مساهمة شخصية 01% والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بقرض بدون فائدة بنسبة 29%، أما الطرف الثالث في البنك بتقديم قرض بنكي بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

ثانيا: الحصيلة الإحصائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لعبت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا رياديا في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، للتقليص من حدة البطالة، عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة.

1- حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

والجدول الموالي يوضح حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشاءها إلى غاية السداسي الأول لسنة 2015:

الجدول رقم (48): تطور عدد ملفات قروض الوكالة الوطنية لتسيير القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015

قطاعات النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	106066	14.60
الصناعة الصغيرة	277145	38.11
البناء والأشغال العمومية	61226	8.43
الخدمات	152062	20.94
الصناعة التقليدية	127215	17.55
التجارة	2012	0.28
الصيد البحري	633	0.09
المجموع	726359	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع الرسمي:

- www.angem.dz. Consulté le: 15-02-2016.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت بتمويل 726359 مشروع منذ بداية نشاطها إلى غاية السداسي الأول من سنة 2015، كما نلاحظ أيضا أن أكبر نسبة في عدد القروض الممنوحة تمثلت في القروض الموجهة للصناعات الصغيرة حيث بلغت 277145 قرض وهذا بنسبة 38.11% من إجمالي القروض الممنوحة، أما باقي القطاعات فتتراوح نسبها من إجمال القروض الممنوحة بين 08% و20% ماعدا قطاعي التجارة والصيد البحري الذي لم يتعدى 01%، وقد وصلت قيمة القروض الممنوحة إلى غاية 2013/12/31 إلى 25.9 مليار دج.[1]

2-توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس:

الجدول رقم (49): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015

جنس المستفيد	القروض الممنوحة	النسبة %
رجال	275279	37.90
نساء	451080	62.10
المجموع	726359	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع الرسمي:

- www.angem.dz. Consulté le: 15-02-2016.

[1]- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 47.

والشكل الموالي يوضح التوزيع حسب الجنس:

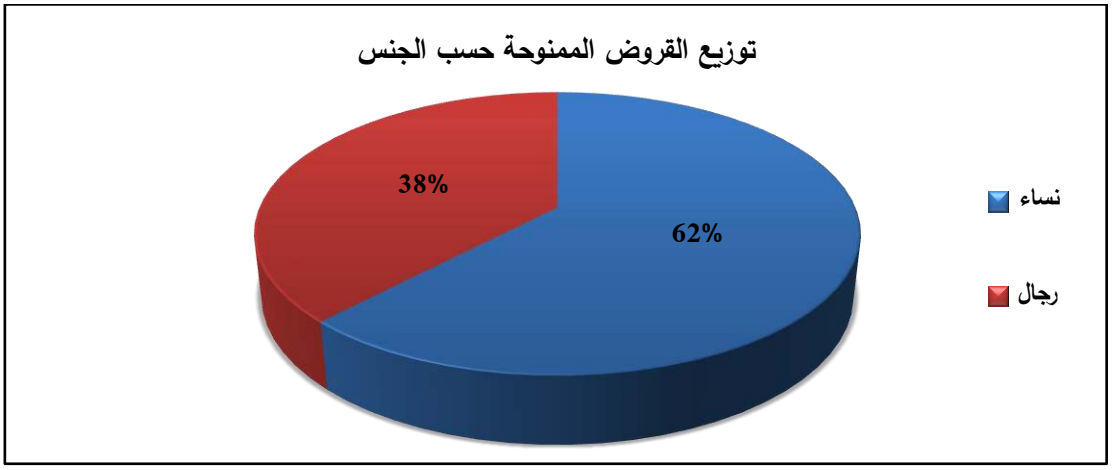

الشكل رقم (22): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015.

نلاحظ أن حصة النساء في الحصول على القروض من طرف الوكالة بلغت نسبة 62%، من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا دليل على الطلب بكثرة لهذا النوع من القروض من طرف النساء بسبب إمكانية الحصول على التمويل لشراء المواد الأولية، والتي تعتبر كعنصر أساسي لبداية النشاط.

3-توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:

الجدول رقم (50): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ نشأة الوكالة إلى غاية: 30-06-2015

برنامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
عدد القروض بدون فوائد لشراء المادة الأولية	661323	91.05	991985
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	65036	8.95	97554
المجموع	726359	100	1089539

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع الرسمي:

- www.angem.dz. Consulté le: 15-02-2016.

نلاحظ أن عدد القروض بدون فوائد الممنوحة لشراء المادة الأولية تمثل نسبة 91.05% من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا راجع إلى المبلغ البسيط المقدم لهذه العملية مقارنة بالقروض الممنوحة لإنشاء المشاريع، إضافة إلى طبيعة المشروع فمعظم هذه النشاطات هي صناعات مصغرة وصغيرة، لا تحتاج إلى تجهيزات ضخمة بقدر ما تحتاج إلى المادة الأولية.

كل هذه المعطيات سمحت للوكالة من أن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل، ومساهمة في استحداث مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللواتي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات الفلاحة، الحرف والصناعات التقليدية، والخدمات وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة.

المبحث الثاني: صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء صناديق الضمان خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل عملية حصول هذه المؤسسات على القروض البنكية، حيث تقدم هذه الصناديق ضمانات للبنوك التجارية محل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تتمثل هذه الضمانات في تحمل الصندوق نسبة معينة من مبلغ القرض الممنوح في حالة عدم قدرة هذه المؤسسات إيفاء ديونها اتجاه البنوك بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه الصناديق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: ماهية الصندوق

يعرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(FGAR)**، أنه مؤسسة عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع الصندوق تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، حيث أنشئ طبقا للمادة 14 من القانون 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، انطلق هذا الصندوق نشاطه بصورة رسمية في 14 مارس 2004 بالمقر الاجتماعي بالقبة، يضمن قروض الاستثمارات كحد أدني 04 مليون دج وكحد أقصى 50 مليون دج وفق النسب التالية:

- إلى حد 80% عندما يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسة.
- إلى حد 60% عندما يتعلق الأمر بتوسيع نشاط.

كما تمثلت مهامه الأساسية في مرافقة وتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية، حيث يقوم هذا الصندوق بدعم هذه المؤسسات عن طريق مشاركة البنوك في تقاسم أخطار التمويل الممنوحة من خلال الضمانات المالية.

ويتولى الصندوق المهام التالية:[1]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة وأخذ المساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- تلقي بصفة دورية، معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- القيام بأي مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.
- في إطار تنفيذ الضمان، يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص عند الاقتضاء، آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.
- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يحتمل أن يقدمه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية أو شخصية.

---

[1]– صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الرسمي: www.fgar.dz، تاريخ الاطلاع: 21-04-2014.

ويمكن تلخيص مراحل ضمان القروض وفق الشكل التالي:[1]

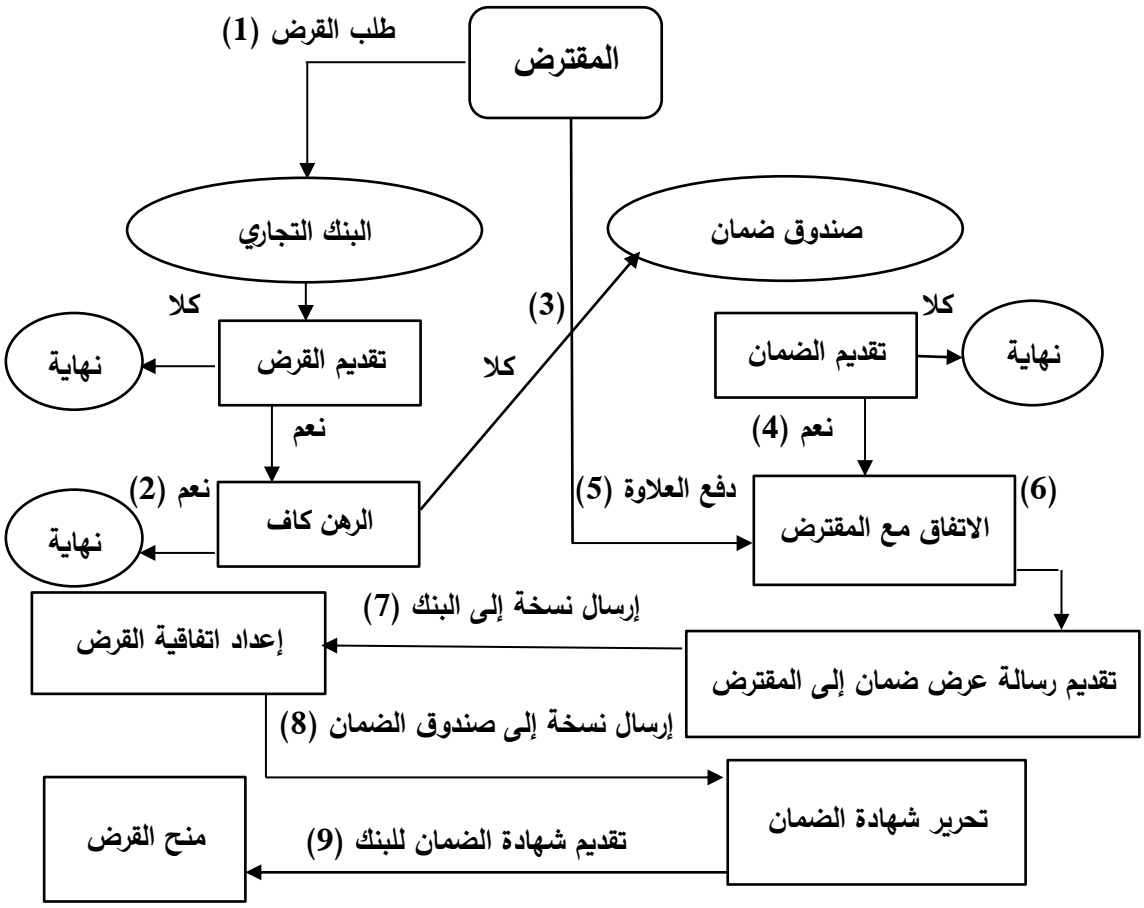

الشكل رقم (23): مخطط ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسير عملية منح الضمان من طرف الصندوق وفق المراحل التالية:

- تقوم المؤسسة بطلب القرض من البنك أو المؤسسة المالية.
- تطلب المؤسسة من الصندوق ضمان القرض البنكي.
- في حالة القبول يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المقرضة.
- تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية تمنح للصندوق خلال مدة القرض.
- وفي حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

[1]– رامي حريد، صندوق ضمان القروض هل هو محفز لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11–12 مارس 2013، ص 16.

ثانيا: أهداف صندوق ضمان القروض وشروط الاستفادة من خدماته

1- أهداف صندوق ضمان القروض:

إن الهدف الرئيسي لصندوق ضمان القروض هو حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي، وذلك بالموافقة على ضمان قروض البنوك التجارية هذا الهدف تنشق عنه أهداف أخرى منها:

- تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديدها كلها، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقي.
- تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنافس المنتجات المستوردة وذلك عن طريقة إنتاجها محليا.
- تقديم خدمات لصغار المستثمرين خاصة في مجال تقديم المعلومات الاقتصادية الضرورية.
- العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة بالخصوص.

2- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء المؤسسات التي سيتم ذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها:[1]

- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر.
- تحقيق قيمة مضافة معتبرة.
- تساهم في تقليص الواردات، أو تنمية وزيادة الصادرات.
- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية.
- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة.

---

[1]- محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ماي 2006، ص 513.

- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين والتمهين أو الجامعات والمعاهد المتخصصة، كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة.
- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.
- المشاريع المنشأة في المناطق التي تكثر فيها البطالة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها الإستفادة من ضمانات الصندوق نذكر منها ما يلي:[1]

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية والتي عجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء بالتزاماتها.
- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (01-18) فيما يخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وشروط تأسيسها.
- البنوك والمؤسسات المالية، الوكالات التجارية والعقارية.
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة (البورصة).
- شركة التصدير والإستيراد (تستثني منها المؤسسات الإنتاجية).

ثالثا: الضمانات المقدمة من طرف الصندوق

يقدم الصندوق نوعين من الضمانات:[2]

1- الضمان العادي:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم التسديد، تتراوح نسبة الضمان مابين 10 و80% من القرض البنكي الذي يتراوح مابين 04 ملايين دج و50 مليون دج، المدة القصوى للضمان 07 سنوات، يستفيد الصندوق من خلال تقديمه للضمان من

---

[1]- محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مرجع سابق، ص 513

[2]- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الرسمي، مرجع سابق.

علاوة كتكلفة لدراسة المشروع تتراوح بين 10000 و50000 دج تسدد عند الموافقة المبدئية على المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد المبلغ لصاحبه، كما يأخذ الصندوق علاوة التزام تقدر بـ 01% من قيمة القرض، تسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضمان.

2- آلية الضمان المشترك بين صندوق ضمان القروض وبرنامج ميدا الأوروبي:

أعطى برنامج ميدا للاتحاد الأوربي والمعني بتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى دول جنوب المتوسط موافقته على ضمان القروض التي تمنحها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر تحديدا بتخصيص صندوق لضمان القروض التي يضمنها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبلغ قيمته 20 مليون أورو وتدوم 03 سنوات.

وتتمثل القروض المؤهلة لضمانات برنامج ميدا فيما يلي:

- قروض الاستثمارات العادية أو عن طريق الإيجار.
- قروض تطور النشاط والمواد الأولية الجديدة.
- قروض تجديد آلات الإنتاج.
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية.
- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار، إلى غير ذلك من القروض.

أما القروض غير المؤهلة فتتمثل في:

- إنشاء مؤسسة.
- نقل المؤسسة.

والمؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج ميدا الأوربي هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والتي لها على الأقل 03 سنوات من النشاط وتشغل أكثر من 20 عامل والحاملة لمشروع استثماري، كما يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية واقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

كما أنه في إطار برنامج ميدا ومن خلال الاتفاق المبرم والمتمثل في ضمان مضاد، تم تحديد عمولة الالتزام بنسبة تقدر بـ 0.6% وتدفع كل ستة أشهر أو سنويا، ويتمثل هذا الضمان المضاد في كون أن نسبة القرض البنكي والمتمثلة في 70% من تكلفة المشروع تكون مغطاة من قبل

الصندوق بنسبة 70% (أما 30% يتحملها البنك) وهاته الأخيرة تغطي نسبة 70% في إطار تغطية برنامج ميدا و30% يتحملها الصندوق، إلا أنه تم تعديل هذه النسبة في سنة 2007 حيث أصبح البرنامج يضمن النسبة كاملة والشكل الموالي يوضح ذلك:[1]

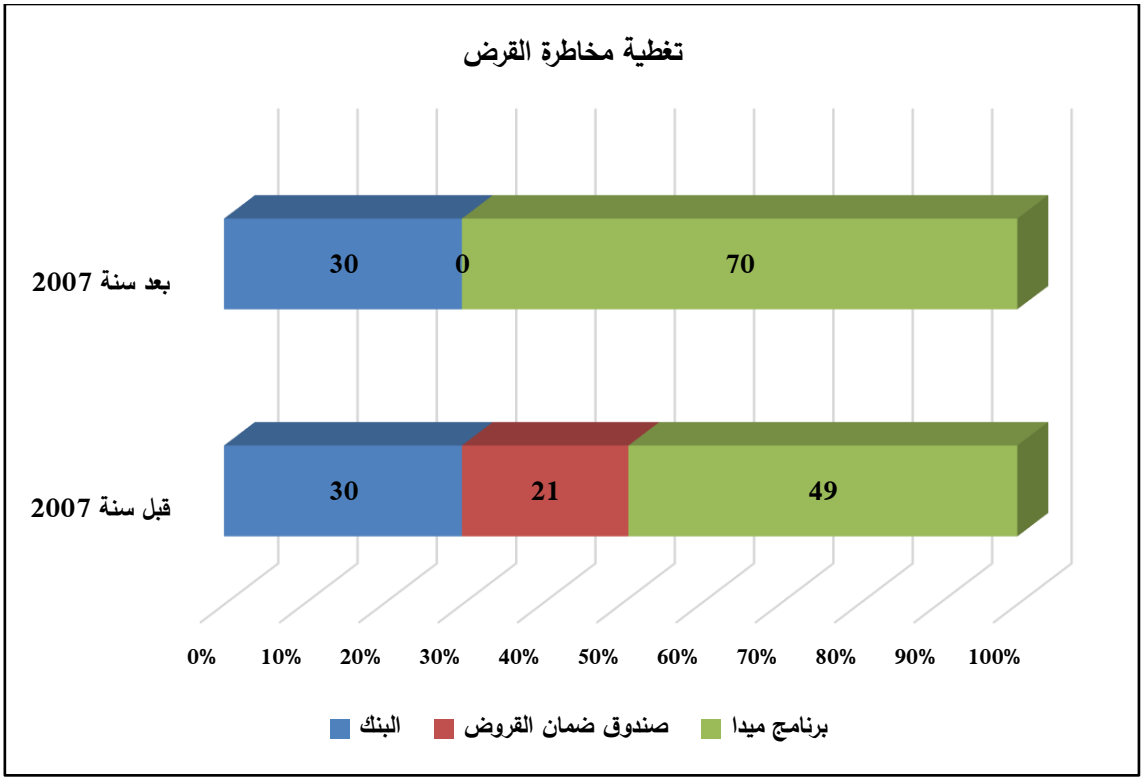

الشكل رقم (24): تغطية مخاطرة القرض من طرف صندوق ضمان القروض.

[1] – صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الرسمي، مرجع سابق.

رابعا: الحصيلة الإحصائية لصندوق ضمان القروض

ومن أجل توضيح مساهمة الصندوق في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقديم الجداول التالية:

1- وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع:

الجدول رقم (51): وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع للفترة: 2004-2013

	النشأة	* التوسيع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	453	582	1035
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	39386409638	55787932213	95174341852
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	21278034430	36886701737	58164736167
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%54	%66	%61
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	8455089101	18807670398	27262759499
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%40	%51	%47
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	18664656	32315585	26340830
عدد مناصب الشغل المستحدثة	9847	33579	43426

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 40.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق منذ بداية نشاطه سنة 2004 قام بمنح ضمانات لـ 1035 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، الحصيلة تعد هزيلة مقارنة بالأهداف التي أنشئ من أجلها وعدد الملفات المقدمة للحصول على الضمان، حيث ساهم في استحداث 453 مؤسسة جديدة، كما ساهم أيضا في توسيع نشاط 582 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بمبلغ ضمانات إجمالي قدر بـ 27.26 مليار دج، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ من خلال الجدول أن معدل ضمانه الممنوح لم يتعدى 51%،

* تشمل أيضا تجديد المشاريع والتجهيزات.

وتعود الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه النتيجة حسب التقرير السنوي لهذا الصندوق، بعدم تطابق القروض المطلوبة من طرف المؤسسات مع احتياجاتها الفعلية بالإضافة إلى عدم توفر كل شروط التي و ضعها الصندوق من أجل منحه لهذه المؤسسات الضمان المطلوب، وبالتالي لا بد من توسيع نشاط صندوق ضمان القروض لما له من أهمية في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

أما عن المساهمة في التوظيف فقد تم إحصاء 43426 منصب عمل جديد، وهو رقم مقبول مقارنة بعدد الضمانات المقدمة التي لم تتجاوز 1035 ضمانا، وبالتالي لا بد من زيادة عدد الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق حتى يتم إنشاء وتوسيع أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من مناصب العمل.

2- الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (52): الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط: 2004-2013

قطاع النشاط	المشاريع		الضمان (دج)		مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة	%	العدد	%
الصناعة	570	%55	17326694072	%64	27731	%64
البناء والأشغال العمومية	265	%26	5411758710	%20	10468	%24
الفلاحة والصيد البحري	09	%01	270660625	%01	499	%01
الخدمات	191	%18	4253646092	%16	4728	%11
المجموع	1035	%100	27262759499	%100	43426	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 41.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد استحوذ على عدد كبير من ضمان الصندوق، حيث استفاد 570 مشروعا صناعيا من ضمانات الصندوق بقيمة إجمالية فاقت 17 مليار دج، أي

ما يعادل 64% من إجمالي قيمة الضمانات المقدمة، وحل قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 265 مشروعا أي ما يعادل 26% من إجمالي عدد المشاريع التي استفادت من الصندوق بقيمة إجمالية فاقت 05 مليار دج، ثم تلاه في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بـ 191 مشروعا أي ما يعادل 18% من إجمالي قيمة الضمانات المقدمة التي فاقت مبلغ 04 مليار دج، في حين أن نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يتجاوز 09 مشاريع بنسبة 01% من إجمالي المشاريع، وهذا مؤشر يدل على أن الصندوق ضمان القروض نادرا ما يمنح ضمانات للمشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة مرتفعة نسبيا، ولكن إذا ما أردنا فعلا زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من مناصب العمل فلا بد من زيادة عدد الضمانات الممنوحة لقطاع الفلاحة باعتباره بديل لمرحلة ما بعد الريع.

3- الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الجهة:

يمكن إجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهة إضافة إلى عدد مناصب الشغل التي أنشئت منذ 2004 إلى 2013 في الجدول التالي:

الجدول رقم (53): الملفات المعالجة حسب الجهات: 2004-2013

الجهة	المشاريع		الضمان (دج)		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة
الشرق	252	%24	6928259779	%26	11495	%26
الوسط	536	%52	13239121619	%48	20990	%48
الغرب	202	%20	5979572949	%22	9428	%22
الجنوب	45	%04	1115805152	%04	1513	%04
المجموع	1035	%100	27262759499	%100	43426	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 42.

من الجدول نلاحظ أن أغلب المشاريع التي استفادت من ضمانات الصندوق سواء عند الإنشاء أو التوسع تتمركز وسط البلاد بـ 536 مشروعا أي ما يعادل 52% من إجمالي المشاريع المضمونة، وفي الرتبة الثانية منطقة الشرق بـ 152 مشروعا أي ما يعادل 24% من إجمالي المشاريع المضمونة، تليها في المرتبة الثالثة منطقة الغرب بـ 202 مشروعا أي ما يعادل 20% من إجمالي المشاريع المضمونة، في حين أن عدد المشاريع التي تحصلت على الضمانات في منطقة الجنوب لم تتجاوز 45 مشروعا، ما نسبته 04%، وهذا راجع ربما إلى النقص المسجل في فروع الصندوق على مستوى الوطن، حيث يوجد الفرع الأول في مدينة وهران والثاني في مدينة عنابة، وبغرض التقرب من أصحاب المشاريع ومدراء المؤسسات قام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفتح المكتب الجهوي الثالث من نوعه بولاية ورقلة، والذي انطلق بالعمل في الفاتح من شهر مارس 2013، وهذا في إطار السياسة التوسعية التي ينتهجها الصندوق.

المطلب الثاني: صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**CGCI**) بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، وبدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006، جاء الصندوق من أجل إعطاء صبغة جديدة لتسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي طالما عجزت عن توفير الضمانات الكافية للبنوك من أجل حصولها على القروض، حيث يعتبر الصندوق شركة ذات أسهم، يهدف إلى ضمان تسديد القروض التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، ويقدر المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار جزائري.

يتكون رأسمال الاجتماعي للصندوق المسموح به 30 مليار دينار جزائري، ويقدر رأسمال المكتتب بـ 20 مليار دينار جزائري، منها ما نسبته 60% على الخزينة العمومية و40% مقسمة بين البنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ويتكون الفرق بين رأسمال المسموح به ورأسمال المكتتب من سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة

الخزينة،[1] فضخامة قاعدته المالية من الأموال الخاصة وكثافة الشبكة البنكية لأهم شركائه، يجعل منه من ناحية قدرات التعهد والاستجابة لطلب السوق، مؤسسة من الدرجة الأولى.

لا تستفيد من ضمان الصندوق، القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك، كما تخص المخاطر المغطاة عدم تسديد القروض الممنوحة والتصفية القضائية للمقترض، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ونسبة 60% في حالة تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بتوسيع وتجديد تجهيزات المؤسسة.[2]

هذا وتحدد العلاوة المستحقة بعنوان تغطية الخطر بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، ويسددها المستثمر سنويا، ويتم تحصيل العلاوة من البنك مانح القرض وذلك لفائدة صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل توضيح أكثر لمهام هذا الصندوق قمنا بتقديم الجدول الموالي والذي يمثل حصيلة نشاطه خلال الفترة: 2011-2013:

الجدول رقم (54): حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة: 2011-2013

قطاع النشاط	عدد الملفات		مبلغ الضمان (مليون دج)		مناصب الشغل المستحدثة	
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %	العدد	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	669	32.17	15195	27.86	10580	33.51
النقل	536	25.78	4669	8.56	3324	10.53

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 27 الصادر في 28 افريل 2004، ص 30.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 04-134، مرجع سابق، ص 31.

الصناعة	657	31.60	29861	54.75	14884	47.15
الصحة	104	5.00	3270	5.99	1628	5.15
الخدمات	113	5.43	1536	2.81	1149	3.64
المجموع	2079	100	54531	100	31565	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، 22، 24، لسنة 2011-2012-2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 39-38-43.

يوضح الجدول أعلاه أن عدد الملفات المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2011-2013 تقدر بـ 2079 ضمان، امتازت باحتلال قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة من حيث عدد الملفات الممنوحة وذلك بنسبة 32.17% من مجموع الضمانات، يتبعه قطاع الصناعة بنسبة 31.60% والمساهم الأول من حيث خلق مناصب الشغل 47.15% من إجمالي المناصب المستحدثة، والمستفيد الأكبر كذلك من ناحية قيمة الضمان بمبلغ 29861 مليون دج أي بنسبة 54.75%.

فبالرغم من أن هذا الصندوق يعتبر حديث النشأة إضافة إلى فترة جموده بين سنة تأسيسه (2004) وسنة بداية نشاطه (2006)، إلا أن معدلات تطوره سريعة خاصة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والنقل، فبعد إنشائه شهدت آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في إنشاء هذه المؤسسات، وهذا بسبب ضمانه للقروض الممنوحة من طرف الجهات المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما عن توزيع حصيلة الصندوق حسب الجهات فجاءت كالتالي:

الجدول رقم (55): حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة: 2011-2013

الجهات	عدد الملفات	النسبة %
الوسط	717	34.49
الشرق	853	41.03
الغرب	302	14.53
الجنوب	207	9.95
المجموع	2079	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، 22، 24، لسنة 2011-2012-2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 39-38-44.

نلاحظ تمركز كبير للمشاريع المضمونة من طرف الصندوق في الجهة الشرقية للبلد بنسبة 41.03%، وكالعادة منطقة الجنوب دائما تحتل المرتبة الأخيرة في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف حواصل هيئات الدعم لها.

إن دور صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ينحصر فقط على تقديمه لضمانات من أجل حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم، بل يساهم أيضا في ترقية الاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إسهامه في النشاطات الاستشارية بالتعاون مع هيئات الدعم الحكومية المخصصة لهذه المؤسسات في المراكز التكوينية التي خصصت لتكوين هذه المؤسسات في مختلف المجالات.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

أولا: ماهية الصندوق

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994،[1] والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية إما بالتسريح الإجباري أو بتوقف نشاط المستخِدم،[2] وتتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يأتي:

- إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع والبالغين ما بين 30 و50 سنة، لا سيما عبر منح قروض غير مكافأة.
- يضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط ليمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفدين في جميع الظروف.
- يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية في تطوير أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، لا سيما من خلال التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، وكذا تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بـ:

- المساعدة في البحث عن الشغل.
- دعم العمل الحر.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 44 الصادر في 07 جويلية 1994، ص 05.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 03 الصادر في 11 جانفي 2004، ص 05، (المتمم).

- الاستفادة من التكوين من أجل زيادة قدراته ومؤهلاته والرفع من المستوى المهني.
- يمكن ذات النظام، الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة والتهيؤ للإدماج في الحياة المهنية.

ثانيا: شروط الالتحاق بالجهاز

يستفيد من خدمات الصندوق كل شخص يستوفي الشروط التالية:

- أن يبلغ من العمر ما بين 30-50 سنة.
- يتمتع بالجنسية الجزائرية.
- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب القرض.
- مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل، أو مستفيد من نظام تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك كفاءات ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

ثالثا: آلية عمل الصندوق

يقدم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إعانات للبطالين الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية والبالغين ما بين 30 و50 سنة ويقدم الصندوق مساعدات مالية وفق التركيبة التالية:

الجدول رقم (56): التركيبة المالية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة

التكلفة الإجمالية للمشروع	المساهمة الشخصية	قرض الصندوق بدون فائدة	القرض البنكي بفائدة مخفضة
أقل أو يساوي 05 مليون دج	%01	%29	%70
يفوق 05 مليون دج ويقل أو يساوي 10 مليون دج	%02	%28	%70

المصدر: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، على الموقع الرسمي:

- www.cnac.dz. Consulté le: 15-06-2014.

الصيغة الوحيدة للتمويل هي ثلاثية الأطراف، صاحب المشروع، الصندوق والبنك حيث تكلفة المشروع تغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة.

إضافة إلى المساعدات المالية يقدم الصندوق مزايا ضريبية، كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء وأثناء مرحلة الاستغلال، إضافة إلى التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.

رابعا: الحصيلة الإحصائية للصندوق

الجدول رقم (57): المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط إلى غاية: 31-12-2013

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة		عدد مناصب الشغل		مبلغ التمويل (مليار دج)	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزراعة	5967	6.25	14143	7.59	20.35	7.39
الصناعات التقليدية	4172	4.37	11001	5.91	10.34	3.76
البناء والأشغال العمومية	5018	5.25	16606	8.92	17.43	6.33
الري	201	0.21	699	0.38	1.26	0.46
الصناعة	6195	6.48	17898	9.61	22.94	8.33
الصيانة	518	0.54	1259	0.68	1.25	0.46
الصيد البحري	164	0.17	471	0.25	0.92	0.34
المهن الحرة	375	0.39	805	0.43	1.06	0.39
الخدمات	19144	20.04	40689	21.85	66.57	24.16
نقل البضائع	42387	44.36	65307	35.07	107.14	38.89
نقل المسافرين	11401	11.93	17365	9.32	26.19	9.51
المجموع	95542	100	186243	100	275.51	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، 22، 24، لسنة 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 49.

والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس:

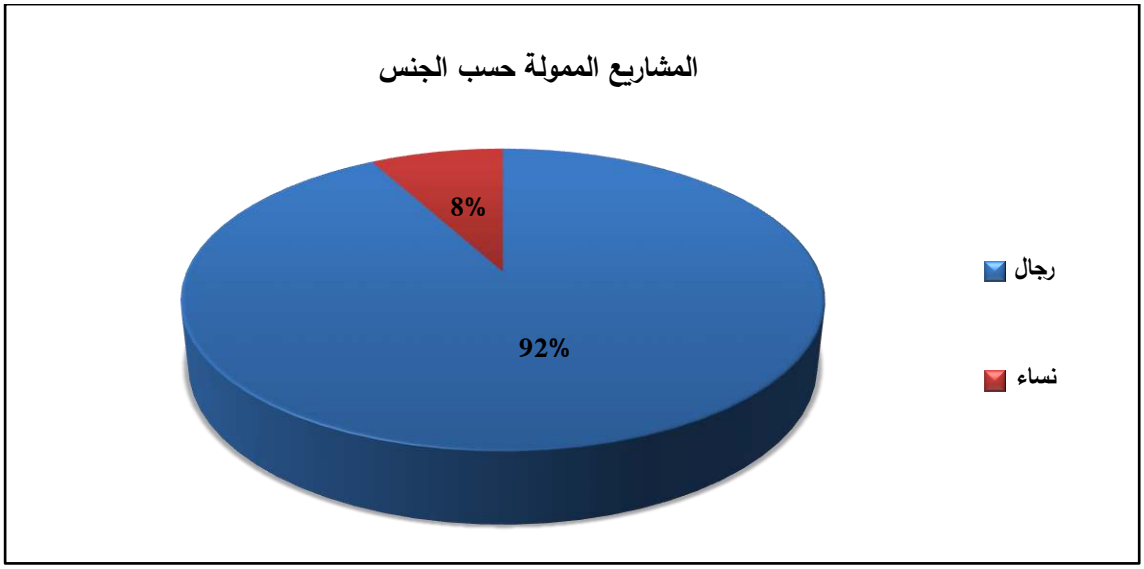

الشكل رقم (25): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس.

بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق 95542 مشروع إلى غاية 2013 بقيمة إجمالية تقدر بـ 275.51 مليار دج، واستحداث 186243 منصب عمل، إلا أن قطاع النقل (نقل البضائع والمسافرين) احتل حصة الأسد بنسبة 56.30% يليه قطاع الخدمات بنسبة 20%، في حين يبقى القطاع الصناعي دائما في المراتب الأخيرة، وهذا لتوجه معظم المستثمرين والمقاولين إلى القطاعات الأقل خطورة مثل قطاع الخدمات بصفة عامة.

أما عن الشكل فنلاحظ أن نسبة الرجال في الحصول على التمويل من الصندوق بلغ 92% مقارنة بـ 08% للعنصر النسوي، وهو ما يفسر عزوف النساء للجوء إلى هذا الصندوق على عكس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثالث: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاون الدولي

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وغيرها، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:[1]

الدعم المالي: هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع، حيث تمثل هذه النقطة عائق كبير أمام الشباب حاملي المشاريع الطامحين إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الإستثمارات الجديدة واستثمارات التوسع وغيرها.

شبكات النصح والتكوين: هناك الكثير من خدمات النصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها مختلف الغرف والمراكز والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير مؤسساتهم، حيث تقترح كل هيئة عروض تكوينية مختلفة.

الدعم الوجيستيكي: تهدف بعض هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو المعقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الإنفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات، هذه العمليات تقوم بها كل من مشاتل المؤسسات وحاضنات الأعمال، التي لعبت دورا جديدا في إدماج جميع أشكل الدعم والمرافقة في هيئة واحدة وذلك لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي سنتطرق لمختلف هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر، وكذا الاتفاقيات والتعاون الدولي والثنائي فيما يخص تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- Philippe Albert, Michel Bernasconi et Lynda Gaynor, Les incubatrices émergences d'une nouvelle industrie, Comparaison des acteurs et de leurs stratégies: France, Allemagne, Royaume Uni, Etats-Unis, Etude présente au Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie, France, Avril 2002, P 08-09.

المطلب الأول: الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى مساهمة هذه الهيئات في إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات، وفيما يلي بعض التعاريف للمرافقة:

"المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"[1]

كذلك تعرف المرافقة "هي إجراء تهدف إلى مرافقة شخص أو فريق مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار"[2]

ويقول (**Olivier Culliere**) "أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من هيئات قانونية، منظمات استشارية، جماعات محلية، وكالات عامة وخاصة، جمعيات مهنية، مجالس مختلفة، بنوك، مؤسسات التأمين، ضرائب، مؤسسات رأس المال المخاطر وغيرها"[3]

وحاضنات الأعمال تعتبر أحد هيئات مرافقة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، بحيث تعرف أنها مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيان قانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف تقديم دفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين) ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة.[4]

---

[1]- Duvert Régis, Hekimian Norbert et Vallat David, L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, Etude pour la direction régionale du travail, de l'emploi et de la formation professionnelle, Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, Mai, 2002, P 48.

[2]- Catherine Leger-Jarniou, Quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, Communication au 4ème congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, Paris, 24-25 Novembre 2005.

[3]- Olivier Culliere, Déterminants institutionnelles de l'intensité d'accompagnement à la création d'entreprise, Colloque: Accompagnement des jeunes entreprises entre darwinisme et assistanat, Centre d'Etude et de Recherche sur les Organisations et le Management (CEROM), Montpellier, 26 Mai 2005, P 02.

[4]- حسين رحيم، مرجع سابق، ص 168.

ونتيجة النجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول، ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ هذا المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال، رغم تأخرها نوعا ما مقارنة ببعض الدول العربية، حيث تم صدور القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل، المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة ومنظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

أولا: مشاتل المؤسسات

تم صدور القانون الأساسي لإنشاء مشاتل المؤسسات طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، حيث يعرفها القانون أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

1- أشكال المشاتل:

لقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاث أشكال من المشاتل وذلك تبعا لنوع القطاع التي تنتمي إليه المشاريع:

أ- **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد ضم مفهوم المحاضن في المشاتل، على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما، مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات الأعمال.

ب-**ورشة الربط:** هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص 04.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003، ص 13.

ت-نزل المؤسسات: هو عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث، هذا المفهوم أقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحضنة تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا، هذا التمييز بين أشكال مشاتل المؤسسات قد يعود لرغبة المشرع الجزائري في خلق تخصص داخل المشاتل بغرض تسهيل عمل هذه الهيئات وتسهيل وصول حاملي المشاريع إليها.

2- أهداف المشاتل:

وتهدف هذه المشاتل إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:[1]

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئ للمؤسسات الجديدة.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تقديم الأفضل.
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

3- مهام المشاتل:

وفي إطار الأهداف المذكورة سابقا تكلف المشاتل بما يلي:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.

---

[1]- توفيق جوادي، حاضنات الأعمال فكرة تنموية مؤسساتية جديدة في طريق تحقيق اقتصاد مستدام، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 39.

- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات.
- تقديم إرشادات خاصة.
- تتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير المحلات، احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.
- تقدم المشتلة فيما يخص شروط تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع.
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي.
- تتولى فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده.
- زيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني، المحاسبي، التجاري والمالي تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.
- توفر المشتلة بناءا على طلب المؤسسات المحتضنة الخدمات المشتركة التالية:
  - استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس.
  - توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق.
  - استهلاك الكهرباء، الماء والغاز.

4- مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاتل:

يتم احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاتل عبر أربعة مراحل نلخصها فيما يلي:[1]

تتم عملية احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من المراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى استقبال الملفات ودراستها وكذلك مناقشة المشاريع التي يتقدم بها أصحاب المؤسسات، من خلال المقابلات الشخصية أين يتم التأكد من جدية صاحب الفكرة ومدى مصداقية تحققها.

[1]- الشريف ريحان، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 17-18 أفريل، 2012، ص 07.

أما المرحلة الثانية تشمل دراسة المشروع، هذا عن طريق دراسة جدوى المشروع اقتصاديا، ماليا وفنيا، ثم تليها المرحلة الثالثة أين يتم التعاقد مع المؤسسة أو صاحب المشروع، حيث يخصص لها مكان مناسب طبقا لخطتها، وهنا يتم احتضان المشروع وبدأ النشاط الفعلي للمؤسسة، أما بالنسبة للمرحلة الأخيرة، يتم من خلالها متابعة وتأطير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات بنفسها، وهذا خلال فترات زمنية معينة.

وتطبيقا لما ورد في المادة 12 من القانون 18-01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المذكورين سابقا، جاء في الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة يوم 05 نوفمبر 2003 المراسيم التنفيذية التالية المعنية بإنشاء مشاتل المؤسسات في مختلف أنحاء القطر الوطني:

-المرسوم التنفيذي رقم 03-375 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة الأغواط"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-376 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة باتنة"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-377 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة البليدة"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-378 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة تلمسان"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-379 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة سطيف"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-380 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة عنابة"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-381 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة قسنطينة"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-382 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة وهران"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-383 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة الوادي"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-384 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة تيزي وزو"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-385 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط الجزائر"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-386 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط سطيف"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-387 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط قسنطينة"

-المرسوم التنفيذي رقم 03-388 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة "ورشة ربط وهران"

تعتبر هذه المشاتل في مجموعها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكن يوجد اليوم أربعة مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة نشاط، تتوزع عبر 04 ولايات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (58): عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات إلى غاية 2013

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عنابة	08	08	26
وهران	10	10	32
غرداية	11	11	41
برج بوعريريج	08	08	276
المجموع	**37**	**37**	**375**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، وزارة الصناعة والمناجم، 2013، ص 31.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك توزيع للمشاريع المحتضنة عبر الولايات الأربعة بـ 33 مشروع، وتعود أسباب زيادة هذه المشاريع هو إنشاء مؤسسات جديدة عن طريق هذه المشاتل وهذا من أجل الإستفادة من مختلف المميزات التي تمنحها هذه المشاتل، إضافة إلى استحداث مناصب شغل عن طريق المؤسسات المنشأة ليصل عدد المناصب سنة 2013 إلى 68 منصب عمل.

كما تتنوع مجالات تخصص المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشمل عدة مجالات منها: تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الخدمات، الصناعة الغذائية وغيرها من الأنشطة.

ثانيا: مراكز تسهيل المؤسسات

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، فهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات الطابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- أهداف مراكز تسهيل المؤسسات:

من ضمن الأهداف التي أنشئت من أجلها مراكز التسهيل الآتي:[1]

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة المقاول.
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.
- إنشاء قاعدة معطيات حول كثافة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

وتتولى مراكز التسهيل في إطار تطبيق الأهداف السابقة ما يلي:

- دراسة الملفات المقدمة من طرف أصحاب المشاريع أو المقاولين والإشراف عليها.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن تحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003، ص 18.

- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرض الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم تطوير القدرة التنافسية.
- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.
- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته.
- إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الاقتضاء.
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- مساعدتهم على هيكلة استثماراتهم على أحسن وجه.
- مساعدتهم في مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.
- مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم.
- وضع تحت تصرف حاملي المشاريع والمقاولين من أجل التطور التكنولوجي وابتكار الخدمات المتنوعة ما يلي:

- الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي.
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

2- حصيلة مراكز تسهيل المؤسسات:

تطبيقا لما ورد في المادة 13 من القانون 18-01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79 والذي يحدد الطبيعة

القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها المذكورين سابقا، جاء في الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة يوم 05 نوفمبر 2003 المراسيم التنفيذية التالية المعنية بإنشاء مراكز تسهيل المؤسسات في مختلف أنحاء القطر الوطني:[1]

-المرسوم التنفيذي رقم 03-389 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل للشلف.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-390 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل للأغواط.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-391 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لبجاية.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-392 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل للبليدة.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-393 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل للجزائر.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-394 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لجيجل.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-395 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لسطيف.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-396 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لسيدي بلعباس.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-397 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لقسنطينة.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-398 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لوهران.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-399 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لبومرداس.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-400 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل للوادي.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-401 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لتيبازة.

-المرسوم التنفيذي رقم 03-402 الذي يتضمن إنشاء مركز التسهيل لغرداية.

تعتبر هذه المراكز في مجموعها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر مركز تسهيل وهران أول المراكز من حث النشأة، وذلك سنة 2007، حيث ساهم في تأسيس 20 مؤسسة إلى غاية 2011، مع العلم أن أغلب هذه المؤسسات تعمل في قطاع النقل، في حين توجد بعض المؤسسات الأخرى أنشئت في القطاع الزراعي، أما مركز عنابة فقد تم إنشاؤه سنة 2009، وفيما يلي عدد مراكز تسهيل المؤسسات حسب الولايات.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المراسيم التنفيذية المعنية بإنشاء مراكز تسهيل المؤسسات في مختلف أنحاء القطر الوطني المؤرخة في 30 أكتوبر 2003، العدد 67 الصادر في 05 نوفمبر 2003، ص 21-30.

الجدول رقم (59): عدد مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2013

مراكز التسهيل	عدد حاملي المشاريع المستقبلين	عدد حاملي المشاريع المرافقين	عدد مخطط الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
تيبازة	420	104	77	28	81
وهران	393	393	21	249	1188
أدرار	49	30	17	14	41
برج بوعريريج	267	233	26	27	392
إليزي	108	74	03	–	25
جيجل	349	366	06	05	34
تمنراست	42	19	–	02	07
النعامة	261	154	07	04	173
تندوف	177	41	15	12	33
جلفة	402	14	–	–	–
سيدي بلعباس	25	25	25	25	216
البليدة	25	–	–	–	–
بسكرة	04	01	–	–	–
البيض	03	01	–	–	–
خنشلة	03	–	–	–	–
المجموع	**2528**	**1455**	**197**	**366**	**2190**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 2013، وزارة الصناعة والمناجم، ص 33.

يتمثل دور مراكز التسهيل في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مختلف المهام التي يساهم بها في تقديم الاستشارات والمرافقة اللازمة لأصحاب المشاريع وخاصة فئة المقاولين، حيث بلغ عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم على مستوى هذه المراكز عبر التراب الوطني منذ إنشائها إلى غاية 2013 بـ 2528 مشروع، في حين بلغ عدد المشاريع التي تمت مرافقتها من طرف هذه المراكز بـ 1455 مشروع.

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبقا للمادة 25 من القانون 18-01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى.

1- مهام المجلس: يتمثل مهامه فيما يلي:[1]

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.
- توفير جميع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

2- استراتيجية المجلس:

- توحيد الخبرات ودعم احترافية ومبادرات أعضائه والاستفادة منها.
- العمل والشراكة مع ممثلي أرباب العمل والنقابات.
- تقوية هياكل المجلس من خلال مساهمات الكفاءات الوطنية والدولية.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003، ص 21.

- المبادرة في التشاور مع السلطة من أجل المساعدة على توضيح الرؤى واستراتيجيات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تطوير محيط نشيط ومحفز للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعيم مشاريع البحث المتعلقة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة

نظام المناولة والشراكة خيار استراتيجي ومحور جوهري فرضه النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض العمل على التقارب بين المؤسسات الكبرى الآمرة والمؤسسات المناولة قصد استعمال كل الطاقات الموجودة وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء مستجدات الساحة الدولية في ظل العولمة،[1] من أجل تجسيد تكامل أكبر للاقتصاد، هذه الديناميكية الجديدة للتسيير سينتج عنها اختفاء فروع كلية أو جزئية للأنشطة المتخلي عنها من طرف المؤسسات الصناعية الكبرى لصالح المؤسسات المناولة والمتكونة خاصة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وباختصار تعرف المناولة الصناعية (أو التعاقد الصناعي) بأنها: "جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (مكونات، منتجات، أكسسوارات وخدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة، وتسمى المؤسسة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمؤسسة "الآمرة بالأعمال" والمؤسسة التي تقوم بالأعمال، المؤسسة "المنفذة أو المناولة".

1- ماهية المناولة:

لم تحض المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما جاء قانون الصفقات العمومية المؤرخ في 09 نوفمبر 1991 بتخصيص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل إقامة تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 11 ديسمبر

[1]- محمد النعمان بتيش، الاستثمار بوابة الازدهار، مجلة فضاءات، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 10.

1991 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والتي أعطت دفعا قويا في مجال علاقات مناولة.

إضافة إلى بورصة الجزائر (وسط)، تم إنشاء ثلاثة (03) فروع أخرى موزعة على شبكة وطنية مشكلة من أربعة (04) بورصات للمناولة وهي منتشرة على النحو التالي:

- بورصة الوسط الجزائري: مقرها بولاية الجزائر، أنشأت سنة 1991.
- بورصة الشرق الجزائري: مقرها بولاية قسنطينة، أنشأت سنة 1993.
- بورصة الغرب الجزائري: مقرها بولاية وهران، أنشأت سنة 1998.
- بورصة الجنوب الجزائري: مقرها بولاية غرداية، أنشأت سنة 1999.

إن إنشاء هذه البورصات أعطى فرصة للمؤسسات المنخرطة بها إنشاء علاقات عمل جد مثمرة، إضافة إلى المشاركة في المعارض والصالونات الوطنية والدولية والاستفادة من المساعدة التقنية والتجارية وإبرام عقود شراكة خاصة مع الصناعات الصغيرة والتي تعمل بالأخص في:

- صناعة البلاستيك والمطاط.
- صناعة الكهرباء والميكانيك والإلكترونيك.
- صناعة الحديد واستخراج المعادن.
- صناعة المواد الفلاحية والغذائية.
- الخدمات... الخ.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا صدور القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما المادة 20 و21 المتعلقة بتطوير وترقية المناولة والتي تأكد أن المناولة هي الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحظى بسياسة الترقية والتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من هذا القانون وضعت الجزائر استراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188

المؤرخ في 22 أفريل 2003، والذي يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، وتتشكل تركيبته من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة.

2- مهام مجلس ترقية المناولة:

وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس ترقية المناولة فيما يلي:[1]

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أم أجنبيين.
- تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.
- تنظيم اللقاءات والتظاهرات والأيام الدراسية حول ترقية المناولة سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- البحث عن علاقات الشراكة في هذا المجال وإبرام اتفاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو المشابهة لها.
- ترقية وعصرنة المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم.

كما أمضي وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2001 بروتوكولات (مراسيم) اتفاق مع شركاء وطنيين وأجانب بهدف ترقية المبادلات والتجارب في مجال الإشراف والتنشيط ودعم مؤسسات القطاع، من بينها:

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره، العدد 29 الصادر في 23 أفريل 2003، ص 09، والقانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص 07.

- مرسوم اتفاق تم إمضاؤه بتاريخ 23 جويلية 2001 بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يحدد إطار للتعامل من خلال شراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- بروتوكول اتفاق تم إمضاؤه بتاريخ 31 أكتوبر 2001 بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الاتصال والثقافة ينص على شراكة بين الوزارتين.
- بروتوكول اتفاق تم إمضاؤه في سبتمبر 2001 بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية الفرنسية.
- إمضاء خمسة (05) مراسيم اتفاق في ديسمبر 2001 بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية التالية: البك الوطني الجزائري، صندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، تهدف إلى ترقية الوساطة المالية بين هذين القطاعين.

3- حصيلة بورصة المناولة والشراكة:

وقد تم تسجيل 525 مؤسسة اقتصادية منخرطة في بورصة المناولة والشراكة للجنوب الكائن مقرها بغرداية وذلك منذ إنشائها سنة 1999، حيث تتواجد هذه المؤسسات عبر ولايات الجنوب التي يشملها نشاط البورصة وهي: ورقلة، غرداية، تمنراست، الوادي، أدرار، الأغواط والجلفة.

وتتنوع هذه المؤسسات ما بين عمومية وخاصة، حيث أن جزءا كبيرا من هذه الأخيرة ينشط في الميادين ذات الصلة بقطاعات الصناعة والفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية، والشكل الموالي يوضح أهم قطاعات النشاط لمؤسسات المناولة في الجزائر:

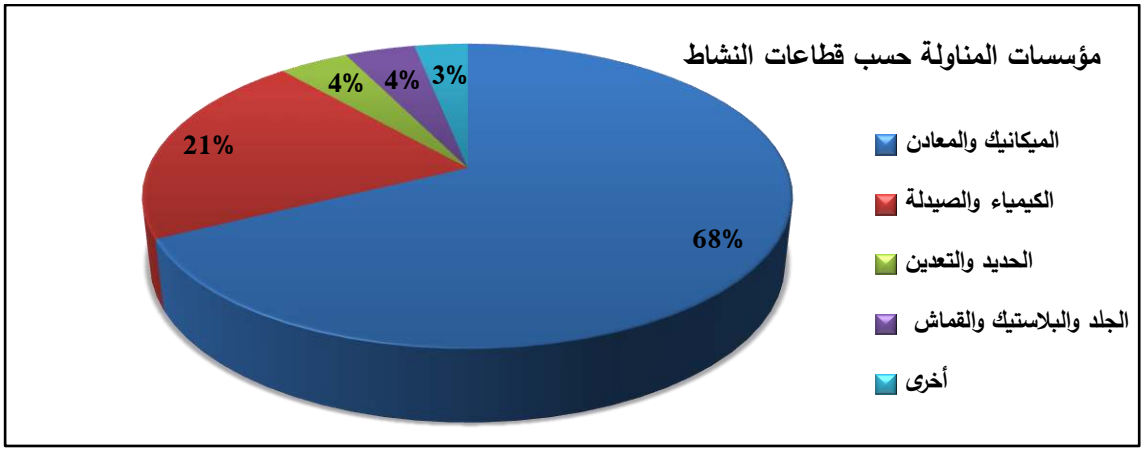

الشكل رقم (26): مؤسسات المناولة حسب قطاعات النشاط.

إن الجدير بالذكر أن أهم مؤسسات المناولة على المستوى الوطني وفي أغلبيتها هي مؤسسات تزاول نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن، وتقدر نسبتها بحوالي 67,66%، ونسبة 20,83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة، ونسبة 4,14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين، ونسبة معادلة كذلك (4,17%) تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش والباقي (أي 3,17%) في نشاطات مختلفة.

أما عن تصنيف هذه المؤسسات حسب الحجم وبالتحديد على أساس عدد العمال فإن اغلب المؤسسات المناولة في الجزائر أغلبيتها مؤسسات مصغرة وهذا حسب الشكل الموالي:

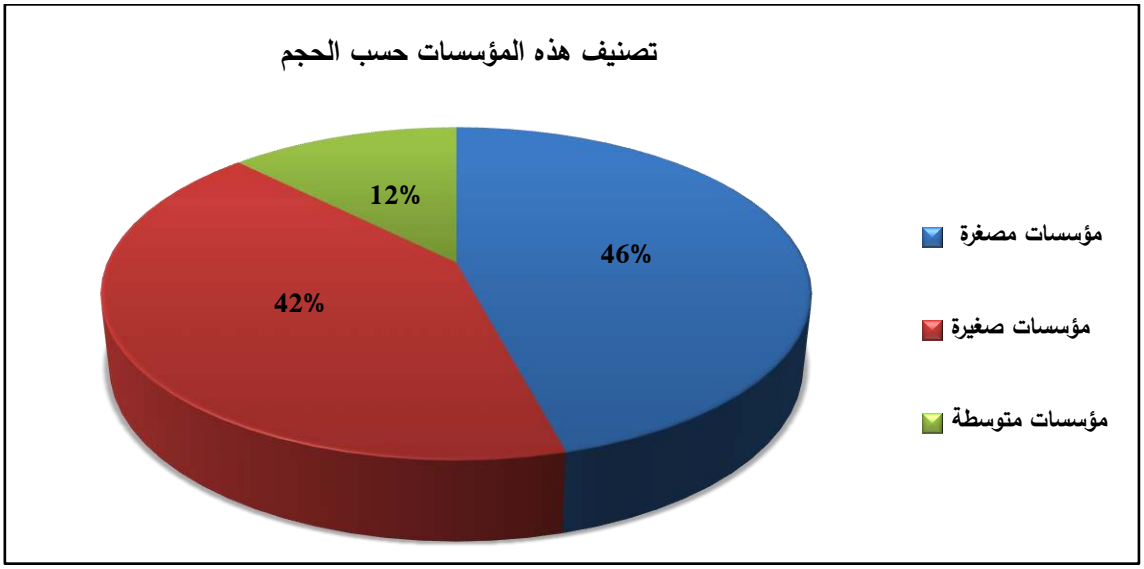

الشكل رقم (27): مؤسسات المناولة حسب قطاعات النشاط.

المؤسسات المناولة في الجزائر أغلبيتها مؤسسات مصغرة تشكل حوالي 46% وتشغل ما بين 01 إلى 09 عامل، ونسبة 42% من المؤسسات المقاولة من الباطن تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل و12% من المؤسسات تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل (مؤسسات متوسطة).

خامسا: النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- ماهية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

من بين أسباب التضارب في المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غياب تعريف دقيق لها، لذلك جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ، وتسعى في هذا الإطار وزارة الصناعة والمناجم، ممثلة بالمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعال يمكن المؤسسات الاقتصادية

والسلطات العمومية من استغلاله في ظروف أحسن، هذه المنظومة المعبر عنها في القانون التوجيهي ببنك المعطيات، ترتكز المؤسسة عن طريق المعطيات التي توفرها وتتوجه إليها في آن واحد بفضل توفير المعطيات الاقتصادية والإحصائية لتوسيع نشاطها.

وحتى يتم السير الحسن للمنظومة، فعلى الهيئات والمؤسسات والإدارات المذكورة أدناه، تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات المنتظمة في البطاقات التي تحوزها ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ببطاقات:[1]

- المركز الوطني للسجل التجاري.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الصندوق الوطني لتأمين غير الأجراء.
- الإدارة الجبائية.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- إدارة الجمارك.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل هيئة أخرى يمكن أن تساهم في تزويد هذا الجهاز بالمعطيات اللازمة.

يؤسس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، وذلك قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات.

2- أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من شأن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية أن يساهم بشكل فعال في تأهيل هذه المؤسسات بما يوفره من معلومات بالمكان والزمان المناسبين ليشكل عاملا إيجابيا بالنسبة لمراكز القرار، وفيما يلي المساعدات المقدمة من طرف النظام:

- توفير معلومات عن القطاع التي تشتغل فيه، وبالتالي الحصول على معلومات فرص الاستثمار والمنافسة.
- توفير معلومات عن السوق، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الإنتاج الواجب توفيرها.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18، مرجع سابق، ص 08.

- توفير معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبولة، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين.
- توفير معلومات عن الامتيازات القانونية الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة منها.
- توفير معلومات عن المشاكل والاحتياجات التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمة محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
- توفير دراسات من شانها النهوض بالقطاع.
- توفير معلومات عن البورصات وعن الأسواق الخارجية وامتيازاتها مما يشجع على التصدير.
- توفير معلومات عن المنافس الأجنبي وخصائصه وعن القطاع الذي سوف يعمل فيه.
- توفير معلومات عن احتمالات حدوث أزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وما يمكن أن ينتج عنها، وهو ما يطلق باسم الإنذار المبكر للازمات.

المطلب الثاني: آليات الدعم الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى ما سبق ذكره من أليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك أجهزة أخرى يمكنها تقديم المساعدة لهذا القطاع كمؤسسات رأس مال المخاطر.

أولا: شركة الرأسمال الاستثماري (شركة رأسمال المخاطر)

1- نشأة شركة الرأسمال الاستثماري

يرجع أصل نشأة مهنة رأسمال المخاطر إلى اليوناني **(Thales de Milet)** مؤسس علم الهندسة، الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي (استخراج الزيت من الزيتون) بفضل القروض التي حصل عليها، والتي لولاها لما تمكن من إنشاء أو تطوير مشروعه، وتكررت التجربة خلال رحلات الإسبان والبرتغال إلى العالم الجديد خلال القرنين 15 و16.[1]

وظهر نشاط شركات رأسمال المخاطر في سنة 1946 بالولايات المتحدة الأمريكية، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت المؤسسة الأمريكية للبحوث والتنمية **(ARD)** أول شركة

[1]- وفا عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، مصر، دار النهضة العربية، 2001، ص 04.

رأسمال مخاطر في العالم، وكانت تهدف من وراء نشاطها إلى تمويل وتطوير الأبحاث في المؤسسات الصناعية الإلكترونية الشابة، وبعد ظهور هذه الشركة بدأ يتوالى ظهور مثل هذه الشركات والذي يتولى على العموم التمويل لتجسيد الأفكار الجديدة على أرض الواقع، خاصة في القطاعات التي تتميز بدرجة مخاطرة عالية، كالقطاعات التي تتميز بتقلبات تكنولوجية حادة مثل: قطاع الإعلام الآلي، البيو كيمياء، الاتصالات وقطاع الإلكترونيك.

بعد الولايات المتحدة انتقل عمل شركات رأسمال المخاطر إلى أوربا مع نهاية الخمسينيات وتطور أكثر بعد إنشاء الجمعية الأوروبية لرأسمال المخاطر في بروكسل سنة 1983 ولعل أهم ما ساعد على تطوير هذا النوع من الشركات هو مساهمة مؤسسات مالية أخرى في رأسمالها كصناديق المنح والمعاشات وشركات التأمين وحتى الصناديق السيادية مؤخرا.

وتعرف مؤسسات رأسمال المخاطر على أنها كل رأسمال يوظف على أنه تمويل لابتكار جديد، توسيع مؤسسة أو تأسيس مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأسمال في التاريخ المحدد (وهذا هو مصدر الخطر)، وتكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة بمعنى أن صاحب رأسمال يصبح شريكا في المؤسسة،[1] كما يمكن تعريفه على أنه استثمار مرفق بدرجة عالية ومتغيرة من المخاطرة، يعتمد على مراحل الاستثمار في المؤسسة،[2] يقوم من خلاله المستثمرون بدعم المقاولين بالتمويل اللازم والمهارات الإدارية لاستغلال الفرص المتاحة في السوق، لأجل تحقيق أرباح على المدى البعيد،[3] وتعد مؤسسات رأسمال المخاطر وسيطا بين مصادر التمويل (في الغالب مستثمرون مؤسساتيون) وشركات المقاولة التي تتميز بالنمو السريع والتكنولوجيا العالية.[4]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية المميزة لنشاط رأسمال الاستثماري المتمثلة في:

- أنه خاص بتمويل الاستثمارات، بغض النظر عن المرحلة من دورة حياة المشروع التي تتم فيها هذه الاستثمارات.

---

1 - Olivier Tores, PME de nouvelle approche, Economica, 1998, P 105.

2 - Richard Thompson, Real venture capital: Building international businesses, Palgrave Macmillan, China, 2008, P 12-17.

3- Mansoor Durrani et Grahame Boocock, Venture capital, Islamic finance and SMEs, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2006, P 36-37.

4- Douglas J.Cumming et Sofia A. Johan, Venture capital and private equity contracting An international perspective, Elsevier INC, United States, 2009, P 03-04.

- الاعتماد على المشاركة كتقنية للتمويل واقتسام المخاطر بين شركة رأسمال الاستثماري والمؤسسة الممولة دون وجود أي ضمان تقدمه هذه الأخيرة.
- عدم الاقتصار على الدعم المالي بل أيضا تقديم المساعدة الفنية والإدارية.
- تمويل متوسط أو طويل الأجل.
- المؤسسات الممولة هي مؤسسات تنطوي على مخاطر عالية غير قادرة على الحصول على الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها ولكن آفاق نموها المحتملة كبيرة.
- الربح المحقق يتمثل في فائض القيمة الناتج عند انسحاب شركة رأسمال الاستثماري.

2- مؤسسات رأسمال الاستثماري في الجزائر:

أما الحكومة الجزائرية فقد قامت بإنشاء مجموعة من مؤسسات رأسمال الاستثماري، من خلال الدخول كمستثمر محدود المسؤولية، بهدف تقديم رأسمال الكافي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على تقنية رأسمال المخاطر في الحصول على التمويل، ففي الفصل الأول من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتعلق بشركة رأسمال الاستثماري، يعرف المشرع الجزائري شركات رأسمال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأسمال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة.[1]

وتتمثل كيفيات تدخل شركة رأسمال الاستثماري فيما يلي:[2]

رأسمال المخاطرة الذي يشمل:

- رأسمال الجدوى أو رأسمال الانطلاقة قبل إنشاء المؤسسة.
- رأسمال التأسيس في مرحلة إنشاء المؤسسة.
- رأسمال النمو تنمية طاقات المؤسسة بعد إنشائها.
- رأسمال التحويل: استرجاع المؤسسة من قبل مشتري داخلي أو خارجي.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، والمتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، العدد 42 الصادر في 25 جوان 2006، ص 04.

[2]- نفس المرجع، ص 04.

- استرجاع مساهمات أو حصص يحوزها صاحب رأسمال استثماري أخر.

وتتدخل شركة رأسمال الاستثماري بواسطة اكتتاب أو اقتناء ما يأتي:

- أسهم عادية.
- شهادات استثمارية.
- سندات قابلة للتحويل إلى أسهم.
- حصص الشركاء.
- وبوجه عام جميع فئات القيم المنقولة الأخرى المماثلة لأموال خاصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتؤسس شركة رأسمال الاستثماري في شكل شركة مساهمة، ويحدد رأسمال الأدنى عن طريق التنظيم ويسدد وفق الكيفيات التالية:

- 50% عند تأسيس الشركة.
- 50% وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري.

يحوز رأسمال شركة رأسمال الاستثماري مستثمرون عموميون أو خواص سواء كانوا أشخاص طبعيين أو معنويين.

وفيما يلي بعض تجارب مؤسسات رأسمال الاستثماري في الجزائر:

أ- الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة (FINALEP*)

كما يشير اسمها هي شركة مختلطة جزائرية أوروبية، تأسست في 30 أفريل 1991 بعد صدور قانون النقد والقرض، وتعتبر أول شركة رأسمال مخاطر في الجزائر، برأس مال قدره 73750000 دينار جزائري، بين بنوك جزائرية (بنك التنمية المحلية 40% ، القرض الشعبي الجزائري 20%) إلى جانب الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40%، وقد بدأ نشاطها بشكل جدي سنة 1995، بأول مساهمة لها في شركة لصناعة وتسويق التبغ بشراكة بين متعاملين جزائريين ويونانيين،[1] لينظم بعدها البنك

* **FINALEP :** La Financière Algéro-Européenne de Participation.

[1] - Belaid Omar, FINALEP, Expérience de capital investissement en Algérie, Sur le site: www.finalep.com. Consulté le: 21-02-2012.

الأوروبي للاستثمار سنة 2002 ليصل رأسمالها حينها إلى 159750000 دينار جزائري وتتحول النسب كما يلي:

- بنك التنمية المحلية (**BDL**) بنسبة 40%.
- القرض الشعبي الجزائري (**CPA**) بنسبة 20%.
- الوكالة الفرنسية للتنمية (**AFD**) بنسبة 28.74%.
- البنك الأوروبي للاستثمار (**BEI**) بنسبة 11.26%.

تمثل مهمة الشركة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة الجزائرية–الأوروبية في كل مجالات النشاط الاقتصادي وذلك بالتدخل في:

- ترقية وتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثرة.
- تساهم في عمليات التمويل عن طريق الشراكة في رأسمال الخاص، على عكس البنوك التي تمنح القروض، أي أنها تقوم باقتصاد المساهمة في رأسمال الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه التمويلات تكون إما عن طريق الحساب الجاري، أو سندات قابلة للتحويل أو عن طريق قروض المساهمة، نقدا أو محررا كتابيا أو مقسمة إلى جزئين نصفها بالعملة الصعبة والنصف الآخر بالعملة المحلية.
- المساعدة في إعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن التمويل المسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط البنوك وبنوك المعطيات الدولية التي تقدم يد الإرشاد والمساعدة.
- التركيب القانوني والمالي وحضور إتمام الإجراءات الإدارية والقانونية والمساعدة في إتمام إجراءات الإنشاء.

❖ **الخطوات العملية لتمويلات الشركة:**

تعمل شركة (**FINALEP**) على استلام ودراسة الملف من طرف المكلف بالأعمال، وفي حالة قبول الملف يتم تقديمه للجنة التنفيذية لمعاينته ثم لمجلس الإدارة بعد رفع كل الملاحظات وإذا قرر مجلس الإدارة المساهمة في المشروع تقوم الشركة بإمضاء القانون الأساسي والموافقة على ميثاق المساهمين الذي يحدد توزيع رأس المال والتنظيم وتعيين أعضاء الإدارة إلى غير ذلك من الإجراءات التي تسهل العملية التمويلية وتختلف طريقة تمويلها مقارنة بالبنوك الجزائرية، فهذه تتدخل بصفتها مقرض للأموال بينما (**FINALEP**) تتصرف بصفتها شريك حقيقي وتشرف على العديد من التنسيقات

والمساعدات المادية والاشرافية، وفيما يخص طريقة خروجها و سعر البيع لأسهمها فقد يتم بين 05 إلى 10 سنوات وشروط إتمام ذلك يتم ذكرها في ميثاق المساهمة بين مختلف الشركاء، ويتم فيه تحديد الأطراف التي يمكن التنازل لها ومدة المساهمة في الشركة وسعر التنازل وقد تكون عملية الخروج كلية أو جزئية حسب الاتفاق، ومن خلال التجربة الطويلة للشركة في الجزائر أصبح بإمكانها من الوهلة الأولى تحديد قرار التمويل وفي معظم الأحيان تميل إلى تمويل المشاريع التي تتميز بالكفاءات والمهارات التي يقدمها صاحب المشروع بالإضافة إلى حوزته على نسبة 30% من القيمة الإجمالية للمشروع واشتراط جودة الهياكل القاعدية والمستوى التكنولوجي المقدم.[1]

❖ **مختلف المشاريع الجزائرية الممولة بالشراكة مع مؤسسة (FINALEP):**

ومن أهم المشاريع التي ساهمت الشركة في تمويلها ما يلي:[2]

- شركة الكيمياء الصناعية التي تقدم الصيانة الصناعية والتنظيف الصناعي.
- شركة **(Cochma)** التي تنتج الياوورت والعصير والحليب من الصودا.
- شركة **(Mas Tabccous)** وتنتج التبغ.
- مؤسسة التحويل المعدني الصناعية **(Soyamin Metal)** وهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والإكسيسورات وغيرها.
- الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية **(Somedial)** وهي شركة مختلطة بين مجمع صيدال وهيئة تضم العديد من المخابر الأوروبية وتم التعاقد على إنجازه في 17 سبتمبر 1998، وعرف هذا المشروع سرعة مضبوطة في إنجازه واعتبر أول مشروع مشترك وبدأ في الإنتاج الفعلي في ماي 2001 ومقرها وادي السمار بالجزائر العاصمة، كما تقسمت المساهمات كما يلي: 18.5% لـ **(Saidal)** و63.1% لـ **(GPE)** و18.4% لـ **(FINALEP)** ووصلت قدرة الإنتاج 27 مليون وحدة، وقدرت مناصب العمل فيها 120 منصب شغل برقم أعمال خلال

[1]- Sekak: Le partenariat en Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" forum international du partenariat et de l'investissement en Algérie, Hôtel Hilton, Pins Maritimes, Juin 1993.
[2]- Sekak, Op.cit.

الثلاث السنوات الأولى 2944000 دج وبلغ مؤشر المردودية 24.15% وكانت مدة الاسترجاع 07 سنوات بعتبة مردودية 21%.[1]

- شركة صناعة المركبات الصناعية الغذائية (**CEMI**) التي بدأت نشاطها في أفريل 2000 مقرها في عنابة وهي شركة جزائرية–فرنسية–ألمانية.
- الشركة المتوسطية للعمران وهي شركة جزائرية–فرنسية للإنشاء والإنتاج العقاري، أنشأت في أفريل عام 2000.
- الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الإلكترونية (**EIS**) تأسست في 1991 تنتج التجهيزات الإلكترونية والكهربائية والمكيفات وأجهزة الشحن.
- شركة (**Recta-Fondri**) لصناعة البرونز مقرها بحسين داي، بدأت في ماي 2001.
- الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة اللوحات الشمسية انطلق نشاطها 1996 بالعاصمة.
- شركة الصناعات الغذائية (**Soyamin**) وهي شركة جزائرية فرنسية لإنتاج المشروبات باستخدام الحليب، الياوورت وبعض المشتقات الأخرى.
- شركة تحويل المعادن (**Métal Moda Création**) وهي شركة جزائرية إيطالية لصناعة لواحق واكسسوارات دباغة الجلود.
- بالإضافة للشركة الجزائرية اليونانية لإنتاج التبغ في عام 1995 بتيبازة والمشتلة الجزائرية الفرنسية لإنتاج الكروم بعين تيموشنت والتي تأسست عام 2000.

كما عانت الشركة من إنهاك بسبب خضوعها للنظام الجبائي العام لغاية صدور قانون المالية لسنة 2005 الذي أعفى شركات رأسمال المخاطر من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات ابتداء من انطلاق نشاطها وهي أول مرة يستعمل فيها المشرع مصطلح شركات رأسمال المخاطر،[2] كما جاء القانون رقم 06–11 المتعلق بشركة رأسمال الاستثماري بتحفيزات جديدة تضمنها الفصل السادس تحت عنوان "النظام الجبائي لشركة الرأسمال الاستثماري".

---

[1]– محمد على حيدر، دراسة عن استراتيجيات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المتوسطية، منظمة العمل الدولية، 1996، ص 37.

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 04–21 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2004، يتضمن قانون المالية لسنة 2005، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004، ص 05.

ب-المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة (SOFINANCE*):

ظهرت شركة (**SOFINANCE**) في 04 أفريل 2000 برأس مال قدره 05 مليار دج، تحصلت على اعتماد بنك الجزائر بتاريخ 29 جانفي 2001، هي شركة مالية مختلطة رأسمالها تملكه شركة الاستثمار والتحويل الجزائرية (**IFA**) وأحد أكبر البنوك التجارية الأوروبية، هدفها الرئيسي تمويل وإنشاء وتأهيل المؤسسات ودعمها لفتح رأسمالها والبحث لها عن شركاء،[1] إضافة إلى الخدمات التالية:[2]

- إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع الصناعية لفائدة المتعاملين الجزائريين أو الأجانب
- تطوير الشراكة الصناعية بين الجزائر والمجموعة الأوروبية.

ثانيا: بروتوكول اتفاق لترقية الوساطة المالية المشتركة

تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في 23 ديسمبر 2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية التالية: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، التزم فيه مسؤولو البنوك الموقعة بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة، كان الهدف منه الوصول إلى 600000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الخمسة السنوات القادمة (2001-2006)، والعمل فيما يلي:[3]

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة، وهذا طبقا لقواعد الحيطة المحددة من طرف بنك الجزائر.
- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة، ذات القدرة الكبيرة على النمو والقيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة.
- تفعيل توظيف خطوط القروض الجارية عبر برنامج اتصال مباشر وفعال.

---

* **SOFINANCE :** La Société Financière de Participation et de Placement.

[1]- Sofinance, Conférence sur le développement du secteur prive: Cas des pays du Maghreb, Promotion des investissements directs étrangers, Bruxelles 23 juin 2003, P 04, Sur le site: www.sofinance.com. Consulté le: 21-02-2012.

[2]- L.Goumiri, Société de service financiers et d'investissement, Symposium national sur les opportunités de financement dans partenariat et la PMI organisé par prospeco-conseil, Hôtel El-Aurussi, Alger, 1992.

[3]- عبد المجيد تيماوي، تقييم تجربة الجزائر في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 70.

- تطوير منهجية موحدة وتشاورية، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين.
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم.
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات، عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
- وضع برامج تكوينية اتجاه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.
- وضع في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.

لكن هذا البروتوكول لم يصل إلى الهدف المسطر وهو 600000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال 05 سنوات إبتداءا من توقيع الاتفاقية في 2001، حيث من خلال جدول تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابق، نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2006، بلغ 376767 مؤسسة، ولم يتم الوصول إلى العدد المسطر إلا في سنة 2010 أين وصل عددها إلى 619072.

ثالثا: تطوير اليقظة التكنولوجية والاقتصادية لضمان تنافسية أحسن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عن طريق إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه:

- اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية.
- يقترح على السلطات العمومية تدابير المساعدة والدعم والترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطور الميولات.
- تحليل ومتابعة الاتجاهات لتطور محيط هذه المؤسسات.

رابعا: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت سنة 1991 وزارة منتدبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ثم في سنة 1994 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، أصبحت هناك وزارة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بعد أن كانت وزارة منتدبة، إلا أن هذه الوزارة ومنذ إنشائها رافقتها العديد من التعديلات خاصة من جانب التسمية، حيث تغيرت تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-81 المؤرخ في 26 فيفري 2003، وأصبحت تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والصناعات التقليدية، إلا أن هذه التسمية لم تدم طويلا، وهذا لتغيرها مرة أخرى لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-101 المؤرخ في 25 مارس 2008،[1] ليستقر القطاع في أخر تغيير له كمديرية عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

وتكلف على الخصوص بما يأتي:[2]

- تشجيع بروز محيط يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.
- إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان تنفيذه.
- السهر على التخصيص الحسن لصناديق الدعم والضمان من أجل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويلات ملائمة.
- السهر على وضع منظومة إعلامية اقتصادية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع الهيئات المعنية.

يدير المديرية العامة مدير عام وتشتمل على قسمين هما:

1- قسم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويكلف بما يأتي:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تشجيع تحسين وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية المنتوج الوطني وجعله مطابقا للمقاييس الدولية.
- اقتراح كل تدبير من شأنه تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصفقات العمومية.
- المشاركة في إعداد سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية للقطاع وتشجيع الإبداع والابتكار والعصرنة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، على الموقع الرسمي: www.mipmepi.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 22-04-2012.

[2]- نفس المرجع.

- السهر على وضع نظام إعلامي اقتصادي مكيف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع الهيئات المعنية.

يدير القسم رئيس قسم ويلحق به ثلاثة (03) مديرين للدراسات يكلفون بما يأتي:

- ترقية تنافسية منتوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسينه وتطويره.
- متابعة تخصيص صناديق الدعم والضمان الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الشروط الضرورية لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصفقات العمومية طبقا للتنظيم المعمول به، بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسيير والتكوين.

2- قسم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويكلف بما يأتي:

- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- وضع إطار تشاور مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه إقامة إطار للتنسيق مع الجماعات المحلية قصد تسهيل إنشاء وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ ذلك.
- المشاركة في إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تطبيقه.

يدير القسم رئيس قسم، ويلحق بالقسم ثلاثة (03) مديرين للدراسات يكلفون بما يأتي:

- توفير الشروط اللازمة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.
- المشاركة في أشغال وأعمال الترقية الصادرة عن هيئات التشاور والتنسيق مع الجماعات المحلية والحركة الجمعوية ومنظمات أرباب أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان متابعة تطبيق وتقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع الهيئات المعنية.

المطلب الثالث: التعاون الدولي

على الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب ذوي الخبرة الواسعة مثل: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وكندا من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التكوين، المعلومات، الاستشارة... الخ، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن أن ذكر:

أولا: التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

وتتمثل رؤية البنك الإسلامي للتنمية في الريادة لدعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، رسالته التخفيف من وطأة الفقر، وتشجيع التنمية البشرية، والعلوم، والتكنولوجيا، ونمو الاقتصاد والقطاع المصرفي والمالي الإسلامي، وتعزيز التعاون بين دول الأعضاء، خدماته تتمثل في تمويل مشاريع القطاعين العام والخاص وتمويل التجارة والمعونة الفنية والمعونة الخاصة وإدارة محفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار وصندوق البنية الأساسية وبرامج المنح.[1]

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975، ويتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية أين تندرج المساعدة التقنية المدمجة:[2]

- إنشاء مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة جدوى لإنشاء شركة رأس مال المخاطرة.
- فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية.
- وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة العولمة وتحديات المنافسة.

---

[1] – إسهام صندوق تنمية الموارد البشرية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الثالث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي نظمه صندوق تنمية الموارد البشرية بالدمام، المملكة العربية السعودية، يومي 26-28 نوفمبر 2005.

[2] – يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 102.

- ورشات خاصة لترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (**OCI**) وكذا ورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، إندونيسيا وتركيا.

تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمت الموافقة على قرض بقيمة 1.5 مليون دولار موجهة لترقية القطاع.[1]

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 09.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث تنص إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 05.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إنجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة، وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي خلال 20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح.

ثانيا: التعاون مع البنك العالمي

التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية (**IFC**)، التي تأسست سنة 1956 ومقرها واشنطن تضم 178 بلد عضو وتبلغ ميزانيتها 2.45 مليار دولار وتعد أكبر مورد متعدد الأطراف لدعم التنمية في القطاع الخاص في الدول النامية، ويرأسها رئيس البنك العالمي، حيث قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" (**NAED**) عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ (لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، إضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري (**Leasing**) وعقود تحويل الفواتير (**Factoring**).[2]

---

[1]– كلمة ممثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر، يومي 14–15 جانفي 2004.

[2]– يوسف حميدي، مرجع سابق، ص 103.

ثالثا: التعاون الجزائري الفرنسي

في إطار التعاون الجزائري الفرنسي استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خطوط إقراض أجنبية مع الوكالة الفرنسية للتطوير **(AFD)** قدمتها للقرض الشعبي الجزائري **(CPA)** عامي 1999-2003.

الوكالة هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهي تمثل محور وقوام الشراكة الفرنسية مع الخارج وخاصة دول جنوب المتوسط وغرب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وجزر الكاريبي وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري تخضع للقانون المصرفي الفرنسي والأوربي،[1] يتواجد مقرها بالجزائر منذ 1967، ولم تقم إلا ببروتوكولات بين الحكومات، ومنذ 1992 بدأ تدخل الوكالة من خلال مواردها وإجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام والخاص من خلال فرعها بروباركو **(Proparco)** بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة.[2]

في سنة 1999 قدمت الوكالة قرضا طويل الأجل للقرض الشعبي الجزائري تضمنه الدولة الجزائرية بقيمة 15 مليون أورو، حيث وجه لتمويل استثمارات توسيع وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، انتهى استغلاله في جوان 2003.

وفي مارس 2003 وأمام الطلب المتزايد للتمويل الذي تريده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منحت الوكالة الفرنسية للتطوير خط قرض أخر قيمته 40 مليون أورو، من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، بمعدل فائدة يقدر بـ 3.5% لمدة 10 سنوات منها 03 سنوات مؤجلة الدفع، دائما للقرض الشعبي الجزائري الذي يقدمه بدوره للمؤسسات المعنية بمعدل فائدة قدرها 5.25% على مدة 07 سنوات، وقد استفاد من خط القرض هذا في البداية 05 ملفات في مختلف القطاعات (الزراعة، التغذية، الإلكترونيك والأشغال العمومية والبناء) بما قيمته 16.5مليون أورو بتكلفة إجمالية للاستثمارات تقدر بـ 64 مليون أورو، ساهم في خلق 358 منصب شغل وقد تم تسريح صرف الجزء الأول من القرض المقدر بـ 13.7 مليون أورو في 18

---

[1]- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكالية وآفاق التنمية، مصر، يومي 18-19 جانفي 2004، ص 25.

[2]- يوسف حميدي، مرجع سابق، ص 102.

نوفمبر2003، على أن يستكمل الجزء الثاني المتبقي في أكتوبر 2006، وعادة ما يقترح القرض الشعبي الجزائري على المستفيدين من هذا القرض، قرض مكمل من موارد البنك بمعدل فائدة يقدر بـ 06%.[1]

رابعا: التعاون الجزائري الإيطالي

حيث شرع مع إيطاليا تنفيذ خط القرض المقدر بـ 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات، التكوين والمساعدة التقنية والخبرات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والوزارة الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر، لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة في الجزائر كإنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق، كما تنص الاتفاقية على إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون.[2]

وكانت النتائج كالتالي:[3]

تم تمويل 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، سمحت بخلق 1000 منصب شغل، وقد استفاد من التمويل 10 مشاريع سنة 2002 و23 مشروع سنة 2003 ومشروعين (02) سنة 2004، وما يلاحظ عنها أن المشاريع متنوعة القطاعات الزراعية والصناعية ومنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، وتوزعت مناصب الشغل عبر القطاعات كما يلي:

- 456 منصب شغل للقطاع الصناعي.
- 449 منصب شغل لقطاع الصناعة الزراعية.
- 93 منصب شغل للقطاع الزراعي.

---

[1]– عبد المجيد تيماوي، تقييم تجربة الجزائر في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 72.

[2]– يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 73.

[3]– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، ص 07.

خامسا: التعاون الجزائري الكندي

في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك، من أجل تسهيل التعارف المتبادل بين القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين الإنتاج، وكذا تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع هذا القطاع.[1]

ومنذ وضع هذا الغلاف المالي فقد تم تجسيد 72 عملية:

- 60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين، وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.
- 10 عمليات خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي، كلجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها.
- عمليتين (02) خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين.

سادسا: التعاون الجزائري الإسباني

قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الإسباني لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد، وهذا التكوين يحتوي على مرحلة نظرية وأخرى تطبيقية تجرى بعين المكان.

سابعا: التعاون الجزائري الجنوبي الإفريقي

في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب الإفريقية الأولى، تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية وكذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك.[2]

---

[1]– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 1998، ص 09.

[2]– لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 22.

وتجدر الإشارة إلا أنه فيما يخص الجانب المالي لترقية وتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تسجيل خط قرض خاص لهذا القطاع خلال انعقاد اللجنة المختلطة الأولى مع الطرف الجنوب الإفريقي.

ثامنا: التعاون الجزائري الألماني

1- ماهية البرنامج:

ينشط البرنامج الثنائي للهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر منذ أكثر من 27 سنة، مساهمته تكمن في مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في أربعة مجالات أساسية وهي:[1]

أ- **السكن والعمران:** دعم هذا القطاع يكمن في تشجيع خلق واستعمال المساحات كأداة أساسية لتحرير سوق العقار، تكييف بحوث أكبر بإنشاء مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبات الجديدة للسكن والعمران، بالإضافة إلى انطلاق عملية إعادة تهيئة المجمعات السكنية وفقا لاقتراحات المواطنين وبالطبع وفق ضوابط قانونية.

ب-**الفلاحة والصيد البحري:** مستشاري البرنامج يرافقون التحول الحاصل في القطاع الفلاحي والإنتاج الموجه للنشاط التجاري والخوصصة، بالإضافة إلى إدخال نظام موجه لتقييم الموارد الصيدلية الجزائرية.

ت-**حماية المحيط وتسيير الموارد المائية:** يمثل أولوية البرنامج الألماني ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط على المستوى البلدي والجهوي والوطني لخلق إطار للقانون الإداري ووضع أنظمة للمراقبة والإعلام خاصة بالمحيط لاستخلاص إجراءات وأدوات جديدة وهي استشارة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المحيط وتحليل أثار المحيط على المستوى المحلي، كما أن البرنامج القطاعي الخاص بالمياه يرمي إلى مساعدة المساهمين في وضع السياسة الجديدة للمياه في الجزائر.

---

[1]- شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 146-147.

ث-ترقية النشاط الاقتصادي والشغل: وهو المجال الذي يهمنا، حيث يهتم خصوصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة بانفتاح السوق الوطنية والهدف هو تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر والاستثارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية وبواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى التعرف أكثر وبدقة على الاحتياجات المؤسسات.

2-أهداف البرنامج:

جاء برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 03 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة والتكوين اللذان يشكلان أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية والتسييرية.

ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

- خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.
- دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم.
- الرفع من تنافسية المؤسسات.
- تأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبية.

3- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من المشروع:

ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

أ- المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف من 50 إلى 250 عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء.
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.

ب-المؤسسات المصغرة التي توظف من 01 إلى 10 عامل، الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[2]

4- المساهمين في البرنامج:

الهيئة المنفذة للبرنامج هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالات الوطنية التي تنشط تحت وصايتها، كما تم الإعتماد في تنفيذ هذه البرامج على المراكز الجهوية التي وضعت خصيصا من أجل تنفيذ البرامج التأهيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المعاهد الوطنية المختصة في مجال التسيير، وتتوزع كما يلي:

جهة الوسط: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة **(CACI)**، المعهد الدولي للمناجمنت **(INSIM)** والمعهد العالي للتسيير والتخطيط **(ISGP)**.

جهة الغرب: معهد تطوير الموارد البشرية **(IRDH)** والمركز الدولي **(CINAF)** بوهران.

جهة الشرق: المعهد العالي للتسيير **(ISAG)** بعنابة.

جهة الجنوب: المعهد العالي للتسيير **(ISGO)** بورقلة.

---

[1]- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002، ص 10.

[2]- محمد زيدان، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مرجع سابق، ص 12.

أما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني فنجد نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة بالبليدة **(CEIMI)**، ونجد جمعية صناعي العتاد الإلكتروني بالرويبة الجزائر العاصمة **(AIMEL)** والجمعية المهنية للصناعيين بوادي ميزاب بغرداية **(APIVM)** أما بالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقني **(GTZ)**.[1]

5- نشاطات البرنامج:

يقوم البرنامج أو المشروع بتكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات وذلك عن طريق تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وكذا تحسين وتجديد الآراء والتوجيهات كما أن لكل مركز دعم 04 أو 05 مستشارين.

هذا بالإضافة إلى القيام بتكوين القائمين على إلقاء المحاضرات والملتقيات لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحسين التقنيات البيداغوجية للمكونين بالتركيز على:

- تكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة لمهام المستشارين ووضع برنامج نموذجي **(Pilote)**
- تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحضير مواضيع التكوين، متابعة المكونين.
- التنشيط المشترك للمحاضرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين من 02 إلى 03 مساعدين لكل مركز دعم.
- دعم مراكز وهيئات الدعم عن طريق تحسين كفاءات المسيرين فيما يخص الطرق التسييرية، الاتصال... الخ.
- تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار.

وتتمثل خدمات مراكز الدعم بصفة عامة في محاولة تحسين مستوى التسيير وتطويره حيث:

[1]- Revue éditée par la Chambre Algérienne du Commerce et d'Industrie (CACI) N: 132, Mars 2002.

أ- على مستوى المؤسسات الصناعية المتوسطة:

تقوم بإعداد توصيات واقتراحات في مجال التسيير وإعطائها لهذه المؤسسات وتنحصر هذه التوصيات في الوظائف الحيوية في المؤسسة مثل:

- الإدارة العامة.
- الإنتاج والتموين.
- التسويق والتوزيع.
- تسيير الموارد البشرية.
- إدارة المالية.

كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و09 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات التسيير والتفكير الاستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير.

ب-على مستوى المؤسسات الصغيرة والمصغرة:

يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق برنامج (**CEFE***) بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفيدين من التفرع (**Essaimage**) ومن القروض المصغرة، كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين، وذلك عن طريق تكوين مستشارين في التسيير من خلال إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية في كل مركز دعم وإجراء تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وتحسن الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

6-نتائج البرنامج:

تمثلت نتائج برنامج التعاون الجزائري الألماني في النقاط التالية:

- وضع 04 مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات يعملون بصفة دائمة في كل مركز دعم.
- توفير عروض الاستشارة على مستوى مراكز الدعم بالإضافة إلى تكوين 30 مستشار ومساعد في إدارة الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* **CEFE** : Compétence Economique par la Formation à l'Esprit.

- إقامة أكثر من 12 ملتقى لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تضمنت محاورها حول طرق الحديثة لتسير المؤسسات، أليات التصدير والشراكة، نظام المعلومات ونظام الجودة، كيفية تطوير المنتجات وغيرها.[1]
- تم إصدار أول دليل جزائري خاص بالمكاتب الاستشارية لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوم 23 جانفي 2009 ويعتبر هذا الدليل وسيلة مهمة لتسهيل مختلف البرامج المتعلقة بتسيير المؤسسات، بحيث يرافق هذا الدليل المؤسسات في كل مراحل التأهيل.

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون أخر مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وامتد من 2003 إلى غاية 2006،[2] ومازالت المفاوضات مستمرة بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية.

[1]– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 149.

[2]– منير نوري، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17–18 ماي 2006، ص 878.

خلاصة:

إن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين من خلال مختلف صناديق ووكالات الدعم، والمؤسسات المتخصصة كشركات رأس المال المخاطر التي تعد السبيل الأنسب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل إحجام البنوك التقليدية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى هيئات الدعم والمرافقة التي جاء بها القانون التوجيهي لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات والمجلس الوطني لترقية المناولة... الخ.

إلى جانب وسائل الدعم المحلية، تم الاتفاق والتعاون مع العديد من الدول الأجنبية حول برامج كلها متصلة ومتعلقة بالتجارب الأجنبية في ميدان التسيير، التكوين، الاستشارة، تقنيات التصدير وتحسين نوعية المنتج، التصميم والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا عبر مختلف جهات الوطن.

الفصل الرابع:

برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تمهيد:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التأهيل وما مدى أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر لتبني جملة من برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية لتكون بمثابة السياسة المساندة للأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية والمتعلقة بالانفتاح على الاقتصادي العالمي من خلال إنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي مطلع سنة 2020، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تهدف هذه البرامج إلى تعزيز وتحسين تنافسية هذه المؤسسات وترقية فعالية أدائها على مستوى منافسيها الرائدين في السوق المحلى أو الأجنبي، من خلال تطوير وتحديث المحيط الداخلي والخارجي المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن هذه البرامج نجد ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برامج أخرى بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني **(ED-PME)**، ومنها ما كان بمبادرة من الحكومة فقط وهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وعليه سيتم عرض مختلف برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

المبحث الثاني: برنامج أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المبحث الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (**ONUDI**) سنة 1966 بفيينا (النمسا) لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي، بدأت هذه المنظمة العمل في الجزائر سنة 1999 ضمن برنامج الإدماج لدعم إعادة الهيكلة الصناعية وتأهيل المؤسسات، الذي خص 08 مؤسسات عمومية 40 مؤسسة خاصة، كما تعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.[1]

المطلب الأول: ماهية البرنامج

أولا: تعريف البرنامج

شرع في سنة 1999 تنفيذ أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في إطار تعاون وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (**MIR**) مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (**ONUDI**)، تحت اسم "**برنامج الإدماج لدعم إعادة الهيكلة الصناعية وتأهيل المؤسسات**" حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مالية للجزائر قدرت قيمتها بـ 11 مليون دولار سنة 2000، يهدف البرنامج إلى الدعم الديناميكي لإعادة الهيكلة الصناعية وتنافسية وتكامل ونمو الصناعات، إضافة إلى العناصر التالية:[2]

- المساعدة في إعداد وتنفيذ السياسة الاستراتيجية للصناعة.
- تقوية هيئات الدعم والاستشارة المرتبطة بالصناعة.
- دعم وتحسين تنافسية 48 مؤسسة منها 08 مؤسسات كبيرة الحجم.
- التحكم في وضع شبكة المعلومات الإحصائية.

---

[1]– يوسف حميدي، مرجع سابق، ص 103.

[2]– ناصر دادي عدون وعبد الرحمن بابنات، مرجع سابق، ص 172–174.

أما اهم المجالات التي استفادت من التمويل في إطار برنامج الإدماج فهي:

- التحضير لانطلاق البرنامج الوطني للتأهيل.
- التأهيل النموذجي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(Programme Pilote)**
- تقوية ودعم النشاطات الخدمية المرتبطة بالصناعة، الدعم التقني، الجودة، التقييس، شهادات المطابقة، نظام المعلومات والبيئة.

وتمثلت أهم إنجازات البرنامج فيما يلي:[1]

- مشروع تأهيل مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية.
- تشخيص 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بتدخل مكاتب وطنية و06 خبراء أجانب.
- تكوين 30 مستشار في التشخيص الاستراتيجي للتأهيل.
- تكوين 50 مراجع داخلي للجودة.
- تكوين إطارات المعهد الجزائري للتقييس **(IANOR)**.
- تكوين 67 إطار في العوائق التقنية تحضيرا لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة **(OMC)**.

بعد تجربة برنامج الإدماج **(Programme Intégrée)** انطلق في تنفيذ البرنامج النموذجي نهاية سنة 2000، بمساهمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(ONUDI)** بقيمة 1.2 مليون دولار وميزانية التجهيز لسنة 2000 بقيمة 120 مليون دج، مست العملية مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة.

وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 خصص مبلغ 04 مليار دج يمول من طرف صندوق ترقية المنافسة الصناعية، 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات الصناعية والباقي لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية،[2] يستهدف هذا البرنامج تأهيل 1000 مؤسسة عامة وخاصة وبمعدل 100 مؤسسة في السنة.

---

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن بابنات، مرجع سابق، ص 172-174.

[2] -Ministère de la PME et de l'Artisanat, Actes des assises nationales de la PME, Janvier 2004, P 184.

ثانيا: أهداف البرنامج

أهداف برنامج التأهيل تكون على ثلاثة مستويات:

1- على المستوى الكلي: تقوم الحكومة والوزارات المعنية كوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بتسطير توجهات السياسة العامة وفق النقاط التالية:

- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والجزئي.
- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط.
- اعتماد برنامج تحسيسي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- تطوير الخدمات التكنولوجية والاستشارية بما يخدم هذه المؤسسات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية).
- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.

2- على المستوى الوسطي: تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء تأهيلها والتأكد من قدرتهم على فعل ذلك، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي.
- المؤسسات شبه العمومية.
- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.
- هيئات التكوين المتخصصة.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- هيئات تسيير المناطق الصناعية.

أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع.
- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل.
- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية.

- تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود.
- افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

3- على المستوى الوحدوي: التأهيل برنامج محفز على تحسين النوعية، وليس برنامج ترقية الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط الضعف.

كما يمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الجزائرية كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

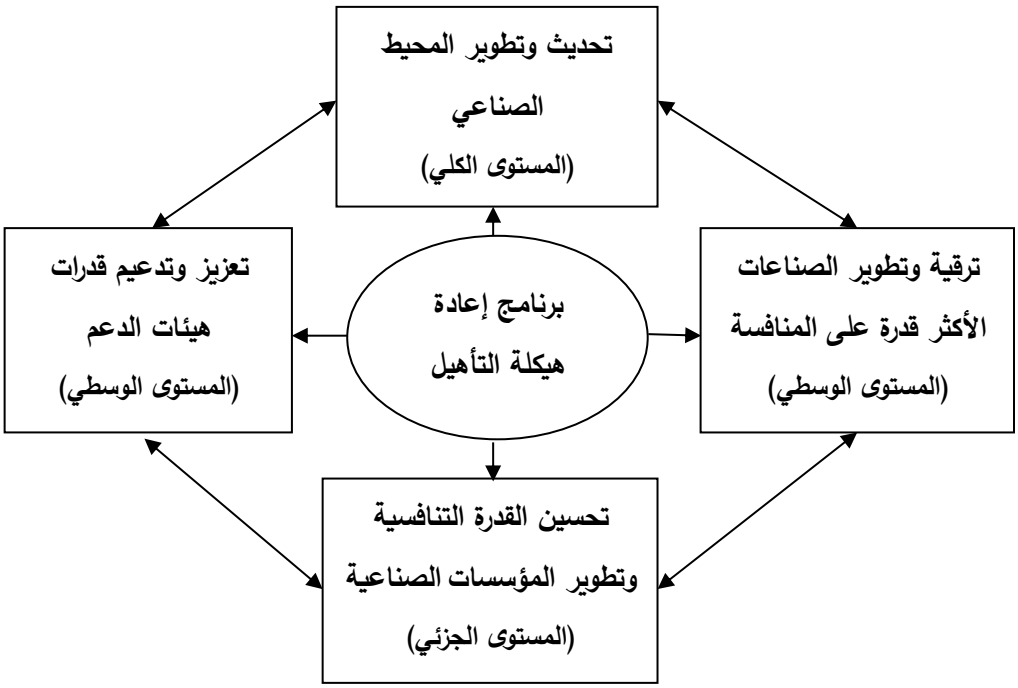

الشكل رقم (28): الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ثالثا: نشاطات البرنامج

تتمثل نشاطات البرنامج في التشخيص وإعداد مخطط التأهيل الذي يحتوي على الاستثمارات المادية وغير مادية، والتي تلخصها فيما يلي:

1- الاستثمارات غير المادية: مثل

- الدراسات بما فيها البحوث والتطوير.

[1]- Dahoui Mohamed Lamine, Restructuration et mise à niveau d'entreprise, Alger, 2003, P 74.

- المرافقة التقنية (الملكية الصناعية).
- البرمجيات.
- التكوين.
- وضع نظام الجودة.
- التقييس.
- وضع نظام معلومات التسيير.
- كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية الصناعية.

2- الاستثمارات المادية: مثل

- تجهيزات الإنتاج.
- تجهيزات الصيانة والتخزين.
- تجهيزات المخابر والقياس.
- تجهيزات الإعلام الآلي
- تجهيزات ذات منفعة صناعية (البرودة، الحرارة، الهواء، الماء والكهرباء).
- كل استثمار مادي يساهم في تحسين التنافسية الصناعية.

رابعا: معايير قبول المؤسسة في البرنامج

هناك جملة من المعايير لقبول المؤسسة في برنامج التأهيل نلخصها فيما يلي:[1]

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري.
- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.
- تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولديها رقم تعريف ضريبي.
- تنشط منذ حوالي 03 سنوات على الأقل.
- عدد العمال الدائمين 20 عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.
- أن يكون صافي الأصول للسنة الحالية أو السابقة موجبا.

---

[1]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Nouveau dispositif, Manuel des procédures, P 06.

- نتيجة الاستغلال (حساب 83) موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة للبرنامج

يتطلب برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية تدخل عدة هيئات منها: المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، البنوك ومصالح الإسناد والمرافقة متمثلة في المراكز التقنية المتخصصة ومكاتب الدراسات، ولكن سنركز اهتمامنا على ثلاثة هيئات أساسية متمثلة فيما يلي:[1]

أولا: المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (*DGRI)

هذه المديرية تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي مكلفة بإدارة برنامج التأهيل ويمكن أن نلخص مهاما كالتالي:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.
- وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.
- تطوير وترقية برنامج تكوين المختصين والأفراد المعنيين بالإشراف على تنفيذ برنامج التأهيل.
- التعرف على حاجات المؤسسات والهيئات الإدارية من معلومات متعلقة ببرنامج التأهيل والعمل على توفيرها.
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
- تلقي ملفات المؤسسات الراغبة في تنفيذ البرنامج ودراستها على مستوى الأمانة التقنية قبل أن يتم إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية **(CNCI)**.
- تضع تحت تصرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للمؤسسات العمليات القادرة على توفير ترقية وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات.
- يمكن القول أن المديرية العامة للهيكلة الصناعية تعد بمثابة سكرتير اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

---

[1]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002, P 14-17.

* **DGRI:** Direction Générale de Restructuration Industrielle.

ثانيا: اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (*CNCI)

تأسست اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، في المادة الرابعة، وتتمثل مهامها فيما يلي:[1]

- إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات للاستفادة من البرنامج.
- تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات الصندوق.
- تحديد المبالغ المالية التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برنامج التأهيل.
- تأسيس اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة من البرنامج.
- متابعة أداء المؤسسات التي استفادت من مساعدات الصندوق.
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء سير عملية التأهيل.
- اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية.
- تشخيص طلبات تمويل النفقات المتعلقة بتحسين المحيط الإنتاجي للمؤسسات والخدمات المرتبطة بالصناعة.

تنشط اللجنة الوطنية تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتتكون من عدة ممثلي:

- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل عن جمعيات أرباب العمل، البنوك، الغرف التجارية... إلخ.

---

* **CNCI:** La Comité Nationale de la Compétitivité Industrielle.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، العدد 43 الصادر في 19 جويلية 2000، ص 06.

ثالثا: صندوق ترقية التنافسية الصناعية (*FPCI)

ويعد هذا الصندوق الآلية العملية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، بهدف ترقية التنافسية الصناعية وتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها وتكييفه مع التغيرات الحديثة، كما يعتبر من الأدوات المالية العملية المسيرة للدعم المالي التي تقدمه السلطات الجزائرية.

وقد تم إنشاؤه في شكل حساب تخصيص خاص رقم 102-302 بموجب القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، (المادة 92) المتضمن قانون المالية لسنة 2000، والمسمى بصندوق ترقية التنافسية الصناعية، بعدها جاء المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، ليحدد كيفيات تسيير الصندوق.[1]

1- إيرادات ونفقات الصندوق:

يقيد في حساب صندوق ترقية التنافسية الصناعية على ما يلي:

أ- في باب الإيرادات:

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- التمويلات الخارجية (برامج ميدا، القروض التعاقدية والامتيازية).
- اقتطاعات أو مساهمات عن طريق صناديق أخرى (الخوصصة، البحث، التنمية والصادرات)
- الهبات والوصايا.

ب-في باب النفقات:

- نفقات التسوية التي تهدف إلى ترقية التنافسية الصناعية لاسيما المتعلقة بالمواصفة الصناعية، نوعية المنتجات، الاستراتيجية الصناعية، الملكية الصناعية، التكوين، الإعلام الصناعي والتجاري، البحث والتنمية، الإفراق، ترقية الجمعيات المهنية في قطاع الصناعة.
- النفقات المرتبطة بالدراسات المتعلقة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- النفقات المتعلقة بانجاز أعمال إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

---

* **FPCI:** Le Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-192، مرجع سابق، ص 05، والقانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، ص 74-75.

- المصاريف المدفوعة في إطار تطبيق برنامج التكوين الموجه لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- النفقات المتعلقة بكل النشاطات التي لها علاقة مع برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

2- المساعدات المالية للصندوق:

الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو تقديم مساعدات مالية لتنفيذ برنامج التأهيل وهناك نوعين من المساعدات:

أ- **مساعدات مالية موجهة للمؤسسات:** وهي موجهة لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة وتتم في مرحلتين:[1]

- **مرحلة التشخيص:** تختار المؤسسة مكتب دراسات أو استشاري خارجي للقيام بعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة ووضع مخطط تأهيل للمؤسسة، يرافقه وضع ملف للحصول على التمويل من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ويقدر الدعم الذي يقدمه الصندوق بما نسبته 80% من تكلفة التشخيص الشامل لكن في حدود 1.5 مليار دج.
- **مرحلة المخطط:** وتكون المساعدات المالية موزعة على 24 شهرا كالآتي:
- 80% من إجمالي الاستثمارات غير المادية: الدراسات، تكوين المسيرين والتدريب على استعمال التكنولوجيا وبرامج معلوماتية.
- 10% من الاستثمارات المادية التي تدخل في إطار برنامج التأهيل كشراء التجهيزات، لكن في حدود 20 مليون دج كحد أقصى.

ب- المساعدات المالية الموجهة لهيئات الدعم: وهذه المساعدات موجهة أساسا لتغطية التكاليف المتعلقة بـ:

- العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات الإنتاجية أو مؤسسات الخدمات الخاصة بالقطاع الصناعي مثل: المؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة، الملكية الصناعية... إلخ.

---

[1]- عبد المجيد تيماوي، تقييم تجربة الجزائر في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 73.

- العمليات المتعلقة ببرامج تكوين مسيري المناطق الصناعية وكل العمليات الخاصة بتحسين القطاع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب هذا الصندوق هناك مصادر أخرى لتمويل المؤسسات منها:

- صندوق التهيئة العمرانية.
- صندوق تنمية المناطق الجنوبية.
- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.
- الصندوق الوطني للبيئة.
- صندوق ترقية التكوين.
- صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- صندوق ترقية الصادرات.
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.
- صندوق ضمان الشغل.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ البرنامج

أولا: المعلومات الأولية

تختار كل مؤسسة راغبة في برنامج التأهيل والحصول على مساعدات مالية من صندوق ترقية التنافسية مكتب دراسات، كما يجب أن تتحقق من أن هذا الأخير يملك الإمكانيات الضرورية لتحقيق التشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع خطة التأهيل.

تعلم المؤسسة الأمانة التقنية عن طريق البريد رغبتها في الخضوع لبرنامج التأهيل، مشيرة إلى اسم مكتب الدراسات أو المستشارين الذين تعاملت معهم، بحيث ترسل بطاقة تعريفية للمؤسسة، كما يقوم مكتب الدراسات أو المستشارين بتشخيص قبلي لاستبعاد التعهد مع مؤسسات لا تستجيب لشروط القبول، وتتضمن المعلومات الأولية ما يلي:[1]

[1]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Nouveau dispositif, Manuel des procédures, P 20.

1- معطيات عامة حول المؤسسة:

وتتمثل هذه المعطيات في:

- الاسم التجاري للشخص المعنوي (المؤسسة) أو اسم الشخص الطبيعي.
- الوضعية القانونية للمؤسسة.
- اسم ولقب الأشخاص الذين يرغبون في الاستفادة من البرنامج.
- العنوان الكامل للمؤسسة.
- تاريخ الإنشاء.

2- معطيات مالية، تقنية وبشرية:

تتضمن ما يلي:

- رأس المال الاجتماعي وتقسيمه.
- تطور رقم الأعمال للسنوات الثلاث الأخيرة.
- تطور كتلة الأجور للسنوات الثلاث الأخيرة.
- عدد العمال المشغلين وتوزيعه حسب فئات اجتماعية-مهنية.
- تطور الأموال الخاصة.
- الاستثمارات المحققة في النشاطات الأساسية.

3- إرفاق الاستمارة بالوثائق التالية:

- رسالة توضح نية المؤسسة في الخضوع لبرنامج التأهيل.
- معلومات متعلقة بمكتب الدراسات المختار.

يودع الملف أو يرسل لدى الأمانة التقنية مقابل وصل استلام، ويتم تسجيل الملفات الواحدة تلوى الأخرى حسب تاريخ الاستلام، وتكون الدراسة إما عامة أو مخففة.

- **الدراسة العامة:** مدتها 08 أسابيع ويقوم بها مكتب دراسات تختاره المؤسسة وتشمل هذه الدراسة المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية.
- **الدراسة المخففة:** مدتها 04 أسابيع وتقتصر على الاستثمارات غير المادية (تدريب، دراسات، مساعدات تقنية برمجيات... الخ).

وتدفع المؤسسة 20% من تكلفة الدراسة (عامة كانت أو مخففة)، أما 80% فيقوم الصندوق بدفعها.

ثانيا: تمهيد لطلب المساعدات المالية من طرف المؤسسة

ترفق المؤسسة التي تقدم طلب مساعدة مالية في إطار البرنامج ملف إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:

1- ملف التأهيل: ويتألف هذا الملف من:

- دراسة التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل ممضي من طرف مكتب الدراسات والمؤسسة.
- مخطط تمويل الاستثمارات بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمجة مع البنك (رسالة الموافقة).
- الوضعية المالية والمحاسبية مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء محاسبيين، محافظي حسابات أو محاسبيين معتمدين.
- بيانات تقديرية للاستثمارات المادية والمعنوية المنتظر تحقيقها.
- بطاقة فنية للتشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل.

2- معالجة الملف من طرف الأمانة التقنية: تتم مراجعة الملفات والتأكد من مطابقتها لمعايير القبول في البرنامج السابقة الذكر، بعد تحقيق الأمانة التقنية يمكن أن نجد الحالات الثلاث التالية:

أ- حالة القبول: في هذه الحالة يخضع الملف للتقييم حيث تضع الأمانة التقنية بطاقة فنية للمؤسسة وترسلها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

ب- حالة وجود نقص في الملف المقدم: في هذه الحالة تعلم الأمانة التقنية المؤسسة من أجل استكمال باقي المعلومات الناقصة.

ت- حالة الرفض: في حالة عدم مطابقة الملف المقدم للشروط الموضوعة، تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بقرار الرفض، وفي هذه الحالة لا يحق للمؤسسة الحصول على إعانات التشخيص ووضع خطة التأهيل.

3-تقييم الملف: عند مطابقة الملف لمعايير الاستلام تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي وتقييم مدى قابلية نجاح مخطط التأهيل.

ثالثا: تقديم الملف للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية

يقدم الملف الذي تم قبوله وتقييمه من طرف الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقة ببطاقة القرار، وتقوم هذه الأخيرة بفحص الملف المقيم سابقا التي يمكن أن تتخذ أحد القرارات التالية:

- في حالة المصادقة على الملف يتم التوقيع على اتفاقية بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المعنية، حيث تحدد هذه الاتفاقية التزامات كل من الطرفين، الإجراءات، مبلغ المساعدات الممنوحة بالإضافة إلى طرق صرفها حسب النموذج المتفق عليه.
- في حالة نقص الملف يعاد للمؤسسة من أجل دراسة تكميلية للنقاط المشار إليها من طرف اللجنة، وفي إطار الدراسة التكميلية تودع المؤسسة الملف من جديد على مستوى الأمانة التقنية من أجل إعادة الفحص من طرف اللجنة.
- في حالة الرفض يتم إشعار المؤسسة بهذا القرار.

رابعا: تنفيذ البرنامج

يتم تنفيذ برنامج التأهيل وذلك بمنح المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها:

1-منح المساعدات المالية: وتتمثل المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في:[1]

أ- **مساعدات مالية خاصة بتكاليف الدراسة:** تمثل نسبة 80% من تكلفة الدراسة العامة أو المخففة شرط ألا تفوق 1.5 مليون دج (دراسة عامة)، 750000 دج (دراسة مخففة).

ب-مساعدات مالية متعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية: يقوم الصندوق بتقديم 30% بشكل مسبق من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصناعة

[1]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Nouveau dispositif, Manuel des procédures, P 06.

والمؤسسة المعنية، حيث تدفع هذه النسبة إلى مكتب الدراسات لصالح المؤسسة عند إبرام العقد، أما الباقي فيقدم بعد تنفيذ الدراسة الإجمالية أو المخففة.

ت-مساعدات مالية متعلقة بتنفيذ برنامج التأهيل: يقدم صندوق ترقية التنافسية الصناعية مساعدات مالية بالنسبة للدراسة المخففة 80% من مبلغ الاستثمارات غير المادية (تكوين، دراسات، برامج ... الخ)، وفي حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10% من مبلغ الاستثمارات المادية (تجهيزات إنتاجية سواء تم اقتناءها محليا أو كانت مستوردة) أي في حدود 20 مليون دج.

من أجل صرف مساعدات متعلقة بالتشخيص وخطة التأهيل التي تمنح، وجب الموافقة عليها من طرف وزير الصناعة وذلك بعد الإطلاع على رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

صرف المساعدات المالية المتعلقة باستثمارات التأهيل لا تتم إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجة وبطلب من المؤسسة ويتم صرفها على ثلاث دفعات:

- الدفعة الأولى: بعد إنجاز 30% على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات المادية أو غير المادية.
- الدفعة الثانية: بعد إنجاز 60% على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات المادية أو غير المادية.
- الرصيد الباقي يكون بعد إتمام مخطط التأهيل.

2-مدة الإنجاز ومتابعة البرنامج:

إن الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية يجب أن تتحقق في أجل أقصاه سنتين ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية، ويمكن تمديده لأجل سنة أخرى يمنح بطلب من المؤسسة.

تتم متابعة برنامج التأهيل من خلال متابعة استعمال المساعدات المالية الممنوحة في إطار البرنامج، ويجب التمييز بين المساعدات الممنوحة بموجب التشخيص الاستراتيجي ومخطط التأهيل والمساعدات المتعلقة بالاستثمارات المادية أو غير المادية، يمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الاستثمارات ومراقبة الوثائق والمستندات وكذا الفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية.[1]

[1]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002, P 27.

يمكن تلخيص مراحل عمل برنامج التأهيل في الشكل التالي:[1]

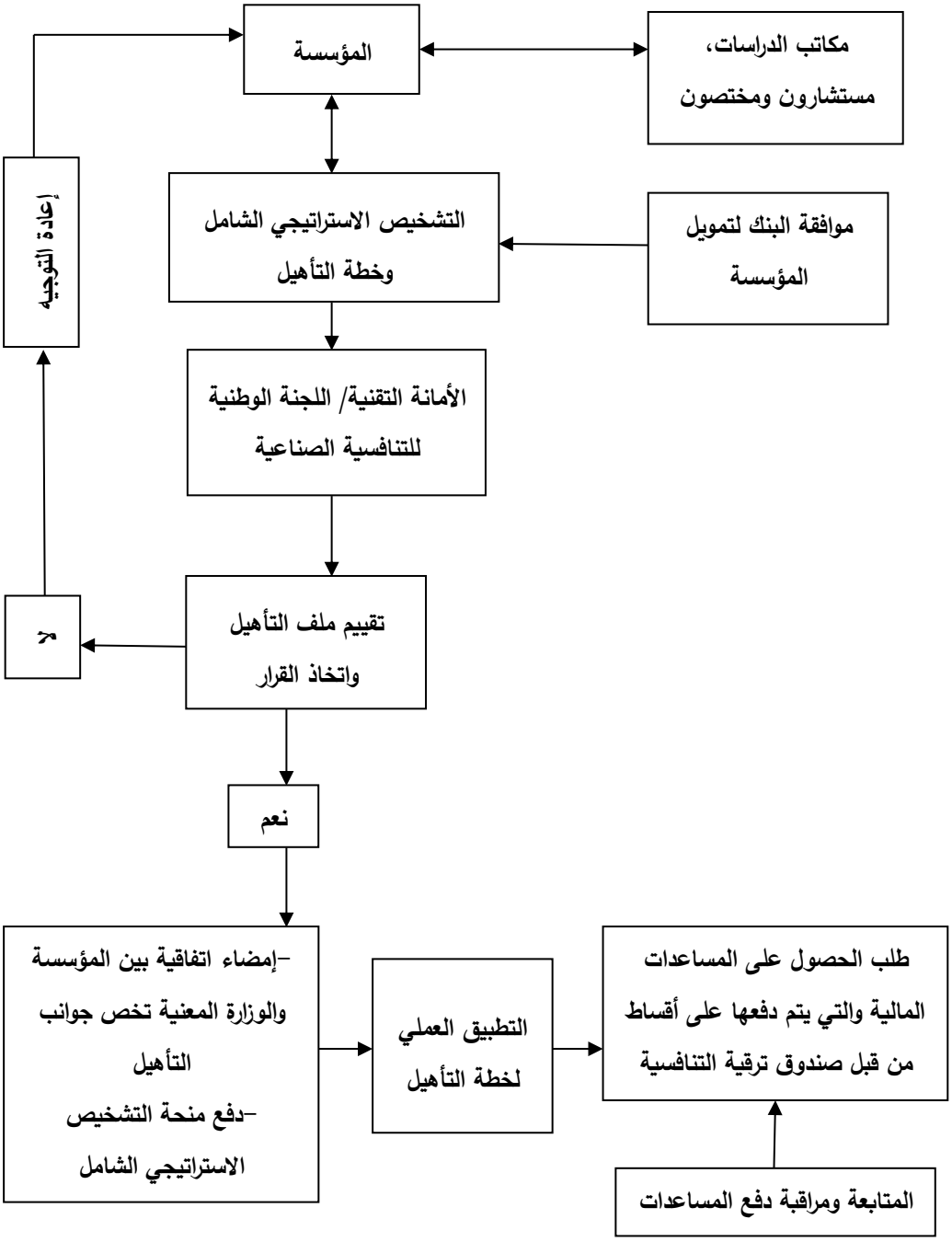

الشكل رقم (29): آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

[1]- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002, P 18.

المطلب الرابع: نتائج البرنامج

حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010 وهو تاريخ توقف الوزارة عن استقبال الملفات بعد تحويل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمهمة تأهيل المؤسسات فقد تمثلت حصيلته فيما يلي:[1]

أولا: مرحلة التشخيص الاستراتيجي

يمكننا توضيح حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (60): حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي

الطلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
الطلبات المستقبلة	499	254	245
الطلبات المعالجة	491	254	237
الطلبات المقبولة	355	168	187
الطلبات المرفوضة	136	86	50

Source: Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2010, P 02.

والشكل الموالي يوضح وضعية طلبات الانضمام إلى البرنامج:

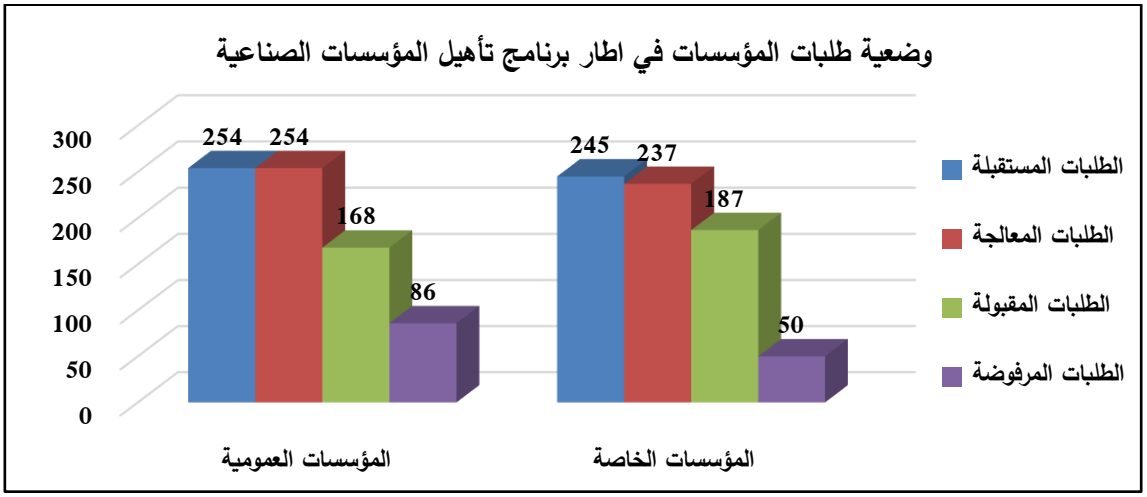

الشكل رقم (30): وضعية طلبات المؤسسات في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

[1]- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2011, P 02-03.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع طلبات المؤسسات العمومية مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص، وبذلك تقدمت 499 مؤسسة (منها 254 مؤسسة عمومية و245 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط وتم معالجة 491 مؤسسة وبقيت 08 مؤسسات في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة)، والتي قامت بعملية التشخيص.

ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل، إضافة إلى مؤسسات لا تستجيب لمعايير القبول كالمؤسسات الناشطة في قطاعات غير صناعية، أو مؤسسات قد توقفت عن النشاط.

ونجد أن الطلبات المقبولة شملت مؤسسات تنتمي لقطاعات مختلفة، بحيث شملتها مرحلة التشخيص، نلخصها في الشكل التالي:

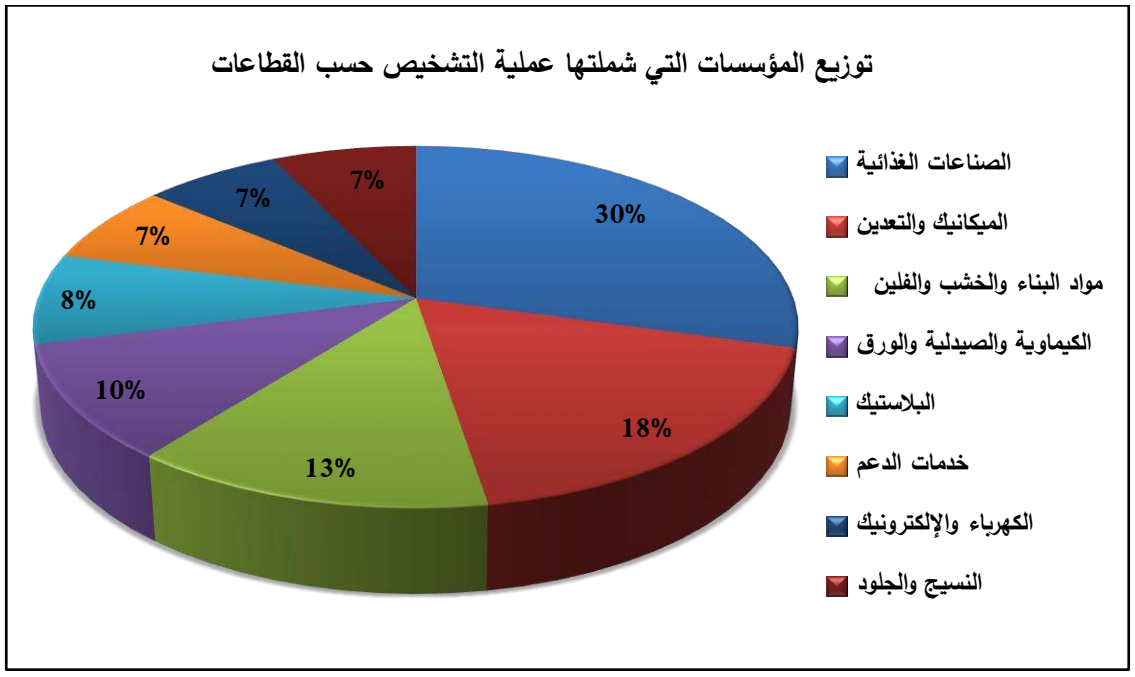

الشكل رقم (31): توزيع المؤسسات التي شملتها عملية التشخيص حسب القطاعات.

من الشكل نلاحظ أن العدد الأكبر من المؤسسات يتركز في قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الميكانيك والمعادن وقطاع مواد البناء والخشب والفلين وبقية القطاعات تتوزع بشكل متقارب.

كما يجب التنويه إلى الصعوبات التي تواجه قطاع النسيج والجلود من خلال عدم استطاعته الاستجابة لشروط الأهلية، رغم أهمية المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع، إذ لم يتجاوز عدد المؤسسات المقبولة 22 مؤسسة، أي 07% من إجمالي 355 مؤسسة مقبولة.

ثانيا: مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل

وكما رأينا سابقا حول مراحل التأهيل، إذ أنه بعد القيام بعملية التشخيص تأتي عملية التأهيل، ويمكننا توضيح نتائج هذه المرحلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (61): حصيلة مرحلة مخطط التأهيل

وضعية الملفات	المجموع	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	الملاحظات
الملفات المقدمة	205	107	98	/
الملفات المعالجة	204	107	97	تم قبول 199 مؤسسة للاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية وتم رفض 05 ملفات.
المؤسسات المستفيدة من إعانات الصندوق	199	102	97	استفادة 175 مؤسسة من مخطط التأهيل واقتصرت 24 مؤسسة على عملية التشخيص فقط.

Source: Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, État des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2011.

وعدد المؤسسات التي وصلت لهذه المرحلة نلخصها في الشكل الآتي:

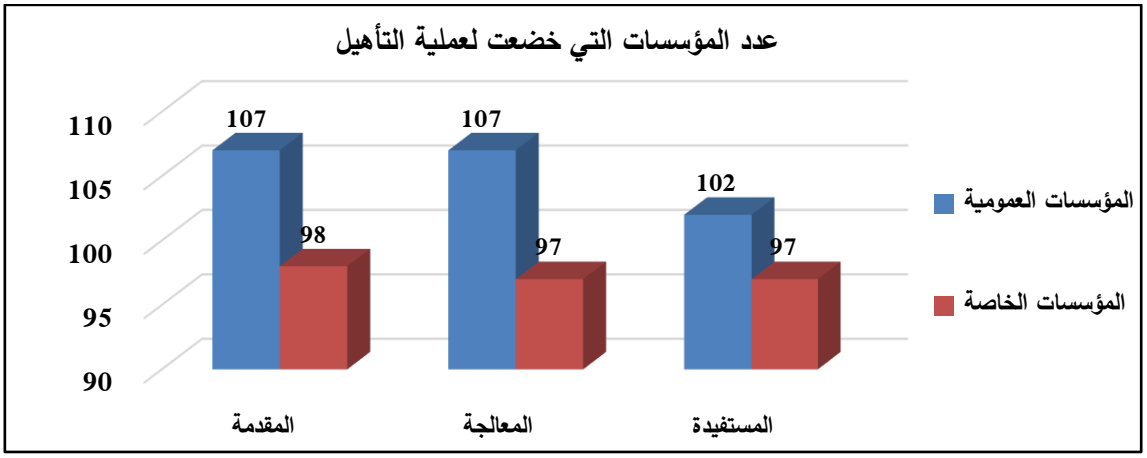

الشكل رقم (32): عدد المؤسسات التي خضعت لعملية التأهيل.

من الشكل نلاحظ أن المؤسسات العمومية هي التي استفادت من الدعم أكثر من المؤسسات الخاصة، حيث تم قبول 199 مؤسسة (منها 102 مؤسسة عمومية 97 مؤسسة خاصة) للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق التنافسية الصناعية من إجمالي 204 مؤسسة، ويمكننا تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة (355 مؤسسة) مقارنة بالملفات المقبولة إلى قصر أجال التسجيل، وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك، ومن بين المؤسسات المقبولة وهي 199 مؤسسة فقد استفادت 175 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، بينما اقتصرت 24 مؤسسة على الدراسة التشخيصية فقط.

وتتوزع المؤسسات التي استفادت من مساعدات صندوق التنافسية الصناعية في إطار تنفيذ مخطط التأهيل حسب قطاعات النشاط كما يلي:

الجدول رقم (62): توزيع المؤسسات المستفيدة من تنفيذ مخطط التأهيل حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية	51	%29
الميكانيك والتعدين	30	%17
صناعة مواد البناء والخشب والفلين	22	%13
الصناعات الكيماوية والصيدلية والورق	22	%13
صناعة البلاستيك	17	%08
خدمات دعم الصناعة	12	%07
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	11	%06
صناعة النسيج والجلود	10	%06

Source: Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2011.

نلاحظ أن أكبر حصة تعود لقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 29% من إجمالي المؤسسات الصناعية، يليه قطاع الميكانيك والمعادن بـ 30 مؤسسة (17%)، ثم قطاع مواد البناء والخشب والفلين بـ 22 مؤسسة (13%).

ثالثا: التقييم المالي

يخص هذا التقييم المالي مرحلة البرنامج منذ انطلاقه إلى غاية سنة 2008، والجدول الموالي يوضح مستوى إنجاز الاستثمارات المادية وغير مادية لمخطط التأهيل:

الجدول رقم (63): مستوى الاستثمارات المادية وغير المادية المخصصة والمنجزة إلى غاية 2008

نوع الاستثمار	التنبؤات		الإنجازات		نسبة الإنجازات مقارنة بالتنبؤات %
	المبلغ (مليون دج)	عدد العمليات	المبلغ (مليون دج)	عدد العمليات	
الاستثمارات المادية	12313	741	6496	402	%54.25
الاستثمارات غير المادية	1936	960	930	458	%47.71
المجموع	14249	1701	7426	860	%50.56

Source: Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Aout 2008, P 04.

نلاحظ من خلال الجدول بأن عدد الاستثمارات المنجزة تمثل حوالي نصف عدد الاستثمارات المتوقع تنفيذها (50.56%)، حيث نجد بأن الاستثمارات المادية المنجزة تمثل 54.25% من إجمالي الاستثمارات المادية المتوقع إنجازها، في المقابل نجد أن الاستثمارات اللامادية المنجزة تمثل 47.71% من إجمالي الاستثمارات اللامادية المتوقع إنجازها والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

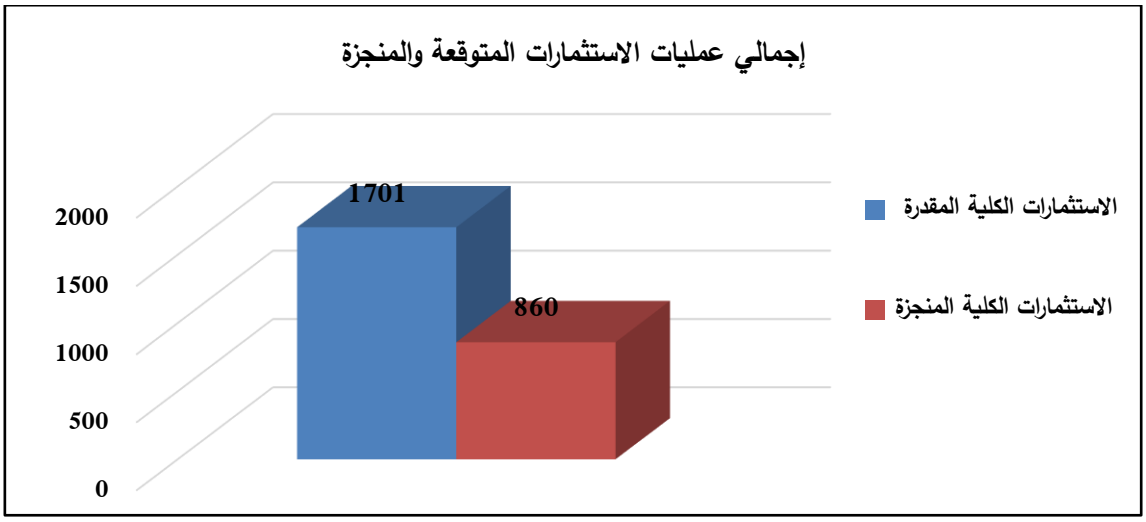

الشكل رقم (33): مقارنة بين إجمالي عمليات الاستثمارات المتوقعة والمنجزة.

وبالنسبة للمبالغ المنفقة والمتوقع إنفاقها على الاستثمارات بنوعيها المادية واللامادية نوضحها بتفصيل أكثر من خلال الإشارة إلى أهم المجالات والعمليات التي أنجزت فيها هذه الاستثمارات، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (64): مبلغ النفقات المخصصة والمنفقة على عمليات التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (الوحدة: مليون دج)

نوع الاستثمار	الغلاف المخصص (مليون دينار)	المبلغ المنفق (مليون دينار)	نسبة الإنجاز %
الاستثمارات المادية			
الإنتاج	11831	6226	52,62
المخابر	482	270	52,02
مجموع الاستثمارات المادية	12313	6496	52,76
الاستثمارات غير مادية			
شهادة الجودة	602	321	53,32
التكوين	397	139	35,01

المساعدة التقنية	221	108	48,87
الدراسات	373	239	64.08
برنامج الإعلام الآلي	343	122	35,57
مجموع الاستثمارات المعنوية	1936	929	47.99
المجمع العام	14249	7425	52.11

Source: Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2011, P 04.

يؤكد هذا الجدول ما تم قوله في الجدول السابق، وهو استهلاك نصف المبلغ المخصص لعملية التأهيل، فبمقارنة مبالغ الاستثمارات المادية المنجزة بالمبالغ المستحقة نجدها تمثل 52.76% وهذا يدل على عدم استغلال جميع المبالغ المخصصة لتنفيذ هذه الاستثمارات المادية الموجودة ضمن مخططات تأهيل المؤسسات المستفيدة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية وهذا بدوره أثر على تأخير إنجاز جميع مشاريع الاستثمارات المادية لهذه المؤسسة.

وبالنسبة لأهم المجالات التي وجهت إليها مبالغ الاستثمارات المادية نجدها تخص بالدرجة الأولى العمليات المرتبطة بوظيفة الإنتاج من تحديث وعصرنة معدات الإنتاج وتنظيم عمليات الإنتاج وذلك من أجل تحسين وزيادة إنتاجية المؤسسات للارتباط الشديد بين الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية بالمؤسسات، حيث يعتبر مؤشر الإنتاجية من مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة، حيث كلما زادت الإنتاجية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها دل ذلك على زيادة قدرتها التنافسية وبالتالي اتساع حصتها السوقية، بعد ذلك نجد شراء معدات ومستلزمات المخابر وأدوات القياس، الرامية في مجملها إلى دعم قدرات المؤسسات الصناعية لتحقيق الجودة في الإنتاج، والتي تعتبر بدورها من العمليات المهمة داخل المؤسسات من أجل الحصول على شهادة مطابقة معايير الجودة العالية إيزو **(ISO)**.

أما مبالغ الاستثمارات غير المادية المنجزة مقارنة بمبالغها المخصصة نجدها أقل من النصف في حدود 48% وهذا شيء ليس بالجيد، لأن الدولة تساهم بحوالي 80% من إجمالي الاستثمارات غير المادية المتضمنة في مخططات التأهيل رغم ذلك نجد أن 52% من مبالغ الاستثمارات المستحقة

غير منجزة فعلا وهذا يدل على عدم حسن استغلال المبالغ المرصدة (موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية) لتنفيذ مشاريع الاستثمارات غير مادية في إطار مخططات التأهيل، وهذا ما أدى إلى تأخر تنفيذها.

وبالنسبة لأهم المجالات التي وجهت إليها مبالغ الاستثمارات غير مادية نجد المساعدات المقدمة من أجل ضمان الجودة والحصول على الجودة العالية، تحسين مؤهلات الموظفين من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريسهم على التحكم في تقنيات التسيير الحديثة وأنظمة الإنتاج المتطورة والمعدات والآلات العصرية، وتحسين الكفاءات الإدارية من خلال إدخال محاسبة التكاليف ونظم الإدارة الحديثة واستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

رابعا: خلاصة البرنامج

وعلى العموم نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها تبرر أن عمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي، حيث استقبل البرنامج 499 مؤسسة منها 491 تمت معالجتها، 355 منها استفادت من عملية التشخيص، و175 من مخططات التأهيل، بالمقارنة مع العينة المستهدفة من البرنامج والتي سطرت معالجة 1000 مؤسسة بمعدل 100 مؤسسة في السنة، نستنتج أن معدل الإنجاز ضعيف جدا إذ بلغ 17.50%، ويعود السبب في ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها المؤسسات في تطبيق مخطط تأهيليها في الآجال المحددة في الاتفاقية الموقعة مع الوزارة المكلفة بالصناعة، وقد اختلفت الأسباب من مؤسسة إلى أخرى، وفيما يلي بعض هذه الأسباب:[1]

- تدهور الحالة المالية لمعظم المؤسسات الصناعية.
- عدم توفر شروط الاستفادة من البرنامج.
- صعوبة وتعقد الإجراءات للحصول على تمويل مخططات التأهيل.
- المنافسة في القطاع غير الرسمي.
- التغيير في رؤساء إدارة المؤسسات.
- حدوث حالات طارئة وغير متوقعة.

[1]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Aout 2008. P 05.

المبحث الثاني: برنامج أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار التعاون الأورو متوسطي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر برنامج أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية **(ED-PME)** من أهم برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، حيث يكون على شكل تقديم خبرات تسييرية، تقنية، تجارية ومالية من طرف خبراء وطنيين وأجانب يمتلكون مستوى عال من الخبرة والكفاءة.

المطلب الأول: ماهية البرنامج

أولا: تعريف البرنامج

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شرع في تنفيذه خلال شهر سبتمبر 2002، واستمر حتى ديسمبر 2007، بغلاف مالي قدره 62.90 مليون أورو في شكل تركيبة مالية ساهم فيها الاتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو والحكومة الجزائرية بـ 3.4 مليون أورو و2.5 مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج، ونشير إلى أن برنامج الدعم الأوروبي يتدخل لمساعدة المؤسسات التي لا يقل عمرها عن ثلاث سنوات ضريبية فعلية وتشغل من 20 إلى 250 عاملا، كما أن هذا البرنامج لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي الخاص، وإنما يتعداه إلى المؤسسات التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة مثل قطاع الخدمات والزراعة الصناعية،[1] وقد أخذ هذا البرنامج اسم برنامج أورو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(Euro-Développement PME)**.

ويمكن للبرنامج أن يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك، وهذا عن طريق صندوق ضمان القروض **(FGAR)** الذي تكلمنا عنه في الفصل السابق.

ثانيا: السلطات الوصية وميزانية البرنامج

إن السلطات الوصية على هذا البرنامج متمثلة فيما يلي:

- **من جهة الاتحاد الأوروبي:** اللجنة الأوروبية **La Commission Européenne**

[1] - Ministère de la PME et de l'Artisanat, Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne (ce que vous devez savoir), Algérie, Octobre 2005, P 32.

- **من جهة الجزائر** :وزارة الشؤون الخارجية **Le Ministère des Affaires Etrangères**

وذلك بمقر رئيسي بالجزائر العاصمة، حيث تم تنصيب وحدة تسيير برنامج **(UGP)** متبوع بـ 05 فروع جهوية موزعة على الولايات التالية: الجزائر، عنابة، سطيف، وهران وغرداية،[1] يسهر على تجسيده فريق مختلط بين خبراء أوروبيون وجزائريين متكون من 25 خبير، منهم 21 جزائري و04 أوروبيين،[2] والشكل الموالي يوضح تركيبة وحدة تسيير البرنامج **(UGP)**.[3]

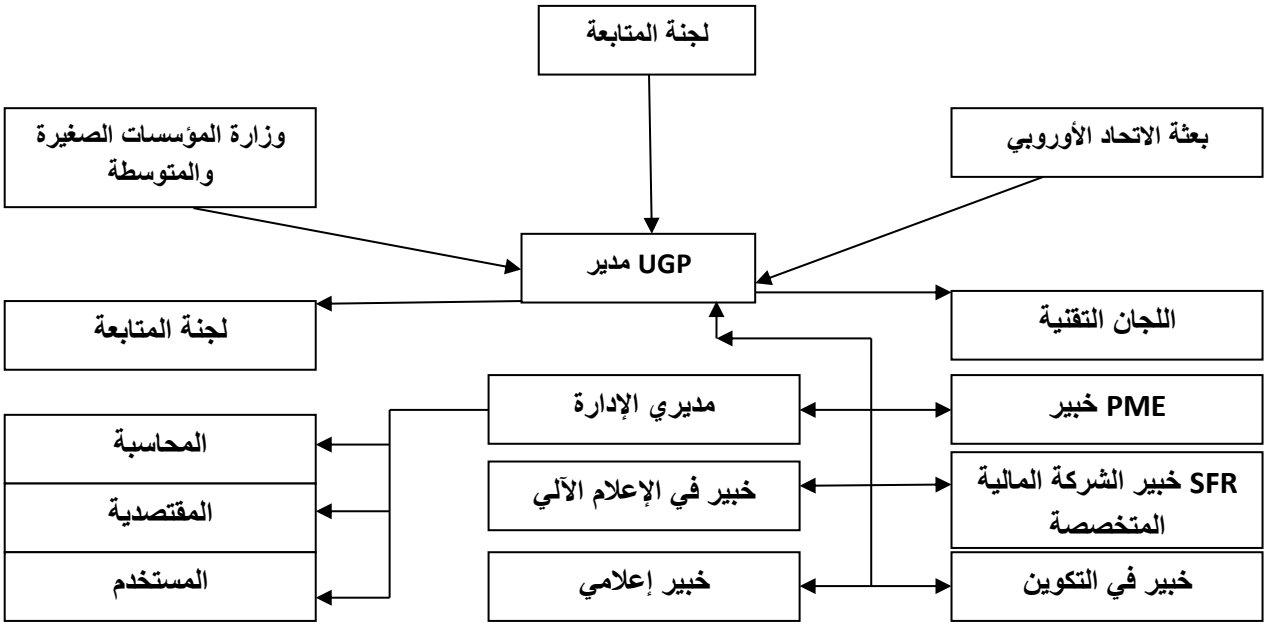

الشكل رقم (34): تركيبة وحدة تسيير البرنامج (UGP).

وكما أشرنا سابقا يستفيد البرنامج من ميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمس سنوات، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية بمبلغ قدره 3.4 مليون أورو، أما 2.5 مليون أورو فهي تمثل حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

[1]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI, Décembre 2006.

[2]- Le Programme d'appui aux PME/PMI, ED-PME, Forum de la mise à niveau, Hôtel Mercure, Alger, Décembre 2006.

[3]– منشور عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

والجدول الموالي يوضح تقسيم مساهمة الاتحاد الأوربي للبرنامج:

الجدول رقم (65): أقسام ميزانية مساهمة الاتحاد الأوربي

الرقم	أقسام الميزانية	المفوضية الأوروبية	
		القيمة (الأورو)	النسبة %
01	مجموع الخدمات	**42585000**	74.71
1-1	خبراء في المدى الطويل لوحدة تسيير البرنامج	5142000	
2-1	المستخدمين المحلين	6135000	
3-1	مساعدة تقنية قصيرة الأجل للمشاريع	29808000	
4-1	مراجعة/ تقييم/ متابعة	1500000	
02	مجموع اللوازم	**6720000**	11.78
1-2	وحدة تسيير البرنامج	780000	
2-2	مشاريع مؤسسة	2500000	
3-2	مشاريع SFS	2000000	
4-2	التكوين	1440000	
03	الإعلام	**600000**	1.07
04	مصاريف التسيير	**3695000**	6.48
	المجموع الفرعي	**53600000**	
05	ميزانية استثنائية (تكاليف غير متوقعة)	**3400000**	5.96
	المجموع العام	**57000000**	100

Source: Ministère de la PME et de l'Artisanat, Commission Européenne, Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, 2007, P 32.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 90.62% من إجمالي تكلفة البرنامج أي ما يعادل 57 مليون أورو، حيث يمثل قسم الخدمات من ميزانية البرنامج الحصة الأكبر بنسبة 74.71%، شملت خبراء في المدى الطويل لوحدة تسيير البرنامج، المستخدمين المحلين، مساعدة تقنية قصيرة الأجل للمشاريع وتقييم ومتابعة البرنامج، إضافة إلى أقسام أخرى ضرورية لتنفيذ البرنامج كالإعلام ومصاريف التسيير، كما أخذت الميزانية في الحسبان حدوث مصاريف غير متوقعة وهذا برصد مبلغ 3.4 مليون أورو كميزانية استثنائية.

ثالثا: أهداف البرنامج

وتقسم إلى هدف إجمالي وأهداف خاصة:[1]

1- الهدف الإجمالي: تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

2- الأهداف الخاصة: وتتمثل فيما يلي:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- الإشباع الجيد للجانب التمويلي.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كان يرتقب من البرنامج تحقيق النتائج التالية:

- تحسين قدرات 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص للتأقلم مع التغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري.
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- Commission Européenne, Dispositions techniques et administratives, Op.cit. P.19.

- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية، التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمويل المناسب.
- دعم الجمعيات والهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: شروط الاستفادة من البرنامج

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بإجراء إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، لكن يجب أن تتوفر عدة شروط حتى تتمكن من الاستفادة من البرنامج ممثلة فيما يلي:[1]

1- فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- أن تكون تمارس نشاطها في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.
- عدد العمال ما بين 20 إلى 250 على الأقل.
- يجب أن يكون على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- أن يكون مسجل على المستوى الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية المخصصة لأجل التأهيل التنافسي (80% يمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

2- فيما يخص الهيئات المالية المشرفة على المشاريع:

- تقديم مشروع لإنشاء شركة مالية.
- أن تكون مسجلة على المستوى الجبائي والاجتماعي.
- الالتزام بدفع نسبة 20% من التكلفة الكلية مع 80% مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي

[1]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, Journée d'information sur le programme d'appui, ISGP, Avril 2002, P 03-04.

- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية.

3- فيما يخص هيئات وأجهزة الدعم:

- تقديم المشروع الموجه لتحسين الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم تقني، قانوني، تجاري، إداري نقابي أو متخصص.
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين العرض الخاص بتنويع التكوين.
- تحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة.
- الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- الالتزام بدفع مشاركة بنسبة 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

المطلب الثاني: نشاطات ومراحل تنفيذ البرنامج

أولا: نشاطات البرنامج

تدور ضمن المحاور الثلاثة الآتية:[1]

1- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا من خلال:

- التشخيص الشامل للمؤسسات مرفوقا بعمليات التأهيل.
- وضع مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية.
- دعم هذه المؤسسات للاندماج ضمن فضاءات التبادل والشراكة.
- الاهتمام بتكوين وتدريب أصحاب ومسيري المؤسسات.

[1]- شهرة عديسة، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويليها في الفترة 2000-2010، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011، ص 171.

2-مساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا من خلال:

- تطوير وسائل تمويل المؤسسات المالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية.
- كما وضعت اللجنة الأوروبية تحت تصرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وديعة تقدر بـ 20 مليون أورو، من اجل تغطية الضمانات المالية من طرف أجهزة الضمانات على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا من خلال:

- مساعدة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة التي تقوم بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقوية ودعم الجمعيات المهنية والحرفية وجمعيات أرباب العمل في إعداد استراتيجية لتطوير هذه المؤسسات.
- الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وإنجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من اجل تحسين المحيط المؤسساتي.

ثانيا: مجالات التدخل

وتتمثل في المجالات التالية:

- التطور الاستراتيجي.
- التسويق والبيع.
- الإدارة والتنظيم.
- تسيير الموارد البشرية.
- الإنتاج (التحكم في التكاليف، التنظيم، الجودة، الصيانة، التموين والتخزين).
- مالية ومحاسبة.
- مراقبة التسيير.

ثالثا: مراحل تنفيذ البرنامج

يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا وذلك بعد الاتصال بمقر وحدة تسيير البرنامج (**UGP**) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تخضع بعدها المؤسسات إلى تشخيص أولي مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي:[1]

- التعرف على المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها، سوقها... الخ).
- التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة.
- التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة.

بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط وله أثر، وهذا لماله من أثر إيجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، للإشارة هنا المؤسسة تساهم بـ 20% من التكلفة الإجمالية للتشخيص و 20% من تكلفة نشاطات التأهيل.

بعد القيام بعملية التشخيص والتعرف على المؤسسة عن قرب وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات، ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشكل الذي تعاني منه المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل ...الخ، وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف والمهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية (**Les termes des références**)

ومن هنا يقوم الخبير والمحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعية شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل.

إضافة إلى الخبراء يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية:[2]

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي.

---

[1]– سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص 137.

[2]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, Journée d'information sur le programme d'appui, ISGP, Avril 2002, P 04.

- الإدارات المركزية لخدمة المؤسسات.
- غرف التجارة والصناعة.
- بورصة المناولة والشراكة.
- جمعيات أرباب العمل.
- مراكز ومعاهد التكوين.
- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

المطلب الثالث: نتائج البرنامج

تمثلت النتائج المحققة لهذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007 فيما يلي:

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج

بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (66): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج

طبيعة العملية	عدد المؤسسات	النسبة %
التشخيص الأولي	179	%26
عملية التشخيص	61	%09
عملية التأهيل	455	%65
المجموع	685	%100

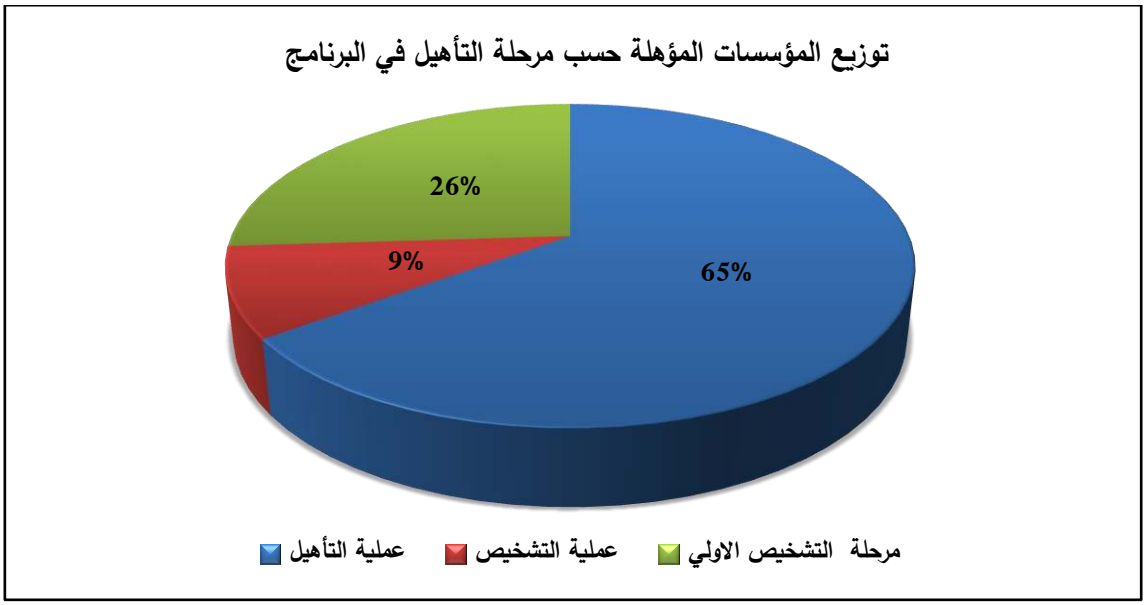

الشكل رقم (35): نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج التأهيل.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الصناعية المبرمجة في إطار عملية تأهيل برنامج الاتحاد الأوروبي 2150 مؤسسة، إلا أن 685 منها أي نسبة 32% فقط من استفادت من التشخيص الأولي، بعد هذه المرحلة قررت 179 مؤسسة أي ما نسبة 26% من إجمالي 685 مؤسسة أن تتوقف عن متابعة البرنامج بعد عملية التشخيص الأولي، لتبقى 506 مؤسسة كلها استفادت من عملية التشخيص، إلا أن 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما نسبته 09% لم تمر إلى المرحلة الموالية، وبالتالي 445 مؤسسة فقط دخلت عملية التأهيل أي بنسبة 65% من إجمالي 685 مؤسسة.

وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات المواصلة في إجراءات البرنامج فيما يلي:[1]

- عدم رغبة صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعنية بالتأهيل في مواصلة كامل مراحل برنامج التأهيل، نظرا لطول فترة الإنجاز وعدم توفرهم على نظرة مستقبلية عن نتائج البرنامج (عدم القدرة على دراسة تقييم جدوى المشاريع المتعلقة ببرنامج التأهيل).

[1]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Rapport final: Euro Développement PME, Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience à transmettre, Algérie, Décembre 2007, P 27.

- عدم مرونة الهياكل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوزها المراحل الأولى من برنامج التأهيل (ما قبل التشخيص والتشخيص النهائي)، حيث يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع جزء من تكاليف التأهيل.
- الصعوبات المالية التي تعاني منها معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة صعوبة المحافظة على التوازن المالي.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

بالنسبة لتوزيع 445 مؤسسة المؤهلة حسب قطاع النشاط يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (67): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
الصناعات الغذائية	129	%29
الصناعات الكيميائية	80	%18
مواد البناء وصناعة الزجاج	49	%11
الصناعات الميكانيكية والتعدين	44	%10
الإلكترونيك والكهرباء	36	%08
النسيج وصناعة الألبسة	31	%07
التعبئة والتغليف	27	%06
صناعات متنوعة	18	%04
الخشب وصناعة الأثاث	13	%03
خدمات لها علاقة بالصناعة	13	%03
صناعة الجلود والأحذية	05	%01
المجموع	445	100

Source: Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 29.

والشكل الموالي يوضح التوزيع حسب القطاعات:

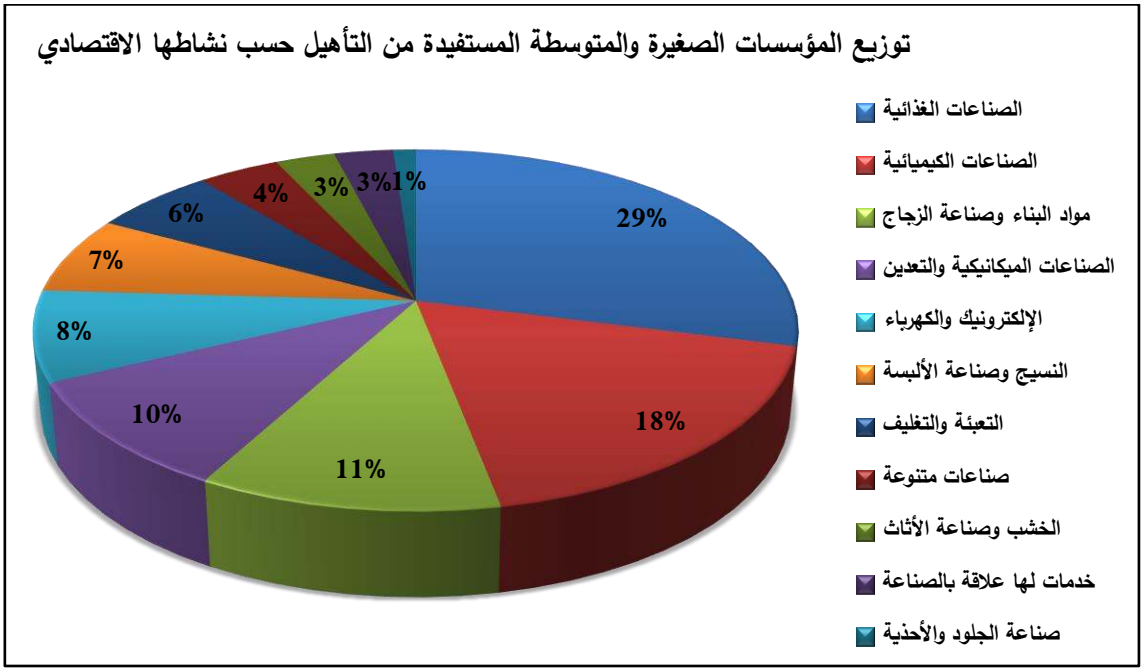

الشكل رقم (36): توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة حسب القطاعات الاقتصادية.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية هي المستفيد الأكبر من عملية التأهيل وهذا بنسبة 29% أي 129 مؤسسة، تليها الصناعات الكيميائية ثم مواد البناء وصناعة الزجاج بنسب 18% و11% على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى ديناميكية هذه القطاعات ومدى تجاوبها مع ظاهرة انفتاح السوق لما تتميز به من منافسة شديدة خاصة من قبل منتجات الدول الأوروبية والأسيوية داخل السوق المحلية وخارجها، بالإضافة إلى أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن هذه القطاعات يتميزون بالحركية أكثر من أصحاب المؤسسات التي تنشط في القطاعات الأخرى، ليحتل في المرتبة الأخيرة قطاع صناعة الجلود والأحذية بنسبة 01%، رغم أهمية هذا القطاع في السوق الوطنية.

ثالثا: طبيعة عمليات برنامج التأهيل

لوحظ أن تحسين وتطوير الإنتاج وطرق التسيير وتنظيم الإدارة وجودة المنتجات تعد أهم مطالب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من برنامج التأهيل، بالإضافة إلى استعمال تقنيات التسويق الحديثة، وذلك من أجل تطوير وترقية المؤسسات إلى المستوى المطلوب، ونوضح

ذلك من خلال الشكل رقم (37) بإعطاء النسب المئوية المتعلقة بالعمليات الضرورية في برنامج التأهيل كالتالي:[1]

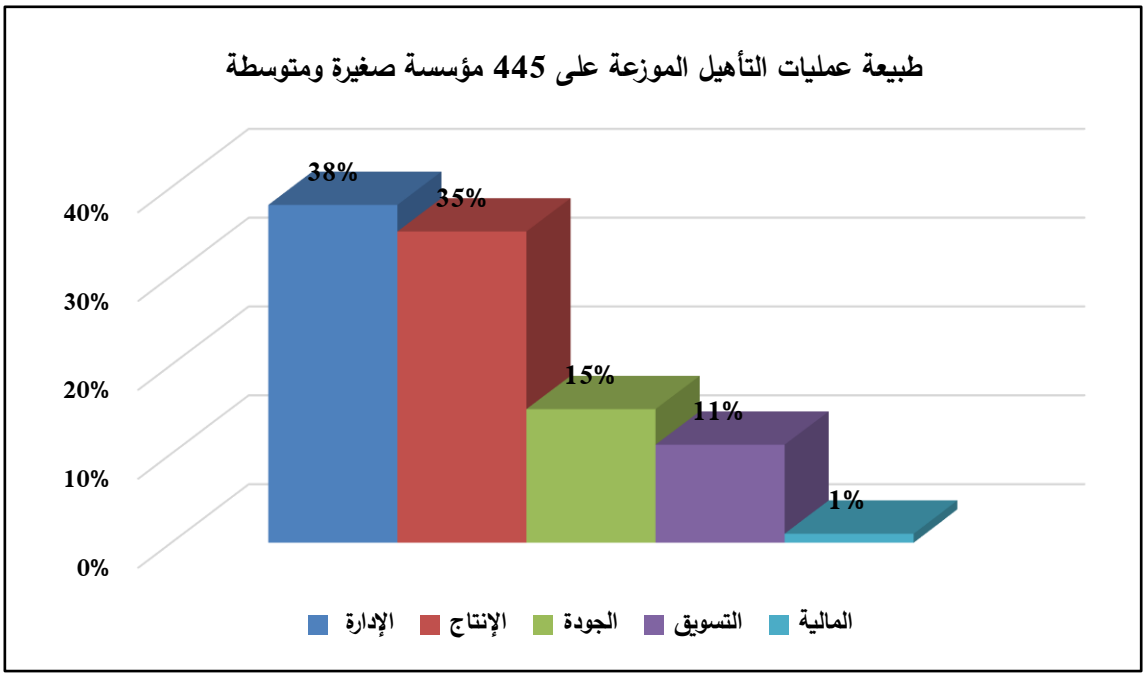

الشكل رقم (37): طبيعة عمليات التأهيل الموزعة على 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

يبين الشكل أن المؤسسات المستفيدة تعاني من نقص كبير في جانب الإدارة والإنتاج لهذا كانت نسبة الاعتماد عليها في برنامج التأهيل كبيرة، حيث بلغت نسبة الإدارة 38% والإنتاج 35% وهذا ما يمثل ثلاثة أرباع عدد مجلات التأهيل، لأن معظم هذه المؤسسات ذات طابع عائلي ومسيريها هم نفسهم المالكون، لهذا فهم يفتقرون إلى طرق التسيير وإدارة الأعمال، وتحتل المالية في المرتبة الأخيرة بنسبة 01%.

وبالنسبة لتطور عدد عمليات التأهيل الخاصة بكل وظيفة من وظائف الإدارة، الإنتاج، التسويق، المالية وشهادات الجودة تتمثل فيما يلي:

- **الإدارة:** شملت 339 عملية موزعة على التنظيم بـ 209 عملية والإدارة الاستراتيجية بـ 81 وإدارة الموارد البشرية بـ 49 عملية.

- **الإنتاج:** شملت 313 عملية توزعت على إدارة الإنتاج بـ 199 عملية وتكاليف الإنتاج بـ 81 عملية والصيانة بـ 33 عملية.

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 26.

- **الجودة:** شملت 134 عملية توزعت على شهادة الأيزو بـ 22 عملية والعلامة الأوروبية (CE) بـ 20 عملية وشهادة (HACCP) بـ 77 عملية و15 عملية تخص (GMP/BPL).

- **التسويق:** شملت 103 عملية توزعت على التسويق الاستراتيجي بـ 22 عملية وتسويق العمليات بـ 81 عملية.

- **المالية:** شملت 07 عمليات فقط.

ومن هنا نجد أن العمليات الخاصة بتسيير وإدارة المؤسسات تحتل أعلى نسبة بالنسبة لبقية الوظائف الأخرى التي مسها برنامج التأهيل، ثم تليها نظم الإنتاج والاهتمام بتحسين الإنتاجية داخل المؤسسات، بعد ذلك تأتي عمليات الحصول على الجودة وعمليات إدخال تقنيات التسويق الحديثة، إلا أننا نلاحظ أن العمليات التي مست وظيفة المالية فهي قليلة جدا مقارنة بعدد العمليات الأخرى، يمكن إرجاع ذلك إلى شرط برنامج التأهيل الذي يقوم بإبعاد المؤسسات التي تعاني من العجز المالي، وكذلك إلى حساسية تلك الوظيفة وعدم رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة تدخل اطراف خارجية في العمليات الخاصة بوظيفة المالية والتسيير المالي، وسنعطي تفصيلا أكثر عن طبيعة العمليات السابقة من خلال الأشكال التالية:

1- العمليات الخاصة بالإدارة: نوجزها في الشكل التالي:[1]

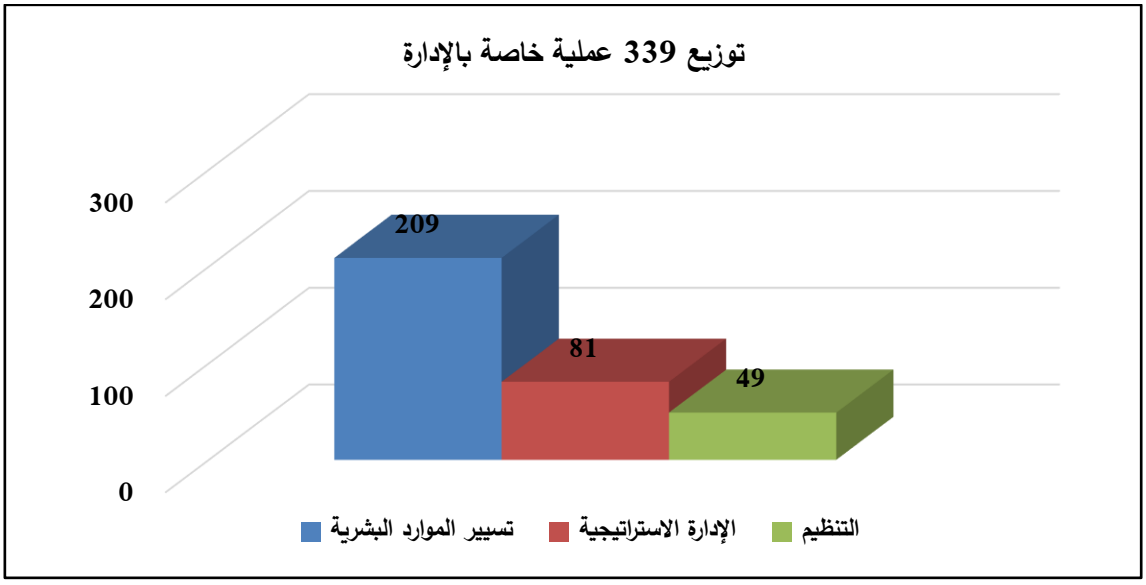

الشكل رقم (38): توزيع 339 عملية خاصة بالإدارة في إطار برنامج التأهيل.

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 28.

تهدف جميع عمليات التأهيل الخاصة بالإدارة الأعمال أساسا إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستعمال تقنيات التسيير والإدارة الحديثة والمتطورة، وأهم هذه العمليات تتمحور حول:

أ- عمليات التنظيم:

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- إعداد ومرافقة المؤسسات لاستعمالها تقنيات التسيير الحديثة، لتمكينها من الحصول على شهادة الجودة العالمية **(ISO)**
- إنشاء نظام معلومات للإدارة **(Système d'Information)**

ب-عمليات الإدارة الاستراتيجية:

- تنفيذ استراتيجية التطوير.
- توجيه خيارات الاستثمار والتكنولوجيا.

ت-عمليات تسيير الموارد البشرية:

- تكوين أصحاب المؤسسات وتوظيف الكفاءات البشرية.
- وضع أساليب وقواعد تسيير الموارد البشرية وتأهيل الأفراد داخل المؤسسات.

2-العمليات الخاصة بإدارة الإنتاج: نوجزها في الشكل التالي:[1]

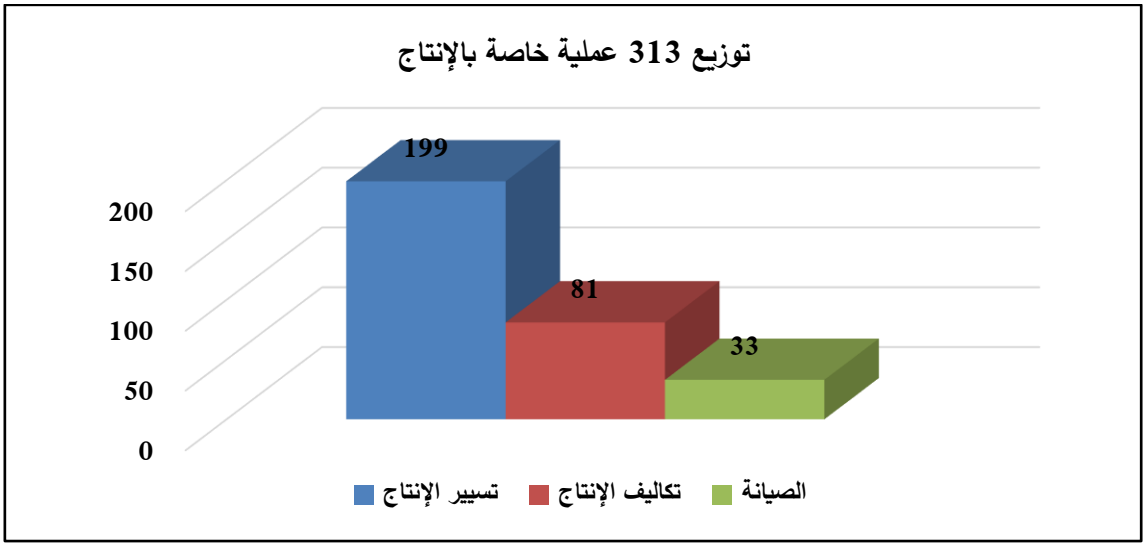

الشكل رقم (39): توزيع 313 عملية خاصة بالإنتاج في إطار برنامج التأهيل.

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 28.

تهدف عمليات التأهيل الخاصة بالإنتاج أساسا إلى إعطاء قيمة للمنتجات وتحسين الإنتاجية لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، وذلك بالتركيز على:

أ- عمليات تسيير الإنتاج:

- وضع تنظيمات صناعية جديدة.
- وضع وإدخال تقنيات التسيير الحديثة وتقسيم وتخطيط عمليات الإنتاج.
- تطوير القدرة على تنويع والابتكار في المنتجات.

ب-عمليات الخاصة بتكاليف الإنتاج:

- وضع تقنيات حديثة لحساب تكاليف الإنتاج تتماشى مع خصوصيات هذه المؤسسات.
- وضع قواعد وأدوات مراقبة التسيير مثل لوحة القيادة **(Tableaux de bord)**

ت-عمليات الصيانة:

- وضع نظام للصيانة الوقائية.
- استخدام تقنيات وأساليب تسيير المخزون الحديثة.

3-عمليات الحصول على شهادات الجودة: نوجزها في الشكل التالي:[1]

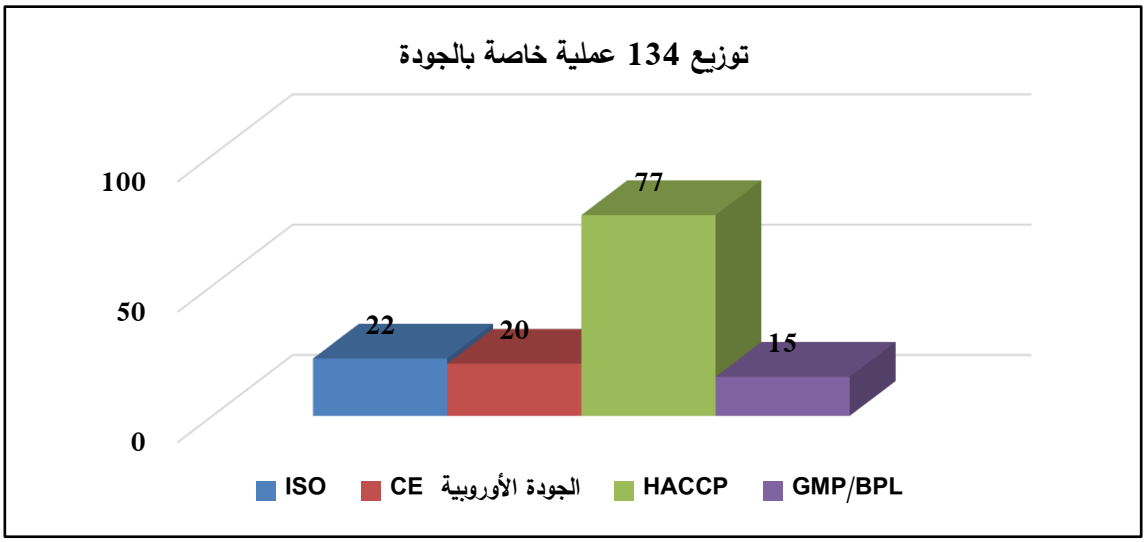

الشكل رقم (40): توزيع 134 عملية خاصة بالجودة في إطار برنامج التأهيل.

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 31.

تهدف أساسا عمليات التأهيل الخاصة بالجودة إلى:

أ- العمليات الخاصة بشهادة الجودة العالمية (ISO):

- وضع هيكل تنظيمي للمؤسسة يتماشى مع المواصفات العالمية وتعزيز الجودة داخل المؤسسة.

ب-العمليات الخاصة بشهادة الجودة الأوروبية (CE):

- دخول الأسواق الجديدة عن طريق عمليات التصدير.
- امتلاك قدرة تنافسية.

ت-العمليات الخاصة بنظام المراقبة بتحليل نقاط الخطورة الحرجة (HACCP):

- والذي يعتبر أحدث ما توصل إليه العصر الحالي في مجال مراقبة المواد الغذائية.

ث-العمليات الخاصة بشهادة ممارسة التصنيع الجيد (GMP) وشهادة الممارسة السليمة للمختبرات (BPL):

- تحسين كفاءة المؤسسة ومنتجاتها.
- تعزيز قدرة المختبر على تقديم خدمات فحص أو معايرة ذات ثقة عالية ترضي الزبون.
- تقليل العوائق التجارية من خلال الاعتراف المتبادل بين الجهات العالمية المانحة لشهادات الاعتماد.

4-العمليات الخاصة بالتسويق: نوجزها في الشكل التالي:[1]

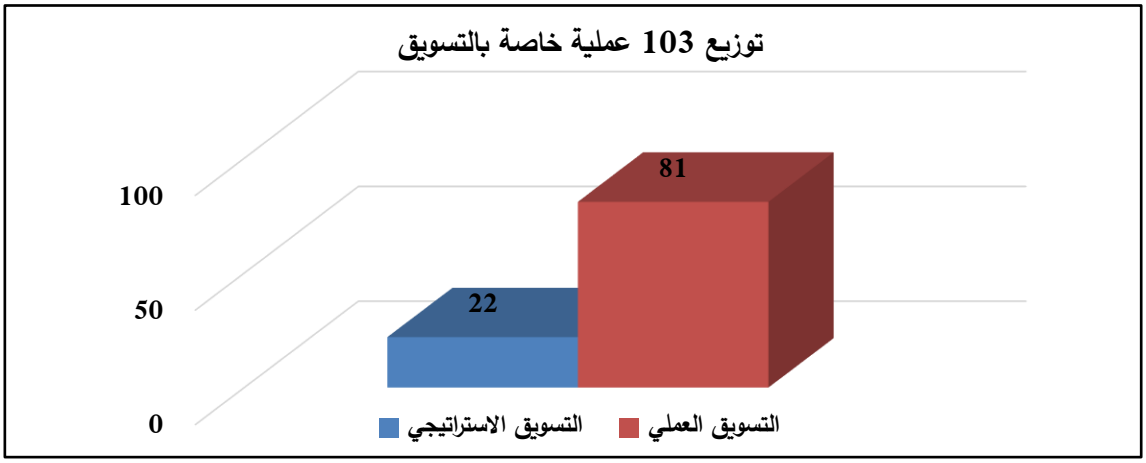

الشكل رقم (41): توزيع 103 عملية خاصة بالتسويق في إطار برنامج التأهيل.

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 30.

عمليات التأهيل الخاصة بوظيفة التسويق هدفها الأساسي يتمثل في إدخال أساليب وتقنيات التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

أ- عمليات التسويق العملي:

- إنشاء بنية تحتية تناسب الأعمال التجارية وأساليب التسويق الحديثة.
- تحسين معرفة احتياجات الأسواق من دراسات السوق.
- تطوير مهارات وقدرات المشرفين على التجارة والمبيعات.

ب-عمليات التسويق الاستراتيجي:

- توجيه وتركيز الجهود التسويقية للمؤسسة من خلال التدريب في مجال تطوير خطط واستراتيجيات التسويق.
- دعم المؤسسات في تصميم وتنفيذ استراتيجية اليقظة التنافسية لتمكينها من مواكبة تطورات السوق والمحيط.

أما عن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج حسب عدد العمليات المنجزة نلخصها في الشكل التالي:

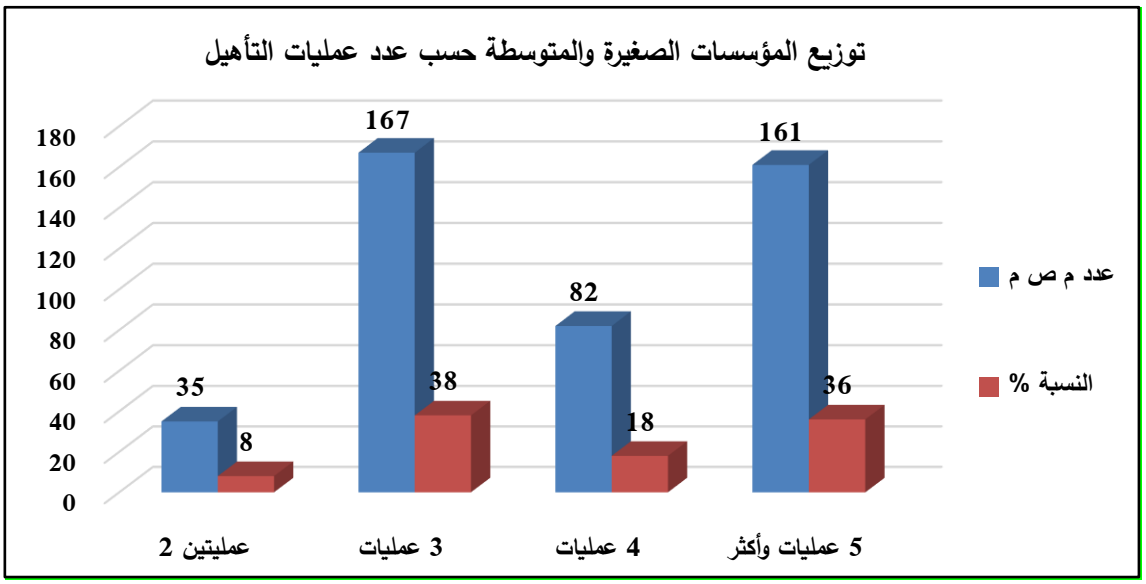

الشكل رقم (42): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد عمليات التأهيل.

نلاحظ من الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من عملية التأهيل (445) مؤسسة قد استفادت على الأقل من عمليتين للتأهيل، حيث بلغ عددها 35 مؤسسة أي بنسبة 8%،

أما المستفيدة من ثلاثة مجالات فعددها 167 مؤسسة، 05 مجالات فأكثر 161 مؤسسة بنسبة 38% من إجمالي 445 مؤسسة.

رابعا: التقييم المالي لعمليات التأهيل

يمكننا ملاحظة توزيع ميزانية البرنامج الأوروبي الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عمليات تأهيل 445 مؤسسة مستفيدة من تمويلات هذا البرنامج، حيث نجد إجمالي المبلغ هو 15039692 أورو لـ 1373 عملية تأهيل (بما فيها التشخيص)، كما يوضحها الشكل التالي:[1] (الوحدة بالأورو)

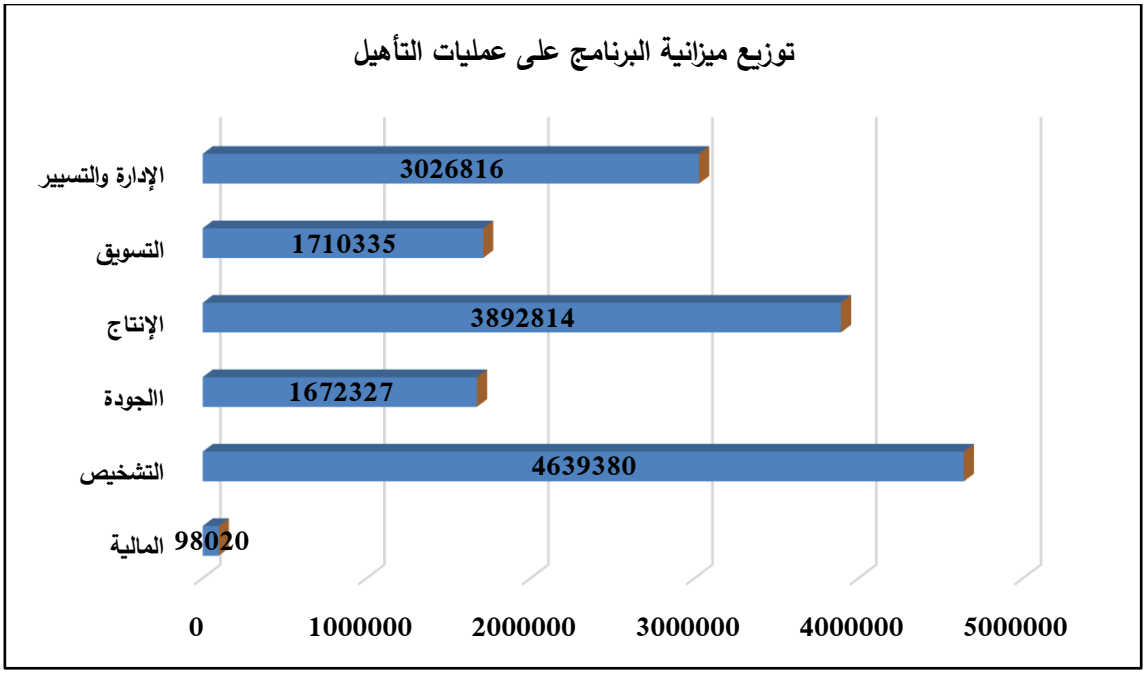

الشكل رقم (43): توزيع ميزانية البرنامج على عمليات التأهيل.

نلاحظ من خلال الشكل أن المساعدات المالية الخاصة بمرحلة التشخيص تمثل أعلى نسبة مقارنة بباقي عمليات التأهيل الأخرى (31%)، وسبب ذلك راجع إلى أن هذا البرنامج لا يركز على تمويل الاستثمارات المادية بل يركز على الاستثمارات اللامادية، وتهدف هذه المنح والمساعدات المالية أساسا إلى توفير مساعدة مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة من أجل ترقية تنافسيتها المحلية والدولية، وتوجه هذه المساعدات المالية وفق برنامج محدد تتبعه المؤسسة المستفيدة والذي يسمح لها مع مرور الوقت بتحسين طاقتها الإنتاجية والتسييرية وقدراتها التسويقية

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 39.

وتطوير نظم الجودة داخلها واستعمال التمويل الأمثل لها، أما عن التكلفة الإجمالية والتي بلغت 15039692 أورو فهي تمثل نسبة 24% من التكلفة الإجمالية للبرنامج والمقدرة بـ 62.9 مليون أورو، وهذا راجع إلى عدم استقطاب جميع المؤسسات المستهدفة والتي قدرت بـ 2150 مؤسسة، ومنه نستخلص المعادلة البسيطة التالية: ربع تكلفة البرنامج صرفت على ربع المؤسسات المستهدفة.

خامسا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة حسب مناطق الوطن

يوضح الشكل الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج حسب المناطق الجغرافية:[1]

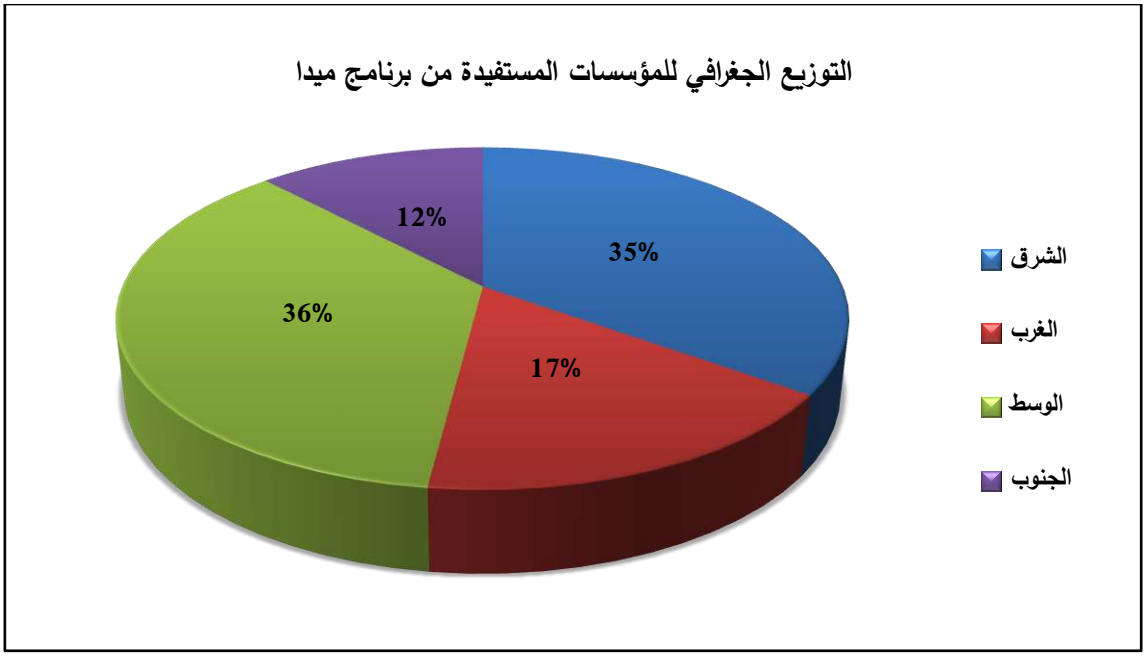

الشكل رقم (44): توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة المؤهلة حسب مناطق الوطن.

رغم أن البرنامج اتبع سياسة اللامركزية عن طريق فروعه الجهوية الخمسة: الجزائر، عنابة، سطيف، وهران وغرداية، إلا أن الوسط والشرق عرف عدد كبير من المستفيدين بنسبة 36% و35% على التوالي، وهذا راجع لتمركز الأقطاب الصناعية بهذه المناطق وتوفر بيئة أعمال مناسبة مقارنة بباقي الجهات.

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 43.

سادسا: دعم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يتعلق بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل فقد تحقق ذلك من خلال 164 عملية موزعة كالتالي:[1]

1-دعم إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة والبنوك:

حيث تم تقديم الدعم التقني للمؤسسات المالية المتخصصة والبنوك، كما تم دعم إنشاء وتطوير مؤسسات مالية متخصصة مثل: **(Sofinance, Arab Leasing, finalep)** كما جاء في اتفاقية التمويل، وذلك قصد إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إمكانية إيجاد فرص بديلة للتمويل، والتي كانت محصورة على البنوك.

وتم تنفيذ 20 عملية دعم تقني ومرافقة تم توزيعها كما يلي:

- 14 عملية لصالح المؤسسات المالية المتخصصة **(SFS)**.
- 03 عمليات لصالح شركة سونطراك.
- 03 عمليات لصالح المدرسة العليا للبنوك **(ESB)** وبنك البركة.

2-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل:

من خلال 144 عملية توزعت على:

- 07 عمليات لتقديم المساعدة والدعم التقني لهيئات أو مؤسسات (صناديق) الضمان.
- 133 عملية لإعداد دراسات تقنو-اقتصادية ومالية.
- 04 عمليات لتصميم نظام التداول للمؤسسة.

سابعا: خلاصة البرنامج

رغم تصريح ممثلي اللجنة الأوروبية أنه ضمن 25 برنامج ميدا، يعتبر برنامج ميدا الجزائر أحسن البرامج، إلا انه وعلى العموم فقد حقق البرنامج نتائج ضعيفة، حيث برمجت في إطار هذه العملية 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، إلا أنه تقدمت 685 مؤسسة بطلب للانخراط في البرنامج أي ما نسبته 32%، واستفادت من كامل نشاطات التأهيل 445 مؤسسة فقط، بإجمالي 1373 عملية، منها 477 عملية تشخيص و896 عملية تاهيل، ركزت على جانب الإدارة والإنتاج،

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 55-63.

ويعتبر هذا البرنامج فرصة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكفل ببعض المشاكل والنقائص التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أساليب الإدارة والتسيير وتدريب الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير تقنيات الانتاج وإدخال نظم الجودة والتسويق والتي تفتقر إليها المؤسسات الجزائرية.

ساهم الخبراء الجزائريين في هذا البرنامج، فقد كانت عدد عمليات التأهيل تقريبا موزعة بشكل عادل بين الخبراء الأجانب والمحليين وهذا دليل على رغبة الدولة في إشراك الخبراء الجزائريين في البرنامج، لأنهم أدرى بخصوصيات المؤسسات الجزائرية.

أما عن التكلفة الإجمالية والتي بلغت 15039692 أورو فهي تمثل نسبة 24% من التكلفة الإجمالية للبرنامج والمقدرة بـ 62.9 مليون أورو، وهذا راجع إلى عدم استقطاب جميع المؤسسات المستهدفة والتي قدرت بـ 2150 مؤسسة، ومنه نستخلص المعادلة البسيطة التالية: ربع تكلفة البرنامج صرفت على ربع المؤسسات المستهدفة.

وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج إلى عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل ونتائجه، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا غياب محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك.[1]

[1]- Rapport final: Euro Développement PME, Op.cit. P 27.

المبحث الثالث: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

حسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد كثيرا بنجاح برنامج **(ED-PME 01)** الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج **(ED-PME 02)** الممتد من 2008 إلى 2010، إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه شهر ماي 2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها، من خلال إرساء نظام النوعية والقياسة على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الأول: ماهية البرنامج

أولا: تعريف البرنامج

تم إبرام اتفاقية للشروع في تطبيق برامج ميدا 02 ابتداء من ماي 2009، تمتد على أربع سنوات بقيمة إجمالية تقدر بـ 44 مليون أورو،[2] يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، الجزائر بـ 03 ملايين أورو، ومليون أورو من إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنص الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم إنجازات البرنامج الأول "ميدا" من خلال تيسير مهمة المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.[3]

---

[1]– مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، على الرابط: www.echoroukonline.com/ara/national/37548-200.html، تاريخ الاطلاع: 01-09-2013.

[2]– تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجلس الأمة، 04 جوان 2009.

[3]- Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des TIC (PME2), Dossier de presse, Atelier de visibilité, Hôtel El Djazair, Février 2010, P 01.

ثانيا: أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف الأساسية للبرنامج فيما يلي:[1]

- تعزيز نشاطات برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سواء البرامج السابقة أو الحالية) في المؤسسات التي انطلقت في إجراءات التأهيل وذلك بهدف نشر أفضل الممارسات والتطبيقات لباقي القطاع.
- دعم إنشاء مسار للجودة والتقييس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من القطاعات التجريبية ودعم مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بذلك.
- دعم تنمية وتطوير سوق الخدمات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم لإنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والجمعيات المهنية.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثالثا: شروط الاستفادة من البرنامج

وضعت شروط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في هذا البرنامج والتي تمثلت فيما يلي:[2]

- أن تكون المؤسسة في نشاط منذ سنتين على الأقل.
- أن يتجاوز عدد عمالها 20 عاملا.
- تحقيقها رقم أعمال يتعدى 100 مليون دينار سنويا، بحيث تكون نسبة 50% من المبيعات ناتجة عن نشاط صناعي تحويلي.
- تنشط في القطاعات التالية:
  - قطاع الصناعات الغذائية.
  - قطاع البناء.
  - قطاع الصناعات الميكانيكية.
  - قطاع المواد الكهربائية والميكانيكية.

1- Programme d'Appui aux PME/PMI el la Maitrise des TIC (PME2), Op.cit. P 01.

2- Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, Délégation de la commission Européenne en Algérie, 2008, P 16.

- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الثاني: نشاطات البرنامج

تمثل نشاطات برنامج ميدا 02 في ثلاثة محاور أساسية تتمثل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدعم المؤسساتي (هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ودعم الجودة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (68): أنشطة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال

نشاطات البرنامج		المحاور الأساسية للنشاط
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الهدف	• تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للبرنامج. • دعم تقني بالإضافة إلى نقل الممارسات والأساليب الحديثة في التسيير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	الفئة المستهدفة	• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستوفي شروط التأهيل
	مجال العمل	• تشخيص الاحتياجات التقنية للمؤسسات المؤهلة. • وضع استراتيجيات من أجل تطوير المؤسسات في عملية التنظيم، تسيير الإنتاج، نظام الجودة للمنتجات واليقظة التكنولوجية.
الدعم المؤسساتي	الهدف	• تحسين بيئة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • تعزيز البرامج الوطنية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • إنشاء مراكز تقنية صناعية وهيئات داعمة.
	الفئة المستهدفة	• وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والوكالات التي تنشط تحت وصايتها. • وزارة البريد وتكنولوجيات والإعلام والاتصال. • صناديق الضمان: **FGAR وCGCI**. • منظمات أرباب العمل والمراكز التقنية الصناعية.

	مجال العمل	• إعداد برنامج سنوي لدعم تأهيل المؤسسات معد من قبل الخبراء.
دعم الجودة	الهدف	• دعم النظام الوطني للجودة. • تحسين تنافسية المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة.
	الفئة المستهدفة	• دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. • الهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الجزائري للتقييس **(IANOR)** وديوان القياسات القانونية.
	مجال العمل	• إعداد مشاريع محددة لدعم الهيئات المستهدفة لهذا البرنامج. • توعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الجودة.

المصدر: من إعداد الطالب، على الموقع الرسمي لبرنامج ميدا 02:

- www.algerie-pme2.dz. Consulté le: 21-04-2013.

إضافة إلى ما تطرقنا إليه من خلال الجدول السابق نشير أن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الهدف منه ليس دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل استعمالها للتقنيات الحديثة في مجال الاتصال فقط، بل يهدف كذلك إلى بناء نموذج مكون من مجموعة من مؤسسات مؤهلة وهذا لغرض تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تولي اهتمام للبرامج التأهيلية الأولى مثل برنامج أورو للتنمية وبرنامج التأهيل الصناعي، بالإضافة إلى تحفيزهم للمشاركة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد.

المطلب الثالث: نتائج البرنامج

أولا: النتائج

تمثلت بعض نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال منذ انطلاقه في شهر ماي 2009 إلى غاية شهر نوفمبر سنة 2012 فيما يلي:[1]

- تشخيص 196 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ووضع لها مخطط تأهيل.

[1]- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Rapport sur l'état d'avancement du programme PME 02, Alger, Décembre 2012, P 17.

- مرافقة 79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عملية التأهيل الفردي بالشراكة مع كل من جمعية الجزائريين لمنتجي المشروبات والاتحاد الوطني للمتعاملين في مجال الصيدلة **(UNOP)**.
- إقامة مركز استشارة مكون من 05 خبراء مختصين في مجال الصناعة الغذائية، الميكانيك، الكهرباء، الكيمياء ومعدات البناء.
- وضع برنامج خاص بالسياسة الوطنية للجودة.
- إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج.
- المساعدة التقنية لكل من الهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الجزائري للتقييس **(IANOR)** وديوان القياسات القانونية، بالإضافة إلى إرساء لهم مخطط عمل يتماشى مع أهداف البرنامج.
- تكوين إطارات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.
- تكوين إطارات كل من صندوق ضمان القروض وقروض الاستمارات **(FGAR)** و**(CGCI)**.
- تخصيص 03 خبراء ووضعهم تحت تصرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشراف عليه.

ثانيا: خلاصة البرنامج

بالإضافة إلى النتائج المترتبة عن تطبيق هذا البرنامج، نشير أن هذا البرنامج حقق بعض الإيجابيات من جراء تطبيقه، وهذا لأن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال كان الهدف منه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المشرفة عليها فنيا وتقنيا أكثر منها ماديا، وكذلك وضع نموذج من مؤسسات حققت إيجابيات من جراء مشاركتها هذا البرنامج من أجل تحفيز مسيري وملاك المؤسسات إلى الانضمام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ذكرنا فيما سبق أن الجزائر انتهجت سياسة برامج التأهيل من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية،[1] وفي هذا السياق تم إعداد برنامج وطني مخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي وافق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 23 جويلية 2003، وصادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004.

المطلب الأول: ماهية البرنامج

أولا: تعريف البرنامج

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بالانطلاق في برنامج تأهيل وطني مخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل من 01 إلى 250 عامل، حيث لم يستثنى منه المؤسسات الأقل من 20 عامل مثل ما ففعلت البرامج السابقة، وهذا لأهمية هذه الشريحة من المؤسسات والتي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويمتد على مدار 06 سنوات، حيث أعلنت الوزارة الانطلاق الرسمي لتنفيذ البرنامج سنة 2007 بعد أن عرف تأخر في الانطلاق بسبب المدة الزمنية التي تم من خلالها إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دج.[2]

---

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01–18، مرجع سابق، ص 07.

[2]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Mustapha Bendada, (Programme de mise à niveau des PME/PMI), Janvier 2007, P 02.

ثانيا: دوافع تطبيق البرنامج

تعود الأسباب الرئيسية لوضع برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

- عدم اهتمام برامج التأهيل السابقة سواء الوطنية أو الأجنبية بالمؤسسات التي يقل عدد العمال فيها عن 20 عامل، والتي تمثل 97% من إجمالي هذه المؤسسات.
- الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتطورها السريع في الآونة الأخيرة.
- سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة التي تنتهجها الجزائر يحتم الارتقاء بالمستوى التكنولوجي والتسيير التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصميم برامج خاصة لتأهيليها.

ثالثا: أهداف البرنامج

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار، بالإضافة إلى النقاط التالية:[1]

- تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية في مخططات التسويق.

---

[1]- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Algérie, Octobre 2003, P 05.

- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

رابعا: شروط الاستفادة من البرنامج

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع شروط للمؤسسات الراغبة في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل، حيث ينحصر تطبيق هذا البرنامج إلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسات جزائرية.
- المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250 عامل.
- المؤسسات التي تنشط منذ سنتين على الأقل.
- المؤسسات التي حققت نتائج مالية إيجابية.
- المؤسسات التي تستوفي معايير الاستقلالية.

بالإضافة إلى الشروط التي وضعتها الوزارة من أجل تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات حسب تصريح لمسؤول قسم ترقية التنافسية، بوضع بعض الاستثناءات خاصة ببعض المؤسسات الصناعية التي لا تستوفي كل الشروط، وهذا من أجل دعم المؤسسات التي تعد هامة في نظر الوكالة.

خامسا: نشاطات البرنامج

هناك نوعين من النشاطات منها ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها ما يتعلق بمحيطها كما يلي:[1]

1- النشاطات المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والاستراتيجية.
- إعداد وتنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- إعداد دراسات السوق.
- المرافقة للحصول على شهادة مطابقة الجودة.
- دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أنشطة الدعم في مجال التقييس والقياسة والملكية الصناعية.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إنجاز دراسات عن شعب النشاطات.
- إعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات.
- تدعيم القدرات غير المادية للجمعيات المهنية قصد تعميم وفهم وتأطير برامج التأهيل.
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل الحصول على القروض البنكية وأجهزة الدعم المالي.
- إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي تحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نشاطات المتابعة والتقييم والسهر حول ملائمة وأثر برنامج التأهيل.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 07 فيفري 2007، يتضمن تحديد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 18 الصادر في 18 مارس 2007، ص 16-17.

المطلب الثاني: الأجهزة المساعدة لتنفيذ البرنامج

يعتبر صندوق ضمان القروض **(FGAR)** وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(CGCI)** اللذان تطرقنا لهما سابقا من بين الأجهزة المساعدة على تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل، إضافة إلى هذه الأجهزة هناك الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(AND-PME)** والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما القاعدة الأساسية لسير عملية التأهيل.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحقيق الأهداف السابقة الذكر يتطلب وضع هيئة حكومية لتسيير وتنفيذ هذا البرنامج الطموح، ولهذا الغرض تم تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(AND-PME)** بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-165 الصادر في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالاستقلال المالية والشخصية المعنوية وتعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، حيث تمثل هذه الوكالة أداة الدولة فيما يخص وضع السياسات الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللوكالة خمسة فروع متواجدة في المناطق التي تضم نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل التقرب إلى أكبر عدد ممكن هذه المؤسسات بهدف تحقيق أهداف الوكالة وتنفيذ مخططاتها واستراتيجياتها، وتتواجد فروع الوكالة في: الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، عنابة وغرداية.

والوكالة مكلفة بتأدية المهام التالية:[1]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها.
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاحها واقتراح التصحيحات الضرورية عليها.
- متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ 03 ماي سنة 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، العدد 32 الصادر في 04 ماي 2005، ص 28.

- إنجاز دراسات حول الفروع وكذا إعداد مذكرات الظرفية الدورية حول التوجيهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتحفيز استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الوساطة المالية بين البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية ووضع الترتيبات اللازمة للدعم المالي.
- إقامة دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد دراسات لتحديد المواقع الاستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية.
- إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية.
- تقوية القدرات اللامادية للمؤسسات وهذا بتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية برامج التأهيل.
- إعداد وتنفيذ خطط وبرامج الاتصال والتوعية.
- إعداد ونشر المجلات الخاصة حول كيفية إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة ملتقيات وأيام تحسيسية مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل اطلاعهم على البرامج العامة للوكالة.
- إبرام اتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات التي تساهم في ترقية المؤسسات وتطويرها.
- إعداد تقارير حول تطور برامج التأهيل ونشرها.
- تكوين خلايا إصغاء من أجل رصد احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى كل المهام التي تطرقنا إليها، تقوم الوكالة كذلك بالتعاون مع مكاتب الدراسات والاستشارة بإعداد دليل لهذه المكاتب مرفقة بمؤهلات كل مكتب ومجال تخصصه، وهذا من أجل تسهيل المهام على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وترقية الاستشارة من جهة أخرى.

كما يوجد على مستوى هذه الوكالة ثلاثة خبراء* معينين من طرف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، حيث تندرج مهامهم في اتخاذ القرار ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل أم لا، كما تتم عملية اتخاذ القرار بعد دراستهم لجميع ملفات المؤسسات.

ثانيا: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بموجب القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، المتضمن قانون المالية لسنة 2006، وحسب المادة 71 منه، تم فتح حساب تخصيص خاص رقم 124-302، تحت تسمية الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجاء المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006، ليحدد كيفيات سير هذا الصندوق، وحسب المادة الرابعة من هذا المرسوم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في هذا القطاع منذ سنتين، والتي لا تعترضها صعوبات مالية.[1]

وفيما يلي نعرض نفقات وإيرادات الصندوق:[2]

1- إيرادات الصندوق:

- مخصصات ميزانية الدولة.
- الهبات والوصايا.
- كل المساهمات أو الموارد الأخرى.

---

* نشير أن هؤلاء الخبراء هم نفسهم الخبراء الذين أشرفوا على تنفيذ برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، والمرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006، يتضمن تحديد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 45 الصادر في 09 جويلية 2006، ص 17.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 فيفري 2007، يتضمن تحديد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص 17-18.

ويتحصل الصندوق على موارده سنويا بمبلغ 01 مليار دج الذي تخصصه الحكومة لتنفيذ البرنامج.

2- نفقات الصندوق:

تمويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تلك المتعلقة بالمصاريف المرتبطة بدراسات الشعب والفروع ونشر المعلومة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ البرنامج

أولا: الإجراءات القبلية لتنفيذ البرنامج

1- **المرحلة الأولى:** تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعد تطلعها على البرنامج وإبداء رغبتها للانضمام إليه، بإعداد الملف الخاص بالبرنامج والذي يضم الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة.
- نسخة من البطاقة الضريبية.
- الحصيلة المالية لآخر سنتين.
- نسخة من شهادة الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

ثم تقوم المؤسسة بإرسال الملف إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر فروعها المتواجدة في الولايات السابقة الذكر.

2- **المرحلة الثانية:** بعد استلام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملفات المؤسسات التي ترغب في تطبيق البرنامج، تتم في هذه المرحلة تقديم الملفات إلى الخبراء المتواجدون على مستواها من أجل التحقق من مدى مطابقة الملفات للشروط التي حددتها الوزارة الوصية من أجل قبول أو رفض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ البرنامج.

3- **المرحلة الثالثة:** بعد دراسة الوكالة الوطنية لملفات المؤسسات الراغبة في تطبيق البرنامج، يتم في هذه المرحلة عقد اجتماع على مستوى الوكالة وهذا بحضور ممثلين معينين من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول أو رفض المؤسسات التي قدمت ملفاتها، بعدها تتصل المؤسسات التي تمت الموافقة عليها من

أجل تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل، أما فيما يتعلق بالمدة الزمنية التي تتم من خلالها الإجراءات القبلية لتنفيذ البرنامج، فهي عادة ما تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر.

ثانيا: مراحل عملية تنفيذ البرنامج

بعد ما تتم كل مراحل الإجراءات القبلية وقبول المؤسسات لتنفيذ البرنامج، تبدأ المراحل المتعلقة بتنفيذ البرنامج وفقا لما يلي:

1- **المرحلة الأولى:** تقوم في هذه المرحلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتوجه إلى مكتب من مكاتب الدراسات الخاصة لإمضاء الاتفاقية بين المكتب والمؤسسة، وهذا من أجل مرافقتها في عملية التأهيل، حيث يقوم مكتب الدراسات بإعداد تقرير عام حول وضعية المؤسسة ومتطلباتها بالإضافة إلى إعداده لمخطط عملية التأهيل الخاص بالمؤسسة.

كما يشمل مخطط التأهيل نوع التأهيل الذي تطلبه المؤسسة بالإضافة إلى الدعم المالي المطلوب والمدة الزمنية لتنفيذ المخطط.

2- **المرحلة الثانية:** بعد قيام مكتب الدراسات بتشخيص أولي للمؤسسة وإعداد لها مخطط التأهيل، تقوم المؤسسة بتقديم مخطط عملية تأهيلها بالتركيز على نوع التأهيل ومبلغ الدعم المطلوب إلى الوكالة من أجل إعادة دراسته من طرف الخبراء.

3- **المرحلة الثالثة:** بعد دراسة الخبراء على مستوى الوكالة لمخطط تأهيل الذي قدمته المؤسسة، تتم عملية اتخاذ القرار إما بالمصادقة على المخطط أو رفضه، حيث تتم عملية الرفض في حالة ما إذا كان نوع التأهيل المطلوب لا يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة.

4- **المرحلة الرابعة:** بعد قبول الخبراء لبرنامج تأهيل المؤسسة، تباشر المؤسسة تحت إشراف مكتب الدراسات عملية التأهيل، كما تقوم الوكالة بتقديم الدعم المالي للعملية عن طريق الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النسب التالية:[1]

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 100% فيما يتعلق بعملية التشخيص، وفي حدود 600000 دج لكل مؤسسة.

[1] -Ministère de la PME et de l'Artisanat, Le programme national de mise à niveau de la PME, 2008, P 08.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 100% بالنسبة للاستثمارات غير مادية.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 20% بالنسبة للاستثمارات المادية، 80% المتبقية تمول من طرف المؤسسة أو قرض بنكي.

بالإضافة إلى النسب التي قمنا بذكرها، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع سقف بالنسبة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الاستثمارات المادية وغير المادية بـ 05 مليون دج لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحديدها لسقف الدعم بالنسبة للمؤسسات الراغبة في الحصول على معايير الجودة بـ 1.2 مليون دج.

كما تتم عملية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصندوق خلال عملية التأهيل حسب نسبة التقدم في المخطط:

الدفعة الأولى: تتم عملية الدعم خلال هذه المرحلة بعد أن تصل نسبة تطبيق مخطط التأهيل من طرف المؤسسة إلى 40%.

الدفعة الثانية: تتم العملية الثانية من الدعم من طرف الصندوق بعد التحقق من نسبة إنجاز المخطط التأهيلي من طرف المؤسسة بـ 70%.

الدفعة الثالثة: تعتبر هذه المرحلة آخر عملية دعم يقوم بها الصندوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بتطبيق جميع مراحل مخطط التأهيل.

المطلب الرابع: نتائج البرنامج

منذ بداية البرنامج سنة 2007 وإلى غاية ماي 2010، وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تسجيل النتائج التالية:[1]

أولا: عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه تقدمت 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج، وتم قبول 352

[1]– رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ماي 2010، ص 04-07.

مؤسسة منها، هذه الأخيرة تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (69): عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	151	42.90
المؤسسات المصغرة	201	57.10
المجموع	352	100

Source: Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Agence national de développement de la PME, Rapport sur l'état d'avancement du programme national de la mise à niveau des PME 2010-2011.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة التي تم قبولها لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث مثلت نسبتها 57% من إجمالي المؤسسات، ومنه نستنتج أن المؤسسات المصغرة أبدت رغبتها في البرنامج أكثر من المؤسسات الأخرى، وهذا بسبب استثناء هذا النوع من المؤسسات من برامج التأهيل السابقة رغم أهمية هذه المؤسسات بالنسبة للاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

ولكن حسب تصريحات مدير الوكالة، هذه الأعداد لا تعبر عن المساهمات الحقيقية للمؤسسات، لإن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتوفر فيها شروط الانضمام إلى هذا البرنامج.

ثانيا: توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب قطاعات النشاط

ومن أجل معرفة طبيعة قطاعات النشاط التي تشتغل فيها المؤسسات المقبولة، ندرج الجدول التالي الذي يقدم لنا الإحصائيات الخاصة بتوزيع هذه المؤسسات على قطاعات النشاط.

الجدول رقم (70): توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاعات النشاط

نشاط المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	126	%35.79
الصناعات الغذائية	67	%19.03
الصناعة الكيميائية	15	%4.26
الصناعات غير الحديدية والبلاستيك	32	%9.09
الصحة والخدمات الاجتماعية	10	%2.84
الخدمات المرفقة بالنقل	09	%2.55
صناعة الورق والطباعة	12	%3.40
خدمات الفندقة والإطعام	08	%2.27
صناعة المعدات والأدوات	10	%2.84
الصناعات الحديدية	05	%1.42
صناعة النسيج	05	%1.42
الخدمات الموجهة للمؤسسات الصناعية	04	%1.13
الصناعات الاستخراجية	03	%0.85
صناعة تجهيزات المكاتب	03	%0.85
التجارة بالجملة	03	%0.85
خدمات النقل البري	03	%0.85
الصيد البحري والتربية المائية	04	%1.13
صناعة التجهيزات الطبية	02	%0.56
إنتاج وتوزيع الكهرباء	02	%0.56

تجارة التجزئة	02	%0.56
خدمات البريد والاتصال	03	%0.85
صناعة الآلات الكهربائية	03	%0.85
صناعة التبغ	01	%0.28
صناعة الألبسة والصناعات الخشبية	14	%3.97
الخدمات الأخرى	10	%2.84
المجموع	352	%100

Source: Rapport sur l'état d'avancement du programme national de la mise à niveau des PME 2010-2011, Op.cit. P 11.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركزة في قطاعين أساسيين هما: قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 126 مؤسسة وقطاع الصناعات الغذائية بـ 67 مؤسسة، حيث يمثل القطاعين نسبة 55% من إجمالي النشاطات، ويعود السبب إلى وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذا مجال، أما النشاطات الأخرى فنلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات المساهمة تتراوح بين 01 إلى 32 مؤسسة.

ثالثا: توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب جهات الوطن

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم قبولها لتنفيذ البرنامج حسب المناطق الجغرافية:

الجدول رقم (71): توزيع المؤسسات المقبولة حسب جهات الوطن

المناطق	عدد المؤسسات	النسبة %
الوسط	92	%26
الشرق	120	%34

الغرب	130	%37
الجنوب	10	%03
المجموع	352	%100

Source: Rapport sur l'état d'avancement du programme national de la mise à niveau des PME 2010-2011, Op.cit. P 16.

والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات المقبولة حسب جهات الوطن:

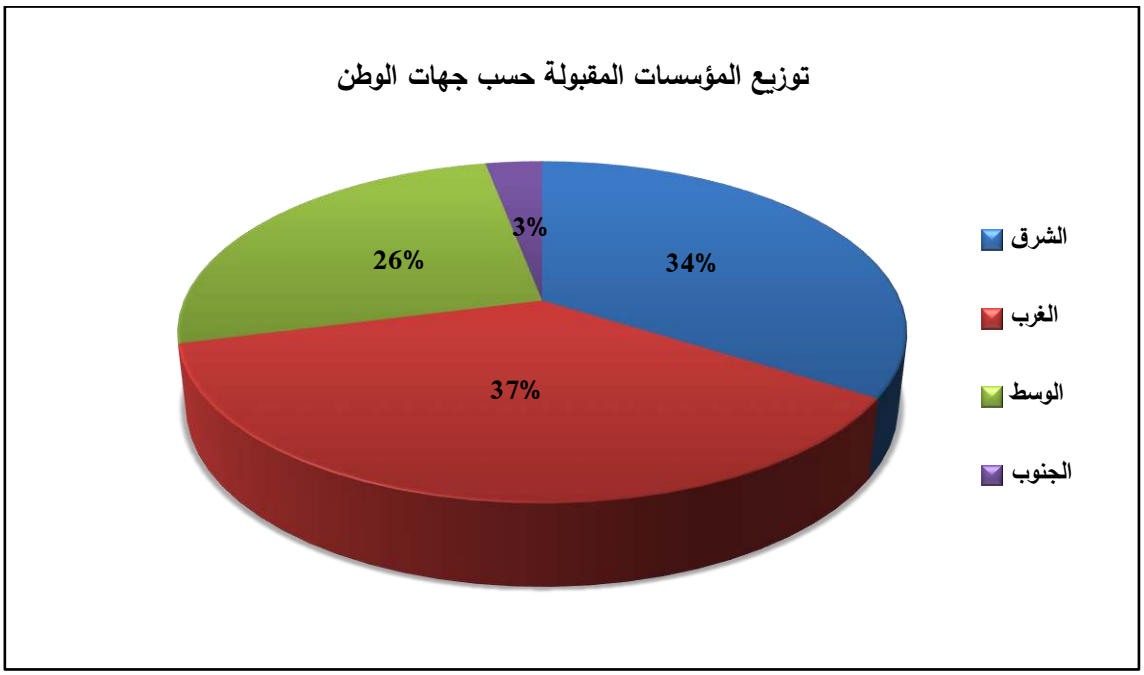

الشكل رقم (45): توزيع المؤسسات المقبولة حسب جهات الوطن.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ انتشار المؤسسات التي تم إدراجها ضمن المستفيدين من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر جميع جهات الوطن، ما عدا المنطقة الجنوبية، ويرجع سبب الانتشار هذا إلى توزيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كافة أنحاء الوطن، إضافة إلى الملتقيات والندوات الإعلامية والتحسيسية التي كان لها وقع كبير على تزايد انخراط المؤسسات من خلال انتشار وفهم برامج التأهيل.

رابعا: طبيعة عمليات التأهيل

وقد شملت عملية التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

وتتوزع مختلف هذه العمليات على مختلف مجالات التأهيل لـ 352 مؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (72): توزيع عمليات التأهيل على المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل

نوع العملية	عدد المؤسسات	النسبة %
التنظيم والإدارة	229	%65
الجودة	32	%09
التسويق	32	%09
تسيير الإنتاج	32	%09
الإبداع والابتكار	17	%05
تسيير الموارد البشرية	10	%03
المجموع	352	%100

Source: Rapport sur l'état d'avancement du programme national de la mise à niveau des PME 2010-2011, Op.cit.

نلاحظ من خلال الجدول أن عمليات التنظيم والإدارة تمثل نسبة 65% من إجمالي عمليات التأهيل وهي نسبة مرتفعة، وهذا يدل على النقص الفادح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لطرق الإدارة والتسيير، وهي تقريبا نفس النتيجة كما رأينا سابقا بالنسبة لبرنامج ميدا 01.

بالإضافة إلى النتائج الضعيفة التي حققها البرنامج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم تحقيق نتائج أخرى تتمثل في:

- تطور في عدد المكاتب المخصصة للاستشارة منذ انطلاق البرنامج إلى غاية سنة 2010، حيث كان في بداية الأمر 189 مكتب، أما في سنة 2010 فقد أصبح عددها 249 مكتب.
- 20 نشاط تكوين.
- 22 بروتوكول اتفاقية ممضي بين الوكالة والجمعيات المهنية.
- 13 يوم دراسي تم تنظيمها لتجمع 47 ولاية.

- دليل تحت تسمية "تصميم خطة أعمال" موجه للبنوك والمؤسسات.
- عدة ملتقيات في مختلف المواضيع، الجودة، الإبداع، البناء والأشغال العمومية والري، السياحة، الموارد البشرية، دعم الاستثمارات غير مادية للإنتاجية... الخ.

خامسا: خلاصة البرنامج

من خلال ما تم تقديمه حول تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتائجه، نذكر أن هذا البرنامج تم تحديد فترة إنجازه من سنة 2007 إلى سنة 2013، حيث تم وضع خطة لتأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إلا أن نتائج هذا البرنامج لم تكن كما تم تحديدها إلى غاية سنة 2010، حيث تمت مرافقة إلا 352 مؤسسة فقط في تنفيذ البرنامج أي ما نسبته 5.80% من العينة المستهدفة، وهي نتائج جد سلبية، لذا ومن أجل تدارك هذه النقائص قامت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بإصدار برنامج تأهيل جديد، تمثل في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة:

من خلال دراستنا وتحليلنا لنتائج برامج التأهيل اتضح أنها لم تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن أهداف برامج التأهيل، وأهمية الميزانية المخصصة لها، حيث لم تستفد في برنامج التأهيل الصناعي من مخطط التأهيل كاملا إلا 175 مؤسسة صناعية من بين 1000 مؤسسة مبرمجة أي ما نسبته 17.5%.

أما برنامج ميدا فقد استهدف 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لدخول البرنامج، إلا أنه استفادت من كامل نشاطات التأهيل 445 مؤسسة فقط، بإجمالي 1373 عملية، أي بنسبة 21.16%، وبمعدل إنجار بلغ 24% من التكلفة الإجمالية المقدرة بـ 62.9 مليون أورو، وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال كان الهدف منه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المشرفة عليها فنيا وتقنيا أكثر منها ماديا، لهذا كانت نتائجه إجابيه نوعا ما.

في حين البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان هدفه تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كانت نتائجه جد سلبية مقارنة بالبرامج السابقة، حيث تمت مرافقة إلا 352 مؤسسة فقط أي ما نسبته 5.80% من العينة المستهدفة.

كل هذه النتائج الضعيفة يعود سببها إلى الشروط الواجب توافرها في المؤسسات للانضمام إلى برامج التأهيل، وكذا بعض العراقيل نذكر منها:

- عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل ونتائجه، إضافة إلى طابعه الاختياري غير ملزم.
- عدم الرغبة في تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، بسبب تدهور الحالة المالية لمعظمها.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة في الوقت المناسب والذي يعد مطلبا ضروريا لتشخيص دقيق وإعداد خطط تأهيل مناسبة.

لذا ومن أجل تدارك هذه النقائص قامت الوزارة المعنية بإصدار برنامج تأهيل جديد، تمثل في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعويض البرنامج الأول بالإضافة إلى إعطاء صبغة جديدة حول البرامج الوطنية للتأهيل.

الفصل الخامس:

البرامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تمهيد:

ذكرنا فيما سبق أن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بتطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أعد من طرف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات، كما ذكرنا أيضا أن هذا البرنامج واجه العديد من العراقيل مما أدى إلى عدم تحقيقه لنتائج إيجابية.

لذا ومن أجل تدارك النقائص التي أحاطت بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابق، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامج وطني آخر تمثل في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل إعطاء دعم جديد لهذه المؤسسات من أجل تطويرها وترقيتها.

وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: هيكلة الدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: تقديم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: ماهية البرنامج

يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة.

وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم في هذا الإطار تخصيص غطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار جزائري والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتأهيل 20000 مؤسسة على مدى 05 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة على البرنامج من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة بـ 1927000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[1] بالإضافة إلى 100 مليار دينار جزائري كمساعدات من أجل تغطية نسبة من فوائد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك.[2]

كما تم إنشاء لجنة وطنية للتأهيل برئاسة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتولى متابعة البرنامج واقتراح التدابير التي من شأنها تحسين سير البرنامج.[3]

---

[1]- Moussaoui Rachid, Programme national de la mise à niveau des pme, Mostaganem, 30 Juin 2011, P 11.

[2]- Livre blanc du gouvernement, Stratégie et politiques de relance et de développement industriels, Dar El Hakaek, Alger, 2007, P 174.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 12-134 المؤرخ في 21 مارس 2012، يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 18 الصادر في 28 مارس 2012، ص 16.

أولا: أهداف البرنامج

يهدف من خلال تطبيق البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:[4]

- تأهيل 20000 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات المادية وغير مادية.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسينها.
- دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعانة بالاستشارة الخارجية.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتباع أنظمة الجودة والعمل على المقاييس الدولية.
- وضع مخطط دعم تكويني لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: نشاطات البرنامج

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل:

- التشخيص الأولي والتشخيص المعمق لوضعية المؤسسة.
- الاستثمارات غير مادية.
- الإستثمارات المادية.
- التكوين والمساعدة الخاصة.

حيث تعطى الحرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إختيار أحد من العناصر المذكورة من أجل تأهيلها وهذا تماشيا مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة.

---

[4]- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الرسمي: www.andpme.org.dz، تاريخ الاطلاع: 25-03-2015.

ثالثا: شروط الانضمام إلى البرنامج

من أجل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم المقدم في إطار البرنامج، وضعت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف الوزارة الوصية الشروط التالية:[5]

- المؤسسات الجزائرية.
- المؤسسات التي تشغل من 05 إلى 250 عامل.
- المؤسسات التي تنشط منذ سنتين على الأقل.
- المؤسسات التي حققت نتائج إيجابية.
- هيكل مالي متوازن.
- المؤسسات التي تستوفي معايير الاستقلالية.
- المؤسسات التي تنشط في القطاعات التالية:

- الصناعة والصناعة الغذائية.
- البناء والأشغال العمومية والري.
- خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- الصيد البحري.
- السياحة والفندقة.
- الخدمات.
- النقل.

بالإضافة إلى الشروط التي قمنا بذكرها، ينحصر تنفيذ هذا البرنامج إلا على المؤسسات الخاصة فقط، كما شملت أيضا هذه الشروط إلا للمؤسسات التي تشغل أكثر من 05 عمال، وهو الأمر الذي تم إضافته مقارنة مع البرنامج الوطني السابق الذي حدد من خلاله المؤسسات التي تشغل من عامل إلى 250 عامل.

[5]– وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تستثنى من هذه العملية المؤسسات التي تنشط في التجارة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تفوق نسبة مساهمة النشاطات التجارية في رقم أعمالها 20% (أي شراء وبيع المنتجات على حالها).

المطلب الثاني: إجراءات تنفيذ البرنامج

تتم عملية التأهيل ضمن البرنامج الجديد وفق المراحل التالية:

أولا: الإجراءات الإدارية

بالإضافة للشروط التي وضعت من أجل انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تحديد بعض الوثائق من أجل تكوين الملف والمتمثلة فيما يلي:

- طلب موجه إلى معالي وزير الصناعة والمناجم، من طرف المؤسسة من أجل المشاركة في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة.
- نسخة من البطاقة الضريبية.
- الحصيلة المالية لآخر سنتين موقعة من طرف مفتشية الضرائب.
- نسخة من شهادة الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (**CASNOS**) أو نسخة من شهادة الانتساب إلى الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري (**CACOBATH**).

بالنسبة للوثائق المطلوبة من طرف الوكالة لأجل تكوين الملف، يتم الإعتماد على معطيات هذا الملف من أجل تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستوفي كل الشروط التي وضعت للانضمام إلى برنامج التأهيل الجديد.

بعد تكوين الملف من طرف المؤسسة الراغبة في تنفيذ البرنامج، يقدم الملف إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إلى أحد فروعها والتي تتولى مهمة إرسال الملفات إلى مقر المديرية العامة للوكالة، حيث تبدأ المراحل التمهيدية قبل عملية التأهيل.

بعد استقبال الوكالة لملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أبدت الرغبة في الانضمام إلى البرنامج الوطني للتأهيل، يتم أولا تصنيف الملفات حسب أقسام فروع الوكالة (الجزائر، وهران، عنابة، سطيف، غرداية) التي تنتمي إليها المؤسسة ثم تتم عملية ترقيم كل ملف، ثم تقدم الملفات إلى ممثلي فروع الوكالة على مستوى المديرية العامة للوكالة أين تتم عملية فتح الملفات وإدخال جميع البيانات المتعلقة بالمؤسسة في قاعدة البيانات بواسط برنامج (**CRM***) والتي تضم:

1- المعلومات العامة المتعلقة بالمؤسسة:

- التسمية القانونية للمؤسسة وعنوان مقرها الاجتماعي.
- الطبيعة القانونية للمؤسسة.
- اسم المسير أو مالك المؤسسة بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية.
- عدد عمال المؤسسة.

2- المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة:

- طبيعة نشاط المؤسسة.
- قطاع النشاط.
- سنة بداية النشاط الفعلي للمؤسسة.
- رقم أعمالها (بالنسبة لأخر سنتين).

بالإضافة إلى المعلومات التي قمنا بذكرها، يتم إضافة معلومات أخرى في قاعدة البيانات والمتمثلة في رقم التعريفة الضريبية ورقم السجل التجاري وغيرها.

بعد ترتيب ملفات المؤسسات وتحميل جميع بياناتها في قاعدة البيانات، يتم تقديم الملفات إلى الخبراء المتواجدون على مستوى الوكالة، من أجل دراسة الملفات والتدقيق في معطياتها.

في هذه المرحلة يتم عقد الأمانة التقنية (**secretariat technique**) في قاعة مخصصة وهذا بحضور كل من الأمين العام للوكالة وممثلي فروع الوكالة بالإضافة إلى الخبراء المتواجدون على مستوى الوكالة، ويتم عقدها عند بلوغ عدد الملفات المقدمة إلى الوكالة 100 ملف أو في نهاية كل شهر إذ لم يصل عدد الملفات العتبة المحددة، حيث يتم من خلال هذا الاجتماع دراسة ملف كل

---

*__CRM__: Customer Relationship Management هو برنامج لحفظ وترتيب ومعالجة المعطيات والبيانات للعملاء

مؤسسة على حدى وتقييمه من طرف الخبراء بالإضافة إلى تحديدهم ما إذا كانت المؤسسة قيد الدراسة تستوفي كل الشروط التي حددت من أجل البرنامج، أما القرارات النهائية تكون كما يلي:

- قبول المؤسسات التي توفرت فيها كل الشروط اللازمة للانضمام إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.
- الرفض النهائي في حالة ما إذا كانت المؤسسات تعاني عجزا ماليا، أو عدم تحقيقها لنتائج استغلال إيجابية.
- الرفض المؤقت في حالة ما إذا وجد خلل حول معطيات المؤسسات أو عدم تقديمها لجميع الوثائق اللازمة، حيث يتم في هذه الحالة الاتصال بالمؤسسة من أجل تسوية وضعية ملفها من أجل إعادة إدراجه في الجلسة المقبلة.

بعد هذه المرحلة، وبعد دراسة ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الانضمام إلى البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم الوكالة بالاتصال بالمؤسسات التي تم قبولها في البرنامج من أجل إختيار مكتب الدراسات الذي سوف يرافقها طيلة البرنامج التأهيلي.

ثانيا: التشخيص الأولي أو التشخيص

وهي الدراسة التحليلية لوضعيتي المؤسسة داخليا وخارجيا من أجل تحديد نقاط القوة والضعف من جهة ومعرفة فرص وتهديدات المحيط من جهة أخرى، وبهذا فالتشخيص يهدف إلى الكشف على القدرات الإستراتيجية للمؤسسة التي يمكن أن تعتمد عليها في توجهاتها وتحولاتها المستقبلية والتي تمكنها من التكيف مع المحيط وتغيراته، كما تعتبر هذه المرحلة عملية دعم مالي لهذه المؤسسات عن طريق الصندوق الوطني للتأهيل.

وفيما يلي جدول يوضح جميع المساعدات المالية المقدمة من طرف البرنامج حسب نوع العملية ونسبة مساهمة المؤسسات في كل عملية.[7]

7- Ministère de l'Industrie, de la PME et de Promotion de l'Investissement, Programme national de mise à niveau des PME: Manuel de procédures pour l'entreprise, Algérie, 2011, P 04-06.

الجدول رقم (73): المساعدات المالية المقدمة في إطار للبرنامج

عمليات التأهيل		التكلفة القصوى للعملية (دج)	مساعدة الدولة (دج)		مساهمة المؤسسة (دج)		معدل المدعم من الخزينة %
			القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	النسبة %
التشخيص الأولي		500000	40000	80	10000	20	06
التشخيص		2500000	2000000	80	500000	20	06
الاستثمارات اللامادية	رقم الأعمال أقل عن 100 مليون دج	3000000	2400000	80	600000	20	06
	رقم الأعمال بين 100 مليون دج و500 مليون دج	3000000	1500000	50	1500000	50	06
	رقم الأعمال بين 500 مليون دج و1000 مليون دج	/	/	/	/	/	04
	رقم الأعمال بين 1000 مليون دج 2000 مليون دج	/	/	/	/	/	02
الاستثمارات	رقم الأعمال أقل عن 100 مليون دج	15000000	1500000	10	13500000	90	3.5

المادية الإنتاجية	رقم الأعمال بين 100 مليون دج و500 مليون دج	/	/	/	/	/	03
	رقم الأعمال بين 500 مليون دج 1000 مليون دج	/	/	/	/	/	02
	رقم الأعمال بين 1000 مليون دج 2000 مليون دج	/	/	/	/	/	01
الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية		30000000	/	/	30000000	100	2.5
الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية		15000000	6000000	40	9000000	60	04
التكوين والمساعدة الخاصة	التأطير	500000	400000	80	100000	20	/
	التدريب	1000000	800000	80	200000	20	06
	منح الشهادات	5000000	1000000	20	4000000	80	06

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول رقم (73) نلاحظ المساعدات المقدمة في إطار التشخيص الأولي والتشخيص جاءت كالتالي:

1- التشخيص الأولي:

تقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 500000 دج، وتغطي مساعدات الدولة 80% من هذه التكلفة أي ما قيمته 400000 دج، أما بقية المبلغ والمقدر بـ 100000 دج فتتحمله المؤسسة.

2- التشخيص:

تقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 2500000 دج، وتغطي مساعدات الدولة 80% من هذه التكلفة بما قيمته 2000000 دج، أما بقية المبلغ والمقدر بـ 500000 دج فتتحمله المؤسسة.

ثالثا: تنفيذ مخطط للتأهيل

إن البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يدعم الإستثمارات المادية بشكل مباشر، بل يدعمها عن طريق تدعيم فوائد القروض الممنوحة من طرف البنوك، وهذا لان الهدف الأساسي من البرنامج هو الدعم اللامادي للمؤسسات.

ومن خلال الجدول رقم (73) نلاحظ أن المساعدات المقدمة في إطار الاستثمارات اللامادية والمادية وكذا التكوين والمساعدة الخاصة جاءت كالتالي:

1- مرحلة الاستثمارات:

أ- الاستثمارات اللامادية:

تقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 3000000 دج، وتكون موزعة بين الدولة والمؤسسة كالتالي:

- تتحمل الدولة نسبة 80% من التكلفة بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج، وتتحمل المؤسسة الباقي.

- تتحمل الدولة نسبة 50% من التكلفة بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 100 مليون دج و500 مليون دج، وتتحمل المؤسسة المبلغ الباقي.

كما يمكن التمويل عن طريق قروض بنكية محفزة (مدعمة) وهي موزعة حسب رقم أعمال المؤسسات كما يلي:

- المؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 500 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 06%.
- المؤسسات التي رقم أعمالها بين 500 مليون دج و1000 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 04%.
- المؤسسات التي رقم أعمالها بين 1000 مليون دج و2000 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 02%.

ب-الاستثمارات المادية الإنتاجية:

وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 15000000 دج، تتحمل الدول 10% من التكلفة والباقي تتحمله المؤسسة.

كما يمكن التمويل عن طريق قروض بنكية محفزة (مدعمة) وهي موزعة حسب رقم الأعمال المؤسسات كما يلي:

- المؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 3.5%.
- المؤسسات التي رقم أعمالها بين 100 مليون دج و500 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 03%.
- المؤسسات التي رقم أعمالها بين 500 مليون دج و1000 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 02%.
- المؤسسات التي رقم أعمالها بين 1000 مليون دج و2000 مليون دج، تستفيد من معدل فائدة محفز بنسبة 01%.

ت-الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية:

وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 30000000 دج، تتحمل المؤسسة كافة التكلفة، أما الدولة تدعم القروض البنكية بنسبة 2.5%.

ث-الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية:

وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 15000000 دج، تغطي مساعدات الدولة 40% من هذه التكلفة بما قيمته 6000000 دج، أما المؤسسة تتحمل المبلغ الباقي بقيمة 9000000 دج، كما يمكنها الحصول على قروض مدعمة بنسبة 04%.

2-مرحلة التكوين والمساعدة الخاصة:

أ- التكوين والتأطير:

وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 500000 دج، تغطي مساعدات الدولة 80% من هذه التكلفة بما قيمته 400000 دج، أما المؤسسة فتتحمل المبلغ الباقي بقيمة 100000 دج.

ب-التدريب:

وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 1000000 دج، تغطي مساعدات الدولة 80% من هذه التكلفة بما قيمته 800000 دج، وتتحمل المؤسسة المبلغ المتبقي، مع إمكانية الحصول على تمويل بنكي بقروض مدعمة بنسبة 06%.

ت-منح الشهادات:

وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 5000000 دج، تغطي مساعدات الدولة 20% من هذه التكلفة بما قيمته 1000000 دج، وتتحمل المؤسسة المبلغ الباقي بنسبة 80%، كما يمكن للمؤسسة أن تمول هذا المبلغ بقروض مدعمة بنسبة 06%.

المطلب الثالث: الوضعية الإحصائية لتقدم البرنامج

تمثلت النتائج المترتبة من جراء تطبيق البرنامج منذ انطلاقه في 02 فيفري 2011 إلى غاية 31 ديسمبر 2014:

أولا: إحصائيات خاصة بالملفات المودعة على مستوى الوكالة

1-توزيع الملفات حسب الحالة:

الجدول رقم (74): توزيع الملفات حسب الحالة

الحالة	عدد المنضمين	النسبة %
مؤهلة	2186	53
غير مؤهلة	1432	34
مؤجلة	522	13
المجموع	4170	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.

تم عقد 26 أمانة تقنية على مستوى الوكالة من أجل معالجة 4170 ملف تم إيداعها من أجل الانضمام إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن 2186 مؤسسة مؤهلة لدخول البرنامج و1432 غير مؤهلة، أما 522 ملف فهي مؤجلة، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للانضمام إلى البرنامج، إضافة إلى مؤسسات لا تستجيب لمعايير القبول.

2-توزيع الملفات حسب التصنيف:

الجدول رقم (75): توزيع الملفات حسب حجم المؤسسات

التصنيف	المجموع	النسبة %
المؤسسات المتوسطة	552	13
المؤسسات الصغيرة	1597	38
المؤسسات المصغرة	1040	25
مؤسسات أقل من 05 عمال	738	18
مؤسسات أكثر من 250 عامل	36	01
عدد العمال غير محدد	207	05
الجموع	4170	100%

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن العدد الكبير من الملفات المودعة على مستوى الوكالة في إطار البرنامج كان من طرف المؤسسات الصغيرة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل بـ 1597 ملف ونسبة 38%، تليها المؤسسات المصغرة بـ 1040 ملف ونسبة 25%.

3-توزيع الملفات حسب المنطقة:

الجدول رقم (76): توزيع الملفات حسب المنطقة

الفرع	العدد	النسبة %
سطيف	1487	36
عنابة	1057	25
الجزائر	965	23
وهران	520	13
غرداية	141	03
المجموع	4170	100

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الملفات المقدمة تختلف حسب فروع الوكالة، فمنطقة سطيف تهمين على عدد الملفات المودعة على مستوى الوكالة بـ 1485 ملف أي بنسبة 36% تتبعها منطقة عنابة بـ 1059 ملف وفي المرتبة الثالثة تأتي منطقة الجزائر بـ 965 ملف، أما فرع غرداية فكان له النصيب الأقل من الملفات بـ 141 ملف فقط.

4- توزيع الملفات حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (77): توزيع الملفات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
البناء، الأشغال العمومية والري	2574	62
الصناعة	673	16
الخدمات	419	10
الصناعة الغذائية	201	05
النقل	98	02
الصيد	74	02
السياحة والفندقة	59	01
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	8	00
نشاطات أخرى	64	02
المجموع	4170	100%

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع البناء، والأشغال العمومية والري يصنف في الوضعية الأولى بنسبة 62% من حيث مجموع الملفات التي تم إيداعها على مستوى الوكالة، ويأتي في الوضعية الثانية قطاع الصناعة بنسبة 16%، يليه القطاع الخدماتي بـ 10% أما باقي القطاعات فبنسب ضعيفة جدا.

5- توزيع الملفات حسب الولاية:

الجدول رقم (78): توزيع الملفات حسب الولاية

الولاية	العدد	الولاية	العدد
سطيف	478	تلمسان	51
الجزائر	340	مستغانم	50
عنابة	336	أم البواقي	45
بسكرة	282	عين تيموشنت	44
سكيكدة	239	غليزان	43
وهران	192	معسكر	43
جيجل	141	المدية	40
قسنطينة	135	سيدي بلعباس	38
ميلة	126	خنشلة	38
مسيلة	122	غرداية	35
بومرداس	111	سوق أهراس	34
بليدة	102	تيارت	29
برج بوعريريج	100	البويرة	27
شلف	94	ورقلة	26
تبسة	90	الجلفة	24
باتنة	90	البيض	23
بجاية	92	سعيدة	17
تيزي وزو	86	بشار	10

عين الدفلة	70	تيسمسيلت	8
الطارف	69	النعامة	3
قالمة	68	الأغواط	3
تيبازة	63	إيليزي	0
الوادي	60	تمنراست	0
أدرار	53	تندوف	0
المجموع			**4170**

من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات الممثلة بقوة هي: سطيف، الجزائر وعنابة.

6- ملخص نشاطات الفروع الجهوية للوكالة:

وفيما يلي ملخص لنشاطات الفروع الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2014، ومنذ الإعلان عن انطلاق برنامج التأهيل.

الجدول رقم (79): ملخص نشطات الفروع الجهوية:

	فرع الجزائر		**فرع وهران**		**فرع سطيف**		**فرع عنابة**		**فرع غرداية**	
	2014	م إ ب*	2014	م إ ب	2014	م إ ب	2014	م إ ب	2014	م إ ب
الملفات المؤهلة	125	559	37	273	184	827	110	460	9	67
الملفات غير مؤهلة	29	244	12	171	53	524	18	451	17	42
الملفات المؤجلة	20	162	12	76	34	136	25	146	6	32
مجوع الملفات	174	965	61	520	271	1487	153	1057	32	141

*كلمة مختصرة وتعني: منذ انطلاق البرنامج

ثانيا: وضعية تقارير التشخيص ومخططات التأهيل

1- حالة تفصيلية لوضعية التقارير:

الجدول رقم (80): حالة تفصيلية لوضعية التقارير

عدد التقارير المقيمة	501	التقييم	النسبة %
المصادق عليها	401	396 جيدة	%79
		05 ممتازة	%01
غير صالحة	100	31 مقبولة بتحفظات	%06
		69 غير كافية	%14

تلقت الوكالة 514 تقرير تشخيصي ومخطط تأهيل، تم تقييم 501 تقرير من طرف لجنة التقييم و13 في طور التقييم، وبعد اجتماع لجنة التقييم ومصادقة التقارير، تم المصادقة على 401، منها 05 بتقدير ممتاز و396 تقرير جيد، وهذا بنسبة 80%، أما التقارير المرفوضة فكان عددها 100 تقرير، منها 31 مقبولة بتحفظات و69 غير كافية.

2- توزيع التقارير حسب قطاع النشاط وحجم المؤسسة:

الجدول رقم (81): توزيع التقارير المصادق عليها حسب قطاع النشاط وحجم المؤسسة

قطاع النشاط	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المصغرة	عدد التقارير	النسبة %
البناء الأشغال العمومية والري	54	127	57	238	59.35
الصناعة	32	46	05	83	20.70
الخدمات	09	21	10	40	9.98
الصناعة الغذائية	12	08	0	20	4.99
السياحة والفندقة	02	08	0	10	2.49
النقل	02	05	03	10	2.49
المجموع	111	215	75	401	01

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الكبير من التقارير المصادق عليها تنتمي إلى قطاع البناء، الأشغال العمومية والري بنسبة 48%، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 29%، أما من حيث حجم العمال فتحتل المؤسسات الصغيرة المرتبة الأولى بـ 215 ملف.

ثالثا: دفع مستحقات مكاتب الدراسات من أجل تقارير التشخيص

الجدول رقم (82): حالات الدفع لمكاتب الدراسات

التقارير المصادق عليها	401	100% تقارير مصادق عليها	
ملفات التسديد المرسلة	296	195 ملف مدفوع	% 48.63
		101 ملف تسديد محول إلى الوزارة في انتظار الدفع	% 25.19
في انتظار استكمال الملف	105	% 26.18	

رابعا: وضعية الاتفاقيات المبرمة

1- توزيع الاتفاقيات المتلقية حسب الصنف:

الجدول رقم (83): توزيع الاتفاقيات المتلقية حسب الصنف (الوحدة مليون دينار)

الصنف	عدد الاتفاقيات	مبلغ الاتفاقية	المبلغ الإجمالي
المؤسسات المصغرة	277	2.5	192.5
المؤسسات الصغيرة	511	7.25	3504.75
المؤسسات المتوسطة	197	14.5	2856.5
المجموع	985		6553.75

بلغ عدد الاتفاقيات التي تم إيداعها وتوقيعها من طرف الوكالة 985 اتفاقية، وبمبلغ إجمالي يقدر بـ 6553.75 ميلون دج.

2- الاتفاقيات المحولة إلى الوزارة:

الجدول رقم (84): توزيع الاتفاقيات المحولة إلى الوزارة (الوحدة مليون دينار)

الصنف	عدد الاتفاقيات	مبلغ الاتفاقيات
المؤسسات المصغرة	135	337.5
المؤسسات الصغيرة	239	1732.75
المؤسسات المتوسطة	85	1232.5
المجموع	459	3302.75

بلغ عدد الاتفاقيات المحولة إلى الوزارة 459 اتفاقية بمبلغ إجمالي 3302.75 مليون دج.

المبحث الثاني: هيكلة الدراسة التطبيقية

بعد استعراضنا لمختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الوطنية أو الممولة من طرف الدول الأجنبية، سوف نعمل من خلال هذا المبحث على تقييم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى البرامج السابقة وهذا من خلال توزيع استمارة استبيان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني الجديد من أجل جمع البيانات.

وبهدف أن تشمل عملية التقييم كل جوانب العملية، فإننا ارتأينا اعتماد 04 محاور: المعلومات العامة حول المؤسسة، مكتب الدراسات، برامج التأهيل السابقة والبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: منهج الدراسة

انتهجت الدراسة المنهج التحليلي في الجزء النظري بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة، من الكتب، الرسائل، المجلات والدوريات المحكمة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، بالاعتماد على استبيان موجه لعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج التأهيل الجديد عبر القطر الوطني، والتي مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل من أجل إعدادها وضبطها في صورتها النهائية، كما استخدم في تحليل بياناتها واختبار فرضياتها البرنامج الإحصائي **(SPSS)** من خلال الأدوات الإحصائية المناسبة.

أولا: فرضيات الدراسة:

الفرضية 01: استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة أجهزة الدعم والمرافقة، كما تعتبر هذه الأجهزة مكملة لبرامج التأهيل في نفس الوقت.

الفرضية 02: يلعب الخبراء دور أساسي في سير عملية التأهيل من خلال عملية التشخيص وتنفيذ مخطط التأهيل.

الفرضية 03: لم تحقق برامج التأهيل السابقة النتائج المنتظرة مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى غير قادرة على المنافسة.

الفرضية 04: رغم صعوبة تقييم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب عدم اكتمال العملية، إلا أن البرنامج يسير في الطريق الصحيح، جاءت هذه الفرضية عامة وتنطوي تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية 01: تفاعل البرنامج مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

الفرضية الفرعية 02: تعقيد الإجراءات الإدارية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الفرعية 03: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية من أجل المشاركة في البرنامج.

الفرضية الفرعية 04: التشخيص الجيد للمؤسسة يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي والفرص والتهديدات على المستوى الخارجي.

الفرضية الفرعية 05: النقص الكبير الذي تعرفه مختلف وظائف المؤسسة تجعل الخبير يركز على جميع هذه الوظائف، من خلال إعداد مخطط تأهيل يحتوي على استثمارات مادية وغير مادية إضافة إلى التكوين والمساعدة التقنية.

الفرضية الفرعية 06: السير الجيد لعملية التأهيل ولا سيما القيام بنشاطات تأهيل فعالة ومهمة تجعل البرنامج يؤثر إيجابا على المؤشرات الكمية والكيفية للمؤسسات، ومنه تحسين القدرة التنافسية لها.

الفرضية الفرعية 07: رؤية استشرافية إيجابية لمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ثانيا: حدود الدراسة:

تم تحديدها وفق المجالات التالية:

1- الحدود الزمنية: غطت الدراسة فترة سنة ونصف من 30 جوان 2014 إلى 01 جانفي 2016، وهي المدة التي تم التحضير فيها للاستبيان وضبطه بالشكل النهائي، والحصول

على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول مجتمع الدراسة والعينة المختارة، وهذا بمساعدة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم استكمال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والخروج بنتائج وإجابات عن التساؤلات المطروحة لتأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

2- **الحدود المكانية:** نقصد بها هنا الحدود الجغرافية للعينة محل الدراسة، فقد تم اعتماد عينة من مجتمع الدراسة موزعة على 48 ولاية.

3- **حدود الموضوع:** اقتصرت الدراسة على تقييم برامج التأهيل السابقة والحالية من خلال عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الأخير.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج الدراسة، وحصر مجتمع الدراسة يعد ضروريا لتبرير الاقتصار على العينة بدلا من تطبيق الدراسة على مجتمعه، وكذلك معرفة مدى قابلية تعميم الدراسة وتأكيد تمثيل عينة المجتمع، ويتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عدد عمالها ما بين 01 و250 عامل، والتي تم قبول انضمامها إلى البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددها حتى نهاية 31 ديسمبر 2014 بـ 2186 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة.

ثانيا: عينة الدراسة

يتم اللجوء لاختيار عينة من مجتمع الدراسة إذا تعذر إجراء الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وهذا لكثرة عددهم أو بالنظر إلى التكاليف المادية والبشرية وضيق الوقت، ومنه تم اختيار عينة بطريقة عشوائية، تشكلت من 708 مؤسسة صغيرة ومتوسطة موزعة على مختلف ولايات الوطن وهي تمثل نسبة 33% من مجتمع الدراسة.

وقد تم توزيع 900 استمارة استبيان، معتمدين في ذلك على عدة طرق منها التسليم المباشر، الوساطة والبريد الإلكتروني الذي تم استعماله بشكل رئيسي، حيث يتم استخدام برنامج (**Google formulaires**) الذي يعمل على توزيع استمارات الاستبيان عن طريق البريد الإلكتروني لعينة

الدراسة والحصول على الإجابات، بعدها تم استرجاع 740 استمارة استبيان من إجمالي الاستمارات الموزعة، إلا أنه بعد الفرز قمنا بإلغاء 32 منها وذلك بسبب التضارب في الإجابات على بعض الأسئلة وكثرة الفراغات فيها وبالتالي أصبحت غير مجدية للدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (85): توزيع استمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة %
عدد استمارات الاستبيان الموزعة	900	100
عدد استمارات الاستبيان العائدة	740	82
عدد استمارات الاستبيان الملغاة	32	3.5
عدد استمارات الاستبيان الصالحة	708	78.5

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة، التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع الدراسة حيث نعتمد في هذه الدراسة بشكل أساسي على استمارة الاستبيان لجمع البيانات، وتدعيمها بمقابلات مع إطارات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد جمع بيانات جديدة، وتدعيم بعض البيانات المتحصل عليها من الاستمارة.

أولا: أدوات جمع البيانات

لقد تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الدراسات والتقارير الرسمية والإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مصادر أولية وتمثلت في المقابلة مع إطارات الوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستبيان الذي تم الاعتماد عليه بشكل رئيسي وجوهري خلال الدراسة.

1- تصميم الاستبيان:

تم إعداد الاستبيان استنادا إلى الجانب النظري وإشكالية الدراسة وفرضياتها، إضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع عدة إطارات مختلفة منها في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تقديمهم لنا الشرح الموسع لكيفية سير برنامج التأهيل، حيث تضمن الاستبيان ثلاثة وسبعون (73) سؤالا، جاءت بسيطة واضحة مرتبة ترتيبا علميا يخدم أهداف الدراسة، وتنوع نمط الأسئلة من أسئلة مغلقة تحتمل إجابة واحدة في بعض الأحيان أو أكثر من إجابة في أحيان أخرى، مع محاولة فتح المجال للمستوجب في بعض الأسئلة وإعطائه الحرية للإدلاء بآرائه الخاصة وعدم تقييده بالاقتراحات الموضوعة، وقد تم الاعتماد على هذا النوع من الأسئلة في إعداد وتصميم استمارة الاستبيان، لضمان السهولة والدقة في الإجابة بالنسبة لكل المستجوبين على اختلاف مستوياتهم التعليمية والمهنية، على عكس اعتماد الأسئلة المفتوحة التي غالبا ما تكون صعبة وتتطلب عدة احتمالات للإجابة، وهذا من شأنه أن يؤثر على النتائج التي ينتظرها الطالب من الدراسة.

وقد تم توزيع الأسئلة على أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: المعلومات العامة حول المؤسسة: يحتوي على 14 سؤال وشملت فرع الاستقبال، الولاية، المنطقة، عمر المؤسسة، الشكل القانوني، الملكية، قطاع النشاط وعدد الموظفين.

المحور الثاني: مكتب الدراسات: يحتوي على 10 أسئلة نحاول فيه دراسة جانب الاستشارة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: برامج التأهيل السابقة: يحتوي على 12 سؤال نتكلم فيه عن برامج التأهيل السابقة التي استفادت منها المؤسسات وتأثيرها عليها.

المحور الرابع: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يحتوي على 37 سؤال مقسمة إلى محاور فرعية: تمهيد للبرنامج، المعالجة الإدارية للوكالة، تكلفة البرنامج، عملية التشخيص، عملية التأهيل، النتائج المتوصل اليها وأفاق البرنامج.

2- قياس ثبات الاستبيان:

أ- الصدق الظاهري:

قبل استعمالها في جمع البيانات تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين والإطارات المختصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الأستاذ المشرف والمؤطر الذي يشغل رئيس قسم بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل إعطاء النصائح والتوجيهات لضبط الاستبيان في المسار العلمي الصحيح، وتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية في إعدادها وبعد تنقيحها من طرف المختصين قمنا بتصحيح الاستبيان في شكله النهائي لتوجيهه إلى العينة المستهدفة كما يوضحه الملحق رقم (01).

ب-قياس ثبات فقرات الاستبيان:

أما ثبات الأداة فيقصد به خلو أداة القياس من الحصول على بيانات خاطئة إذا أعيدت الدراسة نفسها وباستخدام نفس أداة القياس، وفي نفس الظروف التي استخدمت للمرة الأولى، وقد تم حساب ثبات الأداة باستعمال معامل الثبات ألفا كرونباخ الذي جاءت قيمته 0.92 مما يبين نسبة الثبات العالية والمثالية للأداة المستخدمة في الدراسة، ومنه إعطاء أكثر مصداقية للنتائج المستسقاة من هذا الاستبيان.

ثانيا: أساليب المعالجة الإحصائية

إضافة إلى استعمال الجانب النظري في تحليل البيانات المجمعة وتفسيرها، تم استخدام البرامج والأساليب التالية:

1- البرامج الإلكترونية:

- برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** وهو المجوعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، يقوم بتحليل إحصائي سريع وتم استعماله في تحليل بيانات الاستبيان وعرضها في جداول ورسوم بيانية.
- الجداول الحسابية **(EXEL)** وتم استعماله من أجل تفريغ المعلومات وبيانات الاستبيان وتحويلها من الصيغة النوعية إلى الصيغة الكمية.

2- الأساليب الإحصائية:

أين استخدمت المعطيات الرقمية (التكرارات والنسب المئوية) وذلك لإحصاء إجابات المستجوبين عن الأسئلة المقترحة، هذا إلى جانب استخدام بعض الأساليب الإحصائية لإعطاء صورة واضحة عن نقاط التركيز مستخدمين في ذلك مقياس النزعة المركزية، حيث انه عند تفحص مجموعة من البيانات الإحصائية، نلاحظ أن هذه البيانات تميل إلى التمركز حول قيمة معينة، ويسمى هذا الميل نحو تلك القيمة بالنزعة المركزية لهذه البيانات، وفي هذه الدراسة استخدمنا أهم هذه المقاييس الممثلة في:

- جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لمعرفة الاتجاه العام للمستجوبين.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري كمقاييس النزعة المركزية.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان.
- كأ^2 لقياس الدلالة الإحصائية للفروق بين البدائل.
- مقياس ليكرت الثلاثي بالنسبة للأسئلة المغلقة، وهو مقياس فئوي مكون من ثلاثة درجات لتحديد درجة موافقة مفردات عينة الدراسة على كل فقرات الاستبيان وتحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائيا.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

بعد ما تم جمع المعلومات عن طريق الاستبيان من العينة محل الدراسة سنحاول في هذا المبحث تحليل هذه المعلومات لتصبح نتائج ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: مخرجات الاستبيان

بعد تفريغ الإجابات المحصل عليها من طرف عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي (SPSS)، تم الحصول على الجداول التالية، وهي مقسمة حسب محاور الاستبيان.

أولا: المعلومات العامة حول المؤسسة

1- فرع استقبال الملفات:

الجدول رقم (86): توزيع العينة حسب فروع الاستقبال

الفرع	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
الجزائر	500	70.6	01
سطيف	59	08.3	03
عنابة	50	07.1	04
غرداية	38	05.4	05
وهران	61	08.6	02
المجموع	708	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن فرع الجزائر كانت لها الحصة الكبرى في الاستفادة من البرنامج على عكس الفروع الأخرى وهذا بنسبة 70.6% ثم يليها فرع وهران، سطيف، عنابة وأخيرا غرداية في المرتبة الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى التمركز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الوسط.

2- المقر الاجتماعي للمؤسسة (الولاية):

الجدول رقم (87): توزيع العينة حسب الولايات

الفرع	الولايات	التكرارات	النسب المئوية
الجزائر	البليدة	40	5.65
	البويرة	15	2.12
	الجزائر	175	24.72
	الجلفة	07	0.99
	بومرداس	75	10.59
	تيبازة	29	4.10
	تيزي وزو	49	6.92
	تيسمسيلت	03	0.42
	شلف	56	7.91
	عين الدفلة	28	3.95
	المدية	23	3.25
سطيف	الوادي	05	0.71
	باتنة	10	1.41
	بجاية	09	1.27
	برج بوعريريج	05	0.71
	بسكرة	05	0.71
	جيجل	05	0.71
	سطيف	09	1.27

	مسيلة	07	0.99
	ميلة	05	0.71
عنابة	الطارف	04	0.56
	أم البواقي	04	0.56
	باتنة	01	0.14
	تبسة	04	0.56
	خنشلة	05	0.71
	سكيكدة	03	0.42
	سوق أهراس	04	0.56
	عنابة	13	1.84
	قالمة	06	0.85
	قسنطينة	06	0.85
غرداية	أدرار	05	0.71
	الأغواط	06	0.85
	البيض	04	0.56
	تندوف	01	0.14
	غرداية	12	1.69
	ورقلة	10	1.41
	النعامة	02	0.28
	بشار	03	0.42
	تلمسان	08	1.13

	تيارت	03	0.42
	سعيدة	04	0.56
	سيدي بلعباس	05	0.71
	عين تموشنت	10	1.41
	غليزان	06	0.85
	مستغانم	07	0.99
	معسكر	03	0.42
	وهران	10	1.41
المجموع		**708**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة منتشرة عبر كافة التراب الوطني فلا تخلو أية ولاية من هذا النوع من المؤسسات، كما يمكن ملاحظة أن الانتشار الجغرافي الذي تتميز به العينة غير متوازن، فنجد أن أغلبية تلك المؤسسات تتمركز في ولايات الوسط وعلى رأسها ولاية الجزائر بـ 175 مؤسسة والتي تمثل ربع عينة الدراسة (25%) ثم تليها ولاية بومرداس، لكن هذا التوزيع لا يعبر عن الانتشار الحقيقي لمجتمع الدراسة، لان عينة الدراسة اختيرت بطريقة عشوائية.

3- هل لديكم شركاء؟

الجدول رقم (88): توزيع العينة حسب الشراكة

	التكرارات	**النسب المئوية**	**الترتيب**
نعم	31	04.4	02
لا	677	95.6	01
المجموع	708	100	

نلاحظ أن 95% من المؤسسات ليس لديها شركاء وهذا بسبب الطابع العائلي لهذه المؤسسات، أما النسبة المتبقية والتي تمثل 05% فهي أغلبها مؤسسات ذات أسهم.

4- الموقع الجغرافي للمؤسسة:

الجدول رقم (89): توزيع العينة حسب الموقع الجغرافي

الموقع الجغرافي	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
الوسط	500	70.6	01
الجنوب	38	05.4	04
الشرق	109	15.4	02
الغرب	61	08.6	03
المجموع	708	100	

نلاحظ أن الوسط احتل أعلى نسبة 70.6% وهذا بسبب انضمام المؤسسات إلى فرع الجزائر، تليها جهة الشرق وهذا بسبب ضمها لفرعين هما فرع عنابة وسطيف ثم الغرب وفي الأخير منطقة الجنوب بنسبة 05%.

5- المنطقة:

الجدول رقم (90): توزيع العينة حسب المنطقة

المنطقة	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
عمرانية	428	60.5	01
ريفية	149	21	02
صناعية	131	18.5	03
المجموع	708	100	

نلاحظ أن أغلبية المؤسسات تتمركز في المناطق العمرانية لان أغلب هذه المؤسسات تنشط في المنازل وأماكن الإقامة وخاصة المؤسسات المصغرة الأقل من 09 عمال، أما منطقة الريف فتمثل نسبة 21% والمناطق الصناعية 19% وأغلبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 10 إلى 250 عامل) التي تنشط في قطاعي الصناعة والصناعات الغذائية.

6-ما هو عمر المؤسسة؟

الجدول رقم (91): توزيع العينة حسب عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
أقل من 10 سنوات	186	26.3	02
بين 10 و20 سنة	430	60.7	01
أكثر من 20 سنة	92	13	03
المجموع	708	100	

نلاحظ من خلال الجدول أن المرتبة الأولى تحتلها المؤسسات التي يقدر نشاطها بين 10 و20 سنة بنسبة 60.7%، ثم تليها المؤسسات الأقل من 10 سنوات بنسبة 26.3%، أي ما نسبته 87% مدة نشاطها اقل من 20 سنة وهذا دليل على حداثة هذا النوع من المؤسسات، وفي الأخير المؤسسات التي عمرها أكثر من 20 سنة بنسبة 13%.

7-ما هي الوضعية الحالية للمؤسسة؟

الجدول رقم (92): توزيع العينة حسب وضعية المؤسسة

الوضعية الحالية للمؤسسة	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
مرحلة التأسيس	02	0.3	04
مرحلة النمو	184	26	02
مرحلة النضج	430	60.7	01
مرحلة التوسع	92	13	03

المجموع	708	100	

نلاحظ من الجدول أن معظم المؤسسات التي تم استجوابها هي في مرحلة النضج وذلك بنسبة 60.7% من عينة الدراسة، تليها بعد ذلك مرحلة النمو بنسبة 26%، أما مرحلة التأسيس فهي قليلة إذ تشكل مؤسستين فقط، وتحتل مرحلة التوسع نسبة 13% أغلبها المؤسسات التي نشاطها يزيد عن 20 سنة.

8- ما هو الشكل القانوني للمؤسسة؟

الجدول رقم (93): توزيع العينة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
شركة ذات المسؤولية المحدودة	269	38	02
مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة	121	17.1	03
شركة التضامن	20	2.8	04
شركة ذات أسهم	15	2.1	05
شركة فردية	283	40	01
المجموع	708	100	

يفسر التمركز الكبير لأفراد العينة في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجا في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحتى في غيرها من الدول، حيث احتلت المؤسسة الفردية نسبة 40% وتأتي بعدها الشركة ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 38%، أي أنهم يفضلون تحمل المسؤولية كاملة أو بشكل تضامني، في حين نجد مؤسسات التضامن والأسهم تشكل أقل النسب، والسبب في ذلك يعود إلى عامل الثقة بين الشركاء وعليه يميلون أكثر إلى هذا النوع من الصيغ القانونية للتحكم أكثر في مسار المسؤوليات والقرارات داخل المؤسسة.

9-طبيعة ملكية المؤسسة؟

الجدول رقم (94): توزيع العينة حسب طبيعة الملكية

طبيعة ملكية المؤسسة	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
مؤسسة خاصة	708	100	01
مؤسسة عمومية	00	00	02
المجموع	708	100	

يتضح من الجدول أن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هي مؤسسات خاصة، وهذا لان برنامج التأهيل يستهدف المؤسسات الخاصة فقط.

10- هل المؤسسة ذات طابع عائلي؟

الجدول رقم (95): توزيع العينة حسب طابعها العائلي

الطابع العائلي	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
نعم	395	55.8	01
لا	313	44.2	02
المجموع	708	100	

من خلال الجدول يظهر انه تقريبا 56% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات ذات طابع عائلي، وهذا ما صادفناه من خلال الدراسة النظرية، حيث أن الطابع العائلي هو أحد خصائص هذا النوع من المؤسسات، في حين ما نسبته 44% هي مؤسسات ذات طابع غير عائلي.

11- ما هو قطاع نشاطكم؟

الجدول رقم (96): توزيع العينة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
البناء والأشغال العمومية والري	333	47	01
الخدمات	86	12.1	03
السياحة والفندقة	17	2.4	06
الصناعة	169	23.9	02
الصناعة الغذائية	64	09	04
الصيد البحري	05	0.7	07
النقل	31	4.4	05
خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال	03	0.4	07
المجموع	708	100	

احتوت عينة الدراسة على جميع قطاعات النشاط المسطرة من طرف البرنامج، وكانت حصة الأسد لقطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 47%، ويعود السبب في ذلك إلى أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشمل نسبة كبيرة من المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع، إضافة إلى الرغبة في تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال والحصول على الشهادات، ثم يليها قطاع الصناعة بنسبة 24% الذي تليه الدولة اهتمام كبير لقدرته على تحسين ظروف الاقتصاد الوطني، ويأتي قطاع الخدمات بنسبة 12%، ثم باقي القطاعات بنسب متفاوتة.

12- كم يبلغ عدد الموظفين لديكم؟

الجدول رقم (97): توزيع العينة حسب عدد الموظفين

عدد الموظفين	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
من 05 إلى 09 عمال (مؤسسة مصغرة)	156	22	03
من 10 عمال إلى 49 عامل (مؤسسة صغيرة)	383	54.1	01
من 50 عامل إلى 250 عامل (مؤسسة متوسطة)	169	23.9	02
المجموع	708	100	

تم تقسيم عينة الدراسة حسب معيار عدد العمال إلى 03 أصناف وهذا حسب ما جاء به التعريف الجزائري (القانون رقم 01-18)، حيث نلاحظ ما نسبته 54% تمثل المؤسسات الصغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ثم تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 24% والتي تشغل من 50 إلى 250 عامل، أما المؤسسات المصغرة والتي تشغل من عامل إلى 09 عمال كانت نسبتها 22%، حيث أبدت رغبتها في الانضمام إلى البرنامج وهذا بسبب استثنائها من برامج التأهيل السابقة.

13- في إطار أي جهاز استفادت المؤسسة من خدمات الدعم المالي أو الفني؟

الجدول رقم (98): توزيع العينة حسب الأجهزة المستفاد منها

خدمات الدعم المالي أو الفني	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	67	08	05
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	65	08	05
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	235	29	01
صندوق ضمان القروض	105	13	04
مراكز التسهيل	110	14	03

مشاتل المؤسسات	05	01	10
صندوق ضمان قروض الاستثمارات	15	02	09
لم تستفيد من أي جهاز	203	25	02
المجموع	805	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 29% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة استفادت من خدمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتعتبر أعلى نسبة مقارنة بالأجهزة الأخرى، وهذا لما تقدمه هذه الوكالة من دعم مالي وفني ساعد الكثير من أصحاب المشاريع الجديدة على تجسيد أفكارهم ومشاريعهم إضافة إلى توسيع وتحسين نشاط المؤسسات المنشأة، في حين ساهمت الأجهزة الأخرى بنسب متفاوتة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما من جانب المرافقة فنجد فئة من عينة الدراسة استفادت من مرافقة مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات بنسبة 15%، كما لا ننسى صناديق القروض والاستثمارات التي تقدم الوساطة والمالية والضمان لهذا النوع من المؤسسات، ومن جهة أخرى فإن ربع المؤسسات محل الدراسة (25%) لم تستفيد من أي جهاز، وهذا ربما راجع لعدم توفر الشروط اللازمة لذلك أو عدم رغبة المؤسسات طلب هذا النوع من المساعدات.

14- كيف ترون الآليات والأجهزة السابقة الذكر (سؤال رقم 13) مقارنة ببرامج التأهيل؟

الجدول رقم (99): توزيع العينة حسب نظرتها إلى أجهزة الدعم مقارنة ببرامج التأهيل

المقارنة	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
هي برامج مكملة لبرامج التأهيل أو العكس	239	33.8	02
ليست لها قيمة إضافية للمؤسسة	98	13.8	04
أحسن من برامج التأهيل	122	17.2	03
برنامج التأهيل أحسن منها	249	35.2	01

المجموع	708	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات محل الدراسة ترى أن برامج التأهيل أحسن من الأجهزة المذكور في السؤال السابق وهذا بنسبة 35.2%، وترى فئة من نفس العينة أن الأجهزة السابقة الذكر ليس لها قيمة إضافية للمؤسسة، وهي نفس الفئة التي لم تستفيد من هذه الأجهزة فكانت الإجابة متوقعة، في حين بلغت نسبة الفئة التي أجابت أنها برامج مكملة لبرامج التأهيل أو العكس بـ 33.8% وفي اعتقادي هو الجواب الأقرب إلى الحقيقة حيث أن هذه الأجهزة الحكومية استحدثت لأهداف معينة مثلها مثل برامج التأهيل وكلها تصب في مصلحة واحدة ألا وهي تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الجزائرية بمختلف الطرق والأشكال.

ثانيا: مكتب الدراسات

15- هل سبق للمؤسسة أن طلبت خدمة من مكتب دراسات؟

الجدول رقم (100): توزيع العينة حسب طلب الخدمة من مكتب دراسات

طلب خدمة من مكتب دراسات	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	358	50.6	0.09	01	0.76	01
لا	350	49.4				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن الإجابة كانت بالتساوي، حيث نصف العينة محل الدراسة قد سبق لها طلب خدمة من مكتب الدراسات، أما النصف الأخر فلم تطلب الخدمة من قبل.

16- في حالة الإجابة بـ لا، ما هي الأسباب؟

الجدول رقم (101): توزيع العينة حسب الأسباب

الأسباب	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
لم تسمع عنها	65	18.6	42.29	02	أقل من 0.01	03
لست بحاجة إليها	120	34.4				02
الخدمات المقدمة مكلفة جدا	164	47				01
المجموع	349	100				

يمثل الجدول أعلاه اختبار الفروق كاف تربيع، حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب أقل من 5% مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة (الخدمات المقدمة مكلفة جدا) حيث أخذت هذه الأخيرة أعلى نسبة (47%)، أي أن السبب الرئيسي لعدم طلب خدمات من مكاتب الدراسات يرجع إلى التكلفة العالية للخدمات التي تقدمها هذه المكاتب.

17- كيف ترون القائمة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مكاتب الدراسات؟

الجدول رقم (102): توزيع العينة حسب قائمة مكاتب الدراسات

قائمة مكاتب الدراسات	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
جيدة	269	38	22.95	02	أقل من 0.01	01
عادية	176	24.9				03
ملزمون بها، ليس هناك بديل	263	37.1				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن 38% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن القائمة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مكاتب الدراسات جيدة، في حين نفس النسبة تقريبا 37.5% من المؤسسات ترى أنها ملزمة بها ليس هناك بديل، أما الفئة الأخيرة ترى القائمة عادية، وللتوضيح فالقائمة المقدمة هم خبراء جزائريين لهم مكاتب دراسات داخل الوطن ويمارسون نشاط الاستشارة بشكل عادي، على عكس البرامج السابقة التي ساهم فيها خبراء أجانب.

18- ما هي معايير اختيار مكتب الدراسات الحالي؟

الجدول رقم (103): توزيع العينة حسب معايير اختيار المكتب

معايير الاختيار	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
مكتب تم التعامل معه من قبل	234	33	12.91	02	أقل من 0.01	02
الخبرة والكفاءة	276	39				01
لا يوجد أي معيار	198	28				03
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن معيار الخبرة والكفاءة يحتل نسبة 39% من بين باقي المعايير، ثم يليه معيار التعامل مع مكتب دراسات من قبل بنسبة 33%، والملاحظ انه يوجد الكثير من المؤسسات لا تأخذ في الحساب أي معيار أثناء اختيار مكتب الدراسات، أي الاختيار بطريقة عشوائية، وهي نسبة معتبرة تمثل 28%.

19- هل تم تسجيل منازعات مع مكتب الدراسات فيما يخص السعر، جودة الخدمات أو أجال التنفيذ؟

الجدول رقم (104): توزيع العينة حسب تسجيل المنازعات

تسجيل المنازعات	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	77	10.9	433.49	01	أقل من 0.01	02
لا	631	89.1				01
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المؤسسات لم تتلقى مشاكل أو منازعات مع مكتب الدراسات فيما يخص السعر، جودة الخدمات وأجال التنفيذ وهذا بنسبة 89%، أما البقية فمعظم هذه المؤسسات هي التي اختارت مكاتب دراسات من دون الأخذ في الحساب أي معيار.

20- هل يقوم مكتب الدراسات بالمتابعة بعد انتهاء البرنامج؟

الجدول رقم (105): توزيع العينة حسب القيام بالمتابعة

المتابعة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	615	86.9	384.86	01	أقل من 0.01	01
لا	93	13.1				02
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن 87% من عينة الدراسة صرحوا أن مكاتب الدراسات تقوم بالمتابعة الدورية بعد انتهاء عملية التأهيل، أما البقية فتمثل 13% فقط، وهذا فرق كبير ودال إحصائيا كما هو واضح من اختبار كاف تربيع (مستوى الدلالة أقل من 0.01)، وحسب اعتقادي يعود السبب في ذلك إما لمحتوى العقد المبرم بين المؤسسة ومكتب الدراسات إن

كانت بنوده تنص على المتابعة أو لا، أو تقصيرا من مكتب الدراسة على أداء هذه الخدمة، حيث يعتبر الكثير منهم أن الخدمة تمت بمجرد انتهاء عملية التأهيل.

21- هل ترون أن عملية المتابعة ضرورية لنجاح عملية التأهيل أكثر؟

الجدول رقم (106): توزيع العينة حسب رؤيتها لضرورة المتابعة

المتابعة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	694	98	653.10	01	أقل من 0.01	01
لا	14	02				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ انه تقريبا جميع عينة الدراسة كانت لها إجابة واحدة هو أن عملية المتابعة تساعد أكثر في نجاح عملية التأهيل بنسبة 98%، إلا مؤسستين فقط صرحت عكس ذلك، ومنه نستنتج أن عملية المتابعة مهمة جدا للمؤسسات المستفيدة من عملية التأهيل.

22- هل خبرة المكتب تلاءمت مع متطلبات عملية التأهيل؟

الجدول رقم (107): توزيع العينة حسب ملائمة الخبرة مع متطلبات التأهيل

خبرة المكتب	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	620	87.6	399.75	01	أقل من 0.01	01
لا	88	12.4				02
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن خدمات المكتب تلاءمت مع متطلبات عملية التأهيل، وكانت نسبة ذلك 87.6%، أما البقية وهي نسبة ضعيفة (حيث يدل اختبار كاف تربيع على وجود فروق دالة بين النسبتين) فقد عبرت عكس ذلك، وهذا يدل على أن مكاتب الدراسات المختارة كانت في

الصورة إلا البعض منها وقد يرجع السبب في ذلك إلى مجال مكتب الدراسات الذي لم يوافق مجال نشاط المؤسسة وخصوصياتها.

23- منذ بداية عمليات التأهيل في الجزائر هل هناك تطور في عدد مكاتب الدراسات من ناحية النوعية والكمية؟

الجدول رقم (108): توزيع العينة حسب رأيها حول تطور عدد مكاتب الدراسات

تطور في عدد مكاتب	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	631	89.1	433.49	01	أقل من 0.01	01
لا	77	10.9				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات صرحوا بأن هناك تطور في عدد مكاتب الدراسات من الناحية النوعية والكمية أي بنسبة 89%، أما نسبة 11% فقد صرحت عكس ذلك، وهي نسبة ضعيفة (حيث يدل اختبار كاف تربيع على وجود فروق دالة بين النسبتين)، ويرجع سبب هذا التطور في المكاتب إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في فتح الاستثمار في القطاع الخاص ومنه زيادة عدد المؤسسات الخاصة الذي يتطلب في الكثير من الأحيان طلب الاستشارة، ومنه زيادة الطلب على هذا النوع من المكاتب.

24- هل هذا التطور سيساهم في ترقية الاستشارة مستقبلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الجدول رقم (109): توزيع العينة حسب رأيها في ترقية الاستشارة مستقبلا

ترقية الاستشارة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	631	89.1	433.49	01	أقل من 0.01	01
لا	77	10.9				02
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول نفس النسبة مقارنة بالجدول السابق (89%، 11%) وهذا دليل على أن المؤسسات التي صرحت بوجود تطور في مكاتب الدراسات هم متفائلون بمساهمة هذه المكاتب في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا.

ثالثا: برامج التأهيل السابقة

25- ماذا يعني لكم التأهيل؟

الجدول رقم (110): توزيع العينة حسب نظرتها لعملية التأهيل

التأهيل	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
إجراء نشاط تكوين وتدريب	168	23.7	99.56	02	أقل من 0.01	03
رفع تنافسية وأداء المؤسسة	361	51				01
تنمية المؤسسة باستمرار	179	25.3				02
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن 51% من عينة الدراسة صرحوا بأن التأهيل هو رفع تنافسية وأداء المؤسسة، وهو الغالب على المؤسسات (كما يدل اختبار كاف تربيع على وجود فروق دالة لصالح هذه النسبة)، أما الفقرات الأخرى (إجراء نشاط تكوين وتدريب، تنمية المؤسسة باستمرار) فكانت تقريبا النسب متشابهة أي في حدود 24%، في رأيي أن اختيار إجابة التأهيل يعني رفع تنافسية وأداء المؤسسة هو اختيار منطقي وموضوعي، لأنه أول ما يتبادر إلى الأذهان عند سماع عملية التأهيل هو رفع تنافسية المؤسسة مباشرة.

26- في رأيكم هل الحالات التالية بسبب عدم خضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرامج التأهيل؟

الجدول رقم (111): توزيع العينة حسب رأيها عن الحالات التي يتسبب فيها عدم الخضوع للبرنامج

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
01	سوء التسيير	2.62	0.73	22.600	0.01	دال(موافق)
02	منتجات ذات جودة رديئة	2.52	0.82	16.785	أقل من 0.01	دال(موافق)
03	تنافسية ضعيفة	2.22	0.94	6.364	أقل من 0.01	دال(موافق)
04	التدهور والإفلاس	1.90	0.95	2.734	0.06	محايد
05	الزوال من السوق	1.61	0.89	11.729	أقل من 0.01	دال (غير موافق)
06	ارتفاع فاتورة الواردات	1.67	0.91	9.731	أقل من 0.01	دال (غير موافق)

- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (707) ومستوى الخطأ (0,05).

- المتوسط الفرضي (المحايد) لكل عبارة هو (02) [(1+2+3) /3]

اختبار ستودنت (T): تم إجراء هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كان هناك ميل نحو اتجاه معين أو لا، أي هل يوجد حياد عند المستجوبين أم لا، ومن خلال مستوى الدلالة نلاحظ أن جميع العبارات كان لديها مستوى دلالة اقل من 0.01 مما يعني وجود ميل للمستجوبين نحو إجابة معينة (موافق، غير موافق، ...) حسب قيمة المتوسط الحسابي.

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة الدراسة صرحت بالموافقة على الفقرات 01-02-03، وهو ما يدل عليه المتوسط الحسابي لهذه الفقرات حيث يقع في المجال الخاص بموافق أي أن الحالات المذكورة في الفقرات السابقة سببها عدم خضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرامج التأهيل، أما

الفقرة 04 فصرحت العينة بالمحايدة، وفيما يخص الفقرات الأخيرة 05 و06 فقد كان التوجه لغير موافق، أي أن الحالات المذكورة في الفقرتين لا علاقة لبرامج التأهيل في حدوثها.

27- ما رأيك في الخصائص التالية لبرامج التأهيل:

الجدول رقم (112): توزيع العينة حسب رأيها حول خصائص البرنامج

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
01	برامج التأهيل محدود بمدة زمنية (بداية ونهاية)	2.02	0.95	0.6300	0.528	محايد
02	تتطلب برامج التأهيل تدخل الدولة ممثلة في هيئات تعمل على وضع وتنفيذ ومراقبة البرنامج	2.65	0.68	25.394	أقل من 0,01	دال(موافق)
03	ذات طابع اختياري وليست إجبارية	2.62	0.70	23.489	أقل من 0.01	دال(موافق)
04	عدد محدود من المؤسسات يمكن أن يستفيد منه بسبب وجود معايير للقبول وإمكانيات محدودة	1.34	0.70	24.988	أقل من 0.01	دال (غير موافق)

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة الدراسة محايدة بالنسبة للفقرات الأولى، أما الفقرة 02 و03 فصرحت العينة بالموافقة عليها، وفيما يخص الفقرة الأخيرة فقد كان التوجه لغير موافق، أي أن المؤسسات المجيبة لا توافق على الحد من المؤسسات المستفيدة من البرنامج وهذا بوضع معايير الالتحاق وقلة الإمكانيات المتوفرة.

28- ما هي المعوقات الرئيسية التي تواجه مؤسستكم؟

الجدول رقم (113): توزيع العينة حسب المعوقات الرئيسية

المعوقات الرئيسية	التكرار	النسبة	الترتيب
القطاع غير الرسمي	11	01	06

النظام الجبائي والجمركي	57	06	04
الأنظمة القانونية والتشريعية	88	09	03
الإجراءات الإدارية والبيروقراطية	97	09	03
مشكل التمويل	567	55	01
ندرة الموظفين المؤهلين	27	03	05
المنافسة القوية	09	01	06
مشكل العقار	172	16	02
المجموع	1028	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن مشكل التمويل يأتي في مقدمة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة المتوسطة محل الدراسة بنسبة 55%، وحسب الدراسة النظرية فمشكل التمويل لا ينحصر فقط على عينة الدراسة بل تعاني منه جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه مشكل العقار بنسبة 16% وهذه النسبة جاءت بسبب أن غالبية المؤسسات محل الدراسة تنشط في قطاع الري والبناء والأشغال العمومية وهي تعاني من مشكل العقار بحكم نشاطها الذي يتطلب توفر العقارات لمواصلة نشاطها، أما باقي المشاكل فتأتي بنسب متفاوتة.

29- هل تعملون في محيط تنافسي؟

الجدول رقم (114): توزيع العينة حسب المحيط الذي تعمل فيه

المحيط	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	692	97.7	645.44	01	أقل من 0.01	01
لا	16	2.3				02
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن 97.7% من عينة الدراسة صرحوا بأنهم يعملون في محيط تنافسي، أما البقية فصرحت بالعكس ويرجع السبب في ذلك إلى احتلال هذه الأخيرة وضعية احتكارية في السوق، أما الفئة التي تعمل في محيط تنافسي فهذا دليل قوي على تواجدها ضمن برنامج التأهيل.

30- هل أنتم راضون عن مستوى تنافسية مؤسستكم؟

الجدول رقم (115): توزيع العينة حسب الرضى على مستوى التنافسية

مستوى التنافسية	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	61	8.6	485.022	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	647	91.4				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن 91.4% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة غير راضية على مستوى تنافسيتها، بينما البقية والممثلة بنسبة 8.6% راضية على مستوى تنافسيتها، وكما ذكرنا سابقا غالبية المؤسسات محل الدراسة تفتقد إلى التنافسية وهو سبب وجودها ضمن هذا البرنامج.

31- هل استفدتم من قبل من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الجدول رقم (116): توزيع العينة حسب الاستفادة من برامج سابقة

برامج التأهيل	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	300	42.4	16.47	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	408	57.6				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لم تستفيد من برامج التأهيل السابقة سواء الوطنية أو المدعمة من طرف الدول الأجنبية وهذا بنسبة 57.6%، أما المؤسسات المستفيدة من برامج سابقة فقد بلغ عددها 300 مؤسسة أي ما نسبته 42.4%.

32- في حالة الإجابة بـ لا، ما هي الأسباب التي حالت دون انضمام المؤسسة إلى أحد البرامج؟

الجدول رقم (117): توزيع العينة حسب سبب عدم الانضمام

عدم الانضمام	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
عدم العلم بوجودها	79	19.4	49.17	05	أقل من 0.01 (دال)	03
عدم توفر شروط الانضمام	104	25.5				01
لم تكن المؤسسة موجودة	53	13				04
عدم الاقتناع بأهميتها	47	11.5				05
مشكل التمويل	87	21.3				02
صعوبة الإجراءات	38	9.3				06
المجموع	408	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن السبب الرئيسي لعدم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة من البرامج السابقة هو عدم توفر شروط الانضمام بنسبة 25.5%، فهذه الأخيرة لها شروط معينة سواء من حيث عدد العمال أو طبيعة النشاط أو من حيث التوازن المالي مما قلل من إمكانية استفادة أكبر عدد من المؤسسات من البرنامج، كما أن الميزانية المخصصة لهذه البرامج محدودة، ومنه كان لزاما على الدولة أن تضع شروط للاستفادة من هذه البرامج، كما عبرت 21.3% من المؤسسات عن عدم الانضمام بسبب مشكل التمويل، وهناك من المؤسسات من لم يعلم بوجودها وعدم الاقتناع بأهميتها وهذا ما يمثل نسبة 31% مجتمعة وهنا تبرز أهمية تفعيل الأيام التحسيسية قصد توعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية التأهيل وضرورته في

ظل التحديات التي تفرضها التحولات العالمية، وتأتي في الأخير صعوبة الإجراءات بنسبة 9.3% كأحد أسباب عدم دخول المؤسسات محل الدراسة إلى برامج التأهيل السابقة.

33- في حالة الإجابة بنعم (أي الاستفادة من برنامج من قبل)، ما هو هذا البرنامج؟

الجدول رقم (118): توزيع العينة حسب نوع البرنامج

الرقم	البرنامج	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
01	برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة	77	25.7	107.38	03	أقل من 0.01 (دال)	02
02	برنامج وزارة م ص م والصناعة التقليدية	147	49				01
03	برنامج ميدا 01	30	10				04
04	برنامج ميدا 02	46	15.3				03
	المجموع	300	100				

من خلال الجدول نلاحظ أنه تقريبا نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج التأهيل السابقة والبالغ عددها 300 مؤسسة قد استفادت من برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية أي بنسبة 49%، ثم يأتي في المرتبة الثانية برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بنسبة 25.7%، وفي الأخير تأتي برامج الاتحاد الأوروبي ميدا 01 وميدا 02 بنسب 10% و15.3% على التوالي، ويرجع السبب في تفاوت هذه النسب إلى الظروف التي جاء فيها البرنامج وطبيعته، إضافة إلى الشروط الموضوعة للاستفادة من البرنامج، فمثلا برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية جاء ليشمل جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 01 إلى 250 عامل مما جعل الإقبال عليه يكون كبير، على عكس البرامج الأخرى التي أقصت شريحة كبيرة من المؤسسات مثل تلك التي يقل عدد عمالها عن 20 عامل، أو تلك التي لا تنتمي إلى قطاع معين مثل قطاع الصناعة.

34- هل كنتم راضون على نتائج عملية التأهيل؟

الجدول رقم (119): توزيع العينة حسب رضاها عن نتائج عملية التأهيل

نتائج عملية التأهيل	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
غير راضي	158	52.7	100.46	02	أقل من 0.01 (دال)	01
راضي	121	40.3				02
جد راضي	21	07				03
المجموع	300	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن 52.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لم تكن راضية على نتائج عملية التأهيل، بينما 40.3% منها كانت راضية و07% كانت جد راضية، وهذا ما يبين ضعف النتائج المحققة من برامج التأهيل السابقة.

35- كيف أصبحت مؤسستكم بعد عملية التأهيل؟

الجدول رقم (120): توزيع العينة حسب حالة المؤسسة بعد عملية التأهيل

بعد عملية التأهيل	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
مؤسسة ذات تنافسية قليلة	121	40.3	100.46	02	أقل من 0.01 (دال)	02
مؤسسة منافسة	21	07				03
لا يوجد تغيير	158	52.7				01
المجموع	300	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن 52.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لم يحدث لها أي تغيير بعد عملية التأهيل وهم تقريبا المؤسسات التي لم تكن راضية على نتائج التأهيل، بينما 40.3% منها أصبحت مؤسسات ذات تنافسية قليلة وأغلبها المؤسسات التي كانت راضية على نتائج عملية التأهيل، أما المؤسسات التي أصبحت تملك تنافسية فنسبتها 07% وهي

المؤسسات التي كانت جد راضية بنتائج عملية التأهيل، لكن رأيي الشخصي فيما يخص المؤسسات التي لم يتغير فيها أي شيء بعد العملية، فأجده نوعا ما مبالغ فيه.

36- كيف تقيمون بصفة عامة برامج التأهيل السابقة؟

الجدول رقم (121): توزيع العينة حسب تقييمها للبرامج السابقة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
01	البرنامج أضاف الجديد للفئة المستهدفة	1.86	0.92	4.080	أقل من 0.01	دال (غير موافق)
02	تكيف البرنامج مع احتياجات المؤسسة ومحيطها	2.04	0.87	1.075	0.282	محايد
03	تشخيص جيد للمؤسسة ومحيطها الخارجي	2.20	0.87	6.064	أقل من 0.01	دال (موافق)
04	نوعية أنشطة التأهيل جيدة	2.39	0.76	13.819	أقل من 0.01	دال (موافق)
05	المساعدة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية	1.58	0.85	13.044	أقل من 0.01	دال (غير موافق)
06	وصول البرنامج إلى الأهداف المسطرة	1.46	0.79	18.200	أقل من 0.01	دال (غير موافق)

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة الدراسة صرحت بالموافقة على الفقرات 03 و04، أي أن التشخيص وعملية التأهيل جيدة، أما الفقرة 02 فصرحت العينة بالمحايدة، وفيما يخص الفقرات 01، 05 و06 فقد كان التوجه لغير موافق، أي أن البرنامج لم يصل إلى الأهداف المسطرة ولم يضف الجديد إلى العينة المستهدفة، أما من ناحية التمويل فلم يحل البرنامج هذا الإشكال.

رابعا: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **تمهيد:**

37- ماهي وجهة نظر محيطكم بما فيه (المنافسون، الزبائن، الموردون... إلخ) حول برامج التأهيل؟

الجدول رقم (122): توزيع العينة حسب نظرة المحيط للبرنامج

وجهة نظر المحيط	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
عنصر قوة بالنسبة للمؤسسة	575	81.2	275.93	01	أقل من 0.01 (دال)	01
لا يضيف قيمة للمؤسسة	133	18.8				02
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحوا بأن محيطهم ينظر إلى برنامج التأهيل على أنه عنصر قوة بالنسبة للمؤسسة، وهذا بنسبة 81.2%، أما نسبة 18.8% من المؤسسات صرح عكس ذلك، وهذا في الحقيقة أمر إيجابي أن يعرف المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن عملية التأهيل مفيدة ومهمة لهذا النوع من المؤسسات مما يجعل المحيط يقدم الدعم لها من أجل مواصلة عملية التأهيل والتحسين من أدائها وتنافسيتها.

38- هل يوجد تبادل خبرات ومعلومات بينكم وبين المؤسسات المنخرطة في البرنامج؟

الجدول رقم (123): توزيع العينة حسب تبادل الخبرات والمعلومات

تبادل الخبرات والمعلومات	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	223	31.5	96.95	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	485	68.5				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لا تتبادل الخبرات والمعلومات مع المؤسسات المنخرطة في البرنامج وهذا بنسبة 68.5%، أما نسبة 31.5% من المؤسسات صرحت بالعكس، وربما هذا راجع إلى نوع من التخوف حول كشف أوراق المؤسسة وخاصة المؤسسات المنافسة.

39- إذا كانت الإجابة نعم، هل هذه المؤسسات هي:

الجدول رقم (124): توزيع العينة حسب طبيعة المؤسسات المتعاون معها

	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
مؤسسات منافسة	57	25.6	53.27	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا تنتمي لنفس القطاع	166	74.4				01
المجموع	223	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات التي صرحت بوجود تبادل خبرات ومعلومات مع المؤسسات المنخرطة في البرنامج عددها 223، منها 74.4% تتعاون مع مؤسسات لا تنتمي لنفس القطاع، و25.6% تتعاون مع مؤسسات منافسة، وهذا راجع كما قلنا سابقا إلى أن المؤسسات تتخوف من كشف أوراقها وسيرورة عملها إلى المؤسسات وخاصة المؤسسات المنافسة التي تنتمي إلى نفس القطاع والتي تعتبر كتهديد لنشاط المؤسسة في السوق.

40- ما هي الطريقة التي سمعتم بها عن البرنامج؟

الجدول رقم (125): توزيع العينة حسب طريقة السماع عن البرنامج

طريقة السماع عن البرنامج	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
الوكالة الوطنية لتطوير م ص م	509	71.9	1574.37	05	أقل من 0.01	01
جمعية مهنية	77	10.9				02

منظمة أرباب العمل	46	6.5			(دال)	03
جرائد ومجلات	33	4.7				04
مواقع الكرتونية	31	4.4				05
الأصدقاء	12	1.7				06
المجموع	708	100				

نلاحظ من خلال الجدول أن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتلت المرتبة الأولى من حيث التحسيس والإعلام عن برنامج التأهيل وهذا بنسبة 71.9%، وهذا عن طريق تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية إضافة إلى الملتقيات والمعارض التي تشرح فيها عن أهمية التأهيل والامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات المنخرطة في العملية وشروط الالتحاق، ثم تأتي الجمعيات المهنية ومنظمة أرباب العمل بنسب 10.9% و6.5% على التوالي، كما ساهم في عملية الإشهار عن البرنامج الجرائد والمجلات وكذا المواقع الإلكترونية لكن بنسب معتبرة.

41- ما هي الدوافع وراء تبني برنامج التأهيل؟

الجدول رقم (126): توزيع العينة حسب دوافع تبني البرنامج

الدوافع	التكرار	النسبة	الترتيب
تحسين تنافسية المؤسسة	493	34	02
تحسين تسيير المؤسسة	428	30	03
زيادة ربحية المؤسسة	501	36	01
المجموع	1422	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن 36% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كان دافعهم وراء تبني برنامج التأهيل هو زيادة ربحية المؤسسة، وهذا أمر منطقي حيث أن جميع المؤسسات هدفها الأول والرئيسي عند الإنشاء هو تحقيق الأرباح لأنها مؤسسات ذات طابع تجاري، بينما 34% من المؤسسات كان دافعها هو تحسين تنافسية المؤسسة، وأخيرا 30% من العينة تبنت البرنامج من أجل تحسين تسيرها.

42- من هو المسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير؟

الجدول رقم (127): توزيع العينة حسب المسؤول عن عملية التأهيل

المسؤول	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
مالك المؤسسة	250	35.3	389.34	02	أقل من 0.01 (دال)	02
المدير العام	15	2.1				03
مدير القسم	443	62.6				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كان مدير القسم هو المسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير بنسبة 62.6%، لأن مدير القسم هو أدرى بتسيير قسمه ويمكنه تقديم المعلومات والمساعدة والإجابة على كل الأسئلة التي يطلبها الخبير، حتى عند تقديم التوصيات يكون مدير القسم هو المسؤول على تطبيقها بطريقة فعالة، ثم يليه مالك المؤسسة بنسبة 35.3%، ويمكن تفسير هذه النسبة إلى الثقافة السائدة في هذا النوع من المؤسسات، حيث نجد المالك هو المسؤول عن تسيير جميع وظائف المؤسسة، وفي الأخير المدير العام بنسبة صغيرة تقدر بـ 2.1% وهي حالات المؤسسات ذات الأسهم.

43- ما هو المستوى التعليمي للمسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير؟

الجدول رقم (128): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمسؤول عن عملية التأهيل

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
ثانوي	165	23.3	64.09	02	أقل من 0.01 (دال)	03
تكوين مهني	210	29.7				02
جامعي	333	47				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ انه تقريبا نصف المسؤولين عن عملية التاهيل مع الخبير يتمتعون بالمستوى التعليمي الجامعي أي ما نسبته 47%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة لان التعامل مع مثل هذه الفئة من الخبراء الذين يتمتعون بمستوى عالي من الخبرة والمعرفة يتطلب أن يكون المتحدث معهم لديه مؤهلات علمية لابأس بها، في حين نسبة الذين لديهم مستوى التكوين المهني بلغت نسبتهم 29.7%، أما المستوى الثانوي فكانت نسبتهم 23.3%.

44- هل تم إشراك العمال في عملية التأهيل؟

الجدول رقم (129): توزيع العينة حسب إشراك العمال في العملية

العمال	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	108	15.3	341.89	01	اقل من 0.01 (دال)	01
لا	600	84.7				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 84.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لا تشارك عمالها في عملية التأهيل، في حين 15.3% من هذه المؤسسات تقوم باستشارة عمالها في العملية، وربما تعود هذه النسبة الضئيلة إلى المؤسسات التي يكون عدد العمال فيها قليل وطريقة اختيارهم تكون أحيانا ناتجة عن القرابة الأسرية بينهم وبين صاحب العمل، مما يجعلهم مقربين منه ويساهمون في اتخاذ القرارات.

45- إذا كنت الإجابة لا، هل يرجع ذلك إلى:

الجدول رقم (130): توزيع العينة حسب سبب عدم إشراك العمال

	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
انخفاض كفاءة العمال	128	21.3	144.97	02	أقل من 0.01	03
غياب الثقة فيهم	133	22.2				02

حصر العملية فقط على الإدارة العليا	339	56.5			(دال)	01
المجموع	600	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات التي لم تشارك عمالها في عملية التأهيل بلغ عددها 600 مؤسسة، وكانت الأسباب وراء ذلك مختلفة، حيث نجد أن نسبة 56.5% من المؤسسات ترى أن العملية تبقى حصرا فقط على الإدارة العليا، في حين 22.2% منها لغياب الثقة في العمال، أما سبب انخفاض كفاءة العمال فجاءت بنسبة 21.3%.

- **المعالجة الإدارية لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

46- هل وجدتم أجوبة من طرف الوكالة عن جميع استفساراتكم؟

الجدول رقم (131): توزيع العينة حسب الحصول على الأجوبة من طرف الوكالة

الوكالة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	608	85.9	364.49	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	100	14.1				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة وجدت أجوبة عن جميع استفساراتها من طرف الوكالة وهذا بنسبة 85.9%، أما النسبة المتبقية فصرحت عكس ذلك، وهذا دليل على الاستقبال الجيد من طرف الوكالة والقيام بالدور كما يجب.

47- كيف ترون المعايير المستخدمة لقبول المؤسسات الانضمام إلى البرنامج؟

الجدول رقم (132): توزيع العينة حسب رأيها في المعايير المطبقة للانضمام

المعايير	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
مبالغ فيها	203	28.7	12.87	02	0.0016	03
ملائمة وعادية	279	39.4				01
ناقصة يجب تعديلها	226	31.9				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أنه أكثر من ثلثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن المعايير المستخدمة لقبول المؤسسات الانضمام إلى البرنامج عادية وملائمة أي بنسبة 39.4%، في حين 31.9% من هذه المؤسسات ترى أنها ناقصة يجب تعديلها، أما الفئة الأخيرة ترى أن المعايير مبالغ فيها، ومنه نلاحظ أن الآراء اختلفت فكل حسب الزاوية التي ينظر منها، وكذلك قدرات المؤسسات وخصوصياتها تختلف مما يجعلها تختلف في الرؤية.

48- هل تؤثر هذه المعايير على عزوف المؤسسات للدخول إلى البرنامج؟

الجدول رقم (133): توزيع العينة حسب رأيها في تأثير المعايير على الانضمام للبرنامج

تأثير المعايير	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	522	73.7	159.45	01	أقل من 0.01 (دال)	01
لا	186	26.3				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت بأن معايير القبول تؤثر على عزوف المؤسسات للدخول إلى البرنامج وهذا بنسبة 73.7%، أما باقي المؤسسات فصرحت عكس ذلك، وهذه النتيجة وجدنها في السؤال السابق حول عدم استفادت

المؤسسات من برامج التأهيل السابقة أين صرحت معظم المؤسسات أن السبب هو في عدم توفر شروط الانضمام، ومنه هناك الكثير من المؤسسات أبدت رغبتها في الانضمام لكن معايير القبول وقفت عائقا في رغبتها.

49- كيف تنظرون إلى الملف الإداري لطلب الانضمام إلى البرنامج؟

الجدول رقم (134): توزيع العينة حسب رؤيتها للملف الإداري

الملف الإداري	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
بسيط	516	72.9	148.27	01	أقل من 0.01 (دال)	01
معقد	192	27.1				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن 72.9% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن ملف الانضمام إلى البرنامج بسيط، في حين 27.1% منها يرى بأنه معقد.

50- هل تحترم الوكالة الآجال الزمنية المحددة لدراسة الملفات، المصادقة على عملية التشخيص ومخطط التأهيل؟

الجدول رقم (135): توزيع العينة حسب احترام الوكالة للآجال الزمنية المحددة

الوكالة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	575	81.2	275.93	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	133	18.8				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت أن الوكالة تحترم الآجال الزمنية المحددة لدراسة الملفات وذلك بنسبة 81.2%، وهذا حسب رأيي

شيء إيجابي من أجل سير العملية بطريقة سريعة خاصة وأن الفئة المستهدفة من طرف الوكالة كبيرة، أما المؤسسات الباقية والبالغ نسبتها 18.8% صرحت بعدم الاحترام للمدة الزمنية.

- **تكلفة البرنامج:**

51- لو لم يكن برنامج التأهيل مدعم من طرف الحكومة، هل كنت ستقوم به بإرادتك؟

الجدول رقم (136): توزيع العينة حسب تنفيذ البرنامج دون تدخل الحكومة

برنامج التأهيل	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	25	3.5	275.93	01	أقل من 0.01 (دال)	01
لا	683	96.5				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت بعدم الالتحاق ببرنامج التأهيل لو لم يكن مدعم من طرف الحكومة، وهذا بنسبة 96.5%، في حين 3.5% من هذه المؤسسات صرحت عكس ذلك، وفي اعتقادي يرجع السبب الرئيسي إلى التمويل.

52- علل إجابتك في كلتا الحالتين:

الجدول رقم (137): توزيع العينة حسب سبب دخول البرنامج أو لا

	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم: يحسن من أداء وتنافسية المؤسسة	25	3.5	611.53	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا: لعدم توفر الإمكانيات المالية الكافية	683	96.5				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن المجموعة التي أجابت بنعم والبالغ نسبتها 3.5%، كان دافعها وراء القيام بعملية التأهيل هو التحسين من أداء وتنافسية المؤسسة، أما الفئة التي صرحت بعدم الدخول في البرنامج إن لم يكن ممول من طرف الدولة والتي تمثل نسبة 96.5%، فالسبب في ذلك يرجع إلى عدم توفر الإمكانيات المالية، وهذا ما يثبت أن المشكل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل كما تطرقنا إليه في أسئلة سابقة.

53- علق على المبالغ المقدمة من طرف الدولة (دعم الدولة) لتمويل مختلف نشاطات عملية التأهيل

الجدول رقم (138): توزيع العينة حسب تعليقها على المبالغ المقدمة من طرف الدولة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
01	عملية التشخيص	2.57	0.80	19.186	أقل من 0.01	دال (كافية)
02	الاستثمارات غير مادية	2.36	0.89	10.758	أقل من 0.01	دال (كافية)
03	الاستثمارات المادية للإنتاجية	1.31	0.69	26.549	أقل من 0.01	دال (غير كافية)
04	الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية	1.05	0.21	118.386	أقل من 0.01	دال (غير كافية)
05	الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية	1.74	0.94	7.322	أقل من 0.01	دال (غير كافية)
06	التكوين والمساعدة الخاصة	2.64	0.76	22.430	أقل من 0.01	دال (كافية)

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة الدراسة ترى أن المبالغ المقدمة من طرف الدولة لتمويل العمليات التالية: عملية التشخيص، الاستثمارات غير مادية والتكوين والمساعدة الخاصة هي مبالغ كافية وهذا بمتوسط حسابي 2.57، 2.36، 2.64 على التوالي وبانحراف معياري 0.80، 0.89،

0.76 على التوالي، أما الفقرات الباقية والمتمثلة في: الاستثمارات المادية للإنتاجية، الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية فترى العينة أن المبالغ المقدمة لهذه الأخيرة غير كافية وهذا بمتوسط حسابي 1.31، 1.05، 1.74 على التوالي وبانحراف معياري 0.69، 0.21، 0.94 على التوالي.

54- ما هي مصادر تمويل مساهمتكم في برنامج التأهيل؟

الجدول رقم (139): توزيع العينة حسب مصادر تمويلها للبرنامج

مصادر التمويل	التكرار	النسبة	الترتيب
تمويل ذاتي	277	39	01
قروض بنكية	223	31	02
قروض بنكية، صندوق ضمان القروض	208	30	03
المجموع	708	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن الاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل المساهمة في البرنامج جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 39%، وقد يفسر اعتماد هذه الفئة على التمويل الذاتي لسببين هما: إما عدم قدرة المؤسسة الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية أو بسبب الوازع الديني وتجنب التعامل مع البنوك بحكم الربى، في حين جاء مصدر القروض البنكية بنسبة 31%، أما مصدر القروض البنكية بتدخل صندوق ضمان القروض فكانت نسبته 30%، وهذا دليل على أن هذا الصندوق يعرف تطور في تقديم خدماته وحتى وان لم تكن معتبرة، ومنه يجب النظر في صيغ التمويل الإسلامية المحفزة وهذا لاستقطاب عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتفادى التعامل مع البنوك التقليدية.

55- هل المعدل المدعم للخزينة محفز؟

الجدول رقم (140): توزيع العينة حسب رأيها حول المعدل المدعم للخزينة

المعدل المدعم	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	432	61	34.37	01	أقل من 0.01 (دال)	01
لا	276	39				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن 61% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن معدل الخزينة المدعم غير محفز، في حين ترى 39% من نفس العينة انه محفز.

- **عملية التشخيص:**

56- في أي مرحلة من البرنامج وصلت مؤسستكم؟

الجدول رقم (141): توزيع العينة حسب المرحلة التي وصلت إليها

مرحلة البرنامج	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
عملية التشخيص	95	13.4	378.98	01	أقل من 0.01 (دال)	02
تنفيذ مخطط التأهيل	613	86.6				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أنه 86.6% من المؤسسات محل الدراسة في مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل، أما 13.4% من نفس العينة فهي في مرحلة التشخيص، وهي المرحلة الأولية التي تسبق عملية التأهيل، لكن الفئة التي تمر بمرحلة التشخيص هناك احتمالين: إما أن تواصل المرحلة القادمة ومنه نسبة الفئة التي تمر بتنفيذ مخطط التأهيل ترتفع، أو تتوقف عند مرحلة التشخيص، حيث أنه هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها عند دخول البرنامج ليس تطبيق

مخطط التأهيل، بل تكتفي بعملية التشخيص لاكتشاف نقاط الضعف والقوة، الفرص والتهديدات، أي تشخيص استراتيجي شامل، ثم تقوم بمعالجة الخلل لوحدها.

57- كم استغرقت مدة عملية التشخيص؟

الجدول رقم (142): توزيع العينة حسب مدة عملية التشخيص

مدة عملية التشخيص	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
من شهر إلى شهرين	156	22	221.49	01	أقل من 0.01 (دال)	02
من شهرين إلى 03 أشهر	552	78				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كانت فترة تشخيصها من شهرين إلى ثلاثة أشهر أي بنسبة 78%، في حين باقي العينة والممثلة بـ 22% كانت فترة تشخيصها من شهر إلى شهرين، ويرجع هذا الاختلاف في المدة حسب خصوصية كل مؤسسة وطبيعة نشاطها وحجمها، إضافة إلى نوع التشخيص الذي تطلبه والوظائف التي تريد تشخيصها.

58- هل تم تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال عملية التشخيص؟ (التشخيص الداخلي)

الجدول رقم (143): توزيع العينة حسب تحديد نقاط القوة والضعف

نقاط القوة والضعف	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	625	88.3	414.92	01	أقل من 0.01 (دال)	01
لا	83	11.7				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت انه تم تحديد نقاط قوتها وضعفها بنسبة 88.3%، وهذا يدل على نجاعة عملية التشخيص وكفاءة مكتب الدراسات، في حين انه 11.7% من نفس العينة لم يتم تحديد هذه النقاط، وربما يعود السبب إلى نقص كفاءة مكتب الدراسة أو أن مجال عمل المكتب لا يتلاءم مع متطلبات المؤسسة.

59- هل تم تحديد الفرص والتهديدات للمؤسسة من خلال عملية التشخيص (التشخيص الخارجي)؟

الجدول رقم (144): توزيع العينة حسب تحديد الفرص والتهديدات

الفرص والتهديدات	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	565	79.8	251.53	01	اقل من 0.01 (دال)	01
لا	143	20.2				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت انه تم تحديد الفرص والتهديدات بنسبة 79.8% وهذا يدل على نجاعة عملية التشخيص وكفاءة مكتب الدراسات، في حين أنه 20.2% من نفس العينة لم يتم تحديدها، وربما يعود السبب إلى نقص كفاءة مكتب الدراسة أو أن مجال عمل المكتب لا يتلاءم مع متطلبات المؤسسة.

- **عملية التأهيل:**

60- كم استغرق الوقت بين انتهاء عملية التشخيص وأول نشاط تأهيل؟

الجدول رقم (145): توزيع العينة حسب المدة بين التشخيص وأول نشاط تأهيل

أول نشاط تأهيل	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
من شهر إلى 03 أشهر	379	61.8	235.95	02	أقل من 0.01	01
من 03 إلى 06 شهر	152	24.8				02

من 06 إلى 12 شهر	82	13.4			(دال)	03
المجموع	613	100				

من خلال الجدول نلاحظ أنه 61.8% من المؤسسات محل الدراسة استغرق وقت بداية أول نشاط تأهيل من شهر إلى ثلاثة اشهر، وهذا دليل على رغبة المؤسسات في الدخول إلى العملية بسرعة والاستفادة من أنشطة التأهيل، في حين 24.8% من نفس العينة صرحوا أن المدة الفاصلة بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيلي من 03 إلى 06 اشهر، أما الفئة الأخيرة فاستغرقت من 06 إلى 12 شهر، وهذا ربما لطول عملية التشخيص وتعقيدها، كما ذكرنا سابقا فالعملية تختلف من مؤسسة إلى أخرى، إضافة إلى الإجراءات الإدارية مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

61- ما هي الوظائف التي ركز عليها الخبير (مكتب الدراسات) أثناء عملية التأهيل؟

الجدول رقم (146): توزيع العينة حسب الوظائف التي ركز عليها الخبير

الوظائف	التكرار	النسبة	الترتيب
وظيفة الإدارة	16	02	08
وظيفة الإنتاج	21	03	07
وظيفة المالية والمحاسبة	02	01	10
وظيفة التسويق	12	02	06
وظيفة الموارد البشرية	90	12	03
وظيفة البحث والتطوير	05	01	09
وظيفة نظام المعلومات	31	04	05
اقتناء المعدات	97	13	02
الجودة	41	05	04
جميع الوظائف	438	57	01
المجموع	753	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن الخبير ركز على جميع وظائف المؤسسة وذلك بنسبة 57%، وهي نسبة معتبرة وتدل على أن غالبية المؤسسات محل الدراسة تحتاج إلى عملية تأهيل في جميع الوظائف، ثم تأتي عملية اقتناء المعدات في المرتبة الثانية بنسبة 13% وهذا بحكم أن معظم عينة الدراسة تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية، مما يجعل طلبها على المعدات في تزايد، في حين احتلت وظيفة الموارد البشرية والجودة المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي من حيث تركيز الخبير، لتأتي الوظائف الأخرى بنسب متفاوتة، وتحتل وظيفة المحاسبة والمالية المرتبة الأخيرة.

62- ما هي أنواع نشاطات التأهيل التي قمتم بها إلى الآن؟

الجدول رقم (147): توزيع العينة حسب نشاطات التأهيل

	الاستفادة	التكرار	النسبة	الترتيب
الاستثمارات المادية	الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية	13	1.5	06
	الاستثمارات المادية ذات الأولوية	07	01	09
	الاستثمارات المادية للإنتاجية	115	15	02
	التجهيزات الخاصة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال	10	1.5	08
المجموع		145	18	
الاستثمارات اللامادية	التقييس	03	1.5	12
	شهادة الجودة	37	04	04
	التكوين	92	12	03
	التكوين والمساعدة الخاصة	35	04	05
	استعمال وإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال	13	1.5	06
	الابتكار، البحث والتطوير	06	01	10
	إعداد إجراءات التسيير	02	0.5	
	تحسين التسيير عبر مختلف وظائف المؤسسة	11	1.5	07

	دراسات السوق	06	01	11
	المساعدة التقنية	02	0.5	13
	تصميم هيكل تنظيمي وظيفي	01	0.5	14
المجموع		208	28	
جميع النشاطات		438	54	01
المجموع		791	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العمليات بلغ 791 عملية وهو اكثر من عينة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك الى قيام مؤسسة واحدة لأكثر من عملية واحدة، إلا ان الغالب على هذه العمليات هو طلب المؤسسات محل الدراسة إلى جميع نشاطات التأهيل بنسبة 54%، وهذا يعني أن غالبية المؤسسات محل الدراسة لم تستثني ولا نشاط واحد من الأنشطة المسموح القيام بها من طرف الوكالة، وهذا يدل على النقص الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال الإدارة والتسيير وتدريب الموارد البشرية بالإضافة إلى تقنيات الانتاج ونظم الجودة والتسويق، في حين احتلت الاستثمارات اللامادية المرتبة الثانية بنسبة 28% وكان التكوين يتصدر القائمة بنسبة 12% ثم شهادة الجودة، وهذا ما يفسر ضعف مستويات الكفاءة وتكوين العنصر البشري فيها، واعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة وغير خبيرة، أما الاستثمارات المادية فكانت نسبتها 18% لتاخذ الاستثمارات المادية للانتاجية الحصة الأكبر بنسبة 15%، وكما قلنا سابقا فالعينة تحتوي على نسبة كبيرة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والاشغال العمومية، مما جعل نسبة الاستثمارات المادية الإنتاجية تكون كبيرة، أما عن التفاوت في النسبة بين الاستثمارات المادية واللامادية فيعود الى تفضيل الدولة دعم هذه عن الأخرى، فالبرنامج جاء لدعم اكثر للاستثمار لامادي، وهذا سبب تصريح غالبية المؤسسات محل الدراسة في أسئلة سابقة عن عدم رضاها حول دعم الدولة للاستثمارات المادية.

63- ما هي الصعوبات التي تلقيتموها في تنفيذ نشاطات التأهيل؟

الجدول رقم (148): توزيع العينة حسب الصعوبات التي واجهتها أثناء تنفيذ نشاطات التأهيل

الصعوبات	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
صعوبات تمويلية (تكلفة المساهمة)	242	39.5	189.43	04	أقل من 0.01 (دال)	01
التأخر في تنفيذ نشاطات التأهيل	91	14.8				03
عدم وجود تواصل مع الخبراء	69	11.3				04
الصعوبات التسييرية	153	25				02
لا يوجد صعوبات	58	9.5				05
المجموع	613	100				

من خلال الجدول نلاحظ انه من بين الصعوبات التي تلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هو تكلفة المساهمة الشخصية بنسبة 39.5%، وهذا ما استنتجناه في سؤال سابق حيث عبرت 39% من عينة الدراسة أن مصدر تمويلها للبرنامج هي مصادر ذاتية، ومنه الصعوبة في الحصول عليها، ثم تأتي الصعوبات التسييرية بنسبة 25% وهي مشاكل التنظيم والإدارة التي من شأنها إعاقة مسار عملية التأهيل، كما عبرت فئة من العينة عن التأخير في تنفيذ نشاطات التأهيل، وأخرى عن عدم وجود تواصل بينها وبين الخبراء بنسبة 11.3% وهذا راجع إلى مكتب الدراسات المتعامل معه من حيث نوعية الاتصال، رغم جملة الصعوبات التي عانت منها المؤسسات بنسبة إجمالية تفوق 90%، إلا أن هناك فئة صغيرة نسبتها 9.5% لم تصادف أي صعوبة خلال عملية التأهيل، وحتى تتدارك المؤسسات مشكل المساهمة الشخصية نقترح تسهيل إجراءات الحصول على التمويل اللازم وخاصة التمويل بالصيغ الإسلامية الذي يشعر فيه غالبية المؤسسات بالأريحية النفسية، إضافة إلى تفعيل نشاط صندوق ضمان القروض لتقديم مساعدات ووساطة أكثر لهذا النوع من المؤسسات.

64- هل ترغبون في الاستفادة من نشاطات تأهيل أخرى؟

الجدول رقم (149): توزيع العينة حسب الرغبة في الاستفادة من نشاطات تأهيل أخرى

نشاطات تأهيل أخرى	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	175	28.5	112.83	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	438	71.5				01
المجموع	613	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ترغب في الحصول على نشاطات تأهيل أخرى وهذا بنسبة 71.5%، وحسب رأيي يعود السبب في ذلك إلى استفادت أكثر من 57% من عينة الدراسة من جميع نشاطات التأهيل، في حين أبدت 28.5% من عينة الدراسة رغبتها في الاستفادة من نشاطات أخرى وهي الفئة التي استفادت من عدد محدود من النشاطات.

- **النتائج:**

65- كيف تقيمون الاستثمارات المادية واللامادية لعملية التأهيل؟ وماهي درجة الرضى عنها؟

الجدول رقم (150): توزيع العينة حسب تقييم الاستثمارات المادية واللامادية ودرجة رضى عنها

الرقم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
01	الاستثمارات اللامادية لعملية التأهيل	2.92	0.36	60.656	أقل من 0.01	دال(مهمة)
02	الاستثمارات المادية لعملية التأهيل	2.89	0.42	50.531	أقل من 0.01	دال(مهمة)
03	درجة الرضا عن الاستثمارات اللامادية لعملية التأهيل	2.92	0.36	60.656	أقل من 0.01	دال(راضي)
04	درجة الرضا عن الاستثمارات المادية لعملية التأهيل	2.89	0.42	50.531	أقل من 0.01	دال(راضي)

05	درجة الرضى عن نتائج عملية التأهيل	2.89	0.42	52.864	أقل من 0.01	دال(راضي)

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن الاستثمارات المادية واللامادية لعملية التأهيل مهمة وهذا بمتوسط حسابي 2.92، 2.86 على التوالي وبانحراف معياري 0.36، 0.42 على التوالي، وهذا دليل على جودة تصميم واختيار الاستثمارات المناسبة والتي تساعد جميع فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما اختلف حجمها ونشاطها، وللعلم فإن وزارة الصناعة والمناجم قد أعدت دليل مقسم إلى 08 محاور تخص هذه الاستثمارات المادية واللامادية من أجل مساعدة المؤسسات الراغبة في عملية التأهيل من تحديد نوع الاستثمار الذي ترغب القيام به، أما درجة الرضا عن هذه الاستثمارات المادية واللامادية فكانت راضية عنها وهذا بمتوسط حسابي 2.92، 2.89 على التوالي وبانحراف معياري 0.36، 0.42 على التوالي، وقد لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضى، حيث أنه كلما زادت نشاطات التأهيل كلما زادت معها درجة الرضى، أما عن نتائج عملية التأهيل فقد صرحت المؤسسات محل الدراسة عن رضاها وهذا بمتوسط حسابي 2.89 وانحراف معياري 0.42.

66- ما هي النتائج المنتظرة بعد الانتهاء من عملية التأهيل؟

الجدول رقم (151): توزيع العينة حسب النتائج المنتظرة بعد عملية التأهيل

	الاستفادة	التكرار	النسبة	الترتيب
المحور الكيفي	تحسن في تسيير مختلف الوظائف	465	09	08
	موظفين أكفاء	529	10	04
	جودة عالية	483	9.5	07
	رفع مستوى الأداء	505	10	05
	زيادة التنافسية	539	10.5	03
	تحديد نقاط الضعف والقوة، الفرص والتهديدات	95	02	11
	زيادة الإنتاج	570	11	02

	زيادة رقم الأعمال	607	12	01
	تطور الحصة السوقية	445	8.5	09
	زيادة مناصب العمل	498	9.5	06
	تخفيض التكاليف	438	08	10
المجموع		5174	100	

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تنتظر نتائج مختلفة على المستويين الكمي والكيفي، إلا أنها تصب في نتيجة واحدة وهي تحسين أداء وتنافسية المؤسسات، فبالنسبة للمحور الكيفي نجد أن المؤسسات تطمح إلى تحسين تسيير مختلف وظائف المؤسسة، والحصول على جودة عالية وتكوين موظفين أكفاء، إضافة إلى تحسين الأداء والرفع من التنافسية الذي يعتبر الهدف الاسمى من هذه البرامج، وجاءت نسب هذه المؤشرات متقاربة تتراوح بين 09 و10%، كما نلاحظ وجود نسبة ضئيلة من المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ 02% هدفها من البرنامج هو تجديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، وهي المؤسسات التي تكتفي بعملية التشخيص فقط ولا تتنقل إلى المرحلة الموالية، أما عن المحور الكمي نلاحظ أن المؤسسات محل الدراسة تريد الزيادة في رقم أعمالها، كميات الإنتاج وتطوير الحصة السوقية، وكذا استحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض التكاليف.

67- كيف تقيمون بصفة عامة الخدمات المقدمة في إطار برنامج التأهيل:

الجدول رقم (152): توزيع العينة حسب تقييمها للخدمات المقدمة في إطار البرنامج

الترقيم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
01	تشخيص جيد للمؤسسة ومحيطها الخارجي	2.57	0.78	19.630	أقل من 0.01	دال(موافق)
02	نوعية أنشطة التأهيل جيدة	2.61	0.75	21.630	أقل من 0.01	دال (موافق)
03	مساعدات مالية معتبرة	2.08	0.97	2.125	0.033	دال (موافق)
04	برامج تكوين فعالة	2.40	0.88	12.145	أقل من 0.01	دال (موافق)
05	الحصول على المعلومات	2.68	0.69	25.924	أقل من 0.01	دال (موافق)

06	المساعدة في التقرب من مؤسسات الضمان للحصول على ضمان القروض	1.60	0.88	_ 12.145	أقل من 0.01	دال (غير موافق)
07	الظروف التي جرت فيها عملية التأهيل ملائمة	2.12	0.97	3.299	أقل من 0.01	دال (موافق)

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أبدت موافقتها الإيجابية بشكل عام حول الخدمات المقدمة في إطار برنامج التأهيل، فتشخيص المؤسسة ومحيطها الخارجي كان جيدا كذلك بالنسبة لنوعية أنشطة التأهيل وهذا بمتوسط حسابي 2.57، 2.61 وانحراف معياري 0.78، 0.75 على التوالي، أما المساعدات المالية فكانت معتبرة وبرامج التكوين فعالة، إضافة إلى تسهيل الحصول على المعلومات وهذا بمتوسط حسابي 2.08، 2.40، 2.68 وانحراف معياري 0.97، 0.88، 0.69 على التوالي، أما المساعدة في التقرب من مؤسسات الضمان للحصول على ضمان القروض، فقد أبدت المؤسسات محل الدراسة عدم موافقتها بمتوسط حسابي 1.60 وانحراف معياري 0.88 وهذا ما لاحظناه في أسئلة سابقة عن الدور الضعيف الذي يلعبه الصندوق في تقديم المساعدات للمؤسسات، في حين كانت الظروف التي جرت فيها العملية ملائمة وتساعد المؤسسات إلى بلوغ أهدافها.

- **الآفاق:**

68- بعد انتهاء عملية التأهيل، هل تريدون الحصول على برامج تأهيل أخرى؟

الجدول رقم (153): توزيع العينة حسب رغبتها في الحصول على برامج تأهيل أخرى

برامج تأهيل أخرى	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	580	81.9	288.56	01	أقل من 0.01 (دال)	01
لا	128	18.1				02
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات محل الدراسة أبدت رغبتها في الحصول على برامج تأهيل أخرى بنسبة 81.9%، وهذا راجع إلى زيادة فهم وإدراك المؤسسات بأهمية هذه البرامج وفعاليتها خاصة بعد تجريبها، في حين 18.1% من نفس العينة صرحت عكس ذلك وهي تمثل المؤسسات التي لم تحقق نتائج إيجابية من البرنامج.

69- إذا كانت الإجابة نعم، في رأيك ما هي الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة؟

الجدول رقم (154): توزيع العينة حسب الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة

الفترة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
بعد سنة	51	8.8	186.79	02	أقل من 0.01 (دال)	03
بعد سنتين	211	36.4				02
بعد 3 سنوات	318	54.8				01
المجموع	580	100				

من خلال الجدول نلاحظ انه أكثر من نصف المؤسسات محل الدراسة أي بنسبة 54.8% ترى أن الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة هو بعد 03 سنوات، وفي اعتقادي هي الفترة الأنسب لذلك حتى يتسنى للمؤسسات أن ترى بوضوح نتائج برنامج التأهيل الحالي، ومدى تأثيره على أدائها وتنافسيتها ومن ثم إعداد تقييم شامل عن وضعيتها الجديدة، بعد ذلك يمكن التفكير في برامج تأهيل أخرى، في حين هناك فئة ترى أن الفترة المناسبة هي بعد سنتين وأخرى بعد سنة.

70- ماهي استراتيجيتكم بعد الانتهاء من عملية التأهيل؟

الجدول رقم (155): توزيع العينة حسب الاستراتيجية المطبقة بعد عملية التأهيل

الاستراتيجية	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
الاستمرار في نفس النشاط	81	11.4	219.32	02	أقل من 0.01	05
توسيع النشاط	151	21.3				02

تنويع الأنشطة	222	31.4			(دال)	01
تغيير النشاط	09	1.3				06
الاتجاه نحو دخول أسواق جديدة	141	19.9				04
الاتجاه نحو الأسواق الخارجية	104	14.7				03
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ أن استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة قد اختلفت من مؤسسة إلى أخرى، فهناك من يريد تنويع النشاط بعد الانتهاء من عملية التأهيل وهي الاستراتيجية الحاصلة على أعلى نسبة 31.4%، في حين تحتل المرتبة الثانية استراتيجية توسيع النشاط بنسبة 21.3%، أما البعض الأخر فيفضل الاتجاه نحو دخول أسواق جديدة محلية أي توسيع الحصة السوقية، وهناك من له طموح لأكثر من ذلك وهو التوجه نحو الأسواق الخارجية أي القيام بعملية التصدير، لكن تبقى النسبة ضئيلة والممثلة بـ 14.7%، في حين هناك نسبة من المؤسسات تفضل تغيير النشاط والبدء في نشاط أخر.

71- كيف تتصور مستقبل مؤسستكم في ظل الظروف الحالية؟

الجدول رقم (156): توزيع العينة حسب تصورها لوضعية المؤسسة مستقبلا

مستقبل المؤسسة	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
النجاح والتطور	618	87.3	942.43	02	أقل من 0.01 (دال)	01
التغلب على الصعوبات والاستمرار	87	12.3				02
الفشل والتوقف	03	0.4				03
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ نسبة 87.3% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتوقع النجاح والتطور في الفترة المستقبلية، وهذا مؤشر جيد رغم كل الظروف والعراقيل التي تعيشها هذه المؤسسات، أما 12.3% من نفس العينة أجابت بالاستمرار والتغلب على الصعوبات، في حين نجد نسبة ضعيفة من المؤسسات تتوقع الفشل والتوقف.

72- في رأيكم هل سيتم الوصول إلى الهدف المسطر وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مدة 05 سنوات؟

الجدول رقم (157): توزيع العينة حسب رأيها في وصول البرنامج إلى الهدف المسطر

الهدف المسطر	التكرارات	النسب المئوية	كاي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب
نعم	29	4.1	596.75	01	أقل من 0.01 (دال)	02
لا	679	95.9				01
المجموع	708	100				

من خلال الجدول نلاحظ ما نسبته 95.9% من عينة الدراسة أجابت بعدم إمكانية الوصول إلى الهدف المسطر من طرف الدولة وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهي إجابة منطقية إذا أخذنا مؤشر واحد فقط وهو عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج منذ انطلاقه سنة 2011، أي بعد 05 سنوات، فقد بلغ عدد المؤسسات المنخرطة 4170 مؤسسة، منها 2186 مؤسسة مؤهلة فقط وهذا ما يوضح البعد الشاسع في تحقيق الهدف، في حين صرحت نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات عكس ذلك.

73- إذا كانت الإجابة لا، ما هو السبب في رأيكم؟

الجدول رقم (158): توزيع العينة حسب سبب عدم الوصول إلى الهدف

السبب	التكرار	النسبة	الترتيب
قلة الوسائل المادية والبشرية للوكالة	246	36	01
الكم الهائل من المؤسسات المستهدفة	137	20	03
قصر المدة الممنوحة	129	19	04
نقص مكاتب الدراسات المؤهلة	167	25	02
المجموع	679	100	

من خلال الجدول نلاحظ اختلاف الآراء فيما يخص أسباب عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الدولة، فنجد 36% من المؤسسات محل الدراسة ترى السبب في قلة الوسائل المادية والبشرية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و25% من نفس العينة ترى بسبب نقص المكاتب المؤهلة، في حين باقي المؤسسات تعتقد أن السبب يعود إلى الكم الهائل من المؤسسات المستهدفة وقصر المدة الممنوحة، وفي حقيقة الأمر كل هذه الأسباب موضوعية ومنطقية، إذا اجتمعت كلها فمن المستحيل تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ظرف 05 سنوات.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

استهدفت الدراسة التطبيقية تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على البرنامج الأخير، وهذا من خلال عينة تحتوي على 708 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دخلت إلى برنامج التأهيل الجديد، حيث تم في البداية تقديم معلومات عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، ثم تناولنا في الحور الثاني جانب الاستشارة المقدمة من طرف مكاتب الدراسات وهذا بالتعرف على المكاتب المتعامل معها وأراء المؤسسات حول نشاط هذه المكاتب في الجزائر ومساهمتها في ترقية هذا النوع من المؤسسات، أما تحليل وتقييم برامج التأهيل السابقة التي استفادت منها المؤسسات فقد تم تناولها في المحور الثالث، وختاما تقييم البرنامج الوطني الجديد قيد التنفيذ والذي تقوم به العينة المدروسة حاليا، وبعد دراسة جميع المحاور وتحليلها سيتم عرض النتائج واختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة، وذلك كما يلي:

أولا: خصائص عينة الدراسة

- كانت الحصة الكبرى لفرع الجزائر في الاستفادة من البرنامج وهذا بنسبة 70.6% ثم تليها فرع وهران، سطيف، عنابة وأخيرا غرداية.
- ربع عينة الدراسة (25%) تتمركز في ولاية الجزائر ثم تليها ولاية بومرداس، لكن هذا التوزيع لا يعبر عن الانتشار الحقيقي لمجتمع الدراسة، لأن عينة الدراسة اختيرت بطريقة عشوائية.
- 95% من عينة الدراسة ليس لديها شركاء وهذا بسبب الطابع العائلي لهذه المؤسسات.

- احتلت منطقة الوسط أعلى نسبة بـ 70.6% وهذا بسبب انضمام المؤسسات محل الدراسة إلى فرع الجزائر، تليها جهة الشرق لضمها فرعين هما فرع عنابة وسطيف ثم الغرب وفي الأخير منطقة الجنوب بنسبة 05%.
- أغلبية المؤسسات تتمركز في المناطق العمرانية لان أغلب هذه المؤسسات تنشط في المنازل وأماكن الإقامة وخاصة المؤسسات المصغرة الأقل من 09 عمال، أما منطقة الريف فتمثل نسبة 21% والمناطق الصناعية 19% وأغلبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من 10 إلى 250 عامل) التي تنشط في قطاعي الصناعة والصناعات الغذائية.
- جاءت في المرتبة الأولى المؤسسات التي يقدر نشاطها بين 10 و20 سنة بنسبة 60.7%، ثم تليها المؤسسات الأقل من 10 سنوات بنسبة 26.3%، أي ما نسبته 87% مدة نشاطها أقل من 20 سنة وهذا دليل على حداثة هذا النوع من المؤسسات، وفي الأخير المؤسسات التي عمرها أكثر من 20 سنة بنسبة 13%.
- معظم المؤسسات محل الدراسة هي في مرحلة النضج وذلك بنسبة 60.7% من عينة الدراسة، تليها بعد ذلك مرحلة النمو بنسبة 26%، أما مرحلة التأسيس فهي قليلة إذ تشكل مؤسستين فقط، وتحتل مرحلة التوسع نسبة 13% أغلبها المؤسسات التي نشاطها يزيد عن 20 سنة.
- احتلت المؤسسة الفردية نسبة 40% وتأتي بعدها الشركة ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 38%، في حين نجد مؤسسات التضامن والأسهم تشكل أقل النسب، والسبب في ذلك يعود إلى عامل الثقة بين الشركاء وعليه يميلون أكثر إلى هذا النوع من الصيغ القانونية للتحكم أكثر في مسار المسؤوليات والقرارات داخل المؤسسة.
- كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هي مؤسسات خاصة، وهذا لأن برنامج التأهيل يستهدف المؤسسات الخاصة فقط.
- 56% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات ذات طابع عائلي وهي أحد خصائص هذا النوع من المؤسسات.
- احتوت عينة الدراسة على جميع قطاعات النشاط المسطرة من طرف البرنامج، وكانت حصة الأسد لقطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 47%، ويعود السبب في ذلك إلى أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشمل نسبة كبيرة من المؤسسات التي تنشط في

هذا القطاع، ثم يليها قطاع الصناعة بنسبة 24% الذي تليه الدولة اهتمام كبير لقدرته على تحسين ظروف الاقتصاد الوطني، ويأتي قطاع الخدمات بنسبة 12%، ثم باقي القطاعات بنسب متفاوتة.

- تم تقسيم عينة الدراسة حسب معيار عدد العمال إلى 03 أصناف: 54% تمثل المؤسسات الصغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ثم تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 24% والتي تشغل من 50 إلى 250 عامل، أما المؤسسات المصغرة والتي تشغل من عامل إلى 09 عمال كانت نسبتها 22%.

ثانيا: اختبار الفرضيات

الفرضية 01: استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة أجهزة الدعم والمرافقة، كما تعتبر هذه الأجهزة مكملة لبرامج التأهيل في نفس الوقت، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

حسب النتائج المتحصل عليها وجدنا أن نسبة 29% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة استفادت من خدمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتعتبر أعلى نسبة مقارنة بالأجهزة الأخرى، وهذا لما تقدمه هذه الوكالة من دعم مالي وفني ساعد الكثير من أصحاب المشاريع الجديدة على تجسيد أفكارهم ومشاريعهم إضافة إلى توسيع وتحسين نشاط المؤسسات المنشأة، في حين ساهمت الأجهزة الأخرى بنسب متفاوتة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما من جانب المرافقة فنجد فئة من عينة الدراسة استفادت من مرافقة مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات بنسبة 15%، كما لا ننسى صناديق القروض والاستثمارات التي تقدم الوساطة المالية والضمان لهذا النوع من المؤسسات، كما أجابت نسبة كبيرة من العينة أن هذه الأجهزة هي برامج مكملة لبرامج التأهيل حيث أن هذه الأجهزة الحكومية استحدثت لأهداف معينة مثلها مثل برامج التأهيل وكلها تصب في مصلحة واحدة ألا وهي تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الجزائرية بمختلف الطرق والأشكال.

الفرضية 02: يلعب الخبراء دور أساسي في سير عملية التأهيل من خلال عملية التشخيص وتنفيذ مخطط التأهيل، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- نصف العينة محل الدراسة قد سبق لها طلب خدمة من مكتب الدراسات، أما النصف الأخر فكان السبب الرئيسي في عدم طلب الخدمة هو لارتفاع تكاليفها.
- 38% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن القائمة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مكاتب الدراسات جيدة، في حين نفس النسبة تقريبا 37.5% من المؤسسات ترى أنها ملزمة بها ليس هناك بديل، أما الفئة الأخيرة ترى القائمة عادية.
- تعددت معايير اختيار مكتب الدراسات حيث بلغت نسبة معيار الخبرة والكفاءة 39% من بين باقي المعايير، ثم يليه معيار التعامل مع مكتب دراسات من قبل بنسبة 33%، كما يوجد الكثير من المؤسسات لا تأخذ في الحساب أي معيار أثناء اختيار مكتب الدراسات، أي الاختيار بطريقة عشوائية، وهي نسبة معتبرة تمثل 28%.
- غالبية المؤسسات محل الدراسة لم تسجل منازعات مع مكتب الدراسات فيما يخص السعر، جودة الخدمات وأجال التنفيذ وهذا بنسبة 89%، كما عبرت 87% من عينة الدراسة أن مكاتب الدراسات تقوم بالمتابعة الدورية بعد انتهاء عملية التأهيل، والتي تساعد أكثر في نجاح عملية التأهيل.
- تلاءمت خدمات المكتب مع متطلبات عملية التأهيل وهذا حسب تصريح 87.6% من عينة الدراسة.
- غالبية المؤسسات صرحوا بأن هناك تطور في عدد مكاتب الدراسات من الناحية النوعية والكمية، كما أنهم ممتفائلون بمساهمة هذه المكاتب في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا.

الفرضية 03: لم تحقق برامج التأهيل السابقة النتائج المنتظرة مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى غير قادرة على المنافسة، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- أكثر من نصف العينة صرحت أن التأهيل هو رفع تنافسية وأداء المؤسسة.

- أجمعت عينة الدراسة أن سبب الحالات التالية: سوء التسيير، منتجات ذات جودة رديئة وتنافسية ضعيفة سببها عدم استفادت المؤسسات من برامج التأهيل، أما الزوال من السوق وارتفاع فاتورة الواردات فلها أسباب أخرى غير برامج التأهيل.
- يأتي مشكل التمويل في مقدمة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة المتوسطة محل الدراسة بنسبة 55%، وحسب الدراسة النظرية فمشكل التمويل لا ينحصر فقط على عينة الدراسة بل تعاني منه جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه مشكل العقار.
- أكثر من 90% من عينة الدراسة صرحوا بأنهم يعملون في محيط تنافسي وغير راضين عن مستوى تنافسيتهم وهذا دليل قوي على تواجدها ضمن برنامج التأهيل.
- بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من برامج التأهيل السابقة 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما نسبته 42.4% من عينة الدراسة، أما المؤسسات غير مستفيدة فكانت للأسباب التالية: عدم توفر شروط الانضمام، مشكل التمويل، عدم العلم بوجودها، صعوبة الإجراءات والاقتناع بأهميتها.
- جاءت البرامج التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة موزعة كالتالي: برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية بنسبة 49%، ثم يأتي في المرتبة الثانية برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بنسبة 25.7%، وفي الأخير تأتي برامج الاتحاد الأوروبي 01 و02 بنسب 10% و15.3% على التوالي، ويرجع السبب في تفاوت هذه النسب إلى الظروف التي جاء فيها البرنامج وطبيعته، إضافة إلى الشروط الموضوعة للاستفادة منه.
- 52.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لم تكن راضية على نتائج عملية التأهيل ولم يحدث لها أي تغيير بعد عملية التأهيل، بينما 40.3% منها كانت راضية وأصبحت مؤسسات ذات تنافسية قليلة، أما المؤسسات المتبقية فكانت جد راضية وأصبحت تملك تنافسية، من خلال هذه النسب نستنتج ضعف النتائج المحققة من برامج التأهيل السابقة.
- أجمعت عينة الدراسة أن التشخيص الداخلي والخارجي للمؤسسة ونوعية أنشطة التأهيل كانت جيدة، أما عن وصول البرنامج إلى الأهداف المسطرة وإضافة الجديد للفئة المستهدفة وكذا المساعدة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية لم تبدي العينة موافقتها على ذلك.

الفرضية 04: رغم صعوبة تقييم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب عدم اكتمال العملية، إلا أن البرنامج يسير في الطريق الصحيح، جاءت هذه الفرضية عامة وتنطوي تحتها فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية 01: تفاعل البرنامج مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- صرح غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بأن محيطهم ينظر إلى برنامج التأهيل على انه عنصر قوة بالنسبة للمؤسسة، وهذا بنسبة 81.2%، وهذا في الحقيقة أمر إيجابي أن يعرف المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن عملية التأهيل مفيدة ومهمة لهذا النوع من المؤسسات مما يجعل المحيط يقدم الدعم لها من أجل مواصلة عملية التأهيل والتحسين من أدائها وتنافسيتها.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لا تتبادل الخبرات والمعلومات مع المؤسسات المنخرطة في البرنامج وهذا بنسبة 68.5%، وربما هذا راجع إلى نوع من التخوف حول كشف أوراق المؤسسة وخاصة المؤسسات المنافسة والتي تعتبر كتهديد لنشاط المؤسسة في السوق، أما المؤسسات التي صرحت عكس ذلك فهي تتعاون مع مؤسسات لا تنتمي لنفس القطاع بنسبة 74.4%.
- احتلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة الأولى من حيث التحسيس والإعلام عن برنامج التأهيل وهذا بنسبة 71.9%، وهذا عن طريق تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية إضافة إلى الملتقيات والمعارض، ثم تأتي الجمعيات المهنية ومنظمة أرباب العمل بنسب 10.9% و6.5% على التوالي، كما ساهم في عملية الإشهار عن البرنامج الجرائد والمجلات وكذا المواقع الإلكترونية لكن بنسب معتبرة.
- 36% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كان دافعهم وراء تبني برنامج التأهيل هو زيادة ربحية المؤسسة، وهذا أمر منطقي حيث أن جميع المؤسسات هدفها الأول والرئيسي عند الإنشاء هو تحقيق الأرباح لأنها مؤسسات ذات طابع تجاري، بينما 34% من المؤسسات كان دافعها هو تحسين تنافسية المؤسسة، وأخيرا 30% من العينة تبنت البرنامج من أجل تحسين تسيرها.

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كان مدير القسم هو المسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير بنسبة 62.6%، ثم يليه مالك المؤسسة بنسبة 35.3%، ويمكن تفسير هذه النسبة إلى الثقافة السائدة في هذا النوع من المؤسسات، حيث نجد المالك هو المسؤول عن تسيير جميع وظائف المؤسسة، وفي الأخير المدير العام بنسبة صغيرة تقدر بـ 2.1%، أما عن المستوى التعليمي فنسبة 47% منهم يتمتعون بالمستوى التعليمي الجامعي، في حين نسبة الذين لديهم مستوى التكوين المهني بلغت 29.7%، أما المستوى الثانوي فكانت نسبتهم 23.3%.
- 84.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لا تشارك عمالها في عملية التأهيل، وكانت الأسباب وراء ذلك مختلفة حيث نجد 56.5% من المؤسسات ترى أن العملية تبقى حصرا فقط على الإدارة العليا، في حين 22.2% منها لغياب الثقة في العمال، أما سبب انخفاض كفاءة العمال فجاءت بنسبة 21.3%.

الفرضية الفرعية 02: تعقيد الإجراءات الإدارية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم نفي صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة وجدت أجوبة عن جميع استفساراتها من طرف الوكالة وهذا بنسبة 85.9%، وهذا دليل على الاستقبال الجيد من طرف الوكالة والقيام بالدور كما يجب.
- أكثر من ثلثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن المعايير المستخدمة لقبول المؤسسات الانضمام إلى البرنامج عادية وملائمة أي بنسبة 39.4%، في حين 31.9% من هذه المؤسسات ترى أنها ناقصة يجب تعديلها، أما الفئة الأخيرة ترى أن المعايير مبالغ فيها، كما أن هذه المعايير تؤثر على عزوف المؤسسات للدخول إلى البرنامج، وهذا ما صرحت به 73.7% من عينة الدراسة.
- ترى 72.9% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أن ملف الانضمام إلى البرنامج بسيط، فيما ترى 81.2% من نفس العينة أن الوكالة تحترم الآجال الزمنية المحددة لدراسة الملفات وذلك شيء إيجابي من أجل سير العملية بطريقة سريعة خاصة وأن الفئة المستهدفة من طرف الوكالة كبيرة.

الفرضية الفرعية 03: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية من أجل المشاركة في البرنامج، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- صرحت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بعدم الالتحاق ببرنامج التأهيل لو لم يكن مدعم من طرف الحكومة، وهذا بنسبة 96.5%، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم توفر الإمكانيات المالية، وهذا ما يثبت أن المشكل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل كما تطرقنا إليه في أسئلة سابقة.
- صرحت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أن المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة كافية لتمويل عملية التشخيص، الاستثمارات غير مادية والتكوين والمساعدة الخاصة، في حين ترى نفس العينة أن المبالغ المقدمة للاستثمارات المادية للإنتاجية والاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية غير كافية.
- جاء الاعتماد على التمويل الذاتي لتمويل المساهمة في البرنامج في المرتبة الأولى بنسبة 39%، وقد يفسر اعتماد هذه الفئة على التمويل الذاتي لسببين هما: إما عدم قدرة المؤسسة الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية أو بسبب الوازع الديني وتجنب التعامل مع البنوك بحكم الربى، في حين جاء مصدر القروض البنكية بنسبة 31%، أما مصدر القروض البنكية بتدخل صندوق ضمان القروض فكانت نسبته 30%، وهذا دليل على أن هذا الصندوق يعرف تطور في تقديم خدماته وحتى وان لم تكن معتبرة، أما معدل الخزينة المدعم فترى 61% من عينة الدراسة أنه غير محفز.

الفرضية الفرعية 04: التشخيص الجيد للمؤسسة يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي والفرص والتهديدات على المستوى الخارجي، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- وصلت 86.6% من المؤسسات محل الدراسة إلى مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل، أما 13.4% من نفس العينة فهي في مرحلة التشخيص، وهناك احتمالين أمام هذه الفئة: إما أن تواصل المرحلة القادمة ومنه نسبة الفئة التي تمر بتنفيذ مخطط التأهيل ترتفع، أو تتوقف عند مرحلة

التشخيص، حيث أنه هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها القيام بعملية التشخيص لاكتشاف نقاط الضعف والقوة، الفرص والتهديدات.

- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كانت فترة تشخيصها من شهرين إلى ثلاثة أشهر أي بنسبة 78%، في حين باقي العينة والممثلة بـ 22% كانت فترة تشخيصها من شهر إلى شهرين، ويرجع هذا الاختلاف في المدة حسب خصوصية كل مؤسسة وطبيعة نشاطها وحجمها، إضافة إلى نوع التشخيص الذي تطلبه والوظائف التي تريد تشخيصها.
- أكثر من 79% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت انه تم تحديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، وهذا يدل على نجاعة عملية التشخيص وكفاءة مكتب الدراسات، في حين صرحت باقي المؤسسات عكس ذلك، وربما يعود السبب إلى نقص كفاءة مكتب الدراسة أو أن مجال عمل المكتب لا يتلاءم مع متطلبات المؤسسة.

الفرضية الفرعية 05: النقص الكبير الذي تعرفه مختلف وظائف المؤسسة تجعل الخبير يركز على جميع هذه الوظائف، من خلال إعداد مخطط تأهيل يحتوي على استثمارات مادية وغير مادية إضافة إلى التكوين والمساعدة التقنية، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- صرحت 61.8% من المؤسسات محل الدراسة أن وقت بداية أول نشاط تأهيل استغرق من شهر إلى ثلاثة أشهر، وهذا دليل على رغبة المؤسسات في الدخول إلى العملية بسرعة والاستفادة من أنشطة التأهيل، في حين 24.8% من نفس العينة صرحوا أن المدة الفاصلة بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيلي من 03 إلى 06 أشهر، أما الفئة الأخيرة فاستغرقت من 06 إلى 12 شهر، وهذا ربما لطول عملية التشخيص وتعقيدها، كما ذكرنا سابقا فالعملية تختلف من مؤسسة إلى أخرى.
- ركز الخبير على جميع وظائف المؤسسة وذلك بنسبة 57%، وهي نسبة معتبرة وتدل على أن غالبية المؤسسات محل الدراسة تحتاج إلى عملية تأهيل في جميع الوظائف، ثم تأتي عملية اقتناء المعدات في المرتبة الثانية بنسبة 13% وهذا بحكم أن معظم عينة الدراسة تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية، مما يجعل طلبها على المعدات في تزايد، في حين احتلت وظيفة الموارد البشرية والجودة المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي من حيث تركيز الخبير، لتأتي الوظائف الأخرى بنسب متفاوتة، وتحتل وظيفة المحاسبة والمالية المرتبة الأخيرة.

- قامت 54% من عينة الدراسة الطلب على جميع نشاطات التأهيل وهذا يدل على النقص الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال الإدارة والتسيير وتدريب الموارد البشرية بالإضافة إلى تقنيات الإنتاج ونظم الجودة والتسويق، في حين احتلت الاستثمارات اللامادية المرتبة الثانية بنسبة 28% وكان التكوين يتصدر القائمة بنسبة 12% ثم شهادة الجودة، وهذا ما يفسر ضعف مستويات الكفاءة وتكوين العنصر البشري فيها، واعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة وغير خبيرة، أما الاستثمارات المادية فكانت نسبتها 18% لتأخذ الاستثمارات المادية للإنتاجية الحصة الأكبر بنسبة 15%، وكما قلنا سابقا فالعينة تحتوي على نسبة كبيرة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية، مما جعل نسبة الاستثمارات المادية الإنتاجية تكون كبيرة، أما عن التفاوت في النسبة بين الاستثمارات المادية واللامادية فيعود إلى تفضيل الدولة دعم هذه عن الأخرى، فالبرنامج جاء يدعم اكثر للاستثمار لامادي، وهذا سبب تصريح غالبية المؤسسات محل الدراسة في أسئلة سابقة عن عدم رضاها حول دعم الدولة للاستثمارات المادية.
- من بين الصعوبات التي تلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هو تكلفة المساهمة الشخصية بنسبة 39.5%، وهذا ما استنتجناه في سؤال سابق حيث عبرت 39% من عينة الدراسة أن مصدر تمويلها للبرنامج هي مصادر ذاتية، ومنه الصعوبة في الحصول عليها، ثم تأتي الصعوبات التسييرية بنسبة 25% وهي مشاكل التنظيم والإدارة التي من شأنها إعاقة مسار عملية التأهيل، كما عبرت فئة من العينة عن التأخير في تنفيذ نشاطات التأهيل، وأخرى عن عدم وجود تواصل بينها وبين الخبراء بنسبة 11.3% وهذا راجع إلى مكتب الدراسات المتعامل معه من حيث نوعية الاتصال، رغم جملة الصعوبات التي عانت منها المؤسسات بنسبة إجمالية تفوق 90%، إلا أن هناك فئة صغيرة نسبتها 9.5% لم تصادف أي صعوبة خلال عملية التأهيل.
- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ترغب في الحصول على نشاطات تأهيل أخرى وهذا بنسبة 71.5%، يعود السبب في ذلك إلى استفادت أكثر من 57% من عينة الدراسة من جميع نشاطات التأهيل، في حين أبدت 28.5% من عينة الدراسة رغبتها في الاستفادة من نشاطات أخرى وهي الفئة التي استفادت من عدد محدود من النشاطات.

الفرضية الفرعية 06: السير الجيد لعملية التأهيل ولا سيما القيام بنشاطات تأهيل فعالة ومهمة تجعل البرنامج يؤثر إيجابا على المؤشرات الكمية والكيفية للمؤسسات، ومنه تحسين القدرة التنافسية لها، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- ترى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أن الاستثمارات المادية واللامادية لعملية التأهيل مهمة، وهذا دليل على جودة تصميم واختيار الاستثمارات المناسبة والتي تساعد جميع فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما اختلف حجمها ونشاطها، وللعلم فإن وزارة الصناعة والمناجم قد أعدت دليل مقسم إلى 08 محاور تخص هذه الاستثمارات المادية واللامادية من أجل مساعدة المؤسسات الراغبة في عملية التأهيل من تحديد نوع استثماراتها التي ترغب القيام بها، أما درجة الرضا عن هذه الاستثمارات المادية واللامادية فكانت راضية عنها، وقد لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضى، حيث أنه كلما زادت نشاطات التأهيل كلما زادت معها درجة الرضى، أما عن نتائج عملية التأهيل فقد صرحت المؤسسات محل الدراسة عن رضاها.
- تنتظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة نتائج مختلفة على المستويين الكمي والكيفي، إلا أنها تصب في نتيجة واحدة وهي تحسين أداء وتنافسية المؤسسات، فبالنسبة للمحور الكيفي نجد أن المؤسسات تطمح إلى تحسين تسيير مختلف وظائف المؤسسة، والحصول على جودة عالية وتكوين موظفين أكفاء، إضافة إلى تحسين الأداء والرفع من التنافسية الذي يعتبر الهدف الاسمى من هذه البرامج، وجاءت نسب هذه المؤشرات متقاربة تتراوح بين 09 و10%، كما نلاحظ وجود نسبة ضئيلة من المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ 02% هدفها من البرنامج هو تجديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، وهي المؤسسات التي تكتفي بعملية التشخيص فقط ولا تنتقل إلى المرحلة الموالية، أما عن المحور الكمي نلاحظ أن المؤسسات محل الدراسة تريد الزيادة في رقم أعمالها، كميات الإنتاج وتطوير الحصة السوقية، وكذا استحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض التكاليف.
- أبدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة موافقتها الإيجابية بشكل عام حول الخدمات المقدمة في إطار برنامج التأهيل، فتشخيص المؤسسة ومحيطها الخارجي كان جيدا كذلك بالنسبة لنوعية أنشطة التأهيل وبرامج التكوين، في حين كانت المساعدات المالية معتبرة،

إضافة إلى تسهيل الحصول على المعلومات، أما فيما يخص المساعدة في التقرب من مؤسسات الضمان للحصول على ضمان القروض، فقد أبدت المؤسسات محل الدراسة عدم موافقتها وهذا ما لاحظناه في أسئلة سابقة عن الدور الضعيف الذي يلعبه الصندوق في تقديم المساعدات للمؤسسات، وفي الأخير الظروف التي جرت فيها العملية ملائمة وتساعد المؤسسات إلى بلوغ أهدافها.

الفرضية الفرعية 07: رؤية استشرافية إيجابية لمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- أبدت غالبية المؤسسات محل الدراسة رغبتها في الحصول على برامج تأهيل أخرى بنسبة 81.9%، وهذا راجع إلى زيادة فهم وإدراك المؤسسات بأهمية هذه البرامج وفعاليتها خاصة بعد تجريبها.
- أكثر من نصف المؤسسات محل الدراسة ترى أن الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة هو بعد 03 سنوات، وهي الفترة الأنسب لذلك حتى يتسنى للمؤسسات أن ترى بوضوح نتائج برنامج التأهيل الحالي، ومدى تأثيره على أدائها وتنافسيتها ومن ثم إعداد تقييم شامل عن وضعيتها الجديدة، بعد ذلك يمكن التفكير في برامج تأهيل أخرى.
- اختلفت استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة من مؤسسة إلى أخرى، فهناك من يريد تنويع النشاط بعد الانتهاء من عملية التأهيل وهي الاستراتيجية الحاصلة على أعلى نسبة 31.4%، في حين تحتل المرتبة الثانية استراتيجية توسيع النشاط بنسبة 21.3%، أما البعض الأخر فيفضل الاتجاه نحو دخول أسواق جديدة محلية أي توسيع الحصة السوقية، وهناك من له طموح لأكثر من ذلك وهو التوجه نحو الأسواق الخارجية أي القيام بعملية التصدير، لكن تبقى النسبة ضئيلة والممثلة بـ 14.7%، في حين هناك نسبة من المؤسسات تفضل تغيير النشاط والبدء في نشاط أخر.
- فيما يخص النظرة الاستشرافية نجد 87.3% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتوقع النجاح والتطور في الفترة المستقبلية، وهذا مؤشر جيد رغم كل الظروف والعراقيل التي تعيشها هذه المؤسسات، أما 12.3% من نفس العينة أجابت بالاستمرار والتغلب على الصعوبات، في حين نجد نسبة ضعيفة من المؤسسات تتوقع الفشل والتوقف.

- أجابت 95.9% من عينة الدراسة بعدم إمكانية الوصول إلى الهدف المسطر من طرف الدولة وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفيما يخص الأسباب فنجد 36% من المؤسسات محل الدراسة ترى السبب في قلة الوسائل المادية والبشرية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و25% من نفس العينة ترى بسبب نقص المكاتب المؤهلة، في حين باقي المؤسسات تعتقد أن السبب يعود إلى الكم الهائل من المؤسسات المستهدفة وقصر المدة الممنوحة، وفي حقيقة الأمر كل هذه الأسباب موضوعية ومنطقية، إذا اجتمعت كلها فمن المستحيل تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ظرف 05 سنوات.

خلاصة:

تظهر النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة ضعيفة نوعا ما لكن لا يجب الحكم على البرنامج لأنه لا يزال في مرحلة التنفيذ، أما إذا قمنا بمقارنة هذه النتائج مع نتائج برامج التأهيل السابقة التي تطرقنا إليها، يمكن اعتبار نتائج هذا البرنامج إيجابية، ولكن الهدف من هذه البرامج ليس فقط الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المؤسسات المشاركة، بل إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل جعلها قادرة على مواجهة المنافسة والتحديات المستقبلية.

وفيما يلي بعض المعوقات التي حدت من سير البرنامج كما كان مسطرا له:

- وجه منتدى رؤساء المؤسسات انتقادات لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المخصص له أكثر من 380 مليار دينار، واعتبر المنتدى أن البرنامج غير قابل للتحقيق خلال مدة 05 سنوات فالوسائل والأدوات القانونية والمادية المتوفرة لا تمكن من تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال المدة المحددة، كما أوضح المنتدى أن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ملائم لإتمام مهمة بهذا الحجم، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، كما أن الوسائل المادية والبشرية التي تمتلكها الوكالة لن تتمكن من تسيير برامج ذات ميزانية ضخمة.
- تعتبر نسبة مساهمة المؤسسات من بين أسباب عزوفها على الانخراط في البرنامج، وذلك إما لصعوبة إيجاد مصادر لتمويل هذه المساهمة أو راجع إلى نفسية أصحاب المؤسسات والذين لا يتقبلون هذه التكلفة.
- قلة مكاتب الدراسات والخبرات المؤهلة لتنفيذ هذا البرنامج الضخم، والذي يحتاج إلى عدد كبير من الخبراء لتغطية حجم ساعي ضروري لإتمام مختلف عمليات التأهيل.

الخاتمة العامة

كان واضحا من خلال الدراسة اهتمام الدولة الجزائرية بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير برامج لتأهيل هذه المؤسسات وبذل مجهودات كبيرة في هذا المسار مدعوما بتعاون دولي، كل ذلك بهدف الرفع من قدرتها التنافسية التي ستواجه المؤسسات الأجنبية في أسواقها جراء الانفتاح الاقتصادي من خلال فتح أبواب التجارة الحرة والأثار المختلفة للعولمة الاقتصادية، بحيث انقسمت برامج التأهيل إلى برامج خاصة بالمؤسسات الصناعية والتي كانت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث استفادت منه المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة أو الخدمات المتصلة بالصناعة، كما تم وضع برامج في اطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وهي ما يعرف ببرامج أورو–تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني، وختاما شرعت الدولة في تنفيذ برامج وطنية من دون أي مساعدات أجنبية وتمثلت في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عرف عدة مشاكل ليستبدل في ما بعد بالبرنامج الوطني الجديد والذي هو قيد التنفيذ.

وبعد تحليل نتائج برامج التأهيل نستخلص أنها حققت نتائج ضعيفة ولم تتقدم بشكل قوي مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن أهداف برامج التأهيل، ونجد ذلك راجع لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من مساعدات برامج التأهيل، وآجال تكوين الملفات التي تبدو أنها طويلة، خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والبنكية، كشهادات الموافقة على تمويل مخطط التأهيل من طرف البنوك، ويمكن إضافة بعض العراقيل فيما يلي:

- طبيعة الانضمام إلى هذه البرامج والتي تعد اختيارية جعل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزف الدخول إلى البرنامج.
- غالبا ما تتوقف المؤسسات في مرحلة التشخيص الأولى دون المرور إلى المرحلة القادمة.
- عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل.
- معوقات مرتبطة بتسيير برامج التأهيل خاصة الوطنية منها، نظرا لنقص الخبراء والمختصين في تسيير مثل هذه البرامج.

- نقص الموارد المالية لسير وتنفيذ برامج التأهيل (برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية) وعدم استغلالها جيدا (برامج الاتحاد الأوروبي).
- تعدد برامج التأهيل وتزامنها في نفس الفترة أدى إلى ضعف وتشتت الإمكانيات والموارد البشرية، المادية والمالية.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

أولا: فرضيات الدراسة النظرية

الفرضية 01: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة ومحرك التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، تم إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعل منها أداة يمكن الإعتماد عليها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشير الإحصائيات أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح هو الغالب من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، فنجد الأرقام الإحصائية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تعكس الكثافة المرتفعة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة، الادخار، الاستثمار، تنمية الصادرات والمساهمة في التخفيف من مشكل البطالة إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والإقليمية، وتحقيق التكامل بينها وبين المؤسسات كبيرة الحجم، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة، عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية، ومكافحتها للفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء.

الفرضية 02: تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني مازالت محدودة بحكم المشاكل والمعوقات التي تواجهها، تم إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- تزايد واضح في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما التابعة منها للقطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة، مما ساهم في توفير مناصب الشغل المتزايدة سنويا من طرف هذه المؤسسات.
- التوزيع الجغرافي غير عادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدد تحقيق التنمية المحلية.
- هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق نمو هذه المؤسسات، ويعتبر مشكل التمويل من أكبر العوائق والسبب يكمن في الدور السلبي التي تلعبه البنوك.

الفرضية 03: حضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الأليات وأجهزة الدعم التي ساعدته على تنمية وتطوير هذا القطاع، تم إثبات صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدعم من قبل الوزارة الوصية بالإضافة إلى مجموعة من الوكالات والصناديق الوطنية، إضافة إلى المؤسسات المتخصصة كشركات رأس المال المخاطر التي تعد السبيل الأنسب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل إحجام البنوك التقليدية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى هيئات الدعم والمرافقة التي جاء بها القانون التوجيهي لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات والمجلس الوطني لترقية المناولة... الخ.
- تم الاتفاق والتعاون مع العديد من الدول الأجنبية حول برامج كلها متصلة ومتعلقة بالتجارب الأجنبية في ميدان التسيير، التكوين، الاستشارة، تقنيات التصدير وتحسين نوعية المنتج، التصميم والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا عبر مختلف جهات الوطن.

الفرضية 04: وصلت برامج التأهيل السابقة التي اعتمدتها الدولة من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئتها الخارجية إلى أهدافها المسطرة، تم نفي صحة الفرضية من خلال النتائج التالية:

إن النتائج المحققة من برامج التأهيل جد ضئيلة مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها والميزانية المخصصة لها، وفيما يلي سندرج باختصار النتائج المتوصل إليها لكل برنامج:

برنامج التأهيل الصناعي: النتائج المتحصل عليها تبرر أن عمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي، حيث استقبل البرنامج 499 مؤسسة منها 491 تمت معالجتها، 355 منها استفادت من عملية التشخيص، و175 من مخططات التأهيل، بالمقارنة مع العينة المستهدفة من البرنامج والتي سطرت معالجة 1000 مؤسسة بمعدل 100 مؤسسة في السنة، نستنتج أن معدل الإنجاز ضعيف جدا إذ بلغ 17.50%، ويعود السبب في ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها المؤسسات في تطبيق مخطط تأهيليها في الآجال المحددة، إضافة إلى عدم توفر شروط الاستفادة من البرنامج.

برنامج أورو–تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول: برمجت في إطار هذه العملية 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، إلا أنه تقدمت 685 مؤسسة بطلب للانخراط في البرنامج أي ما نسبته 32%، واستفادت من كامل نشاطات التأهيل 445 مؤسسة فقط، بإجمالي 1373 عملية، منها 477 عملية تشخيص و896 عملية تأهيل، ركزت على جانب الإدارة والإنتاج، ويعتبر هذا البرنامج فرصة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكفل ببعض المشاكل والنقائص التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أساليب الإدارة والتسيير وتدريب الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير تقنيات الانتاج وإدخال نظم الجودة والتسويق والتي تفتقر إليها المؤسسات الجزائرية، أما عن التكلفة الإجمالية والتي بلغت 15039692 أورو فهي تمثل نسبة 24% من التكلفة الإجمالية للبرنامج والمقدرة بـ 62.9 مليون أورو، ومنه نستخلص المعادلة البسيطة التالية: ربع تكلفة البرنامج صرفت على ربع المؤسسات المستهدفة، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج إلى عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل ونتائجه، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا غياب محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك.

برنامج أورو–تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثاني: حقق هذا البرنامج بعض الإيجابيات من جراء تطبيقه، وهذا لأن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال كان الهدف منه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المشرفة عليها فنيا وتقنيا أكثر منها ماديا، وكذلك وضع نموذج من مؤسسات حققت إيجابيات من جراء مشاركتها هذا البرنامج من أجل تحفيز مسيري وملاك المؤسسات إلى الانضمام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد فترة إنجازه من سنة 2007 إلى سنة 2013، حيث تم وضع خطة لتأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إلا أن نتائج هذا البرنامج لم تكن كما تم تحديدها إلى غاية سنة 2010، حيث تمت مرافقة إلا 352 مؤسسة فقط في تنفيذ البرنامج أي ما نسبته 5.80% من العينة المستهدفة، وهي نتائج جد سلبية، لذا ومن أجل تدارك هذه النقائص قامت الوزارة الوصية بإصدار برنامج تأهيل جديد، تمثل في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: فرضيات الدراسة التطبيقية

الفرضية 01: استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة أجهزة الدعم والمرافقة، كما تعتبر هذه الأجهزة مكملة لبرامج التأهيل في نفس الوقت، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

حسب النتائج المتحصل عليها وجدنا أن نسبة 29% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة استفادت من خدمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتعتبر أعلى نسبة مقارنة بالأجهزة الأخرى، وهذا لما تقدمه هذه الوكالة من دعم مالي وفني ساعد الكثير من أصحاب المشاريع الجديدة على تجسيد أفكارهم ومشاريعهم إضافة إلى توسيع وتحسين نشاط المؤسسات المنشأة، في حين ساهمت الأجهزة الأخرى بنسب متفاوتة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما من جانب المرافقة فنجد فئة من عينة الدراسة استفادت من مرافقة مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات بنسبة 15%، كما لا ننسى صناديق القروض والاستثمارات التي تقدم الوساطة

المالية والضمان لهذا النوع من المؤسسات، كما أجابت نسبة كبيرة من العينة أن هذه الأجهزة هي برامج مكملة لبرامج التأهيل حيث أن هذه الأجهزة الحكومية استحدثت لأهداف معينة مثلها مثل برامج التأهيل وكلها تصب في مصلحة واحدة ألا وهي تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الجزائرية بمختلف الطرق والأشكال.

الفرضية 02: يلعب الخبراء دور أساسي في سير عملية التأهيل من خلال عملية التشخيص وتنفيذ مخطط التأهيل، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- نصف العينة محل الدراسة قد سبق لها طلب خدمة من مكتب الدراسات، أما النصف الأخر فكان السبب الرئيسي في عدم طلب الخدمة هو لارتفاع تكاليفها.
- 38% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن القائمة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مكاتب الدراسات جيدة، في حين نفس النسبة تقريبا 37.5% من المؤسسات ترى أنها ملزمة بها ليس هناك بديل، أما الفئة الأخيرة ترى القائمة عادية.
- تعددت معايير اختيار مكتب الدراسات حيث بلغت نسبة معيار الخبرة والكفاءة 39% من بين باقي المعايير، ثم يليه معيار التعامل مع مكتب دراسات من قبل بنسبة 33%، كما يوجد الكثير من المؤسسات لا تأخذ في الحساب أي معيار أثناء اختيار مكتب الدراسات، أي الاختيار بطريقة عشوائية، وهي نسبة معتبرة تمثل 28%.
- غالبية المؤسسات محل الدراسة لم تسجل منازعات مع مكتب الدراسات فيما يخص السعر، جودة الخدمات وأجال التنفيذ وهذا بنسبة 89%، كما عبرت 87% من عينة الدراسة أن مكاتب الدراسات تقوم بالمتابعة الدورية بعد انتهاء عملية التأهيل، والتي تساعد أكثر في نجاح عملية التأهيل.
- تلاءمت خدمات المكتب مع متطلبات عملية التأهيل وهذا حسب تصريح 87.6% من عينة الدراسة.
- غالبية المؤسسات صرحوا بأن هناك تطور في عدد مكاتب الدراسات من الناحية النوعية والكمية، كما أنهم متفائلون بمساهمة هذه المكاتب في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبلا.

الفرضية 03: لم تحقق برامج التأهيل السابقة النتائج المنتظرة مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى غير قادرة على المنافسة، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- أكثر من نصف العينة صرحت أن التأهيل هو رفع تنافسية وأداء المؤسسة.
- أجمعت عينة الدراسة أن سبب الحالات التالية: سوء التسيير، منتجات ذات جودة رديئة وتنافسية ضعيفة سببها عدم استفادت المؤسسات من برامج التأهيل، أما الزوال من السوق وارتفاع فاتورة الواردات فلها أسباب أخرى غير برامج التأهيل.
- يأتي مشكل التمويل في مقدمة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة المتوسطة محل الدراسة بنسبة 55%، وحسب الدراسة النظرية فمشكل التمويل لا ينحصر فقط على عينة الدراسة بل تعاني منه جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه مشكل العقار.
- أكثر من 90% من عينة الدراسة صرحوا بأنهم يعملون في محيط تنافسي وغير راضين عن مستوى تنافسيتهم وهذا دليل قوي على تواجدها ضمن برنامج التأهيل.
- بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من برامج التأهيل السابقة 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما نسبته 42.4% من عينة الدراسة، أما المؤسسات غير مستفيدة فكانت للأسباب التالية: عدم توفر شروط الانضمام، مشكل التمويل، عدم العلم بوجودها، صعوبة الإجراءات والاقتناع بأهميتها.
- جاءت البرامج التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة موزعة كالتالي: برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية بنسبة 49%، ثم يأتي في المرتبة الثانية برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بنسبة 25.7%، وفي الأخير تأتي برامج الاتحاد الأوروبي 01 و02 بنسب 10% و15.3% على التوالي، ويرجع السبب في تفاوت هذه النسب إلى الظروف التي جاء فيها البرنامج وطبيعته، إضافة إلى الشروط الموضوعة للاستفادة منه.
- 52.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لم تكن راضية على نتائج عملية التأهيل ولم يحدث لها أي تغيير بعد عملية التأهيل، بينما 40.3% منها كانت راضية وأصبحت مؤسسات ذات تنافسية قليلة، أما المؤسسات المتبقية فكانت جد راضية وأصبحت تملك تنافسية، من خلال هذه النسب نستنتج ضعف النتائج المحققة من برامج التأهيل السابقة.

- أجمعت عينة الدراسة أن التشخيص الداخلي والخارجي للمؤسسة ونوعية أنشطة التأهيل كانت جيدة، أما عن وصول البرنامج إلى الأهداف المسطرة وإضافة الجديد للفئة المستهدفة وكذا المساعدة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية لم تبدي العينة موافقتها على ذلك.

الفرضية 04: رغم صعوبة تقييم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب عدم اكتمال العملية، إلا أن البرنامج يسير في الطريق الصحيح، جاءت هذه الفرضية عامة وتنطوي تحتها فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية 01: تفاعل البرنامج مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- صرح غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بأن محيطهم ينظر إلى برنامج التأهيل على انه عنصر قوة بالنسبة للمؤسسة، وهذا بنسبة 81.2%، وهذا في الحقيقة أمر إيجابي أن يعرف المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن عملية التأهيل مفيدة ومهمة لهذا النوع من المؤسسات مما يجعل المحيط يقدم الدعم لها من أجل مواصلة عملية التأهيل والتحسين من أدائها وتنافسيتها.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لا تتبادل الخبرات والمعلومات مع المؤسسات المنخرطة في البرنامج وهذا بنسبة 68.5%، وربما هذا راجع إلى نوع من التخوف حول كشف أوراق المؤسسة وخاصة المؤسسات المنافسة والتي تعتبر كتهديد لنشاط المؤسسة في السوق، أما المؤسسات التي صرحت عكس ذلك فهي تتعاون مع مؤسسات لا تنتمي لنفس القطاع بنسبة 74.4%.
- احتلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة الأولى من حيث التحسيس والإعلام عن برنامج التأهيل وهذا بنسبة 71.9%، وهذا عن طريق تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية إضافة إلى الملتقيات والمعارض، ثم تأتي الجمعيات المهنية ومنظمة أرباب العمل بنسب 10.9% و6.5% على التوالي، كما ساهم في عملية الإشهار عن البرنامج الجرائد والمجلات وكذا المواقع الإلكترونية لكن بنسب معتبرة.
- 36% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كان دافعهم وراء تبني برنامج التأهيل هو زيادة ربحية المؤسسة، وهذا أمر منطقي حيث أن جميع المؤسسات هدفها الأول والرئيسي

عند الإنشاء هو تحقيق الأرباح لأنها مؤسسات ذات طابع تجاري، بينما 34% من المؤسسات كان دافعها هو تحسين تنافسية المؤسسة، وأخيرا 30% من العينة تبنت البرنامج من أجل تحسين تسييرها.

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كان مدير القسم هو المسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير بنسبة 62.6%، ثم يليه مالك المؤسسة بنسبة 35.3%، ويمكن تفسير هذه النسبة إلى الثقافة السائدة في هذا النوع من المؤسسات، حيث نجد المالك هو المسؤول عن تسيير جميع وظائف المؤسسة، وفي الأخير المدير العام بنسبة صغيرة تقدر بـ 2.1%، أما عن المستوى التعليمي فنسبة 47% منهم يتمتعون بالمستوى التعليمي الجامعي، في حين نسبة الذين لديهم مستوى التكوين المهني بلغت 29.7%، أما المستوى الثانوي فكانت نسبتهم 23.3%.
- 84.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لا تشارك عمالها في عملية التأهيل، وكانت الأسباب وراء ذلك مختلفة حيث نجد 56.5% من المؤسسات ترى أن العملية تبقى حصرا فقط على الإدارة العليا، في حين 22.2% منها لغياب الثقة في العمال، أما سبب انخفاض كفاءة العمال فجاءت بنسبة 21.3%.

الفرضية الفرعية 02: تعقيد الإجراءات الإدارية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم نفي صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة وجدت أجوبة عن جميع استفساراتها من طرف الوكالة وهذا بنسبة 85.9%، وهذا دليل على الاستقبال الجيد من طرف الوكالة والقيام بالدور كما يجب.
- أكثر من ثلثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أن المعايير المستخدمة لقبول المؤسسات الانضمام إلى البرنامج عادية وملائمة أي بنسبة 39.4%، في حين 31.9% من هذه المؤسسات ترى أنها ناقصة يجب تعديلها، أما الفئة الأخيرة ترى أن المعايير مبالغ فيها، كما أن هذه المعايير تؤثر على عزوف المؤسسات للدخول إلى البرنامج، وهذا ما صرحت به 73.7% من عينة الدراسة.

- ترى 72.9% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أن ملف الانضمام إلى البرنامج بسيط، فيما ترى 81.2% من نفس العينة أن الوكالة تحترم الآجال الزمنية المحددة لدراسة الملفات وذلك شيء إيجابي من أجل سير العملية بطريقة سريعة خاصة وأن الفئة المستهدفة من طرف الوكالة كبيرة.

الفرضية الفرعية 03: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية من أجل المشاركة في البرنامج، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- صرحت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بعدم الالتحاق ببرنامج التأهيل لو لم يكن مدعم من طرف الحكومة، وهذا بنسبة 96.5%، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم توفر الإمكانيات المالية، وهذا ما يثبت أن المشكل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل كما تطرقنا إليه في أسئلة سابقة.
- صرحت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أن المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة كافية لتمويل عملية التشخيص، الاستثمارات غير مادية والتكوين والمساعدة الخاصة، في حين ترى نفس العينة أن المبالغ المقدمة للاستثمارات المادية للإنتاجية والاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية غير كافية.
- جاء الاعتماد على التمويل الذاتي لتمويل المساهمة في البرنامج في المرتبة الأولى بنسبة 39%، وقد يفسر اعتماد هذه الفئة على التمويل الذاتي لسببين هما: إما عدم قدرة المؤسسة الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية أو بسبب الوازع الديني وتجنب التعامل مع البنوك بحكم الربى، في حين جاء مصدر القروض البنكية بنسبة 31%، أما مصدر القروض البنكية بتدخل صندوق ضمان القروض فكانت نسبته 30%، وهذا دليل على أن هذا الصندوق يعرف تطور في تقديم خدماته وحتى وان لم تكن معتبرة، أما معدل الخزينة المدعم فترى 61% من عينة الدراسة أنه غير محفز.

الفرضية الفرعية 04: التشخيص الجيد للمؤسسة يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي والفرص والتهديدات على المستوى الخارجي، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- وصلت 86.6% من المؤسسات محل الدراسة إلى مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل، أما 13.4% من نفس العينة فهي في مرحلة التشخيص، وهناك احتمالين أمام هذه الفئة: إما أن تواصل المرحلة القادمة ومنه نسبة الفئة التي تمر بتنفيذ مخطط التأهيل ترتفع، أو تتوقف عند مرحلة التشخيص، حيث أنه هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها القيام بعملية التشخيص لاكتشاف نقاط الضعف والقوة، الفرص والتهديدات.
- أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كانت فترة تشخيصها من شهرين إلى ثلاثة أشهر أي بنسبة 78%، في حين باقي العينة والممثلة بـ 22% كانت فترة تشخيصها من شهر إلى شهرين، ويرجع هذا الاختلاف في المدة حسب خصوصية كل مؤسسة وطبيعة نشاطها وحجمها، إضافة إلى نوع التشخيص الذي تطلبه والوظائف التي تريد تشخيصها.
- أكثر من 79% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة صرحت أنه تم تحديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، وهذا يدل على نجاعة عملية التشخيص وكفاءة مكتب الدراسات، في حين صرحت باقي المؤسسات عكس ذلك، وربما يعود السبب إلى نقص كفاءة مكتب الدراسة أو أن مجال عمل المكتب لا يتلاءم مع متطلبات المؤسسة.

الفرضية الفرعية 05: النقص الكبير الذي تعرفه مختلف وظائف المؤسسة تجعل الخبير يركز على جميع هذه الوظائف، من خلال إعداد مخطط تأهيل يحتوي على استثمارات مادية وغير مادية إضافة إلى التكوين والمساعدة التقنية، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- صرحت 61.8% من المؤسسات محل الدراسة أن وقت بداية أول نشاط تأهيل استغرق من شهر إلى ثلاثة أشهر، وهذا دليل على رغبة المؤسسات في الدخول إلى العملية بسرعة والاستفادة من أنشطة التأهيل، في حين 24.8% من نفس العينة صرحوا أن المدة الفاصلة بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيلي من 03 إلى 06 أشهر، أما الفئة الأخيرة فاستغرقت من 06 إلى 12 شهر، وهذا ربما لطول عملية التشخيص وتعقيدها، كما ذكرنا سابقا فالعملية تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

- ركز الخبير على جميع وظائف المؤسسة وذلك بنسبة 57%، وهي نسبة معتبرة وتدل على أن غالبية المؤسسات محل الدراسة تحتاج إلى عملية تأهيل في جميع الوظائف، ثم تأتي عملية اقتناء المعدات في المرتبة الثانية بنسبة 13% وهذا بحكم أن معظم عينة الدراسة تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية، مما يجعل طلبها على المعدات في تزايد، في حين احتلت وظيفة الموارد البشرية والجودة المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي من حيث تركيز الخبير، لتأتي الوظائف الأخرى بنسب متفاوتة، وتحتل وظيفة المحاسبة والمالية المرتبة الأخيرة.
- قامت 54% من عينة الدراسة الطلب على جميع نشاطات التأهيل وهذا يدل على النقص الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال الإدارة والتسيير وتدريب الموارد البشرية بالإضافة إلى تقنيات الإنتاج ونظم الجودة والتسويق، في حين احتلت الاستثمارات اللامادية المرتبة الثانية بنسبة 28% وكان التكوين يتصدر القائمة بنسبة 12% ثم شهادة الجودة، وهذا ما يفسر ضعف مستويات الكفاءة وتكوين العنصر البشري فيها، واعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة وغير خبيرة، أما الاستثمارات المادية فكانت نسبتها 18% لتأخذ الاستثمارات المادية للإنتاجية الحصة الأكبر بنسبة 15%، وكما قلنا سابقا فالعينة تحتوي على نسبة كبيرة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية، مما جعل نسبة الاستثمارات المادية الإنتاجية تكون كبيرة، أما عن التفاوت في النسبة بين الاستثمارات المادية واللامادية فيعود إلى تفضيل الدولة دعم هذه عن الأخرى، فالبرنامج جاء ليدعم أكثر الاستثمار لامادي، وهذا سبب تصريح غالبية المؤسسات محل الدراسة في أسئلة سابقة عن عدم رضاها حول دعم الدولة للاستثمارات المادية.
- من بين الصعوبات التي تلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هو تكلفة المساهمة الشخصية بنسبة 39.5%، وهذا ما استنتجناه في سؤال سابق حيث عبرت 39% من عينة الدراسة أن مصدر تمويلها للبرنامج هي مصادر ذاتية، ومنه الصعوبة في الحصول عليها، ثم تأتي الصعوبات التسييرية بنسبة 25% وهي مشاكل التنظيم والإدارة التي من شأنها إعاقة مسار عملية التأهيل، كما عبرت فئة من العينة عن التأخير في تنفيذ نشاطات التأهيل، وأخرى عن عدم وجود تواصل بينها وبين الخبراء بنسبة 11.3% وهذا راجع إلى مكتب الدراسات المتعامل معه من حيث نوعية الاتصال، رغم جملة الصعوبات التي عانت منها

المؤسسات بنسبة إجمالية تفوق 90%، إلا أن هناك فئة صغيرة نسبتها 9.5% لم تصادف أي صعوبة خلال عملية التأهيل.

- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ترغب في الحصول على نشاطات تأهيل أخرى وهذا بنسبة 71.5%، يعود السبب في ذلك إلى استفادت أكثر من 57% من عينة الدراسة من جميع نشاطات التأهيل، في حين أبدت 28.5% من عينة الدراسة رغبتها في الاستفادة من نشاطات أخرى وهي الفئة التي استفادت من عدد محدود من النشاطات.

الفرضية الفرعية 06: السير الجيد لعملية التأهيل ولا سيما القيام بنشاطات تأهيل فعالة ومهمة تجعل البرنامج يؤثر إيجابا على المؤشرات الكمية والكيفية للمؤسسات، ومنه تحسين القدرة التنافسية لها، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- ترى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أن الاستثمارات المادية واللامادية لعملية التأهيل مهمة، وهذا دليل على جودة تصميم واختيار الاستثمارات المناسبة والتي تساعد جميع فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما اختلف حجمها ونشاطها، وللعلم فإن وزارة الصناعة والمناجم قد أعدت دليل مقسم إلى 08 محاور تخص هذه الاستثمارات المادية واللامادية من أجل مساعدة المؤسسات الراغبة في عملية التأهيل من تحديد نوع استثماراتها التي ترغب القيام بها، أما درجة الرضا عن هذه الاستثمارات المادية واللامادية فكانت راضية عنها، وقد لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضى، حيث أنه كلما زادت نشاطات التأهيل كلما زادت معها درجة الرضى، أما عن نتائج عملية التأهيل فقد صرحت المؤسسات محل الدراسة عن رضاها.
- تنتظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة نتائج مختلفة على المستويين الكمي والكيفي، إلا أنها تصب في نتيجة واحدة وهي تحسين أداء وتنافسية المؤسسات، فبالنسبة للمحور الكيفي نجد أن المؤسسات تطمح إلى تحسين تسيير مختلف وظائف المؤسسة، والحصول على جودة عالية وتكوين موظفين أكفاء، إضافة إلى تحسين الأداء والرفع من التنافسية الذي يعتبر الهدف الاسمى من هذه البرامج، وجاءت نسب هذه المؤشرات متقاربة تتراوح بين 09 و10%، كما نلاحظ وجود نسبة ضئيلة من المؤسسات محل الدراسة تقدر بـ 02% هدفها من البرنامج هو تجديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات، وهي المؤسسات

التي تكتفي بعملية التشخيص فقط ولا تتنقل إلى المرحلة الموالية، أما عن المحور الكمي نلاحظ أن المؤسسات محل الدراسة تريد الزيادة في رقم أعمالها، كميات الإنتاج وتطوير الحصة السوقية، وكذا استحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض التكاليف.

- أبدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة موافقتها الإيجابية بشكل عام حول الخدمات المقدمة في إطار برنامج التأهيل، فتشخيص المؤسسة ومحيطها الخارجي كان جيدا كذلك بالنسبة لنوعية أنشطة التأهيل وبرامج التكوين، في حين كانت المساعدات المالية معتبرة، إضافة إلى تسهيل الحصول على المعلومات، أما فيما يخص المساعدة في التقرب من مؤسسات الضمان للحصول على ضمان القروض، فقد أبدت المؤسسات محل الدراسة عدم موافقتها وهذا ما لاحظناه في أسئلة سابقة عن الدور الضعيف الذي يلعبه الصندوق في تقديم المساعدات للمؤسسات، وفي الأخير الظروف التي جرت فيها العملية ملائمة وتساعد المؤسسات إلى بلوغ أهدافها.

الفرضية الفرعية 07: رؤية استشرافية إيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إثبات صحة الفرضية حسب النتائج التالية:

- أبدت غالبية المؤسسات محل الدراسة رغبتها في الحصول على برامج تأهيل أخرى بنسبة 81.9%، وهذا راجع إلى زيادة فهم وإدراك المؤسسات بأهمية هذه البرامج وفعاليتها خاصة بعد تجريبها.
- أكثر من نصف المؤسسات محل الدراسة ترى أن الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة هو بعد 03 سنوات، وهي الفترة الأنسب لذلك حتى يتسنى للمؤسسات أن ترى بوضوح نتائج برنامج التأهيل الحالي، ومدى تأثيره على أدائها وتنافسيتها ومن ثم إعداد تقييم شامل عن وضعيتها الجديدة، بعد ذلك يمكن التفكير في برامج تأهيل أخرى.
- اختلفت استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة من مؤسسة إلى أخرى، فهناك من يريد تنويع النشاط بعد الانتهاء من عملية التأهيل وهي الاستراتيجية الحاصلة على أعلى نسبة 31.4%، في حين تحتل المرتبة الثانية استراتيجية توسيع النشاط بنسبة 21.3%، أما البعض الأخر فيفضل الاتجاه نحو دخول أسواق جديدة محلية أي توسيع الحصة السوقية، وهناك من له طموح لأكثر من ذلك وهو التوجه نحو الأسواق الخارجية أي القيام بعملية

التصدير، لكن تبقى النسبة ضئيلة والممثلة بـ 14.7%، في حين هناك نسبة من المؤسسات تفضل تغيير النشاط والبدء في نشاط أخر.

- فيما يخص النظرة الاستشرافية نجد 87.3% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتوقع النجاح والتطور في الفترة المستقبلية، وهذا مؤشر جيد رغم كل الظروف والعراقيل التي تعيشها هذه المؤسسات، أما 12.3% من نفس العينة أجابت بالاستمرار والتغلب على الصعوبات، في حين نجد نسبة ضعيفة من المؤسسات تتوقع الفشل والتوقف.
- أجابت 95.9% من عينة الدراسة بعدم إمكانية الوصول إلى الهدف المسطر من طرف الدولة وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفيما يخص الأسباب فنجد 36% من المؤسسات محل الدراسة ترى السبب في قلة الوسائل المادية والبشرية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و25% من نفس العينة ترى بسبب نقص المكاتب المؤهلة، في حين باقي المؤسسات تعتقد أن السبب يعود إلى الكم الهائل من المؤسسات المستهدفة وقصر المدة الممنوحة، وفي حقيقة الأمر كل هذه الأسباب موضوعية ومنطقية، إذا اجتمعت كلها فمن المستحيل تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في ظرف 05 سنوات.

التوصيات:

على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض التوصيات نوجزها فيما يلي:

- إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط.
- دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة التقنية والأموال في نفس الوقت.
- إشراك الكفاءات والنخبة الأكاديمية عن طريق الجامعات ومراكز البحث من أجل تطوير وتحسين محتوى برامج التأهيل.
- فتح تخصصات على مستوى الجامعات الجزائرية تهتم بموضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة.

- التعريف أكثر ببرامج التأهيل من خلال البرامج التحسيسية وهذا من أجل طمأنة أصحاب المؤسسات وتوعيتهم بأهمية هذه البرامج وضرورتها في العصر الحالي لمواجهة المنافسة المحلية والدولية، لأن أغلب المسيرين لم يتعرفوا جيدا على البرنامج مما جعلهم يعزفون عن الدخول فيه.
- توسيع مجال برامج التأهيل لتشمل كل المؤسسات الاقتصادية.
- تشجيع المؤسسات على الانخراط في هذه البرامج من خلال إعادة النظر في الشروط الموضوعة والتخفيف من الإجراءات الإدارية.
- تسهيل جميع العمليات المالية والبنكية لهذه المؤسسات من أجل تمويل جميع احتياجاتها.
- على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعود على طلب الخدمة من مكاتب الاستشارة عند الحاجة لها.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ذات الهيكل الاقتصادي الشبيه بالاقتصاد الجزائري.
- لا يكفي تقديم برنامج واحد لهذه المؤسسات والتوقف، بل يجب المتابعة المستمرة والتكوين خاصة ونحن نشهد عصر اليقظة التكنولوجية المتميزة بحدوث تطورات وتغيرات سريعة.
- إقامة تعاون بين مكاتب الدراسات المحلية والأجنبية لاكتساب الخبرة في هذا الميدان.
- مراجعة القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يجعله قادر على الإشراف على برنامج بميزانية ضخمة.

الآفاق:

وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع وأننا ألممنا بكل تفاصيله، إما بسبب عجزنا وضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري أو بسبب احتواء الموضوع على عدة جوانب يمكن دراستها، ورغم ذلك فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة ثمرة جهد مفيدة سواء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لكل المهتمين بها من طلبة وأكاديميين ومختصين، ولهذا نطرح هنا بعض الجوانب من هذا الموضوع والتي قد تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلا:

- تقييم أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسة باستعمال طريقة المكونات الثلاث (الإنتاجية، المردودية والعائد من الاستثمار).
- تشخيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل عملية التأهيل.
- دور البنوك في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو عملية التأهيل.
- دراسة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمقارنة مع الدول المغاربية.
- دراسة مقارنة بين مختلف برامج التأهيل في دول المغرب العربي.
- مساهمة برامج التأهيل في زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو التصدير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- السيد عبده فتحي أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

2- الحناوي محمد صالح ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، مصر، الدار الجامعية، 1999.

3- الحناوي محمد صالح ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، مصر، الدار الجامعية، 2004.

4- النجار صالح وعبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006.

5- الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

6- الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، مصر، منشأة العارف، 2000.

7- الطائي محمد والخفاجي نعمة، المعلومات الاستراتيجية منظورة الميزة الاستراتيجية، الأردن، درا الثقافة، 2009.

8- الكرخي مجيد، التخطيط الاستراتيجي، عرض نظري وتطبيقي، الأردن، دار المناهج، 2009.

9- أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، مصر، دار الفجر، 2002.

قائمة المراجع

10- أحمد مروة ونسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

11- جالي سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة، اتجاهات الاقتصاد الكلي، ترجمة بطرس صليب، الطبعة 02، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998.

12- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

13- حس عادل، مشاكل الإنتاج الصناعي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1998.

14- حسن ماهر، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقتها، الأردن، مركز المنشاة الصغيرة والمتوسطة، 2006.

15- خلف السكارنة بلال، الريادة وإدارة الأعمال، الطبعة 01، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.

16- خلف السكارنة بلال، الريادة وإدارة الأعمال، الطبعة 02، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

17- خوني رابح ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مصر، إيتراك، 2008.

18- دادي عدون ناصر وعبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، دار المحمدي العامة، 2008.

19- دادي عدون ناصر، اقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية، 1998.

20- زغدار أحمد، المنافسة، التنافسية والبدائل الاستراتيجية، الأردن، دار النشر والتوزيع، 2011.

21- سعيد عبد العزيز، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، دراسات نظرية تطبيقية، مصر، الدار الجامعية، 2003.

22- سعد غالب ياسين، الإدارة الاستراتيجية، الأردن، دار اليازوري، 2002.

23- صلاح سلطان عطية، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

24- صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 03، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

25- صالح مهدي محسن العامري، الإدارة والأعمال، الأردن، دار وائل، 2007.

26- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993.

27- طملية إلهام فخري، التسويق في المشاريع الصغيرة مدخل استراتيجي، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.

28- عبد المحسن توفيق محمد، القدرة التنافسية للتصدير، 1998.

29- عطية ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة 02، الأردن، دار المسيرة، 2004.

30- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مصر، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2009.

31- علي عمر أيمن، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، مصر، الدار الجامعية، 2007.

32- عبد الرحيم يوسف توفيق، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة 01، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.

33- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001.

34- عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، مصر، دار النهضة العربية، 2001.

35- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، دار الحامد للنشر، 2000.

36- كليفورد بومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الأردن، مركز الكتب الأردني، 1989.

37- مقابلة إيهاب، دور المنشئات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، لبنان، منظمة العمل العربية، 2009.

38- محسن طاهر منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.

39- مخيمر عبد العزيز جميل وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

40- نايف برنوطي سعاد، إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد الريادة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

41- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

42- هيكل محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مصر، مجموعة النيل العربية، 2003.

43- هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002.

44- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحويل الهيكلي، أطروحات فكرية وحالات دراسية، الطبعة 01، الأردن، دار الصفراء، 2005.

45- وجيه بدوي محمد، تنمية المشروعات الصغيرة ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

46- يسري أحمد عبد الرحمن، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها، مصر، الدار الجامعية، 1996.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- الطيف عبد الكريم، واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

2- أتشي شعيب، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

3- أمقران مصطفى، المؤسسات الصغيرة ومكانتها في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

4- إدريس خالد، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، دارسة استشرافية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

5- بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

6- بوحرب حكيم، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2008.

7- بن قطاف احمد، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007.

8- بن سديرة عمر، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات المحلية لولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2006.

9- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

10- حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

11- حميدي يوسف، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

12- زوزي محمد، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

13- زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

14- عبادي فاطمة الزهراء، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2007.

15- قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

16- قريشي يوسف، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

17- كشرود بشير، تشخيص مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994.

18- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

19- لواشي ليلى، التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

ت- المقالات والدوريات:

1- الهادي مباركي محمد، المؤسسة الصغيرة المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 11، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.

قائمة المراجع

2- الهيتي نوزاد عبد الرحمان، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، 2006.

3- الزين منصوري، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

4- الأسرج حسين عبد المطلب، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، 2007.

5- بوقنة عبد الفتاح، مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، العدد 02، الجزائر، 2003.

6- بتيش محمد النعمان، الاستثمار بوابة الازدهار، مجلة فضاءات، العدد 02، الجزائر، 2003.

7- بلغرسة عبد اللطيف ورضا جاوحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2002.

8- بوقموم محمد، حاضنات الأعمال التكنولوجية، ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.

9- بن عنتر عبد الرحمان، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2002.

10- بن حسين ناجي، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02، مخبر المغرب الكبير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.

11- بريش السعيد، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.

12- بقة الشريف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والصعوبات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، جامعة تبسة، الجزائر، 2007.

13- بوغراوة بومدين، مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 06، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013.

14- براهمي وهيبة، دور الامتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة لبعض التجارب العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 08، جامعة الجلفة، الجزائر، 2014.

15- بوخاوة إسماعيل وسمراء دومي، المؤسسات الاقتصادي الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، جامعة باتنة، الجزائر، 2002.

16- بن ناصر عيسى، حاضنات الأعمال كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

17- حداد سعيد، تطور نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، 2002.

18- خضر إحسان، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المجلد الأول، العدد 09، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

19- دمدوم كمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، مجلة دراسات اقتصادية، العد 02، الجزائر، 2000.

20- داودي الطيب ومراد محبوب، تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.

21- داودي الطيب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

22- رحيم حسين، نظم حاضنات الأعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003.

23- شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007.

24- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

25- طيبي عبد اللطيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.

26- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

27- عياشي كمال، دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.

28- على البحران عباس، الصناعات الصغيرة في الكويت، مؤشرات العمل والكفاءة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد السابع، العدد 02، الكويت، 2000.

29- غياط شريف ومحمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، 2008.

30- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

31- فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية، حالة الجزائر، حوليات جامعة بشار، العدد 05، جامعة بشار، الجزائر، 2009.

32- قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2011.

33- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

34- لاشين محمود المرسي، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004.

35- محمد احمد عبد القادر وسعود فياض الفياض، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، الدور والمعوقات، مجلة التعاون الصناعي، العدد 50، 1992.

36- هوبوم سروار، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 23، 2002.

ث- الملتقيات والندوات:

1- الجعارات خالد جمال وفيروز الضمور، الاستفادة من تجارب الأخرين في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2013.

2- البكري ثامر، الميزة التنافسية باعتماد تحليل **SWOT** لبناء استراتيجيات التسويق: حالة تطبيقية على شركة **TOYOTA** لصناعة السيارات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010.

3- أبو دلبوح وائل، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول حول المنشئات الصغيرة والمتوسطة، سوريا.

4- إسهام صندوق تنمية الموارد البشرية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الثالث حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي نظمه صندوق تنمية الموارد البشرية بالدمام، المملكة العربية السعودية، يومي 26-28 نوفمبر 2005.

5- بن عبد العزيز فطيمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن برامج ميدا، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 أفريل 2008.

6- بلخباط جمال، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

7- برودي نعيمة، التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

8- بريش السعيد وعبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

9- بروش زين الدين وعطوي عبد القادر، التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول تأثير الانكسار الرقمي شمال-جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2007.

10- بن حسين ناجي، مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-26 ماي 2003.

11- تيماوي عبد المجيد، تقييم تجربة الجزائر في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011.

12- تيماوي عبد المجيد وبن نوى مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

13- جباري شوقي، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.

14- جوادي توفيق، حاضنات الأعمال فكرة تنموية مؤسساتية جديدة في طريق تحقيق اقتصاد مستدام، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

15- حويصلي أحمد، الفرص والتحديات أمام عملية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتحرير التجارة، ندوة حول تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تونس، يومي 29-30 جوان 2005.

16- حريد رامي، صندوق ضمان القروض هل هو محفز لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

17- ديلمي فتيحة ورحماني سناء، استشراف تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011.

18- رحيم حسين، واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.

19- ريحان الشريف، حاضنات الأعمال كألية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل، 2012.

20- زيدان محمد، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، أفريل 2002.

21- زيدان محمد، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

22- زايدي عبد السلام، قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة إحصائية للفترة 2001-2008، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011.

23- ساري أحلام، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011.

24- شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 08-09 أفريل 2002.

25- صقر محمد فتحي، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكالية وآفاق التنمية، مصر، يومي 18-19 جانفي 2004.

26- عبد الستار حسين يوسف، تقدير المخاطر في ظل تحليل **SWOT** في المؤسسات الصناعية، دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أفريل 2007.

27- عديسة شهرة، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويليها في الفترة 2000-2010، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011.

28- عروب رتيبة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

29- عوينات عبد القادر وحميدي عبد الرزاق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة، مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

30- غقال الياس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها وتطويرها، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 افريل 2008.

31- غربي سامية، أبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 افريل 2008.

32- فتات فوزي، عمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختبار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

33- قريشي محمد الأخضر، التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012.

34- كبيش جمال وقدام جمال، دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 16-17 نوفمبر 2008.

35- لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.

36- لرقط فريدة وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-26 ماي 2003.

37- مسدوي دليلة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011.

38- منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، مصر، 2008.

39- نوري منير، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

40- همال علي، أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السجل العلمي للمؤتمر السنوي الرابع في الإدارة، القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، سوريا، 2003.

41- يعقوبي محمد، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

42- يدو محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية الاقتصادية عرض التجارب، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 13-14 أفريل 2008.

ج- التشريعات والتنظيمات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، يتضمن تحديد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، العدد 03 الصادر في 14 جانفي 1996.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 51 الصادر في 15 جويلية 1998 (المتمم).

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 87-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، العدد 42 الصادر في 14 جوان 1998.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، العدد 54 الصادر في 10 سبتمبر 2003، (المعدل والمتمم).

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيميها وسيرها، العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001.

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004.

11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 27 الصادر في 28 افريل 2004.

12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 44 الصادر في 07 جويلية 1994.

13- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 03 الصادر في 11 جانفي 2004، (المتمم).

14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003.

15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن تحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003.

16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المراسيم التنفيذية المعنية بإنشاء مراكز تسهيل المؤسسات في مختلف أنحاء القطر الوطني المؤرخة في 30 أكتوبر 2003، العدد 67 الصادر في 05 نوفمبر 2003.

17- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، العدد 13 الصادر في 26 فيفري 2003.

18- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره، العدد 29 الصادر في 23 أفريل 2003.

19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، والمتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، العدد 42 الصادر في 25 جوان 2006.

20- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2004، يتضمن قانون المالية لسنة 2005، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004.

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، العدد 43 الصادر في 19 جويلية 2000.

22- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، يتضمن قانون المالية لسنة 2000، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999.

23- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 فيفري 2007، يتضمن تحديد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 18 الصادر في 18 مارس 2007.

24- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ 03 ماي سنة 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، العدد 32 الصادر في 04 ماي 2005.

25- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، والمرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006، يتضمن تحديد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 45 الصادر في 09 جويلية 2006.

ح- التقارير والنشرات:

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

2- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، 2003-2014.

3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002.

4- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 1998.

5- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

خ- المواقع الإلكترونية:

1- احمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، على الرابط: www.arab-expo.org/1.pdf

2- بن بادة مصطفى، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، على الرابط:

www.echoroukonline.com/ara/national/37548-200.html

3- عرابي عزة، الملتقى الاقتصادي، نشرة اقتصادية شهرية لقطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22، مصر، 2007، على الرابط:

www.mfti.gov.eg/SME/pdf/periodicals/1.pdf

د- كتب المنهجية:

1- العقيلي صالح رشيد، سامر محمد الشايب، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج **SPSS**، الأردن، دار الشروق، 1998.

2- ربحي مصطفى وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، عمان، دار صفاء، 2000.

3- ربيع أمين أسامة، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج **SPSS**، الطبعة 02، مصر، المكتبة الأكاديمية، 2007.

ذ- أخرى:

4- حبيب سليمان ميساء، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

5- على حيدر محمد، دراسة عن استراتيجيات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المتوسطية، منظمة العمل الدولية، 1996.

6- موساوي رشيد، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، ماي 2010.

7- كلمة ممثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر، يومي 14-15 جانفي 2004.

8- تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجلس الأمة، 04 جوان 2009.

9- وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10- منشور عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

A- Ouvrage:

1- Alaoui Abdalah, La compétitivité internationale, Stratégies pour les entreprises françaises, France, harmattan, 2005.

2- Allali.B, Vision des dirigeants et internationalisation des PME, Publibook, Paris, 2005.

3- Alain Meunier, PME, Les stratégies du succès (guide d'analyse stratégique), Dunod, Paris, 2007.

4- Alain Marion, Le diagnostic de l'entreprise, édition Economica, Paris, 1995.

5- Bernascom Remé, Les petites et moyennes entreprises, édition Berger levrauld, Paris, 1989.

6- Brown Gerard, Le diagnostic d'entreprise, 1986.

7- Bergeron.P.G, La gestion dynamique: Concepts, Méthodes et applications, 3ème édition, édition Gaëtan Morin, Québec, Canada, 2001.

8- Bled.F, Financement des entreprises, Lefebure édition, Paris, 1992.

9- Barrow, The essence of small business, Uk, Prentice Hall international, 1993.

10- Duvert Régis, Hekimian Norbert et Vallat David, L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, Etude pour la direction régionale du travail, de l'emploi et de la formation professionnelle, Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai, 2002.

11- Douglas J.Cumming et Sofia A. Johan, Venture capital and private equity contracting an international perspective, Elsevier INC, United States, 2009.

12- Dahoui Mohamed Lamine, Restructuration et mise à niveau d'entreprise, Alger, 2003.

13- Daigna.G.F, Dynamique de redressement d'entreprise, édition d'organisation, Paris, 1986.

14- Gérard.A, et autres, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, édition L'Harmattan, Paris, 2000.

15- Helfer.J, Kalika.M, Orsoni.J, Management stratégie et organisation, 3ème édition, édition Vuibert, Paris, 2000.

16- Jean Brilman et Claude Maire, Manuel d'évaluation des entreprises, Sociétés cotées et non Cotées, édition d'Organisation, Collection Hommes et Techniques, Paris, 1990.

17- J.P.Helfer, M.Kalika, J.Orsoni, Management stratégie et organisation, 3ème édition, édition Vuibert, Paris, 2000.

18- Josée ST.Pierre, La gestion financière des PME théorie et pratiques, Presse de l'université du Québec, Canada.

19- Jean Chatain et Roger Gaudon, Petite et Moyenne Entreprise, l'heure du choix, édition Sociales, 1995.

20- Khelif Aji Nour, Introduction à organisation et au diagnostic d'entreprise, édition Berti, Alger, 2002.

21- Lamiri Abdelhak, Management de l'information, Redressement et mise à niveau des entreprises, Office des Publications Universitaires, Alger, 2003.

22- Laflame.M, Le diagnostic organisationnel et stratégie de développement, Une approche globale, GAE, Québec, 1997.

23- Louis Jacques Fillion, Management des PME de la création à la croissance, Person Education, Canada, 2007.

24- Livre blanc du gouvernement, Stratégie et politiques de relance et de développement industriels, Dar El Hakaek, Alger ,2007.

25- Maryse Salles, Stratégies des PME et intelligence économique - une méthode d'analyse des besoins, édition Economica, 2ème édition, Paris 2006.

26- Mansoor Durrani et Grahame Boocock, Venture capital, Islamic finance and SMEs, Palgrave macmillan, Great Britain, 2006.

27- Olivier Ferrier, Très petites entreprises, Editions de Boeck université, 1er édition, Bruxelles, 2002.

28- Olivier Tores, PME de nouvelle approche, Economica, 1998.

29- Pascal Vidal, Christophe Manghol et Stéphan Vital-Durand, Faire évoluer son système d'information: Guide pratique à l'usage du dirigeant de PME, édition Maxima, Paris, 2007.

30- Philippe Albert, Michel Bernasconi et Lynda Gaynor, Les incubatrices émergences d'une nouvelle industrie, Comparaison des acteurs et de leurs stratégies: France, Allemagne, Royaume Uni, Etats-Unis, Etude présente au Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie, France, Avril 2002.

31- Roge.M, L'accompagnement manageriel et industriel de la PME, 1er édition, Paris 2003.

32- Richard Mekouar, Risque et assurances dans les PME, Dunod, Paris, 2006.

33- Richard Thompson, Real venture capital: Building international businesses, Palgrave Macmillan, China, 2008.

34- Raymond Alain Thiétart et Jean Marc Xuereb, Stratégies concepts, Méthodes, Mis en œuvre, 2ème Edition, Dunod, Paris, 2005.

35- Raymond Alain Thiétart, La stratégie d'entreprise, Ediscience, 2ème édition, Paris, 1993.

36- Sadi Nacer, La privatisation des entreprises publiques en Algérie: Objectifs, Modalités et enjeux, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005.

37- Torres Olivier, Les PME, édition Flammarion, Collection Dominos, Paris, 1999.

38- Wtterwulghe Robert et Jansen Frank, La PME, Une entreprise humaine, Debock université, Bruxelles, Belgique, 1998.

B- Thèse universitaire:

1- Gaél Gueguen, Environnement et management stratégique des PME le cas du secteur interne, Thèse Doctorat, Science de gestion, Université Montpellier1, 2001.

2- Martin.C, Contribution à la définition d'actions pour la pérennisation de la prévention, Des risques professionnels dans les PMI, Thèse de Doctorat, Paris, 2008.

C- Séminaires et conférences:

1- Boudah Kamel et Meliani Habri, la PME, PMI Algérienne, Passé et perspective, Colloque international, Le financement des PME et le

développement de son rôle dans l'économie Maghrébine, 25-28 Mai 2003.

2- Catherine Leger-Jarniou, Quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, Communication au 4ème congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, Paris, 24-25 Novembre 2005.

3- Goumiri.L, Société de service financiers et d'investissement, Symposium national sur les opportunités de financement dans partenariat et la PMI organisé par prospeco-conseil, Hôtel El-Aurussi, Alger, 1992.

4- Juneja.J.S, Development of small and medium entreprises in the indian economy, Third arab conference on small and medium entreprises, Muscat, 2004.

5- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI, Décembre 2006.

6- Les Petites et Moyennes Entreprises et la création d'emplois décents et productifs, Conférence internationale du travail, Bureau International du Travail, Rapport 04, 2015.

7- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, Journée d'information sur le programme d'appui, ISGP, Avril 2002.

8- Le Programme d'appui aux PME/PMI, ED-PME, Forum de la mise à niveau, Hôtel Mercure, Alger, Décembre 2006.

9- Nations unies, Examen de la politique de l'investissement Algérie, Genève: Conférence des nations unies sur le commerce et développement, 2004.

10- Olivier Culliere, Déterminants institutionnelles de l'intensité d'accompagnement à la création d'entreprise, Colloque:

Accompagnement des jeunes entreprises entre darwinisme et assistanat, centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier, 26 mai 2005.

11- Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des TIC (PME2), Dossier de presse, Atelier de visibilité, Hôtel El Djazair, Février 2010.

12- Sekak: Le partenariat En Algérie, Cadre institutionnel et réglementaire, Forum international du partenariat et de l'investissement en Algérie, Hôtel Hilton, Pins Maritimes, Juin 1993.

D- Revues:

1- Agence des PME, PME: Clés de lecture, Définitions, Dénombrement, Typologies, Série: Regards sur les PME, N:01, Graphoprint, Paris 2003.

2- Brain.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, Etudes documentaire N:4715, 1983.

3- Boutaleb Kouider, Les restructurations industrielles et l'objectif d'exportation, Les cahiers du CREAD, Centre de Recherche en Economie Applique pour le Développement, N:31, Alger, 1997.

4- Lamath Annie, Petites entreprises à l'épreuve de la rationalisation, Revue française de sociologie, N:42-3, 2001.

5- Lamiri Abdelhak, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de gestion, N:02, Ecole Supérieure de Commerce, Alger.

6- Othmani Salim, Président de la task force goal 08, Code Algérien de gouvernance d'entreprise, Version finale, 04 Janvier 2009.

7- Revue éditée par la Chambre Algérienne du Commerce et d'Industrie (CACI) N:132, Mars 2002.

8- Wicham Sylvin, Entreprise moyenne, Chronique économique N:02, Sedeis, 1995.

E- Rapports:

1- Data in SME exports and ratio of SME exports to total exports in 2002-2009 are adapted from ministry of commerce, cited in SME briefing, vol 91, published by SME division of national development and reform comission on 28-10-2009.
2- Le potentiel de marché en chine pour les produits québécois, Rapport étude export Chine, Version abrégée, Groupe secor Asia, Octobre 2008.
3- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Rapport sur l'état d'avancement du programme PME 02, Alger, Décembre 2012.
4- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Agence national de développement de la PME, Rapport sur l'état d'avancement du programme national de la mise à niveau des PME 2010-2011.
5- Micro, Small and Medium-Sized Enterprise, Finance and development, Asian Development Bank, 2014.
6- National bureau of statistics of China, China statistical, Yearbook, 2008.
7- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Rapport final: Euro Développement PME, Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience à transmettre, Algérie, Décembre 2007.
8- Rapport annuel de la coopération UE-Algérie, Délégation de la commission Européenne en Algérie, 2008.

F- Site électronique:

1- Belaid Omar, FINALEP, Expérience de capital investissement en Algérie, Sur le site: www.finalep.com.
2- La Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, Mise à niveau des entreprises, Sur le lien:

www.caci.com.dz/publicat/textemiseaniveau.htm.

3- Marniesse et Filipiak, Compétitivité et mise à niveau des entreprises: Approche théorique et déclinaisons opérationnelles, Note et document N:01, AFD, Paris, 2003, Sur le lien: www.afd.fr/webdav/site/afd/shared/PUBLICATIONS/RECHERCHE/Archives/Notes-et-documents/01-notesdocuments.pdf.

4- Torres Olivier, Le management stratégique de la PME: Entre spécificité et dénaturation, 6ème conférence internationale de management stratégique, HEC Montréal, Québec, 1997, Sur le lien: www.strategie-aims.com/montreal/summut-t.pdf.

5- ONUDI, Guide méthodologique, Restructuration, Mise à niveau et compétitivité industrielle, Vienne, 2002, Sur le lien: www.unido.org/fileadmin/user_media/Publications/Pub_free/Guide_methodologique_restructuration_mise_a_niveau_et_competitivite_industrielle.pdf.

6- Junsok Yank, Small and Medium Entreprises (SME), Adjustments to information technology (IT) in trade facilitation: The south korean expérience, Asia-pasific research and training network on trade working paper séries, N:61, January, 2009, Sur le lien: www.unescap.org/tid/artnet/pub/wp6109.pdf.

7- Poggi Sébastien, Analyse de la structuration économique des PME et TPE au Luxembourg, CASES, Mars 2005, Sur le lien: www.cases.public.lu/fr/publications/recherche/r2sic/WP51.pdf.

8- Scaling-Up SME, Access to financial services in the developing world, IFC, 2010, Sur le lien: www.gpfi.org/sites/default/files/documents/G20_Stocktaking_Report_0.pdf.

9- IFC SME banking advisory services, International Finance Corporation (IFC), World Bank Group, Washington, 2004, Sur le lien: www.ifc.org/ifcext/gfm.nsf/AttachmentsByTitle/SMEBankingGuidebook/$FILE/SMEBankingGuide2009.pdf.

10- Annual report on European SME, SME performance review, Novembre 2015, Sur le lien: www.ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/performance-review/index_en.htm.

11- Martin Witthoeft, Influences on small and medium enterprises in China, Anglia Ruskin University Cambridge, United Kingdom, Décembre 2008, Sur le lien: www.scribd.com/Martin%20Witthoeft/d/12458755-Influences-on-Small-and-Medium-Enterprises-in-China.

12- Office Fédéral de la Statistique (OFS), Sur le lien: www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index.html.

13- Sustainable investment in China, September 2009, Sur le site: www.bsr.org

14- World Development Indicators, 2008, Sur le lien: www.web.worldbank.org/wbsite/external/countries/eastasiapacificext/chinaextn/0.html.

15- Sofinance, Conférence sur le développement du secteur prive: Cas des pays du Maghreb, Promotion des investissements directs étrangers, Bruxelles 23 juin 2003, Sur le site: www.sofinance.com.

16- Transparency International, Sur le site: www.transparency.org.

17- The World Economic Forum, Sur le site: www.weforum.org.

18- Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, Sur le site: www.ansej.org.dz.

19- Agence Nationale de Développement de l'Investissement, Sur le site: www.andi.dz.

20- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, Sur le site: www.angem.dz.

21- Fonds de Garantie des Crédits aux Petites et Moyennes Entreprises, Sur le site: www.fgar.dz.

22- Caisse Nationale d'Assurance Chômage, Sur le site: www.cnac.dz.

23- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Sur le site: www.mipmepi.gov.dz.

24- Agence Nationale de Développement de la Petite et Moyenne Entreprise, Sur le site: www.andpme.org.dz.

25- Douanes Algériennes, Sur le site: www.douane.gov.dz.

26- Banque d'Algérie, Sur le site: www.bank-of-algeria.dz.

27- Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des Technologies d'Information et de Communication, Sur le site: www.algerie-pme2.dz.

G- Autres:

1- Chen liqin, Strategic allianc, Study on strategies in small and medium enterprises in China under impact of the financial crisis, School of humanities and economic management, China University of Geosciences, Beijing, 2008.

2- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielles, Dispositif de mise à niveau des entreprises, 2002.

3- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Nouveau dispositif, Manuel des procédures.

4- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2011.
5- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Juin 2010.
6- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, Aout 2008.
7- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes: EURO Développement PME.
8- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Actes des assises nationales de la PME, Janvier 2004.
9- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne (ce que vous devez savoir), Algérie, Octobre 2005.
10- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Commission Européenne, Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, 2007.
11- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Mustapha Bendada, (programme de mise à niveau des PME/PMI), Janvier 2007.
12- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Etude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Algérie, Octobre 2003.
13- Ministère de la PME et de l'Artisanat, Le programme national de mise à niveau de la PME, 2008.
14- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la promotion de l'Investissement, Agence Nationale de Développement de la PME, Le diagnostic et le plan de mise à niveau, Programme national de mise à niveau, Alger, 2013.

15- Ministère de l'industrie, de la PME et de promotion de l'investissement, Programme national de mise à niveau des PME: Manuel de procédures pour l'entreprise, Algérie, 2011.

16- Moussaoui Rachid, Programme national de la mise à niveau des PME, Mostaganem, 30 juin 2011.

17- Organisation de Coopération et de Développement Economique, perspectives de l'OCDE sur les PME, Paris, 2000.

18- Panorama de l'évolution des PME depuis 10 ans, KPMG, 2012.

19- Women-Owned SMEs: A business opportunity for financial institutions, International Finance Corporation 2014.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة على لونيسي–البليدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

وبالتعاون مع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موضوع الدراسة: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –بين الواقع والآفاق–

الطالب: المشرف: أ.د.رزيق كمال

بن مكرلوف خالد المؤطر: السيد سالمي خالد

سيدي المدير، الموظف تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه تحت عنوان: "**تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –بين الواقع والآفاق**"، لي عظيم الشرف أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة، مشاركتنا في إنجاز هذه الدراسة وذلك بالإجابة على الاستبيان المرفق بكل دقة وموضوعية من أجل تحقيق هدف الدراسة، كما نرى أن هذا البحث لن يكتمل ولن يكون له أي جدوى دون مشاركتكم.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومحاولة تقييم برامج التأهيل التي خضعت اليها مع إبراز أهم النتائج التي وصلت اليها.

كما نحيطكم علما أن الاستبيان مصمم بطريقة تضمن سرية معطيات مؤسستكم، والمعلومات والبيانات المقدمة من طرفكم لن تستعمل إلا في أغراض البحث العلمي.

شكرا جزيلا على تعاونكم

تقبلوا من سيدي المدير، الموظف فائق التقدير والاحترام

- من فضلك اقرأ بتمعن الأسئلة وأجب حتى النهاية.
- يمكن اختيار أكثر من إجابة في سؤال واحد.

المحور الأول: المعلومات العامة حول المؤسسة

1. **فرع استقبال الملفات:**
   - الجزائر
   - سطيف
   - عنابة
   - غرداية
   - وهران
2. **المقر الاجتماعي للمؤسسة (الولاية): ....**
3. **هل لديكم شركاء؟**
   - نعم
   - لا
4. **الموقع الجغرافي للمؤسسة:**
   - الوسط
   - الجنوب
   - الشرق
   - الغرب
5. **المنطقة:**
   - عمرانية
   - ريفية
   - صناعية
6. **ما هو عمر المؤسسة؟**
   - أقل من 10 سنوات
   - بين 10 و20 سنة
   - أكثر من 20 سنة

7. ما هي الوضعية الحالية للمؤسسة؟

- مرحلة التأسيس
- مرحلة النمو
- مرحلة النضج
- مرحلة التوسع

8. ما هو الشكل القانوني للمؤسسة؟

- شركة ذات المسؤولية المحدودة
- مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة
- شركة التضامن
- شركة ذات أسهم
- شركة فردية

9. طبيعة ملكية المؤسسة؟

- مؤسسة خاصة
- مؤسسة عمومية

10. هل المؤسسة ذات طابع عائلي؟

- نعم
- لا

11. ما هو قطاع نشاطكم؟

- البناء والأشغال العمومية والري
- الخدمات
- السياحة والفندقة
- الصناعة
- الصناعة الغذائية
- الصيد البحري
- النقل

- خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال

12. كم يبلغ عدد الموظفين لديكم؟

- من 05 إلى 09 عمال (مؤسسة مصغرة)
- من 10 عمال إلى 49 عامل (مؤسسة صغيرة)
- من 50 عامل إلى 250 عامل (مؤسسة متوسطة)

13. في إطار أي جهاز استفادت المؤسسة من خدمات الدعم المالي أو الفني؟

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- صندوق ضمان القروض
- مراكز التسهيل
- مشاتل المؤسسات
- صندوق ضمان قروض الاستثمارات
- لم تستفيد من أي جهاز

14. كيف ترون الآليات والأجهزة السابقة الذكر (سؤال رقم 13) مقارنة ببرامج التأهيل؟

- هي برامج مكملة لبرامج التأهيل أو العكس
- ليست لها قيمة إضافية للمؤسسة
- أحسن من برامج التأهيل
- برنامج التأهيل أحسن منها

المحور الثاني: مكتب الدراسات

15. هل سبق للمؤسسة أن طلبت خدمة من مكتب دراسات؟

- نعم
- لا

16. **في حالة الإجابة بـ لا، ما هي الأسباب؟**

- لم تسمع عنها
- لست بحاجة إليها
- الخدمات المقدمة مكلفة جدا

17. **كيف ترون القائمة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مكاتب الدراسات؟**

- جيدة
- عادية
- ملزمون بها، ليس هناك بديل

18. **ما هي معايير اختيار مكتب الدراسات الحالي؟**

- مكتب تم التعامل معه من قبل
- الخبرة والكفاءة
- لا يوجد أي معيار

19. **هل تم تسجيل منازعات مع مكتب الدراسات فيما يخص السعر، جودة الخدمات أو أجال التنفيذ؟**

- نعم
- لا

20. **هل يقوم مكتب الدراسات بالمتابعة بعد انتهاء البرنامج؟**

- نعم
- لا

21. **هل ترون أن عملية المتابعة ضرورية لنجاح عملية التأهيل أكثر؟**

- نعم
- لا

22. هل خبرة المكتب تلاءمت مع متطلبات عملية التأهيل؟

- نعم
- لا

23. منذ بداية عمليات التأهيل في الجزائر هل هناك تطور في عدد مكاتب الدراسات من ناحية النوعية والكمية؟

- نعم
- لا

24. هل هذا التطور سيساهم في ترقية الاستشارة مستقبلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- نعم
- لا

المحور الثالث: برامج التأهيل السابقة

25. ماذا يعني لكم التأهيل؟

- إجراء نشاط تكوين وتدريب
- رفع تنافسية وأداء المؤسسة
- تنمية المؤسسة باستمرار

26. في رأيكم هل الحالات التالية بسبب عدم خضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرامج التأهيل؟

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
سوء التسيير			
منتجات ذات جودة رديئة			
تنافسية ضعيفة			
التدهور والإفلاس			
الزوال من السوق			

ارتفاع فاتورة الواردات			

27. ما رأيك في الخصائص التالية لبرامج التأهيل:

الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
برامج التأهيل محدودة بمدة زمنية (بداية ونهاية)			
تتطلب برامج التأهيل تدخل الدولة ممثلة في هيئات تعمل على وضع وتنفيذ ومراقبة البرنامج			
ذات طابع اختياري وليست إجبارية			
عدد محدود من المؤسسات يمكن أن يستفيد منه بسبب وجود معايير للقبول وإمكانيات محدودة			

28. ما هي المعوقات الرئيسية التي تواجه مؤسستكم؟

- القطاع غير الرسمي
- النظام الجبائي والجمركي
- الأنظمة القانونية والتشريعية
- الإجراءات الإدارية والبيروقراطية
- مشكل التمويل
- ندرة الموظفين المؤهلين
- المنافسة القوية
- مشكل العقار

29. هل تعملون في محيط تنافسي؟

- نعم
- لا

30. **هل أنتم راضون عن مستوى تنافسية مؤسستكم؟**

- نعم
- لا

31. **هل استفدتم من قبل من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

- نعم
- لا

32. **في حالة الإجابة بـ لا، ما هي الأسباب التي حالت دون انضمام المؤسسة إلى أحد البرامج؟**

- عدم العلم بوجودها
- عدم توفر شروط الانضمام
- لم تكن المؤسسة موجودة
- عدم الاقتناع بأهميتها
- مشكل التمويل
- صعوبة الإجراءات

33. **في حالة الإجابة بنعم (أي الاستفادة من برنامج من قبل)، ما هو هذا البرنامج؟**

- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة
- برنامج وزارة م ص م والصناعة التقليدية
- برنامج ميدا 01
- برنامج ميدا 02

34. **هل كنتم راضون على نتائج عملية التأهيل؟**

- غير راضي
- راضي
- جد راضي

35. كيف أصبحت مؤسستكم بعد عملية التأهيل؟

- مؤسسة ذات تنافسية قليلة
- مؤسسة منافسة
- لا يوجد تغيير

36. كيف تقيمون بصفة عامة برامج التأهيل السابقة؟

الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
البرنامج أضاف الجديد للفئة المستهدفة			
تكيف البرنامج مع احتياجات المؤسسة ومحيطها			
تشخيص جيد للمؤسسة ومحيطها الخارجي			
نوعية أنشطة التأهيل جيدة			
المساعدة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية			
وصول البرنامج إلى الأهداف المسطرة			

المحور الرابع: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **تمهيد:**

37. ماهي وجهة نظر محيطكم بما فيه (المنافسون، الزبائن، الموردون... إلخ) حول برامج التأهيل؟

- عنصر قوة بالنسبة للمؤسسة
- لا يضيف قيمة للمؤسسة

38. هل يوجد تبادل خبرات ومعلومات بينكم وبين المؤسسات المنخرطة في البرنامج؟

- نعم
- لا

39. إذا كانت الإجابة نعم، هل هذ المؤسسات هي:

- مؤسسات منافسة
- لا تنتمي لنفس القطاع

40. ما هي الطريقة التي سمعتم بها عن البرنامج؟

- الوكالة الوطنية لتطوير م ص م
- جمعية مهنية
- منظمة أرباب العمل
- جرائد ومجلات
- مواقع الكرتونية
- الأصدقاء

41. ما هي الدوافع وراء تبني برنامج التأهيل؟

- تحسين تنافسية المؤسسة
- تحسين تسيير المؤسسة
- زيادة ربحية المؤسسة

42. من هو المسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير؟

- مالك المؤسسة
- المدير العام
- مدير القسم

43. ما هو المستوى التعليمي للمسؤول عن عملية التأهيل مع الخبير؟

- ثانوي
- تكوين مهني
- جامعي

44. هل تم إشراك العمال في عملية التأهيل؟

- نعم
- لا

45. إذا كنت الإجابة لا، هل يرجع ذلك إلى:

- انخفاض كفاءة العمال
- غياب الثقة فيهم
- حصر العملية فقط على الإدارة العليا

- **المعالجة الإدارية لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

46. هل وجدتم أجوبة من طرف الوكالة عن جميع استفساراتكم؟

- نعم
- لا

47. كيف ترون المعايير المستخدمة لقبول المؤسسات الانضمام إلى البرنامج؟

- مبالغ فيها
- ملائمة وعادية
- ناقصة يجب تعديلها

48. هل تؤثر هذه المعايير على عزوف المؤسسات للدخول إلى البرنامج؟

- نعم
- لا

49. كيف تنظرون إلى الملف الإداري لطلب الانضمام إلى البرنامج؟

- بسيط
- معقد

50. هل تحترم الوكالة الآجال الزمنية المحددة لدراسة الملفات، المصادقة على عملية التشخيص ومخطط التأهيل؟

- نعم
- لا

- **تكلفة البرنامج:**

51. لو لم يكن برنامج التأهيل مدعم من طرف الحكومة، هل كنت ستقوم به بإرادتك؟

- نعم
- لا

52. علل إجابتك في كلتا الحالتين:

- نعم: يحسن من أداء وتنافسية المؤسسة
- لا: لعدم توفر الإمكانيات المالية الكافية

53. علق على المبالغ المقدمة من طرف الدولة (دعم الدولة) لتمويل مختلف نشاطات عملية التأهيل

دعم الدولة	كافية	محايد	غير كافية
عملية التشخيص			
الاستثمارات غير مادية			
الاستثمارات المادية للإنتاجية			
الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية			
الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية			
التكوين والمساعدة الخاصة			

54. ما هي مصادر تمويل مساهمتكم في برنامج التأهيل؟

- تمويل ذاتي
- قروض بنكية

- قروض بنكية، صندوق ضمان القروض

55. هل المعدل المدعم للخزينة محفز؟

- نعم
- لا

- **عملية التشخيص:**

56. في أي مرحلة من البرنامج وصلت مؤسستكم؟

- عملية التشخيص
- تنفيذ مخطط التأهيل

57. كم استغرقت مدة عملية التشخيص؟

- من شهر إلى شهرين
- من شهرين إلى 03 أشهر

58. هل تم تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال عملية التشخيص؟ (التشخيص الداخلي)

- نعم
- لا

59. هل تم تحديد الفرص والتهديدات للمؤسسة من خلال عملية التشخيص (التشخيص الخارجي)؟

- نعم
- لا

- **عملية التأهيل:**

60. كم استغرق الوقت بين انتهاء عملية التشخيص وأول نشاط تأهيل؟

- من شهر إلى 03 أشهر
- من 03 إلى 06 شهر
- من 06 إلى 12 شهر

61. ما هي الوظائف التي ركز عليها الخبير (مكتب الدراسات) أثناء عملية التأهيل

- وظيفة الإدارة
- وظيفة الإنتاج
- وظيفة المالية والمحاسبة
- وظيفة التسويق
- وظيفة الموارد البشرية
- وظيفة البحث والتطوير
- وظيفة نظام المعلومات
- اقتناء المعدات
- الجودة
- جميع الوظائف

62. ما هي أنواع نشاطات التأهيل التي قمتم بها إلى الآن؟

الاستثمارات المادية:

- الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية
- الاستثمارات المادية ذات الأولوية
- الاستثمارات المادية للإنتاجية
- التجهيزات الخاصة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال

الاستثمارات اللامادية:

- التقييس
- شهادة الجودة
- التكوين
- التكوين والمساعدة الخاصة
- استعمال وإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال
- الابتكار، البحث والتطوير
- إعداد إجراءات التسيير

- تحسين التسيير عبر مختلف وظائف المؤسسة
- دراسات السوق
- المساعدة التقنية
- تصميم هيكل تنظيمي وظيفي

جميع النشاطات

63. ما هي الصعوبات التي تلقيتموها في تنفيذ نشاطات التأهيل؟

- صعوبات تمويلية (تكلفة المساهمة)
- التأخر في تنفيذ نشاطات التأهيل
- عدم وجود تواصل مع الخبراء
- الصعوبات التسييرية
- لا يوجد صعوبات

64. هل ترغبون في الاستفادة من نشاطات تأهيل أخرى؟

- نعم
- لا

- **النتائج:**

65. كيف تقيمون الاستثمارات المادية واللامادية لعملية التأهيل؟ وما هي درجة الرضى عنها؟

الفقرة	مهمة	محايد	ليست مهمة
الاستثمارات اللامادية لعملية التأهيل			
الاستثمارات المادية لعملية التأهيل			
	راضي	**محايد**	**غير راضي**
درجة الرضا عن الاستثمارات اللامادية لعملية التأهيل			
درجة الرضا عن الاستثمارات المادية لعملية التأهيل			
درجة الرضى عن نتائج عملية التأهيل			

66. ما هي النتائج المنتظرة بعد الانتهاء من عملية التأهيل؟

المحور الكيفي:

- تحسن في تسيير مختلف الوظائف
- موظفين أكفاء
- جودة عالية
- رفع مستوى الأداء
- زيادة التنافسية
- تحديد نقاط الضعف والقوة، الفرص والتهديدات

المحور الكمي:

- زيادة الإنتاج
- زيادة رقم الأعمال
- تطور الحصة السوقية
- زيادة مناصب العمل
- تخفيض التكاليف

67. كيف تقيمون بصفة عامة الخدمات المقدمة في إطار برنامج التأهيل:

الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
تشخيص جيد للمؤسسة ومحيطها الخارجي			
نوعية أنشطة التأهيل جيدة			
مساعدات مالية معتبرة			
برامج تكوين فعالة			
الحصول على المعلومات			
المساعدة في التقرب من المؤسسات المالية			
الظروف التي جرت فيها عملية التأهيل ملائمة			

- **الآفاق:**

68. بعد انتهاء عملية التأهيل، هل تريدون الحصول على برامج تأهيل أخرى؟

- نعم
- لا

69. إذا كانت الإجابة نعم، في رأيك ما هي الفترة الأنسب لبدأ عملية تأهيل جديدة؟

- بعد سنة
- بعد سنتين
- بعد 03 سنوات

70. ماهي استراتيجيتكم بعد الانتهاء من عملية التأهيل؟

- الاستمرار في نفس النشاط
- توسيع النشاط
- تنويع الأنشطة
- تغيير النشاط
- الاتجاه نحو دخول أسواق جديدة
- الاتجاه نحو الأسواق الخارجية

71. كيف تتصور مستقبل مؤسستكم في ظل الظروف الحالية؟

- النجاح والتطور
- التغلب على الصعوبات والاستمرار
- الفشل والتوقف

72. في رأيكم هل سيتم الوصول إلى الهدف المسطر وهو تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مدة 5 سنوات؟

- نعم
- لا

73. إذا كانت الإجابة لا، ما هو السبب في رأيكم؟

- قلة الوسائل المادية والبشرية للوكالة
- الكم الهائل من المؤسسات المستهدفة
- قصر المدة الممنوحة
- نقص مكاتب الدراسات المؤهلة

الملخص

الملخص باللغة الأجنبية

This study aims to highlight the most sensitive sectors that drive the economic development, namely small and medium enterprises (SME), which have known in recent years, a growing interest in many countries of different growth levels, it has become necessary to find new ways to improve their competitiveness and performance in order to prepare them for fierce competition as a result of the international trade agreements, these improvements have to be made by setting up programs to rehabilitate, and the Algerian state has adopted many rehabilitation programs for small and medium enterprises including those operating in the industrial field, some of these programs are applied in accordance with the partnership of European Union, As for the latter program, it is an initiative from the government to rehabilitate the Algerian the small and medium enterprises.

Key words: small and medium enterprises, rehabilitation, rehabilitation programs, competition.

تم هذا البحث بعون الله عز وجل، ورجاؤنا أن يلهمنا السداد في الفكر والقول والعمل، بحيث حاولنا بكل جهد وتفاني أن نخلص في عملنا هذا، وسعينا سعيا حثيثا للوصول إلى نتائج دقيقة، حيث وفرنا له جل وقتنا وجهدنا وتفكيرنا خاصة، ومع ذلك فإننا لا نزعم أننا بلغنا به درجة الكمال، فالكمال لله وحده وهو نعم المولى ونعم النصير.

تم بحمد الله وتوفيقه